شؤون فلسطينية

٢٠٠

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩

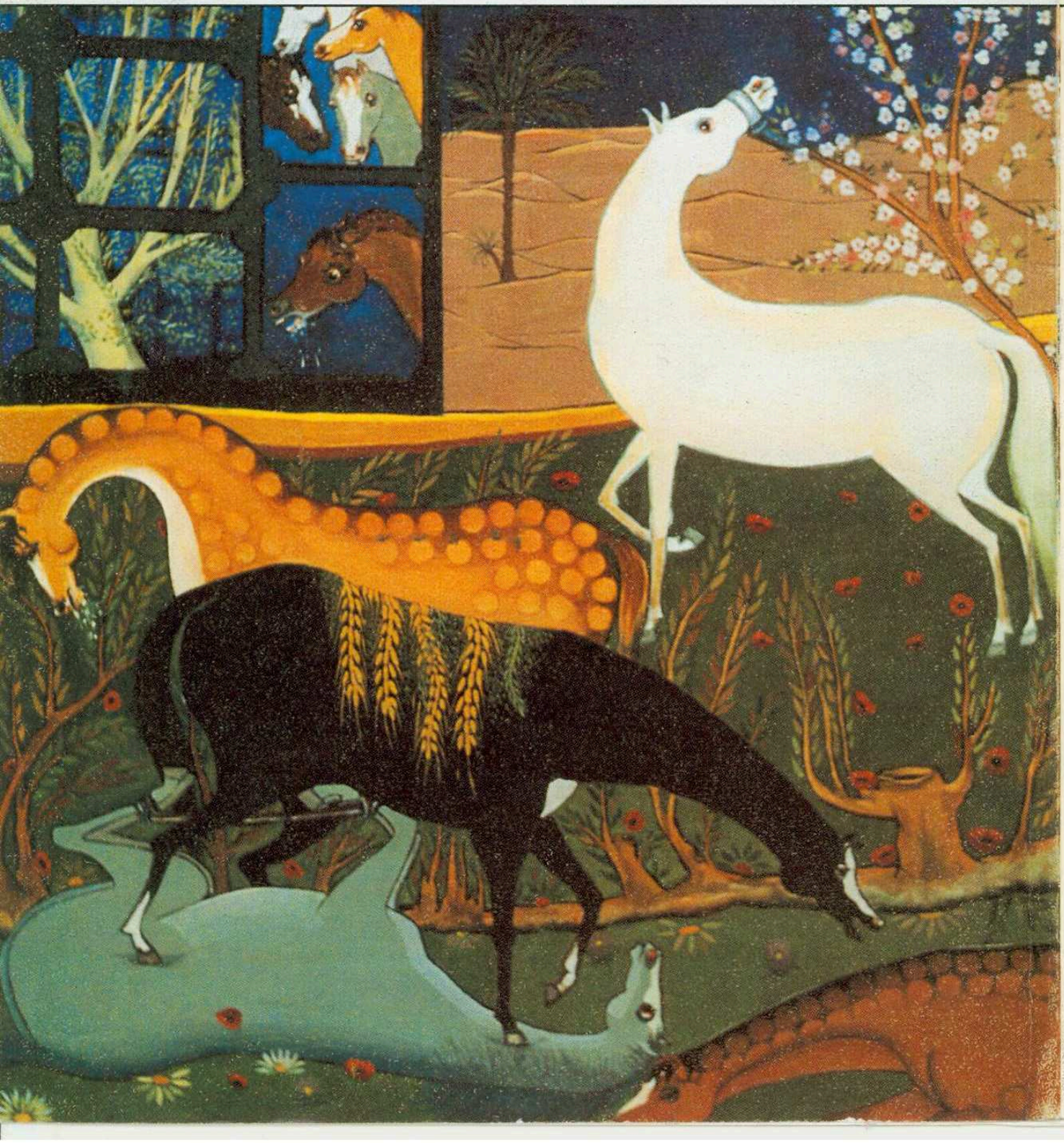

شؤون فلسطينية

٢٠٠

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

٢٠٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **المجزرة والمجازر** ..... محمد الجندي

١٥ **جدل العروبة والفلسطنة** ..... د. نبيل حيدري

٣٥ **المصريون وقضية فلسطين** ..... د. عفاف القاضي

٤٨ **تسوية القضية الفلسطينية في ضوء تحوّلات النظام الدولي وموجة التسويات الاقليمية** ..... لطفي الخولي، د. عبدالمنعم سعيد، د. محمد السيد سعيد

٧٥ **اتجاهات جديدة لتحديث نظرية الأمن الاسرائيلية** ..... محمد عبدالرحمن

تقارير

٩٦ **الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ اطلاق صاروخ تجريبي جديد** ..... د. يزيد صايغ

١٠٠ **غواصات لسلاح البحرية الاسرائيلي** ..... م. ع.

مراجعات

١٠٤ **الجامعة العربية وقضية فلسطين** ..... سميح شبيب

١٠٧ **الفلسطينيون ـ الانتفاضة** ..... سيد عبدالمجيد

شهريات

١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: **عناصر جديدة لـ «هجوم السلام» الفلسطيني؟** ..... س. ش.

١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: **تقصير أم قصور؟** ..... أحمد شاهين

١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: **حدود الدبلوماسية السلبية** ..... ن. ح.

١٣٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: **كمائن واشعال حرائق** ..... ي. ص.

١٣٦ اسرائيليات:
مناورات لكسب الوقت ..... هاني العبدالله
١٤٧ المناطق المحتلة:
تجربة بيت ساحور ..... ربعي المدهون

وثائق

١٥٢ **بيان المجلس المركزي الفلسطيني:**
م.ت.ف. وحدها تشكل وفدها المفاوض

يوميات

١٥٦ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/٩/١٩٨٩ الى ١٥/١٠/١٩٨٩

بيبليوغرافيا

١٧١ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الاكحل**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

المجزرة والمجازر

محمد الجندي

تعرّض، ويتعرّض، الشعب الفلسطيني، في تاريخه الحديث، لسلسلة من المجازر؛ بدءاً من مجازر الاحتلال الصهيوني لفلسطين في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، حيث انخفض، بنتيجتها، عدد الفلسطينيين ضمن أراضي ١٩٤٨ الى أقل من الربع، وحيث برزت في تلك الفترة مذبحة دير ياسين (العاشر من نيسان ـ ابريل ١٩٤٨) نموذجاً دموياً رهيباً، مروراً بمجزرة قبية (١٩٥٣)، ومجازر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، والمجازر التي احدثتها الغارات الاسرائيلية المتتابعة على لبنان، والتي تسبب بها غزو العام ١٩٨٢، وبصورة خاصة مجازر صبرا وشاتيلا، ومجازر الحرب على المخيمات في لبنان، وصولاً الى المجازر الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تثير هذه المجازر مسائل عديدة؛ بعضها بسيط وبدهي، وبعضها معقّد، أو معقّد جداً، ويرتبط بالتحوّلات الجارية على مستوى المنطقة، وعلى المستوى العالمي.

طبعاً، ليست المسائل المتعلقة بالمجازر المذكورة متطابقة تماماً، ولكن بينها نقاط مشتركة عديدة. لنتناول، على سبيل المثال، مجموعات المسائل المتعلقة بمجزرة صبرا وشاتيلا، التي تبقى ماثلة للأعين، على الرغم من مضي سبع سنوات عليها.

أول مجموعة من المسائل هي التي تتعلق بطبيعتها المباشرة كمجزرة. الفاعلون المباشرون فيها هم، بأغلبهم، أفراد فئة لبنانية، والضحايا هم فلسطينيون بالدرجة الأولى، وبينهم لبنانيون. الفلسطينيون يحافظون على هويتهم القومية في البلدان العربية بقرار عربي ولأسباب نضالية، ولولا ذلك، لحق لهم ان يحملوا الجنسية اللبنانية؛ اذ يعيش بعضهم في لبنان منذ العام ١٩٤٨، والبعض الآخر منذ العام ١٩٦٧، والأحدث فيهم تمتد اقامتهم الى أكثر من خمس سنوات، أي الى أكثر من المدة الكافية، عموماً، لاكتساب الجنسية. عدا ذلك، للفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨ وضع خاص في البلدان العربية اجمالاً؛ فهم يحافظون على هويتهم الفلسطينية، ولكن لا يعاملون في البلد المضيف كالأجانب. أي ان الفلسطينيين ليسوا أجانب في البلد العربي المضيف، وهذه نقطة هامة جداً، سواء بالنسبة الى الموضوع الذي نحن بصدده، أم بالنسبة الى الاطروحات الصهيونية ـ الاميركية التي تعتبر الفلسطينيين «اللبنانيين» أجانب، يجب ترحيلهم.

معنى ذلك، ان المجزرة قامت بها فئة لبنانية ضد فئة أخرى «لبنانية»، أو في حكم اللبنانية.

كيف يمكن ان يحدث ذلك؟

نعرف، طبعاً، تأثير التحريض الاسرائيلي، والاميركي؛ وليس هذا هو ما نبحث عنه هنا؛ لأنه عندما يوجد تماسك لبناني، وعندما توجد وحدة وطنية لبنانية، يكون المناخ الملائم للتحريض الخارجي

غير موجود. قد يؤثر التحريض حينئذٍ، ضمن ظروف معيّنة، ولكن تأثيره يكون محدوداً، وتؤلف العناصر المحرِّضة لتحطيم التماسك الوطني نشازاً، وتُنبذ، أو تعاقب، أو، في أسوأ الاحتمالات، لا تكون قادرة على التخريب.

هل يوافق الرأي العام اللبناني على المجزرة؟ هل يوافق المسلم، أو المسيحي، المتحضر، على مجموع الجرائم البشعة التي حصلت، وعلى عدم احترام الموت، والتمثيل بالجثث بشكل مخيف؟ أيمثّل الفاعلون حقاً، والى أي مدى، الطائفة، أو الطوائف، التي يدعون بتمثيلها؟ الواقع انهم لا يمثّلون؛ ولا يمكن ان يمثّلوا. ولئن كانت الظروف القاسية، التي تمر بالمنطقة جعلتهم يفرضون تمثيلهم، فان ذلك لا يجعل من مثل هذا «التمثيل» واقعاً اجتماعياً، أو تاريخياً.

المجزرة هي جزء بشع من مجموعة مآس، دفع فيها الشعب اللبناني، والوطن اللبناني، غالياً، نتيجة للأوضاع الرجعية التي سادت فيه منذ الاستقلال.

تكوّن لبنان المستقل على أساس طائفي. فالسلطة والامتيازات مقسّمة فيه على الاقطاعات الطائفية الموجودة. وكل حصّة من الحصص الأساسية، أو الفرعية، يقتسمها زعماء الطائفة الواحدة فيما بينهم: فلان له منطقة انتخابية معيّنة، وتلتف حوله عصبة متحالفة معه، أو يؤلف هو جزءاً من العصبة الملتفّة حول زعيم آخر؛ وفي ضوء ذلك، تحدّد حصّته الفردية.

ادارة الدولة هي غنيمة موزّعة؛ والوطن هو غنيمة موزّعة، بمختلف امتيازاته المادية ـ المعنوية: فلان ملكيته الكبيرة في المنطقة الفلانية، وفي المنطقة ذاتها حزبه، أو كتلته الانتخابية، أو محميته لزراعة المخدرات، او لأي نشاطات مشروعة، أو غير مشروعة، تدرّ الارباح.

في المدينة، أيضاً، الامتيازات مقسّمة، وان تكن الحدود غير دقيقة. قد يكون للزعيم حيّه، ومؤسساته؛ وقد يكون زعيماً صغيراً له عصابته (زله)، ويؤلف رافداً انتخابياً اضافة الى نشاطاته الأخرى.

بقيت هذه الصورة العامة منذ الاستقلال على حالها تقريباً، على الرغم من التطوّر، سواء في النسيج الاجتماعي، أم في الظروف المحيطة، الداخلية والخارجية. الشعب غير طائفي، ويتصل ببعضه عبر كل أقنية الاتصال المتاحة؛ عبر الزواج مثلاً، وعبر تفاصيل الحياة اليومية. لكنه محاصر بالطائفية من كل جانب: القانون طائفي، والوظائف طائفية، والانتماءات طائفية، ومورد الرزق طائفي، والمدارس طائفية. زيادة على ذلك، كان من مصلحة بعض قادة الرأي العام (محامين وأطباء ومهندسين) تغذية الطائفية، امّا نتيجة تربيتهم الايديولوجية، أو نتيجة سعيهم الى الحصول على زبائن لهم من الطائفة نفسها. طبعاً، ليسوا كلهم كذلك، ولا يمكن نسيان العدد الكبير من المثقفين التقدميين والوطنيين، الذين لعبوا أدواراً مشرّفة في تاريخ لبنان الحديث. لكن هذا لا يمنع كون عدد الطائفيين كبيراً.

بقي «الزعماء» الكبار والصغار مرتاحين للوضع الاقتصادي في البلاد. وكان يقال في المحاضرات الجامعية ان اقتصاد لبنان يعتمد في «ازدهاره»، الى حد كبير، على الموارد المستوردة، أي الموارد الناتجة عن التجارة المثلّثة (الجنس والمخدرات والخدمات السياسية). معنى ذلك، ان هذه التجارة (غير المشروعة عرفاً) متفق عليها بين مختلف الأطراف المقتسمة لغنائم لبنان.

كان الواقع الهام في المنطقة العربية، منذ الخمسينات، يتمثّل باتساع موجة حركة التحرر الوطني، أي بازدياد حدّة الصراع بين التيارات التحررية العربية وادارات الدول الرأسمالية

المتطورة عموماً؛ ويتميّز هذا الصراع بوجود عامل خاص مرتبط بوجود اسرائيل في المنطقة.

بقيت اسرائيل، دوماً، تتصل بادارات الدول العربية الموالية للغرب بأقنية عديدة؛ احداها هي قناة الدول الرأسمالية المتطورة عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً؛ فالاتصال السياسي، والاقتصادي، بالدول المذكورة يتضمّن اتصالاً سياسياً واقتصادياً بالقيادة الرأسمالية للصهيونية الدولية، أي بالقيادة الحقيقية لاسرائيل. وقد يتضمّن ذلك، أيضاً، الاتصال اتصالاً مباشراً سرياً الى هذه الدرجة أو تلك، بالحكومة الاسرائيلية. من جملة قنوات الاتصال الأخرى يأتي الاتصال بالمخابرات الدولية؛ ومن ذلك المخابرات الاسرائيلية.

الخدمات السياسية للقوى الخارجية هي أمر خطير، ويزداد خطورة بمقدار ما تكون التحوّلات في المنطقة، التي يتمّ بها ذلك، حادة وخطرة.

والخدمات، التي كان يقدمها بعض القوى العربية الموالية للغرب، كانت خطورتها تتركز في كونها موجهة، بأشكال مختلفة، الى ضرب فصائل حركة التحرر الوطني العربية، ومرتكزاتها.

في لبنان، كانت النشاطات المعادية لحركة التحرر الوطني العربية مبكرة، ومتنوّعة، وكان الشكل الطائفي للحياة الاجتماعية والسياسية جزءاً من ذلك، ويساعد عليه. وبالنسبة الى العلاقة مع اسرائيل، فقد بقيت الحدود مفتوحة سراً بواسطة عصابات التهريب طوال الفترة التي تلت هدنة العام ١٩٤٩. كانت المخدرات تؤلف مصلحة مشتركة بين المهربين الاسرائيليين واللبنانيين، كما كان يتمّ تهريب المواشي بصورة خاصة الى اسرائيل، وتهريب بعض السلع الاسرائيلية الى لبنان. اضافة الى ذلك، لم يكن من الصعب أبداً ـ وهذا ينطبق على بعض البلدان العربية الأخرى ـ ان تجد المخابرات الاسرائيلية منافذ عديدة لها في لبنان بواسطة العملاء المحليين، أو الاسرائيليين من أصل عربي، او بعض الاجانب الاوروبيين، أو الاميركيين، الذين يعملون لصالح اسرائيل.

في الوقت عينه، كان لا بدّ من ان تمتد موجة حركة التحرر الوطني العربية الى لبنان، وتتجسّد، جزئياً، بتيار وطني عام لدى بعض الكتل والاحزاب اللبنانية، وجزئياً بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بالوجود الفلسطيني الواضح. وكان لا بدّ، من جهة أخرى، ان تظهر ردود فعل مضادة، دولية ومحلية؛ وكان من جملة ذلك ظهور ميليشيات يمينية، يرجع تشكيلها الى الستينات.

نوع خاص من الهمجية

الهمجية التي ظهرت في المجزرة تستدعي الكثير من الدراسة. لقد وجدت من قبل مجازر عديدة في التاريخ البعيد، والقريب، بعضها اكبر بكثير، وبعضها أصغر. ففي القديم كانت، عموماً، كل مدينة يدخلها الغزاة، تمتلىء بالجثث، ويتعرّض فيها جميع السكان، او أغلبهم، للسلب، أو الاغتصاب، او الانتقام والقتل، أو للسبي والبيع، أو لكل ذلك معاً. وفي التاريخ الحديث، وجدت مجازر عديدة، منها النازية، ومنها مجازر هيروشيما وناغازاكي، ولكن تتميّز مجزرة صبرا وشاتيلا بنوع خاص من الهمجية.

قد يقتُل المتوحّش، أو الهمجي، الشيخ، أو المرأة، أو الطفل، من دون ان يصدر عنهم أي أذى، او مقاومة، ومن دون ان تكون لديهم أي وسيلة دفاع. ولكن يقتلهم فقط، أو يغتصب المرأة ويقتلها. امّا، هنا، فقد ارتكب ما هو أسوأ بكثير. أيستطيع احد، لديه أدنى حسّ انساني، ان يحطم رأس رضيع على جدار؟ أو ان يفسخ رضيعاً من رجليه؟ او ان يشق بطن امرأة حبلى ليستخرج

جنينها، ويضعه بين يديها بعد موتها؟ او ان يقطع أوصال رضيع، ويرتبها على شكل دائرة، ويضع الرأس في الوسط؟ كل ذلك حدث.

في المجازر الهمجية التي قرأنا عنها، كان يحدث انتقام. ولكنه انتقام، أي ردّ فعل على فعل، صدر عن الضحية. امّا هنا، فماذا يمكن ان يصدر عن رضيع؟

زيادة على ذلك، كان الغزاة في المجازر القديمة يدخلون المدينة، أو الحي، منتصرين. امّا هؤلاء، فقد دخلوا في ظل الحرب الاسرائيلية. هم، في رأي حلفائهم ومدرّبيهم الاسرائيليين، جبناء، لا يجوز حتى تسميتهم بـ «المقاتلين»[١].

اذن، ثمّة همجية كبرى، وصدرت عن جبناء، في تقويم الاسرائيليين. أيكون معنى ذلك، ان الفعل كان تعبيراً عن عقدة نقص؟ عن حقد؟ ما هي العوامل التي دفعت الى الارتكابات الفظيعة؟

أجاب ضابط في تلك الميليشيات، وصف بأنه شاب في الرابعة والعشرين، ومهندس، عن سؤال وجّهه اليه التلفزيون الاسرائيلي، هو: «هل اشتركت في قتل النساء والاطفال في صبرا وشاتيلا»؟ فقال: «قتل نساء؟ انتم تصنعون قصة من لا شيء. سوف استمر سنوات في قتل الفلسطينيين...»[٢]. أي ان قتل حوالى ثلاثة آلاف وخمسمئة فلسطيني، حسب تقدير الصحافة العالمية حينذاك، يؤلف لا شيء في نظره.

أيضاً، هذه الاستهانة الكبيرة بالحياة الانسانية تؤلف جزءاً من الهمجية التي اتصفت بها المجزرة. أيكون هؤلاء وحوش غابة؟ أم كائنات متوحشة؟ لا، أبداً. تراهم في المقهى، في البيت، في الشارع، أسوياء تماماً؛ وقد تجد لدى الواحد منهم ثقافة، أو خبرة في هذا المجال أو ذاك؛ وقد يكون دمثاً، حسن المعشر، بل قد لا يكون جباناً، كما قال الاسرائيليون. طبعاً، لا يمكن ان ينسى المرء، ولو للحظة، انهم هم المجرمون، هم المسؤولون عن الارتكابات الفظيعة، التي تمّت. لكن، في الوقت عينه، لا يجد المرء تفسيراً لفعلتهم البشعة، لا في طبيعتهم «الشريرة»، ولا في تركيبهم البيولوجي الخاص، بل ولا في الحقد الشخصي على الفلسطينيين، أو على أية فئة لبنانية، وانما التفسير هو في تشكيلهم السياسي ـ الاجتماعي.

هم، أولاً، وقبل كل شيء، يقبضون رواتبهم من اجل القيام بهذه المهمة؛ أي هم موظفون لمثل ذلك، مثلهم مثل الجلّاد الذي وظيفته تنفيذ أحكام الاعدام. وهم، ثانياً، جزء من تنظيم، أو من تنظيمات سياسية ـ عسكرية وضعت لنفسها هدفاً، هو ضرب الفلسطينيين بصورة خاصة، وضرب كل ما هو تقدمي في المجتمع اللبناني عموماً. لذا، ليس صدفة ان تستعمل الميليشيات المذكورة المفردات الاسرائيلية ذاتها بالنسبة الى الفلسطينيين، وبشكل أقسى: «فالرضيع، أو الجنين الفلسطيني، هو 'ارهابي' المستقبل». وهم، ثالثاً، منظمون على أساس طائفي. والطائفية لا تعني التديّن مطلقاً؛ بل هي مغايرة له تماماً. فالتديّن لا يقتضي من المرء ان يقتل، أو يبيد، أبناء دين آخر، لمجرد انهم من دين آخر. بالعكس، التديّن يمنع ذلك؛ وقد يدفع الى التعامل الحسن مع الآخرين، اضافة الى ممارسة الشعائر الدينية. بينما التنظيم على أساس طائفي يعني استخدام الدين، واستغلاله، من اجل خداع المؤمنين، ووضعهم في خدمة المخططات المشبوهة لزعماء التنظيم، أيّاً كانوا، دون ان يكون ذلك لا لصالح المؤمنين، ولا لصالح مجموع الشعب في البلاد التي يحدث فيها اللعب بالورقة الطائفية.

التنظيم على أساس طائفي هو، عموماً، تنظيم فاشي، وموجّه كحربة ضد الآخرين، وحتى

ضد الذات، وضد الحلفاء، أو ضد الاجنحة، او الكتل، التي تظهر فيه. ولا يعتمد التنظيم الطائفي على الخداع الديني فقط، وانما يضاف الى ذلك الاغراء بمختلف الوسائل، بالرواتب وبالرشوات وبالاغراء بالنفوذ الحالي، أو المستقبلي، وبالنهب والسلب من «الأعداء»، وبارضاء غرور المراهقين، وايهامهم بأنه يعتمد عليهم، الخ. ويجب، في الوقت عينه، ان يغذّى الحقد، وان تدفع أدوات التنفيذ الى طريق لا رجعة عنه. مثلاً، القيادة الاسرائيلية تأمر التنظيم من هذا النوع بتنفيذ مهمة عامة؛ ولتكن قتل الفلسطينيين. امّا قيادة التنظيم، فتريد من تنفيذ المهمة ان تجعل العناصر أشدّ لصوقاً بها، بربطهم، نهائياً، بالجريمة. لذا تغذي فيهم قيادتهم الحقد، وتدفعهم الى درجة عليا من الوحشية.

اضافة الى ذلك، ما كانت قيادتهم لتستطيع ان تصل بهم الى هذا المقدار الكبير من الهمجية لولا الوضع الطائفي العام في البلاد. لقد خلق هذا الوضع، ويخلق، على الصعيد الفردي، استعداداً كبيراً لاستبدال الحسّ الوطني بالانحراف الطائفي، ولاستبدال العلاقة الطبيعية السليمة مع بقية أبناء البلاد بالعلاقة مع «الغير» باعتباره يفيد الطائفة. على ذلك، فقد الأفراد الذين قتلوا الاطفال في المخيمات الحسّ الوطني، والحسّ الانساني، اللذين يربطانهم بالطفل المقتول، أو بالضحية الفلسطينية عموماً.

الموقف العربي

المجموعة الثانية من المسائل المتعلقة بالمجزرة هي المرتبطة بالموقف العربي منها. هنا، أيضاً، توجد جوانب عديدة ومتشعبة للموضوع. ولكن سنقتصر، بايجاز شديد، على أمرين: الأول يتمثل في ضعف ردود الفعل على المجزرة، الى درجة تكاد تكون معدومة؛ والثاني هو الاغفال لدور الفاعلين المباشرين، بل تبرئتهم احياناً بشكل صريح.

بالنسبة الى الامر الأول، يمكن ان يصنّف ضعف ردود الفعل على المجزرة في اطار ضعف ردود الفعل على غزو لبنان بمجمله. هذا يحتاج الى تفسير غير التفسير المباشر والبسيط، في انه تقصير، أو تواطؤ، الخ. التقصير يمكن ان يصدر عن أشخاص، وكذلك التواطؤ؛ وهؤلاء لا يستطيعون ان يخلقوا الظاهرة التي نحن بصددها، الّا اذا كان لها حدّ أدنى من مرتكزات الوجود الاجتماعي.

اننا لا ننسى، هنا، التمييز بين ردود الفعل الرسمية والشعبية. ولكن، من الواضح، ان كلا الطرفين ضعيف، بل وسلبي احياناً، نتيجة التعمية الاعلامية. وهذه التعمية قد تنجم عن التواطؤ، ولكن ليس عنه وحده؛ اذ تنجم، أيضاً، عن ضعف الوسائل، وكذلك عن الخطأ، أو عن عدم الخبرة. البعض من وسائل الاعلام العربية، المتواضعة في امكاناتها المادية والتكنيكية، وفي الخبرات البشرية، لا تستطيع، ولو أرادت، ان تقوم بتغطية اعلامية صحيحة، لا للأحداث العربية، ولا للعالمية. عدا ذلك، كثيراً ما ترتكب أخطاء مقصودة أحياناً، وغير مقصودة أحياناً أخرى، في المنحى الاعلامي؛ مثلاً، دمّر لبنان بكامله تقريباً ولم تتمّ تغطية ذلك، الّا في اطار محدود وهامشي ملحق باطارات أخرى. قد يعرف المرء المتتبع للأخبار ان الاسرائيليين دخلوا صيدا، أو صور، ولكن لا يعرف تفاصيل المعنى التدميري لذلك الدخول، ولا لصورة الحياة اليومية للسكان بعد دخولهم. تبقى غالبية وسائل الاعلام العربية، في كل ذلك، ضمن اطار الحماسيات المكرورة مع القليل من المعلومات والريبورتاجات.

لكن اذا كان للتعمية الاعلامية بعض التأثير، فليس لها كل التأثير، بل يبقى تأثيرها جزئياً. النقطتان الهامتان اللتان يمكن الاشارة اليهما، هنا، واللتان تغطيان شيئاً من التفسير المتعلق

بطبيعة الأمور، تتركزان، أولاً، على دور القوى التقدمية؛ وثانياً على مسألة الأوراق الطائفية في المنطقة العربية.

أولاً، هناك، بلا شك، قوى وطنية وتقدمية عربية، وبامكانها، لو أرادت، ان تفعل الكثير، خصوصاً في هذه الظروف التاريخية الخطيرة في حياة المنطقة. لكن حتى تستطيع تلك القوى ان تفعل، لا بدّ لها من ان تتضامن، وتنسّق جهودها على مستوى المنطقة. ويتطلب ذلك منها ان تعيد النظر في أمور كثيرة، وتتحوّل الى نوع من الرؤية الموضوعية، التي تجعل فصائلها تتقارب مع بعضها البعض، وتتعاون في اطار من التكافؤ. لقد كشفت الاحداث والنكبات الخطيرة عن أخطاء كبيرة، نظرية وعملية، لدى أغلب فصائل القوى التقدمية. ولعل هذه الفصائل تستطيع، بسرعة، ان تتخلص من سلبياتها، وتنتقل الى الفعل الايجابي.

ليس، هنا، موضوع الكلام عن القوى التقدمية، ولا عن التفاصيل المتعلقة بعملها، وحركتها، وتعاونها؛ فكل ذلك هو من اختصاصها هي، مجتمعة أو منفصلة؛ ولكن يأتي الحديث عن هذه القوى في معرض الكلام عن ردود الفعل الضعيفة.

الواقع، ان ثمة مسؤولية كبيرة تقع عليها في ضعف ردود الفعل، لا بمعنى ان هذا الفصيل، او ذاك، قصّر في القيام بواجباته، اذ لسنا، هنا، في معرض التقويم، وربما كل فصيل قام عملياً بما يستطيع، وضمن حدود امكاناته. اننا، هنا، نحاول تفسير ظاهرة حصلت، والمسؤولية المذكورة ربما هي ناجمة لا عن تقصير كل فصيل بمفرده، وانما عن عدم وجود رؤية موضوعية بشكل كاف، ومشتركة بين مجموع الفصائل، وعن غياب الاستراتيجية المتكاملة، التي يمكن ان تجعل من حركة القوى الوطنية والتقدمية ذات تأثير هام في الصعيد الاجتماعي.

لعل المنحى الصحيح الذي يسمح لفصائل القوى الوطنية والتقدمية بأن تلتقي، وتفعل، بشكل مشترك يقوم على مبدأين متلازمين، يتقيّد بهما كل فصيل: الأول ان تكون حركة كل فصيل، بالنسبة الى الفصيل الآخر، باتجاه تضامني، لا باتجاه انشقاقي، مهما بدت الفروق كبيرة نسبياً؛ فالاتجاه الانشقاقي من الفصائل التقدمية، هو، في حد ذاته، انتقال في اتجاه الفصائل غير التقدمية، وتقارب منها، أي هو حركة، أمقصودة كانت أم غير مقصودة، في اتجاه غير تقدمي، وربما غير وطني؛ والمبدأ الثاني، ان يعمل كل فصيل، عند كل تحليل يقوم به، على تحديد أخطائه بالدرجة الأولى، قبل تحديد اخطاء الفصائل الأخرى، لا لهدف محض أخلاقي، وانما كي يستطيع ترميم تلك الاخطاء، وحمل مسؤولياته بشكل أفضل. لقد درجت العادة لدى الكثيرين، وبشكل عفوي، على بناء احكامهم على الفرضيات، لا على المعلومات؛ وعلى الانطلاق من كون جميع الآخرين مخطئين، ما عدا أشخاصهم. وفي الأمرين مقتل لكل تحرك تقدمي، لأن التخطيط للعمل الكفاحي يتطلب المعلومات، والمعلومات الدقيقة، كما يتطلب وضع تصور، أو أكثر، للتحالفات المرحلية، والاستراتيجية.

النقطة الثانية هي المتعلقة بالطائفية. من المعروف، هنا، ان الورقة الطائفية قديمة، واستعملت في ظروف عديدة، متنوّعة تاريخياً، ومتمايزة اجتماعياً. المجتمع العربي، بالذات، هو، في الأصل، ذو تركيب طائفي ـ قبلي، ولا تزال، حتى الآن، نسبة الأمية فيه كبيرة. لا شك في ان اتصاله متعدد الجانب بالبلدان المتطورة حمل اليه، الى هذه الدرجة أو تلك، مستويات من التطوّر، ولكن لم يكن ذلك كافياً ليغسل الرواسب الطائفية ـ القبلية.

تطوّر المجتمع

التطوّر الذي انتقل اليه المجتمع يتألف من ثلاثة وجوه: الأول الاقتصادي؛ والثاني السياسي والسياسي ـ الاجتماعي؛ والثالث الثقافي والثقافي ـ الاجتماعي. الوجه الاقتصادي يتمثّل بالتحول البطيء البورجوازي (الكومبرادوري والصناعي)، اعتباراً من أيام الاحتكاك الاولى بأوروبا في ظل العثمانيين، أو في ظل الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا. هو الآن قوي نسبياً، وواسع، وأدخل تغييرات في البنى الاجتماعية، ولكنه لا يزال، اجمالاً، من المنظور الاقتصادي، متخلفاً، ولا يزال تأثيره في البنى الطائفية ـ القبلية غير كاف. والوجه السياسي والسياسي ـ الاجتماعي يتمثّل، أولاً، باستقلال الاقطار العربية عموماً، وتكوينها دولاً ذات أهمية دولية نسبية، اقتصادية وسياسية، وذات تأثير متزايد في مجرى الأحداث العالمية؛ ويتمثّل ثانياً بتحوّل البنى الاجتماعية، هنا وهناك، قليلاً أو كثيراً، حيث نشأت طبقة عاملة ذات فعاليات سياسية، ونقابية، ونشأت فئات بورجوازية عليا، وفئات بورجوازية صغيرة، ذات فعاليات سياسية أيضاً؛ ويتمثّل، ثالثاً، بحركات حزبية ونقابية ونشاطات اجتماعية (من طريق الجمعيات، أو الاندية الثقافية، أو العلمية، أو الرياضية، أو الخيرية، الخ). والوجه الثقافي والثقافي الاجتماعي يتمثّل في الانتشار الأوسع، فالأوسع، للتعليم وللثقافة وللاختصاص، وفي التزايد المستمر للمؤسسات العلمية، والثقافية، مثل الجامعات والمعاهد، ومثل دور النشر، ومثل الأندية والجمعيات العلمية والثقافية، ومثل النشاطات في عقد المؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية، وفي الاشتراك في المؤتمرات المماثلة الدولية.

هذه الصورة الاجمالية للمجتمع العربي تنطوي على ايجابيات كثيرة، استفادت منها القوى الوطنية والتقدمية، ويمكن ان تستفيد منها في المستقبل بشكل أفضل بكثير، اذا ما انتهجت استراتيجية صحيحة تأخذ في اعتبارها مختلف المعطيات العربية والدولية.

في الخمسينات، والستينات، شهدت المنطقة العربية موجة كبرى لحركة التحرر الوطني العربية، المتمثّلة في الشرق اجمالاً بقطبي عبد الناصر والبعث العربي الاشتراكي، وفي شمال افريقيا بالكفاح التحرري في تونس والجزائر ومراكش. في تلك الفترة، اهتزت المنطقة العربية، بمجموعها، وبدت الأمور وكأن المجتمع العربي تجاوز كل رواسبه الطائفية ـ القبلية، وسار في طريق وطني، وتقدمي، بل جرت في بعض البلدان العربية بدايات هامة في انتهاج طريق التطوّر اللارأسمالي.

لكن انحسرت تلك الموجة الى حدّ كبير، بفعل عاملين كبيرين: الأول هو عطالة البورجوازية الصغيرة، التي عرقلت، أو جمّدت، وأحياناً خرّبت التحوّلات التقدمية، وتحوّل بعض فئاتها الفاعلة، بشكل مقصود أو غير مقصود، الى أداة تراجع؛ والعامل الثاني كان في هزيمة العام ١٩٦٧ في الحرب العربية ـ الاسرائيلية. لقد ضعف رصيد المنحى التقدمي بعد الهزيمة، لأنه يحمل تاريخياً، فعلاً، جزءاً كبيراً من المسؤولية عن ذلك، وجاء ضعف الرصيد لصالح الطرف الآخر على الساحة العربية، وهو المؤلف من التيار المعتدل، أي الموالي للرأسمالية الدولية وذي المصالح المشتركة، قليلاً أو كثيراً، مع تلك الرأسمالية. كان ذلك على شكل المزيد من «الانفتاح» الاقتصادي، هنا وهناك، وعلى شكل «تصحيح» مسار عبد الناصر بعد وفاته، واقامة «الديمقراطية»، التي لها أنياب، «المؤمنة»، التي انتهت الى سفر الرئيس «المؤمن» الى القدس، والى التطورات، التي تلت ذلك. بهذه الطريقة، احتلت التيارات العربية المسماة بـ «المعتدلة»، قطاعات نفوذ أوسع، فأوسع، وأصبحت، بالمال وبالدور الذي صارت تقوم به، هي المهيمنة على المنطقة. امّا «التقدمية»، فقد بدت عاجزة، ضعيفة، ليس لديها ما تقدمه. في الاطار عينه، أصبح نفوذ الادارة الاميركية في البلدان العربية كأنه قدر المنطقة.

من هنا، صارت الطائفية موضة المرحلة. فالأوليغارشية البورجوازية ـ الاقطاعية العربية ليس لديها ايديولوجية سوى الطائفية.

طبعاً، الطائفية بذاتها هي غير مقنعة وحدها. ويعرف حتى البسطاء انه لا يكفي ان يكون الحاكم «مؤمناً» كي يحق له ان يحكم، ويقوم بمختلف الارتكابات. انما هناك شبكات مصالح كومبرادورية، تليها شبكات من المنافع الصغيرة، وهي، بمجموعها، هي المقنّعة بالنشاط الطائفي، وبالولاء الطائفي، أو حتى بالولاء الطائفي ـ القبلي، وذلك حسب المنطقة المأخوذة في الاعتبار. مثلاً، الولاء والنشاط الطائفيان قد يساعدان على تسلّم تعهدات يبلغ حجمها بالملايين، أو قد يساعدان على فتح اعتمادات مصرفية ضخمة، او قد يفيدان في ازدهار تجارة معيّنة، أو قد يُقبض ثمنها نقداً، وقد ينفعان على المستويات الأدنى في التوظيف، او التشغيل، أو التسهيل في معاملات الدولة، أو في ربح دعوى على خصم، أو في ابتسامة وتشجيع من احد الوجهاء، أو ذوي النفوذ.

هذه الطائفية المباشرة تساعد، في الوقت عينه، في خلق طائفية (أو طائفية ـ قبلية) غير مباشرة، تظهر في صيغتين: الأولى هي صيغة قبول الطائفية كأمر واقع؛ فيقول المرء لنفسه: ما دام الجميع طائفيين، فلأكن طائفياً (بمنظور الاستفادة)، أو ما دام الآخرون، في الجهة الأخرى، طائفيين، فلأعمل (أو فلأساعد) على التكتيل الطائفي المضاد اتقاء للأخطار المحتملة! والصيغة الثانية هي الرؤية الطائفية، فيفسّر المرء، تلقائياً، أو بشكل مقصود، هذه الظاهرة، أو تلك، من خلال الانقسامات الطائفية القائمة: كي يتمّ أمر ما، يجب اقناع الطائفة الفلانية به؛ وكي لا يحصل أمر ما، يجب ان تفعل الطائفة الفلانية كذا، أو ان تقف الطائفة الأخرى الموقف كذا، أو ان تقبل الطائفة الثالثة بكذا، الخ. أي يتحوّل التحليل الاجتماعي، أو السياسي، من تحليل علمي الى تحليل غيبي قائم على الرؤية الطائفية.

في اطار الرؤية الطائفية، يضيع الدور الكفاحي والقومي للفلسطينيين؛ الدور الذي اكتسبوه في الستينات. فهم امّا «شعب زائد»، كما قال المتوفى بشير الجميل، أو شعب مربك، أينما يكون، تكون المشكلات. وبما ان نفوذ الادارة الاميركية هو الذي يسيطر على المنطقة العربية، مباشرة ومن خلال «أصدقائها»، فان الكفاح الفلسطيني يفقد، لدى الأوساط المؤمنة بالقدر الاميركي، منظوره التفاؤلي، ويبقى منه فقط ما يتسبب به من انعكاسات على البيئة، التي يوجد فيها: حيثما يكون هذا الكفاح، يمكن ان يحدث عدوان اسرائيلي، يضرّ بالأرواح وبالممتلكات.

عدا ذلك، ما زالت الأوساط الضعيفة الوطنية منذ زمن طويل تهجو الفلسطينيين، وتطعنهم في نضاليتهم، وفي سلوكهم، وفي تصرّفاتهم مع الآخرين. هنا، أيضاً، يُنظر الى الفلسطينيين كطائفة، وباعتبارهم ليسوا ملائكة، تؤخذ الاساءات الفردية ـ ان وجدت ـ على انها صادرة عن المجموع.

طبعاً، ليست الرؤية الطائفية تلك بمسيطرة على الرأي العام العربي، ولا يمكن ان تكون معبّرة عنه، ولكنها، مع ذلك، طافية على السطح، وتغذّى بكل ما لدى القوى غير الوطنية من رصيد.

غزو لبنان، في المنظور الطائفي، سببه وجود الفلسطينيين (وجودهم لا كفاحهم)؛ لذا يكون من «حق» اللبنانيين ازالة «سبب» الغزو. من هنا، كان التواطؤ على ترحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وكان ضعف ردود الفعل على الغزو، وقبل الغزو، على المجازر، وكان الصمت على المجازر اللاحقة.

ان القوى العربية غير الوطنية كانت، ولا تزال، ترى في الوجود الفلسطيني (الوجود لا الكفاح) خطراً على المنطقة، ويجب التخلّص منه بأقصى سرعة. ولا يمكن ذلك من دون فرض الطريق الاميركي ـ الاسرائيلي على الفلسطينيين، ودفعهم الى ذلك، أو التضييق عليهم، وخنقهم تدريجياً.

الأمـر الثاني، أي اغفال دور الفاعلين المباشرين في المجزرة، أو حتى تبرئتهم، يمكن اعتباره متضمّناً في غالبية الموقف العربي من غزو لبنان، ومن المجزرة.

في لبنان ذاته، لم يبد الرسميون اللبنانيون حتى أسفهم على ما حدث؛ بل استمر الجيش اللبناني الرسمي يقوم بالتنكيل بالفلسطينيين؛ والأطراف الطائفية، التي دخلت، حينذاك، في سراب «وحدة وطنيـة» كان من رأيها ان «العدو» ألصق التهمة بالفاعلين المباشرين للتمويه، وبلبلة الافكار، وخلق «الانشقاق» بين العائلات اللبنانية.

هذا معنـاه، ببسـاطة، ان هناك رضى ـ ان لم يكن اتفاق ـ عن المجزرة، باعتبارها من جملة الاساليب المؤدية الى «حل» القضية الفلسطينية.

ثمّـة أسرار كثيرة تكمن خلف ذلك، وقد لا تظهر على الملأ الّا بشكل متأخر جداً، ولعل أشكال ظهورها هي كارثية أيضاً.

المجموعة الثالثة من المسائل هي المتعلقة بالدور الاميركي ـ الاسرائيلي في المجزرة. ان الاتفاق بين العسكـريـين الاسرائيليـين وقيـادات الميليشيـات المنفّـذة للمجزرة على دخول المخيمات وقتل الفلسـطينيـين هو قديم، وأقدم من الغزو. الفكرة بسيطة: يقتل اللبنانيون الفلسطينيين («الغوييم يقتلون الغوييم»، حسب تعبير مناحيم بيغن)[٣]، فيتحقق مطلوب اسرائيل، وتنفض هذه يدها قليلاً، في الوقت عينه، من العملية.

من أجل ذلك، وتمهيداً له، اتفق المسؤولون الاسرائيليون مع الاميركيين، ومع الأطراف الأخرى، في القوات الدولية، على الانسحاب حالما يتمّ ترحيل المقاتلين الفلسطينيين.

وانسحب الامـيركيون بعد الترحيل؛ وانسحب الفرنسيون قبل موعدهم بعشرة أيام؛ ثمّ نفّذت مسرحية دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت الغربية، وبارك الاميركيون ذلك مع بعض الاحتجاجات الشكلية.

استـطاعت القـوات الاسرائيليـة ان «تحتـل» المدينة المسالمة، وان تسحق السيارات المدنية المصفـوفة على الارصفة، وان تهدم الدكاكين والمخازن في أهدأ حي، «الحمراء»، وان تلاحق آلاف المدنيين المسالمين، وتعتقلهم، وتستجوبهم، وان تحتل مكاتب الاحزاب اللبنانية، والمنظمات الفلسطينية المهجورة، وان تنهب وثائقها ومحتوياتها، وان تهجم على المصارف، وان تقوم، من الجملة، بمحاصرة مخيمي صبرا وشاتيلا، وغلق مداخلهما ومخارجهما.

ثمّ دخلت المخيمين أدوات التنفيذ اللبنانية، والاسرائيلية، وكان هتف الجنرال دروري لاريئيل شارون: «يتقدّم اصدقاؤنا داخل المخيمين. نظّمنا دخولهم. تهانينا!»[٤].

لم تكن اسرائيل هي المدبّر والمنظّم والمحرّض للمجزرة فقط، ولم تشترك بعناصرها فقط، وانما قامت، أيضاً، بقطع التيار الكهربائي واطلاق الصواريخ المضيئة طيلة حدوث المجزرة على المخيمين، وغلق منـافـذ المخيمـين، وحـرمـان السكـان، بذلك، من سبل النجاة، وتزويد المنفّذين بالمعلومات

اللازمة، وبالصور الجوية، وبالجرّافات، التي لا عمل لها سوى هدم البيوت والدفن الجماعي.

اسرائيل هي الفاعل، حتى ولو كانت مساهمتها المباشرة أقل من ذلك بكثير؛ وأدوات التنفيذ المحلية ما كانت لتجرؤ على دخول المخيمات العزلاء، لولا الحرب الاسرائيلية.

أمّا دور الولايات المتحدة، وشركائها في القوات «الدولية»، فهو، اجمالاً، سر من أسرار يد الادارة الاميركية «اليمنى»[٥]. مع ذلك، يستطيع المرء ان يستنتج العلاقة الاميركية الوثيقة بالمجزرة، لا من خلال علاقة الادارة الاميركية عموماً باسرائيل فقط، وانما، أيضاً، من خلال، أولاً، اصرار الولايات المتحدة على ألّا تكون لهيئة الامم المتحدة علاقة بالقوات الدولية التي تدخل لبنان، فهي قوات أميركية وحليفة؛ وثانياً، قيام الموفد الاميركي بتقديم «تعهدات» اسرائيلية، لا أميركية، الى المفاوضين بعدم الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين؛ وثالثاً، الانسحاب السريع للقوات «الدولية» بعد ترحيل المقاتلين الفلسطينيين، الأمر الذي لا يحدث، عادة، دون أسباب؛ ورابعاً، التبرير الأميركي لدخول القوات الاسرائيلية بيروت في تصريحات ريغان خصوصاً، وعدم تدخل الولايات المتحدة، وهي المسؤولة معنوياً عن أمن المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، باعتبارها كانت عرّاب المفاوضات، لا سيما انه برحيل المقاتلين الفلسطينيين ودخول القوات الدولية زالت حتى الحجج الديماغوجية لتقدّم الغزو الاسرائيلي: صارت بيروت مدينة مسالمة، وواقعة تحت اشراف قوات حليفة لاسرائيل. وباعتبار المخابرات المركزية الاميركية ذائعة الصيت تستطيع ان تعرف المخطط الحقيقي للعملية الاسرائيلية، ويفترض انها عرفته، فان المرء لا يسعه الّا ان يعتقد بتعاون اميركي مقصود في هذا المجال.

المجموعة الرابعة من المسائل تتعلق بردّ الفعل على المجزرة لدى الرأي العام الاسرائيلي. الحقيقة ان ردّ الفعل كان عالمياً، وهو يستحق الرصد، والمعالجة المنفصلة؛ اذ تكمن فيه حقائق سياسية دولية عديدة، بعضها عفوي وعادي، ونابع من موقف انساني، وحضاري، شُدِه، من خلاله، ملايين الناس لهول الجريمة، وعبّروا عن نفورهم منها، واستنكارهم، واستهجانهم لها؛ وبعضها ظهر بفعل تيارات تقدمية، أو ليبرالية، فعلت فعلها، فكشفت، بوسائل الاتصال المختلفة، عن مدى ضخامة الجريمة، وبيّنت مختلف ما تتضمّنه من معاداة للانسان وللحضارة.

في اسرائيل كان رد الفعل عنيفاً، وواسعاً، وشمل الجماهير وقادة الرأي العام من المثقفين، الذين من بينهم الصحافيون والمحامون والنواب ورجال الدين وأساتذة الجامعات، وحتى بعض الضباط العسكريين والأنفار.

تلاحقت، في اسرائيل، المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية والعرائض، التي تطالب بتشكيل لجنة تحقيق[٦]. من جملة ذلك، تظاهر المتديّنون عند الكنيس الأكبر في القدس، مطالبين باستقالة الحكومة الاسرائيلية. وقال احدهم: «حتى الآن لم يتظاهر الّا العلمانيون ضد الدم المسفوح في لبنان. امّا المتديّنون، فقد التزموا الصمت، والعلمانيون لا يستأثرون، ولا يحتكرون الأخلاق والقيم؛ ولذلك، فنحن أيضاً نعترض ونحتج».

واتسعت التظاهرات الى ان ضمّت، في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، اربعمئة ألف شخص في تل ـ أبيب. وقيل انها اضخم تظاهرة شهدتها اسرائيل منذ تأسيسها. كتبت الصحافة العالمية حينئذٍ، انه لو خرجت النسبة ذاتها من السكان في فرنسا، مثلاً، لكان تعداد التظاهرة ستة ملايين انسان.

صوّرت ردود الفعل هذه في بعض الادبيات السياسية العربية على انها انشقاق في صفوف

«الاعداء». هذا ليس فقط غير صحيح، وانما خطير أيضاً؛ وفيه ما يؤكد الطرح الصهيوني بأن غير اليهود هم «غوييم» (غرباء)، معادون لليهود. ان اعداداً كبيرة من اليهود، الذين ليست لهم مصلحة لينتظموا في مختلف المنظمات الصهيونية، وليسخّروا أنفسهم، من خلالها، في خدمة الرأسمالية العليا الصهيونية والعالمية، انضموا الى تلك المنظمات تحت ضغط الطرح المذكور، الذي عزّزته معاداة السامية في اوروبا القرون الوسطى، وفي الامبراطورية القيصرية، والمانيا النازية، في تاريخ العالم الحديث.

ان ردود الفعل اليهودية والاسرائيلية على المجزرة، وقبل ذلك على غزو اسرائيل للبنان، ليست انشقاقاً في صفوف «الاعداء»، وانما هي جزء من عملية تاريخية للتحرر اليهودي من التكتل الطائفي العنصري، ومن خدمة الرأسمالية العليا الصهيونية والدولية، وللانضمام الى التيار الانساني الحضاري المعادي للعنصرية وجرائمها، والمتطوّر دوماً في اتجاه التقدّم.

ثمّة مسألة أخيرة، هي: لِمَ حدثت المجزرة؟ لقد احتلت اسرائيل جزءاً كبيراً من لبنان، وقصفت، ودمّرت، وقتلت من الفلسطينيين واللبنانيين الآلاف، واعتقلت الآلاف، وأجلت المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وحققت حلمها بدخول بيروت، وطاردت، في كل الزوايا، كل من له صلة بالوطنية، فما فائدة المجزرة بعد كل هذا؟

قد نجد الجواب في كلمة مردخاي تسيبوري: «الأهداف لم تتغيّر: ان يطرد الفلسطينيون من أراضيهم، ومن وطنهم، وان يحذفوا كشعب»[٧].

لكن المجزرة تناولت غير الفلسطينيين، أيضاً. تناولت لبنانيين. انّ من الممكن اعطاء الأوامر بتوفيرهم، واعتقالهم، مثلاً، اذا كانوا خطرين، ولكنهم أُبيدوا على طريقة الفلسطينيين، ممّا يعني انهم مقصودون أيضاً.

حكى هرتسل، منذ زمن بعيد، عن مطاردة وحوش الغابة (أي سكان المنطقة العربية) بالأسلحة الحديثة، لا بالسهام، أي بأحدث أدوات القتل المتوفرة. ولم يبق هذا الكلام نظرياً، بل تجسّد بعشرات المجازر، وبمئات القرى الممسوحة من على وجه الأرض، وبآلاف البيوت التي نسفت بالديناميت، وأُزيلت بالجرّافات. المجزرة هي تجسيد لعملية أشمل، وأوسع، هي عملية الغزو الاستيطاني، الذي جرى، ويستمر، مع الأسف، في القرن العشرين، الذي انحسر فيه الاستعمار التقليدي انحساراً كلياً تقريباً.

من هنا، المجزرة هي درس تاريخي للعرب، لا للفلسطينيين وحدهم. انها ليست واقعة منفردة، وانما هي جزء من عملية متكاملة تتكرر باستمرار، وسوف تبقى تتكرر حتى تنتصر حركة التحرر العربي، التي تقف في طليعتها، حالياً، حركة التحرّر الفلسطينية.

قد تكون الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، التي انطلقت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، هي التي استفادت أكثر ما يمكن من الدرس التاريخي. لقد كانت رداً واقعياً ومثابراً على عملية الابادة التي تمارسها الادارات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ عقود، والتي تصاعدت، خصوصاً، في الثمانينات.

ان الانتفاضة هي اثبات على ان أي شعب يستطيع، في أقسى الظروف، الدفاع عن نفسه. وهذا الدفاع يكون قوياً بمقدار ما يتخلّص من الأوهام والعقد معاً، الأمر الذي تفعله منظمة

التحرير الفلسطينية حين تحاول الاستفادة من أي امكانات عربية، أو دولية، متاحة، وحين تستبعد من استراتيجيتها أوهام العلاقة العربية ـ الفلسطينية في العام ١٩٣٦، ومطبّاتها.

القوى العربية التقدمية هي، أيضاً، بحاجة الى الدفاع عن النفس، وهي مهدّدة وطنياً، ومهددة بفصائلها، ولا منفذ لها سوى الوحدة، وتحقيق تحوّل نوعي في المجال الكفاحي.

الانتفاضة الفلسطينية قدوة، وهي بحاجة الى دعم القوى العربية الوطنية والتقدمية؛ كما ان القوى المذكورة هي بحاجة اليها. لقد انحسرت موجة التحرر العربية طويلاً؛ وكلّف الانحسار كثيراً على مستويات عديدة. ولعل الثمن الباهظ يدفع الفصائل الوطنية العربية الى لحظة تأمل، يليها تحوّل نحو الأفضل.

الانتفاضة الفلسطينية تؤلف واقعاً هاماً، لا على الساحة الفلسطينية فحسب، وانما، أيضاً، على الساحة العربية، والدولية. لكن ملء الساحة العربية يحتاج من الفصائل الوطنية العربية كي تقول كلمتها. المجازر هي درس تاريخي، وتحتاج المنطقة العربية، بكل ما تمتلكه من وعي حالي ومستقبلي، الى ان تستفيد من ذلك الدرس، نظرياً وعملياً.

---

(١) امنون كابليوك، **صبرا وشاتيلا: تحقيق حول مجزرة**، دمشق: دار طلاس، بلا تاريخ نشر، ص ٤٢.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٢.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٩٥.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(٥) قال الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، مرة : «احياناً لا تدري يميننا ما تصنعه يميننا المتطرفة»، انظر اندريه فونتين، «الرياح المعاكسة»، **لوموند**، ٢٢/٩/١٩٨١.

(٦) انظر كابليوك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٧) من خطاب لمردخاي تسيبوري في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢، عند افتتاح مستوطنة جديدة في ضواحي نابلس. الفقرة مذكورة في اريك رولو، «الفلسطينيون يفتشون عن البقاء»، **لوموند**، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.

جدل العروبة والفلسطنة

(نظرة من الداخل)

د. نبيل حيدري

تتميّز مرحلتنا الراهنة، بشكل لا يدع مجالاً للشك، بانحسار واسع، شامل وعميق، للفكر والممارسة المنبعثين من اعتبار الانتماء القومي العروبي معياراً اساسياً للنزاع مع اسرائيل. ولا يتوازى وعي هذا الانحسار، برأينا، مع مداه، بل مع عمق درجته. ولا يمكن القول، البتة، انه تمّ استيعاب مسبّبات هذا الانحسار الفعلية وآثاره، بل غالباً ما ترى الفكر العروبي المعاصر، على الرغم من الاحداث المعاشة، سلفياً بتمسكه بأفكار، بل بمفردات، الفكر القومي التقليدي، الذي استفرغ، على الارجح، معناه.

وان كان من مجال لتمييز مرحلتنا هذه، فهي، بين امور أخرى، اعطت مفهوماً جديداً لـ «العروبة»، قوامه الواقعية والاعتدال في صنع واتخاذ القرار السياسي، وفي التكيّف مع الامر الواقع. ففي جنوح «مصر السادات» نحو الصلح مع اسرائيل، في أواخر السبعينات، بتوقيعها اتفاقيتي كامب ديفيد، تحديد لطريق الواقعية في التعامل مع اسرائيل؛ واتباع منظمة التحرير الفلسطينية الواقعية نفسها، في أواخر الثمانينات، وإنْ من منظار مختلف، فتح الطريق لجميع العرب لاتخاذ قرارات في قمّة الدار البيضاء، عكست الواقع القائم، متجاوزة بذلك الايديولوجيات الفضفاضة التي راودت معشر العروبيين الذين تعهّدوا، في مؤتمر قمة عربي عقد في الخرطوم قبل اكثر من عقدين، بعدم اقدام العالم العربي على التفاوض، أو الاعتراف، أو العيش بسلام، مع اسرائيل.

بالمقابل، أخذت الكيانات السياسية العربية، تجنح، منذ فترة ليست بالقصيرة، نحو التمأسُس في اشكال متعددة، ليس اقلها اهمية تقاسم المصالح والادوار في تجمعات اقليمية صغيرة. فلبلدان الخليج العربي، التي تربطها هوية خليجية ذات تحديد جغرافي ـ سياسي واقتصادي مشترك، مجلسها. كما ان لكل بلدان المغرب العربي، ودول مجلس التعاون العربي الاربع، مجلسها هي الاخرى، فتتشابه التسميات في الاجمال، مشيرة الى رغبة صارت جسداً، في شعور بهوية وبانتماء تحوّل مؤسسة. هكذا حملت كل مؤسسة هوية خاصة بها، بينما تبحث الهويات المهدّدة في وجودها، او الساعية الى اثبات هذا الوجود، عن وسائل للتمأسس.

لقد غطى الدخان المتصاعد، جراء تنافس وتنافر هذه الهويات، على «مركزية» النزاع مع اسرائيل، بل اصبحت هذه «المركزية»، بفعل التمأسس، نوعاً من مقولة ايديولوجية في غير زمانها، سيّما ان بعض العرب، حكومات وشعوباً، ساكن والنزاع نفسه اكثر تأججاً. ويبدو ان هذا البعض اصيب،

نتيجة لعوامل لا مجال هنا لذكرها، بما يعرف بظاهرة «تعب المعادن» (metal fatigue). فبسبب من طول مرحلة «النضـال»؛ بما رافقها من «توتّر ثوري»، فضلاً عن النكسات المختلفة، وجد البعض انفسهم ازاء وضع عكس اعترافاً دفيناً بأن المطامح والمزاعم القديمة في النزاع مع اسرائيل كانت تتجاوز، بالفعل، القدرات الحقيقية، وان النزاع عينه بات عبئاً ثقيلاً على نحو متزايد.

واذا ما كانت «قمّة عمّان» (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧) ابعدت العرب اكثر ممّا يجب عن جبهة النزاع مع اسرائيل، فان قمة الجزائر، في نهاية ربيع العام ١٩٨٨، جاءت توضح ان الاهتمام العربي، إنْ انتقل فعلاً من الخليج نحو فلسطين، فهو اصبح اهتماماً من نوع جديد. لقد شاءت دول النفط الّا تجدد الاعتمادات التي رصدتها «قمة بغداد» العام ١٩٧٨ لدول المواجهة، وانْ كانت اسعار النفـط المخفضـة الى اجـل غير مسمّى تفسّر هذا القرار الى حد بعيد، فما علينا تناسي الاساس. والاساس هو ان عقداً من الزمن انقضى منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، لم تقم فيه دول المواجهة، فعلاً، بالتعويض المحسوس عن غياب مصر، أو بالأحرى عن تحييد الجبهة المصرية، ولم تنشأ الجبهة الشرقية، ولا شيء يشبهها من قريب او بعيد؛ بل على العكس، فقد انشغل العراق في حرب طاحنة ضد ايران؛ وازداد التورط السوري في لبنان، وارتفعت حدة الخلاف السوري ـ الاردني ـ الفلسطيني؛ وبقيت علاقات عمّان حذرة مع دمشق، ومتقلبة مع م.ت.ف.

ليست هذه، طبعاً، افضل صورة يمكن ان يكون الواقع العربي عليها؛ ولكننا لسنا، هنا، في مجال توزيع المسؤوليات؛ وما هو اهم من ذلك التأمل، ملياً، في التحوّلات الجارية في هذا السياق. وبالطبع، ليس من المغالاة في شيء القول، ان اهمّ تحول جوهري في الحقبة الراهنة هو ان الاطراف العربية الاكثر تورطاً في النزاع مع اسرائيل اصبحت في حالة جديدة من غياب المبرّر الواقعي، في ضوء قيام الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، وفي ضوء انسحاب الغطاء المفهومي (كمشروع قيام جبهة شرقية)، بحيث اصبح معها التمسّك بعناصر النزاع المتضائلة نوعاً من التوهّم المجاني.

واذا ما كانت هذه المعطيات الجديدة قد اسفرت، في الاجمال، عن عدد من الديناميات التي قد تغيّر في جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي لسنوات عديدة مقبلة، فان السؤال الكبير الذي يتغلغل في الاذهان هو: هل كان العرب ضحايا اربعة عقود من الاهتمام المبالغ فيه وغير المبرر بقضية هي، في النهاية، فلسطينية ـ اسرائيلية؟

سوف تسعى هذه الدراسة الى ابراز عناصر الاجابة عن السؤال اعلاه، من خلال التذكير، تباعاً، بالجـدليات التي وجدت الاطراف الرئيسة الثلاثة نفسها (سوريا، الاردن، مصر)، باعتبارها خط مواجهة العالم العربي في الصراع التاريخي ضد الدولة العبرية، والاكثر تورطاً في النزاع، مضطرة الى اعادة النظر في حساباتها الاقليمية، في ضوء المتغيرات المستجدة التي طرأت على ميزان القوى في المنطقة. أمّا المدخل الفعلي الى هذا التقويم الجديد، فهو، طبعاً، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، التي غذّت الرغبـة الطبيعية في استكناه جوهر ذلك النزاع؛ كما انها فتحت آفاقاً وفرضيات لم تكن، قبلئذٍ، موضوع النظر.

ويبـدو من الضروري لنا، ونحن نراجع الجدليات التي نشأت لدى تلك الاطراف الثلاثة، ان نضعهـا في اطارهـا التـاريخي المحـدّد. الاولى هي الاقليميـة؛ ونعني بها تغليب العناصر الجيو ـ استراتيجية على تلك النابعة من الانتماء القومي العروبي، بحيث انتقلت فلسطين فيها من امتداد جغـرافي ـ طبـيعي لـ «سـوريـا الكبـرى»، الى نوع من التفـاهم الضمني وغـير الرسمي مع

اسرائيل. والثانية، هي الجدلية المحلية، الساعية الى انشاء رابط اساس داخلي، وانجاز «الاردنة»، بعد ان عجزت عن استعمال فلسطين لاغراض التقاسم مع اسرائيل، في اعتبارها الضفة الفلسطينية فائضاً جغرافياً امكن، اخيراً، الاستغناء عنه. والثالثة هي الجدلية السياسية الآيلة الى التحلّل، بصورة كلية، من تبعات المواجهة مع اسرائيل، بعد ان اعتبرت القضية الفلسطينية، ردحاً من الزمن، كسور الحساب لاستعمالها في تدوير حسابات التسوية الكبرى في المنطقة. ولا تخلو، طبعاً، اي من الجدليات الثلاث من نزر يسير يمثل كلاً منها. وتشهد المرحلة الحالية، كما سنرى في خاتمة هذه الدراسة، تداخلاً فعلياً لهذه الجدليات معاً، بصورة يغلب فيها تضاؤل النظرة الى «قومية» النزاع مع اسرائيل، ومسلكاً متمايزاً للتعامل مع القضية الفلسطينية، ولو بصورة غير مباشرة.

جدلية القومي والاقليمي

ان بعض الدقّة في رصد شخصية سوريا السياسية، منذ مطلع القرن الحالي وحتى الوقت الراهن، قد يحمل الباحث الى تعيين مستويين تأرجحت تلك الشخصية بينهما؛ الاول يطاول الخطاب القومي، والآخر يقع في حدود الخطاب الاقليمي. واذا ما شئنا الاستطراد، هنا، فاننا نلحظ ان هذا التأرجح كان قائماً بين ما طالب الامير فيصل بن حسين به، اي توحيد سوريا «في حدودها الطبيعية»، حيث اعتبرت فلسطين الجزء الجنوبي من الدولة السورية، وبين اضطرار زعماء الحركة الوطنية السورية، في منتصف الثلاثينات، الى تبني سياسة اكثر براغماتية في الكفاح من اجل استقلال سوريا «المصغرة»، من خلال التنازل، ولو المؤقت، عن حلم سوريا الكبرى[١].

هذا التأرجح الضمني سوف يتأكد لاحقاً، حتى بعد تسلّم حافظ الاسد لزمام السلطة في العام ١٩٧٠، والذي لم يشكّل، في هذا المجال، انقطاعاً مباشراً. فعندما كانت مرحلة «الصراع على سوريا»[٢]، اتضح الخطاب القومي العروبي، كاطار للشرعية الايديولوجية، بأجلى صوره؛ وعندما تصالحت سوريا الراهنة مع ذاتها، وانتقلت من مرحلة البحث عن الذات في داخلها الى مرحلة اثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات والقوى الصغيرة، ادارت الظهر، بصورة غير معلنة، للشرعية الايديولوجية النابعة من العروبية، واتجهت «من بلد ضعيف، هشّ، سريع العطب، الى دولة تبدو قوية ومستقرة، والى قوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط... فسوريا التي كانت، لعقود متتالية خلت، هدفاً سهلاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الاسرائيلية المتنامية، اصبحت، تحت قيادة الاسد، احدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً»[٣].

انما ما يهمنا، هنا، هو علاقة الجزء الاقليمي (وقد تمأسَس في سوريا) بالكل العربي. لقد تميّز عقد السبعينات بتحولات جذرية في المفاهيم والتطلعات والممارسات السياسية، جعلت من سوريا السبّاقة الى التوكيد على عروبة، او لون منها يستطيع ان يفي بأغراض متعددة في آن. ويقوم هذا النهج على معادلة متداخلة العناصر بين الجيو ـ استراتيجي (الاقليمي) والايديولوجي (القومي)؛ فالاول مفهوم شمولي متكامل ينطلق من الجغرافيا الطبيعية والمتطلبات الامنية والعسكرية المرتبطة بها، ويهدف الى ضمان الأمن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، للدولة التي تضعه[٤]. وهذا المفهوم الجيو ـ استراتيجي يتخطى، في بعض الاحيان، حدود الجغرافيا والكيانية السياسية للدول والحركات، ويتخطى، كذلك، حصرية المفاهيم الدستورية والقانونية المتعارف عليها، ممّا يولّد تناقضاً حاداً بين ضرورات «المدى الحيوي» الذي يستهدفه المفهوم عينه، وبين متطلبات سيادة الدول والحركات التي يمتد اليها هذا المدى. ويُجرى، بالعادة، تخطي هذا التناقض، امّا عبر احلاف

ارادية، أو مفروضة، تستوعب التناقضات في «وحدة المصلحة الاستراتيجية»، وامّا عبر هيمنة عسكرية ـ سياسية تلغي هذا التناقض، من خلال المطابقة ما بين «وحدة الجغرافيا الطبيعية» و«وحدة السلطة التي تمارس عليها»(٥).

على ان الاقليمية السورية، في ابعادها الجيو ـ استراتيجية، حاولت تخطي هذا الوضع من خلال الايديولوجيا العروبية. فمبدأ الوحدة العربية، كاطار متكامل، رفد شمولية الجيو ـ استراتيجي، وشكّل، بالتالي، المستوعب النظري الذي احتوى خصوصيات وجزئيات الجغرافيا السياسية في وحدة التركيب العروبي، وتخطّى كيانية الدول والحركات السياسية في مركزية المنطلقات والاهداف والانتماء القومي الواحد(٦). وفي مثل هذا الحال، ذابت «الحدود القطرية» المتعددة في الحدود القومية، واصبحت الاستراتيجيات القطرية عناصر مترابطة في اطار الاستراتيجية القومية الجامعة.

هكذا اعطى «التكامل الوحدوي» التكامل الجغرافي بعداً قومياً، واعطى الممارسة السياسية، وربما العسكرية، «شرعية» قومية، بشكل انتفى معه التناقض بين «المدى الحيوي» لقطر، والسيادة الوطنية لقطر آخر. وترتّب على هذا المعطى اعتباران ايديولوجيان: الاول، اعتبار الظاهرة الكيانية، جغرافية وحدوداً، كيانات سياسية وانظمة، قوى وسياسات، واقعاً ظرفياً طارئاً يزول بمقدار ما تقترب من الهدف الوحدوي الجامع. والثاني، رفض الاساس المتعارف عليه في العلاقات الدولية على صعيد التمايز الكياني في اطار الحدود الجغرافية للدول العربية والنظام السياسي والسيادة الوطنية، كونه يكرّس، رسمياً، «واقع التجزئة» ويتناقض مع النزوع المطلق الى وحدة الامة(٧).

وفي مجال الترجمة العملية لهذه الجدلية، رأت سوريا نفسها «المقياس» الذي تحدّد على اساسه هوية القوى والانظمة العربية وانتماءاتها؛ كما هي «مقياس» التعامل والالتزام الوطني والقومي للعروبة. وهذا يعني ان سوريا تعتبر تقويمها الواقع العربي هو الاطار الصحيح، وكذلك توجهها السياسي الذي يستمد «شرعية» قومية لا غبار عليها؛ وبالتالي يغدو التحليل والمتطلبات السورية الاساس الصالح في كل استراتيجية عربية(٨). ولم يكن بالامر المستغرب ان توصف القضية الفلسطينية، في هكذا مقياس، على انها مشكلة عربية عامة لا تجد حلاً ثابتاً ودائماً لها الّا في اطار «استراتيجية عربية مشتركة»(٩).

بيد ان هذا «الدور الاستثنائي»، وان كان طموحاً عروبياً زائداً، الّا انه رتبّ، بالمقابل، «صعوبات استثنائية» عملية. ولا ريب في ان الصعوبة الاستثنائية الاولى نشأت من تأرجح الفهم السوري في ضوء جدلية الاقليمي ـ القومي، ما بين الواقع العربي القائم والاهداف العربية المبتغاة. من الممكن، طبعاً، ان نجد، بدءاً من العام ١٩٧٤، مظاهر لا تحصى لهذا التأرجح، الّا ان ما يلفت النظر، حقاً، انه على الرغم من ستار الايديولوجية العروبية، التي ظلت قائمة، على الاقل من الناحية الرسمية، اتبعت دمشق سياسة براغماتية،، تناسبت مع لون من العروبة، كان الامير فيصل نادى به في عشرينات القرن الحالي. صحيح ان دمشق عادت الى المطالبة بوحدة عربية جامعة، لأنها، حسب الفهم السوري، «لا ترتبط بظرف معين، وليست رغبة طارئة، انما هي رسالة»(١٠)، لكن الاسد، البراغماتي بطبيعته، لم يكن ينظر الى الصومال، مثلاً، على انها تقع في اطار مصالح وطموحات وقدرة السياسة الاقليمية السورية، وانما كان «المدى الحيوي» هو ذلك الذي يقع، بالضبط ، بين الدولة السورية «المصغرة» وبين حلم «الوحدة» العريض، حيث ظهرت في الوسط بلاد الشام، كمنطقة ذات سمة جغرافية ـ تاريخية وسياسية متميزة، لسوريا فيها مصالح اقليمية سعت الى تحقيقها.

ولمّا كانت منطقة بلاد الشام ذات طابع هرمي (heirarchical sub-system)، أي انها تتألف من قوة كبرى واحدة، ومن عدد من الدول والقوى الصغيرة، ونعني بذلك، طبعاً، سوريا، فان لبنان والاردن وفلسطين في هذه المنطقة هي، بنيوياً، في موقع الصغير المتأثر، مباشرة، بنشاط الدولة «الكبرى»؛ وهي تمثل، بالمقابل، اهدافاً واقعية جداً، استهدفت السياسة البراغماتية السورية اخضاعها لوصايتها، واقصاء كل القوى الدخيلة عن هذه المنطقة، وهذا يعني القوى الكبرى كما يعني الاقطاب الاقليمية الاخرى. وفي هذا الاطار، قامت سياسة دمشق، اجمالاً، على ركنين متكاملين: اقصاء كامل للقوة العدوة، ولعب دور حلقة وسيطة في علاقات القوى الاقليمية مع الدولة الصغيرة المعنيّة. ومن المألوف القول، في هذا الصدد، ان دخول الجيش السوري لبنان، في العام ١٩٧٦، مثلاً، تمّ بتشجيع اميركي وبموافقة اسرائيلية ضمنية[١١]. وانْ اعتبرنا م.ت.ف. نوعاً من «الدولة الصغيرة»، لرأينا المحاولات المتكررة لضربها. وقد تمّ ذلك من طريقين: امّا بالضغط على قيادة المنظمة لحملها على ضرب الفصائل المعارضة الصغيرة، او على العكس، باستتباع عدد من هذه الفصائل (بل وبخلقها)، وبالتالي دفعها الى الضغط على قيادة المنظمة. ولم تتوان سوريا عن السير في احد هذين الطريقين، او في استعمال الوسيلتين معاً[١٢].

على هذه الخلفية متشابكة العناصر ارتسمت، سورياً، صعوبات عملية، ناتجة، اساساً، من تعددية الانظمة والمصالح، اقليمياً ودولياً، وما افرزته هذه من موازين ومعادلات قوى متناقضة ومتصارعة، مما اوجد مناطق رمادية بين القومية، كمفهوم شمولي له متطلباته في المطلق، وبين السلوك السياسي الاقليمي، كممارسة فعلية لها حدودها في الواقع. وترتّب على ذلك، في المنطق السوري، اتباع براغماتية في الممارسة تأرجحت بين «الحد الاقصى المطلوب»، من وجهة النظر العروبية، و«الحد الاقصى الممكن» في اطار الواقع الاقليمي القائم[١٣]. واذا ما كان الحد الاقصى المطلوب يشكّل رزمة ثوابت في السياسة السورية، فان الحد الاقصى الممكن مفهوم نسبي متحرك يتطور وفق معادلات القوى. من هنا، سعت دمشق الى منع قيام تحالفات سياسية، والى منع حدوث تحوّل جوهري في امكانات الاطراف العربية الاخرى، او الاخلال في التوازن القائم؛ كما حرصت، ايضاً، على ان تشارك، كطرف، في قضايا النظام العربي الرئيسة، اي القيام بدور فعّال في تصعيد هذه القضايا، او خفض قيمتها، اذا لزم الامر[١٤]؛ وتعيّن عليها، فوق ذلك كله، الاستمرار في الالتزام نسبياً، بسياسة «المخاطرة القصوى المحسوبة»، بغرض الافادة من اية ظروف ومتغيرات ملائمة لسلوكياتها وممارساتها على الصعيد الاقليمي، المتناقضة، غالباً، مع الطرح الايديولوجي العروبي الذي بررت به، واستندت اليه، في سياستها، ردحاً من الزمن.

وربما كان شعار تحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل العلامة الفارقة الرئيسة الثانية لتلك الصعوبات. فقبل تعامله مع اسرائيل، اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان الاسد عازماً على ان يثبت للعالم العربي ان سوريا، على خلاف مصر، لا تفاوض مكرهة[١٥]. لكن الرئيس السوري كان خائفاً، في الوقت عينه، من ان تكون موافقة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، السريعة، في وقت سابق من العام ١٩٧٤، على اتفاقية فك اشتباك في سيناء، مؤشراً الى استعداده للتوصل الى معاهدة سلام منفردة مع اسرائيل. وهكذا كان الاسد ممزقاً بين عزمه على الّا تبقى سوريا خارج دبلوماسية الشرق الاوسط، وتردده في التعامل المباشر في آن[١٦]، فكيف يمكنه الخروج من اسار هذه الضغوط المتناقضة ؟

شكّل شعار «التوازن الاستراتيجي» المخرج الاكثر براغماتية بالنسبة الى القيادة السورية.

فهو، في منطلقه ـ كما اعتقدت دمشق ـ وسيلة مميزة لتجميع القوى العربية وتوحيدها؛ وهو، في غايته، اسلوب فعّال في المواجهة ضد اسرائيل. والتوازن ليس غاية في ذاته، بل انه ضرورة مرتبطة بالغايات التي يخدمها؛ وبمعنى آخر، ان التوازن مع اسرائيل ليس مجرد تطوير القدرات العسكرية وتعزيزها وبناء دفاعاتها في شكل يؤدي الى احراز التفوق على اسرائيل، بل انه كفيل بمنح دمشق قدراً من المصداقية العسكرية التي من شأنها ان تتيح لها مجالاً معقولاً من حرية المناورة والتحرك الدبلوماسي، والسياسي، والاهم من ذلك انه يكون كفيلاً بردع القوة العسكرية الاسرائيلية، والحؤول دون نجاحها في تحقيق اهدافها الاستراتيجية في المنطقة(١٧).

وبالفعل، فقد اتاح هذا المخرج للقيادة السورية حيّزاً لا يستهان به من القدرة على التحرك والمناورة، سياسياً وعسكرياً، على مدى السنوات التي اعقبت توقيع مصر واسرائيل على اتفاقيتي كامب ديفيد. فمن جهة، باشرت دمشق بتنفيذ برامجها التسليحية والعسكرية الهادفة الى رفع مستوى قدراتها القتالية، ضمن اطار من التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفياتي، ولكنها، في المقابل، حرصت على عدم السماح لنفسها بالانجرار الى مواجهة عسكرية شاملة مع اسرائيل، في زمان، او مكان، تعتبرهما دمشق «غير ملائمين»(١٨). من هنا، حاججت دمشق، بحرارة، بأن الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، كان، بالضبط، المثال الحي على «المواجهة المفروضة وغير الملائمة» التي طالما حذّرت دمشق من مغبّة الوقوع فيها، وعملت جاهدة على تجنّبها بانتظار توافر «التوازن الاستراتيجي» كممهد ضروري لاقامة «سلام المتكافئين»(١٩).

لقد انتاب القيادة السورية، في سياق هذه الجدلية، اطمئنان ايديولوجي مفاده «اذا استكمل العرب مقوّمات قوة الدفاع ضد الاغتصاب الصهيوني وتوسّعه، حاق بالامن الاسرائيلي تهديد من الحجم نفسه»، نظراً الى التلازم العكسي بين النظرية الامنية الاسرائيلية والضعف العربي القائم على مبدأ «ان حدود الامن الاسرائيلي تتسّع بقدر ما يضعف العرب». وهذا يعني ان القوة العسكرية العربية تشكّل الكابح للاندفاع الاسرائيلي، وان «التوازن» هو «القوة الوحيدة التي يحسب لها العدو حساباً»(٢٠). وهذا يعني، على مستوى اكثر تجريداً، ان جدلية السلام بين القوي والضعيف تنتج فائضاً من القوة لصالح فريق على آخر يفرز خللاً سياسياً يجعل «سلام القوة» قائماً على اختلال التوازن. أمّا «توازن القوى»، فيخلق توازناً سياسياً موازياً يؤدي الى سلام مستقر، ضمانته الناتج صفر لميزان قوى متعارضة(٢١).

ولكن هل تبقى سوريا تواجه اسرائيل وتنافسها على احتلال الموقع الاول في المنطقة، وبالتالي فلا مجال الّا لعدائهما المتبادل؟

على الرغم من كل التأكيدات السورية بشأن احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل، ومن تكرارها المستمر، الّا ان المرء يلاحظ استمرارية مدهشة في الحفاظ على الوضع القائم(٢٢). وقد اشار رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، مناحيم بيغن، نفسه، الى هذا الجانب من سجل القيادة السورية، في خطاب في الكنيست، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، في اثناء حرب لبنان، حين ذكر انه، اضافة الى اتفاق الجولان المكتوب، تمّ التوصل الى تفاهم سري، عبر وساطة اميركية، وافق السوريون فيه ضمناً على منع الفلسطينيين من شنّ أي نشاطات مسلّحة، انطلاقاً من الاراضي السورية(٢٣).

هذا الواقع يدعمه استنتاج احد المتابعين للسجل السوري، حين لاحظ ان دمشق تنتهج، إنْ في مرتفعات الجولان او في الجنوب اللبناني او حتى مع الفصائل الفلسطينية، سياسة

«المخاطرة القصوى المحسوبة» من اجل الكسب المحسوب. وألمح الى ان ادراك الاسد لحدود قدرات سوريا في مواجهة اسرائيل قد اسفر عن تفاهم ضمني يشار اليه، عادة، بتعبير «الخطوط الحمراء». واحدثت هذه الترتيبات مزيداً من القدرة على التنبؤ بمسار الاحداث في تلك العلاقة التي تنطوي على احتمالات المواجهة وانتفائها في آن؛ كما ساعدت، ايضاً، في تلافي حدوث تصعيد خطير. وعلى الرغم من ان العديد من المنابر الصحافية كثيراً ما يتحدث عن اتصالات اسرائيلية ـ سورية «سرية» حول المسائل الامنية، فان «الخطوط الحمراء» قد نشأت، في الواقع، بشكل غير رسمي، ونبعت من تقدير الاسد لقدرة الاحتمال الاسرائيلي، ولردود الفعل الاسرائيلية على التحركات العسكرية السورية. وهذه الترتيبات نجحت، الى حدّ ما، في تلافي حدوث مواجهة يمكن ان تكون مكلفة، وخلقت انطباعاً عن دولتين تخوضان صراعاً مريراً، لكنهما، نجحتا، الى حد بعيد، في تنظيم العلاقات بما يحقق المصلحة الاقليمية المتبادلة بينهما[٢٤].

وربما تكون الصعوبة الاستثنائية الاخيرة التي لا بد من الاشارة اليها، بالنسبة الى السياسة السورية وتطلعاتها الاقليمية خلال الحقبة الماضية، هي، طبعاً، التناقضات العميقة بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية، النابعة، اساساً، من الرغبة الفلسطينية في الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلالية وحرية الحركة، في مواجهة سعي القيادة السورية لفرض الوصاية عليها، وعلى كفاحها ضد اسرائيل.

وليس من شك في ان أي منحى لقراءة الدور السوري، بهذا الشأن، لا بد ان يلحظ تركّز النزاع مع الفلسطينيين على مفاصل جوهرية: مَنْ الذي يملك «الورقة الفلسطينية»؟ ومَنْ الذي يملك حق الصدارة في وضع الاستراتيجية الرامية الى تسوية هذه القضية ؟

المعادلة التي اعتمدت عليها القيادة السورية في تحديدها لهذه المفاصل كانت بسيطة الى حد كبير. لقد عادت فكرة «سوريا الجنوبية»، كوسيلة تخدم السياسة الخارجية السورية في سياقها الاقليمي. وبدا هذا الامر، لغير مراقب، ان سوريا سعت، قدر الامكان، الى «الرد» لمواجهة «هجمة» انعكاسات ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ عليها. ولم يكن محض صدفة ان تظهر الفكرة لاول مرة، وبصورة علنية، في آذار (مارس) ١٩٧٤[٢٥]. كما لم تتوقف القيادة السورية، في مناسبات عديدة، عن تذكير الفلسطينيين بتضحيات دمشق في سبيل قضيتهم[٢٦]. هذه الخلاصة القانطة، يربطها القارىء، تلقائياً، بحديث الاسد في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، حين قال على مسمع من عرفات: «انكم لا تمثلون فلسطين اكثر منا. ليس هناك شعب فلسطيني، وليس هناك كيان فلسطيني، هناك سوريا فقط، وانتم جزء لا ينفصل من الشعب السوري، وفلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا»[٢٧].

وعلى الرغم من ان سوريا لم تسع الى الابتعاد، في علاقتها مع م.ت.ف. من هذا المنطق، فانها وجدت نفسها، بعد حين، في موقع تراجعي على أكثر من صعيد. فقد انحسر نفوذها وتقلّص دورها، لا بسبب اي تبدل جوهري في السياسة السورية التقليدية، بل لأن منظمة التحرير انتزعت المبادرة من «الحضن السوري»، ولم يعد لسياسة دمشق السلبية ومواقفها الرافضة الموقع المؤثر، كما كان عليه الحال في الماضي. فمع التحول الجذري في طبيعة النزاع مع اسرائيل، بعد خروج المنظمة من بيروت في صيف العام ١٩٨٢، وبعد اهتزاز ايديولوجية «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، لم يعد لسوريا سوى التراجع الى خط دفاعها الاخير في علاقتها مع المنظمة، إنْ في ما يتعلق بـ «شحن» قدرة حالة الرفض والتمرد لدى بعض التنظيمات الفلسطينية، وابراز كل ما من شأنه ان يعتبر نقيضاً لما

اتبعه عرفات، خصوصاً بعد التحرك المضاد لنهج قيادة المنظمة الذي تبلور في طرابلس، خريف العام ١٩٨٣، او في استمرار مخيمات لبنان «رهينة» وكأنها الفصل الاخير في مسلسل محاور النزاع مع المنظمة.

على ان الاحداث الراهنة لم تعد ترتبط بهذه السياسة التي اتبعتها دمشق في الماضي. فالثابت، اليوم، ان الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان، اكثر من اي وقت مضى، الى مرحلة من «التعايش السلمي». فلا مصالحة قريبة، ولا صدام قريب، لأن مصالحهما لم تعد تتقاطع، بالضرورة، في لبنان، بدليل ان الحرب على المخيمات انتهت، فجأة، مثلما بدأت، بعدما اتضح ان المخيمات لم تعد ورقة مناسبة في يد دمشق للضغط على قيادة المنظمة، بل، على العكس من ذلك، ان استمرارها ادى الى تقوية عضد القيادة الفلسطينية، وسببّ وصمة وحرجاً شديدين لأي فلسطيني يعتبر نفسه حليفاً لدمشق. والثابت، ايضاً، ان الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة جاءت لتثبت ان التحكم بالاوضاع في لبنان لم يعد يشكّل، بالنسبة الى سوريا، وسيلة تلقائية تمكنّها من السيطرة على الورقة الفلسطينية. والواقع ان الانتفاضة جاءت لتسهم، الى حد بعيد، ولو بشكل غير مباشر، في اعادة الموضوع الفلسطيني الى اطاره المحدد، جغرافياً، بالارض الفلسطينية المحتلة، وسياسياً بـ م.ت.ف.

وهكذا، فمع التغيير الجذري في عناصر النزاع مع اسرائيل، انحسرت اهمية الدور السوري في الشأن الفلسطيني. فدور «الشرطي» الضابط للوجود الفلسطيني في لبنان، ودور المعرقل الرافض لـ «الحلول الاستسلامية» التي قامت بهما دمشق، في الحقبة الماضية، فقدا فاعليتهما واصبحا من مخلّفات الماضي؛ فان رفضت، او قبلت، فدمشق لم تعد تؤثر في عناصر النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في وقت اصبح النزاع، منذ اعلان الدولة الفلسطينية، جدلاً سياسياً بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية.

جدلية الشمولي والمحلي

ربما كان بالامكان اعادة كتابة دور الاردن في النزاع مع اسرائيل من زاوية الاصطدام المستمر بين نظرته الى نفسه ونظرة الأخرين اليه. لقد كان العرش الهاشمي يسعى، بأشكال متعددة، خلال العقود الستة المنصرمة، الى اضفاء قيمة شمولية على دوره، بنتاج كان، في معظم الاحيان، تذبذباً دبلوماسياً متسارعاً في التأقلم مع المعطيات المحلية المستجدة.

جدلية الشمولي (سوريا الطبيعية) والمحلي (الكيان الاردني)، لم تكن، يوماً ما، مجانية. ليس المجال، هنا، لاستعادة سجالات بدايات تشكّل امارة شرق الاردن، ولا لاستذكار الدور البريطاني في خلقها؛ غير انه من المفيد التذكير بأن هذه الجدلية كانت مرتبطة، بصورة وثيقة، بالسجال السياسي المهيمن على تلك المرحلة، والذي كان مصير القضية الفلسطينية قلبه.

لقد امضى عبدالله، الذي انتقل من الحجاز في خريف العام ١٩٢٠، معظم فترة حكمه في صوغ مشاريع سياسية لذاته تقضي على الكيان الاردني. فقد وضع نصب عينيه تحقيق حلم «سوريا الطبيعية» تحت زعامته. وفي هذا السياق، ابدى استعداده لمنح لبنان استقلالاً ذاتياً داخل اطار الدولة الكبرى، يضمن له الاستقرار والتوازن. وفي فلسطين، وعد بأن يكون لليهود الحق في الادارة الذاتية داخل اماكن تجمّعهم؛ وتدخّل في السياسة الداخلية الفلسطينية بانشاء التحالفات مع بعض العائلات ضد عائلات اخرى[٢٨]. ولم يُخفِ عبدالله افكاره لتحقيق مثل هذه الدولة الكبرى؛ ففكر،

في البداية، في ان تقام وحدة بين الاردن وسوريا؛ ثمّ عرض فكرة اقامة وحدة اردنية ـ عراقية تحت زعامته، على ان تكون الوراثة للاسرة المالكة في العراق، وظل متشبّثاً بهذه الفكرة خلال العامين ١٩٤٥ و١٩٤٦، الّا ان محادثاته مع الامير عبدالاله لم تصل الى تحقيق ما هو اكثر من معاهدة صداقة وتحالف[٢٩].

كان عبدالله يعتقد، فعلاً، بأن عمّان ليست سوى محطة مؤقتة على طريقه الى حكم رقعة اوسع ودولة اكبر. وقد اعترف، ذات مرة، بأنه لم يقنع، ابداً، «بالبرية الواقعة شرق الاردن» التي حصل عليها. لكن «المحطة المؤقتة» تحوّلت الى دولة مستمرة، وإنْ استقرت حدود البلد بصورة معقولة، فحدوده الغربية بقيت قيد الدرس، طارحة، باستمرار، ومن دون حل حقيقي في الافق، مشكلة شائكة هي علاقة الاردن بفلسطين[٣٠]. وكان هذا التأرجح حسم مرة اولى عندما فصل البريطانيون شرق الاردن عن فلسطين؛ ثمّ بدا ان المسألة حسمت مرة أخرى، ولكن باتجاه معاكس غداة حرب العام ١٩٤٨، عندما أنشأت الجامعة العربية «حكومة عموم فلسطين»، التي لم تعمّر طويلاً، بينما استطاع الامير عبدالله، من عاصمته عمّان، ان يعقد مؤتمراً فلسطينياً في عمّان، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، رفض هذه الحكومة. وفي كانون الاول (ديسمبر) التالي، عقد بعض شخصيات الضفة الفلسطينية مؤتمراً في اريحا دعا الى وحدة الضفة مع شرق الاردن[٣١].

لقد استمرت جاذبية فلسطين هاجساً بالنسبة الى عبدالله، حتى بعد ان تحطمت آماله في اقامة «سوريا الكبرى». فالمنطقة الواقعة غرب نهر الاردن، توفر اتجاهاً طبيعياً للتوسع الهاشمي، وتتيح مصدراً محتملاً للاسواق ولرأس المال، وكذلك منفذاً الى البحر؛ وبالاضافة الى ذلك كله، هناك القدس؛ واخيراً، لم يستطع عبدالله ان يتجاهل التحدي المحتمل من حركة وطنية فلسطينية غير منظمة، وإنْ كانت راديكالية، تحت زعامة منافسه الحاج امين الحسيني. وتوصلّ عبدالله الى انه ينبغي عليه ان يلعب دوراً بارزاً في ادارة القضية الفلسطينية غرب نهر الاردن، بغية الحفاظ على نظامه ذاته. لقد اسرّ عبدالله لصديق له، بقوله: «ان المفتي و (الرئيس السوري) شكري القوتلي يريدان اقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين، بزعامة المفتي. ولو تمّ ذلك فعلاً، فسيحيط بي الاعداء من كل جانب»[٣٢].

غير ان التسليم بهذه الرغبة القوية في القيام بدور رئيس على الساحة الفلسطينية كان يتعارض، على الدوام، بمحدودية قدرات الاردن، وبحساسية قاطعة للقيود الداخلية، والخارجية، على خياراته السياسية. وتخفّى هذا الحذر والتحفظ، اجمالاً، تحت سيل من الكلام البليغ عن الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وهي اقوال كانت تشير، بوضوح، الى دور للعرش اكبر ممّا يبدو قادراً على ان يلعبه. ومع ذلك، فان موقع الاردن الجغرافي، المحشور بين دول متفوقة عليه من الناحية العسكرية، اضطره، على الدوام، الى ان يخضع مصالحه لتوافق الاجماع العربي، وان يسعى الى تحقيق اهدافه بحرص وتردد[٣٣].

وبالطبع، يمكن اعتبار هذا التناقض الاردني الصورة الاكثر وضوحاً لما نسميه بجدلية الشمولي والمحلي، او بالاحرى لجدلية نظرة الاردن الى نفسه، ونظرة الآخرين اليه. بيد ان هذه الجدلية الثنائية ليست بالجمود الذي يمكن تصوره. فعلاقات هذه الثنائية متداخلة، والارض تحت اساساتها في تبدل دائم. وبما ان الاهتمام، هنا، ينصبّ على موقف المملكة ذاتها، فالسؤال الذي يصبح ملحاً هو موقف الاردن في هذا الاستقطاب الحاد بين حدي هذه الجدلية. وما نريد اثباته، هنا، ان الاردن لم يأنف من تفضيل «الاردنة» في كل مرة رأى فيها ميزان القوى الاقليمي يميل لغير مصلحته. والتاريخ المعاصر حافل بأمثلة عن هذا التفضيل، لن نستعيد، في هذا الشأن، الّا بعضاً منها.

في المرحلة التي اعقبت مؤتمر اريحا، وانتخابات العام ١٩٥٠ في الضفتين، بادر الاردن، من خلال تعيين سبعة اعضاء من الضفة الفلسطينية في مجلس الاعيان، الى محاولة الاستئثار بتمثيل الفلسطينيين؛ كما تزايد عدد الفلسطينيين في الحكومة، ايضاً، بهدف ارضائهم؛ وكانت قمة اندماجهم، على الارجح، في انتخابات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، حيث استطاع كل من سبعة احزاب معارضة ان يوصل، على الاقل، احد اعضائه الى المجلس. وكان الملك حسين رأى نفسه مضطراً الى تعيين ابرز المنتخبين فلسطينياً رئيساً للحكومة، وهو سليمان النابلسي. لكن هذه التجربة انتهت، في السنة التالية، باسترجاع العرش لصلاحياته، وبانهاء التجربة البرلمانية[٣٤].

وليس هناك من شك في ان صعود وانكسار التجربة البرلمانية، في ذلك الحين، كانا عائدين، بالدرجة الاولى، الى التنافس الذي شهده النظام العربي بين مصر والمملكة العربية السعودية، من جهة، والمشروع الهاشمي، من جهة اخرى. فقد استطاع التيار الاول تسجيل عدد من الانتصارات على الثاني، بحيث لم يدع اي شك امام الاردن، والى حد ما العراق، في ان مواقعه مهددة بالتدهور، ان لم يكن بالسقوط، وفي ان ميزان القوى على الساحة العربية، إنْ تطور، فلغير مصلحته[٣٥]. ضمن هذا الاطار، حاولت المملكة الالتفاف حول نظام عربي لم يكن مؤاتياً لها، وسعت، بعد تأكدها من صعوبة الانتصار ضمن هذا النظام، الى اقامة نوع من الكيانية الطبيعية. وبالفعل، فقد قطعت المملكة، منذ اواخر الخمسينات وحتى منتصف الستينات، شوطاً اكبر ممّا كان متوقعاً؛ فشرعية العرش الهاشمي وروابطه التقليدية مع البدو وعائلات الضفة الشرقية خلقا بيئة مستقرة بصورة مرموقة، وعقداً اجتماعياً وسياسياً قابلاً للتطور. ويبدو ان هذا الوضع كان اشد اثارة للاعجاب، في ضوء انّ الاردن شهد تقدماً متواضعاً في مجال الاصلاحات الاقتصادية، واعادة توزيع الثروة، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في النظام السياسي، وهي عوامل يسّرت نزع فتيل الاحباط الشعبي، وخلقت ثقة اكبر بين العرش والعامة[٣٦].

على الرغم من ذلك، فان ديمغرافية الاردن، ونوع الولاء الذي يمحضه مواطنوه له، أمور كانت قابلة للنقاش. فقد كان هنالك، على الدوام، «وجع رأس» اردني، مصدره البنية الديمغرافية لشرق الاردن ذاته، الذي اصبح نصف سكانه، منذ العام ١٩٦٧، وحوالى ٦٠ بالمئة من سكان عاصمته على الاقل، من الفلسطينيين. وقد اسهمت هذه البنية في مشكلة صوغ احساس بالهوية: هل كان الفلسطينيون لاجئين مرتبطين بفلسطين ويعيشون في الاردن فحسب؟ ام انهم فلسطينيون، ولاؤهم الاول للعرش الهاشمي؟ انهم يحملون جواز سفر اردنياً، ويستطيعون العيش والعمل حيث يريدون؛ ولكن هل يشعر هؤلاء بانتمائهم لـ «وطنهم» الجديد؟ بل، ما هو دورهم في نظام سياسي لبلد وفد اطرافه الى العاصمة تباعاً: الحكومة من الحجاز، واليد العسكرية من العشائر الشرق اردنية، لا سيما الجنوبية، ومن الشركس؟

لقد كان افضل الظروف، من وجهة نظر العرش، ذلك الذي يتكوّن، في آن، من خلال نمو هوية شرق اردنية متمايزة، ومن استيعاب منظّم للفلسطينيين. وكان لكل من هذين المسلكين اعتبارات خاصة به. فقد اظهر الملك اهتماماً خاصاً بالجالية الشرق اردنية، حيث سعى الى حماية مصالح تلك المجموعة السكانية مقابل الحصول على الولاء والثقة والدعم المضمون. أمّا بالنسبة الى الفلسطينيين، فقد عرضت عليهم الفرصة لكسب الرزق والتمتع بامتيازات الانخراط في العمل الاقتصادي، مقابل الرضوخ لبنية السلطة الداخلية ولصنع القرار السياسي في المملكة[٣٧]. وبالفعل، فقد اتاح

هذا التوازن الجديد للعرش ان يستوعب الفلسطينيين، وان يعزز أمن وشرعية الكيان الاردني[٣٨]، لكنه قام، ايضاً، بالسيطرة العملية على مقدرات الجيش، في الوقت الذي نشأت في شرق الاردن اسر عسكرية بارزة، لا سيما آل المجالي، وعدد من الاسر القبلية من الحويطات وبني حسن وبني صخر. وقد تميّز الجيش الاردني، اجمالاً، بولاء متين للعرش، من جهة، وبدا، من جهة اخرى، كمؤسسة ناجحة، الى حد كبير، في عملية الاندماج الاجتماعي، وبالذات في عملية تطوير الولاء الداخلي الهرمي داخل القبائل الى نوع من الولاء الوطني. فالحالة الدفاعية التي كان يعيشها القبلي في مواجهة نمو الكيان الحديث، اصبح يعيشها، الى حد ما، كل شرق اردني في مواجهة وجود اكثرية فلسطينية في الاردن. وبما ان النظام والكيان مفهومان متقاربان الى درجة التماهي، فمن هنا، على الارجح، كانت تلك السهولة النسبية التي لاقاها العرش في تطوير سياسة غلوب باشا القبلية الى «اردنة» ولاء اعضاء المؤسسة العسكرية[٣٩].

ولا ريب في أن العرش الهاشمي استطاع، بنجاح نسبي، ان يبني تحالفات محلية متينة. لكن الاسرة نفسها بدت، احياناً، متأرجحة في تكتيكها السياسي. فهي، على المستوى الامني، والعسكري، والايديولوجي، حاولت التماهي، قدر الامكان، مع شرق الاردن الذي التفّت قبائله حولها وقبلت مدنه بحكمها. وهي، على المستوى السياسي والدبلوماسي، لم تتخلّ عن محاولة تمثيل الفلسطينيين، كما بدا واضحاً في مشروع انشاء المملكة العربية المتحدة العام ١٩٧٢، أو في اعادة الفلسطينيين الى مجلس النواب والوزراء في الثمانينات[٤٠].

بيد ان هذه التأرجحات السياسية لم تغير كثيراً في المعطيات الديمغرافية. فبعد مؤتمر اريحا، اصبح الشعب الاردني بنسبة الثلثين فلسطينياً (٨٥٠ ألف فلسطيني في مقابل ٤٣٠ الف شرق اردني). ولقد أدّت حرب العام ١٩٦٧ الى تغيير البنية الديمغرافية لشرق الاردن ذاته الذي اصبح نصف عدد سكانه، على الاقل، من الفلسطينيين. ولمّا كانت السياسة الاردنية الثابتة منذ العام ١٩٤٨، تقوم على معارضة بروز اية هوية فلسطينية متميزة، ولمّا كان الفلسطينيون ومعهم القضية الفلسطينية يمتدون الى خارج الاردن ويورّطون اطرافاً خارجية عديدة، فان ذلك كان يعني ان العرش الاردني لا بد ان يستهدف السيطرة على ظاهرة تقيم، جزئياً، تحت سيادته المباشرة[٤١]. من هنا قلق العرش من النمو السريع والاستقطاب الكبير لحركة المقاومة في نهاية الستينات. وعبّر احد المتابعين عن ذلك، بقوله: «ان اطلاق فكرة الهوية الوطنية الفلسطينية المنفصلة من قبل الجماعات الفدائية قد هزّ اسس الشرعية السياسية للنظام الاردني؛ اذ طرح نفسه مصدراً بديلاً من الولاء والهوية السياسيين بين سكان الاردن الفلسطينيين»[٤٢].

هكذا حل محل التنافس بين عبدالله والمفتي صراع اكثر مرارة بين الملك حسين وحركة المقاومة الفلسطينية، بلغ ذروته في الاحداث المتفجرة، في ايلول (سبتمبر) الاسود العام ١٩٧٠. وبات حسين، بعد ذلك، اكثر اصراراً على نزع فتيل جاذبية الحركة الوطنية الفلسطينية والتآخي معها، في آن. من هنا ارتكزت السياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين على نمطين من السلوك التوجيهي؛ توجه النمط الاول، عموماً، نحو تأمين «البقاء على قيد الحياة»، وشمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب؛ امّا النمط الثاني، فشهد توجهاً نحو تعزيز القبضة في الداخل، من خلال اعتماد سياسة «الترغيب والترهيب» المتمثلة في التنمية الاقتصادية والضبط الامني، ونحو ادارة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف. ومع الضفة الفلسطينية. وكان التعامل الاردني، في الحالتين، يتشكل من عنصرين متناقضين، هما المهادنة والمجابهة، اللذين تجسّدا في السياسات الحكومية، بدرجات

ونسب متفاوتة ومتقلبة، وبأشكال متغيّرة[٤٣].

كان صدور مقررات «قمة الرباط»، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، بمثابة كسر التمثيل الاردني للفلسطينيين، حين اكدت اعترافها الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في اماكن تواجده. على الاثر، قام الملك باجراء تعديلات وزارية، رافقها عدد من الاجراءات الداخلية، بهدف اعادة ترتيب اوضاع البيت الداخلية، واعطاء تلك المقررات مضمونها ومعناها، اي تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد، وارغام المواطنين على تحديد ولائهم[٤٤]. ولمّا كانت هنالك استمرارية نسبية للمنظمة في الاستئثار بهذا الولاء، فان العرش لم يستنكف عن استخدام وسائل متنوعة لردع وقمع النشاطات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية التي كان لها اثر غير مباشر في تقبل الامر الواقع الداخلي.

واذا ما كانت العلاقة بين الاردن والمنظمة احتاجت الى حدث كبير يكون كفيلاً بتدشين مرحلة جديدة فيها، فان ذلك الحدث كان، من دون مبالغة، توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد اللتين فتحتا مرحلة جديدة في تاريخ النظام الاقليمي كله. لقد ظهر منحى جديد، وبشكل جذري، في معالجة قضية النزاع مع اسرائيل. منحى تجسّد، على ارض الواقع، في معاهدات موقّعة، وجيوش منسحبة، وزيارات متبادلة. هكذا وجد الاردن نفسه طرفاً مقحماً في اتفاقيات المرحلة الثانية من دون ان يكون شريكاً، من البداية، في السيرورة التي احدثتها. غير انه في الامكان الاعتقاد بأن عمّان، بينما كانت تسعى الى الانخراط، ولو الشكلي، في جبهة معارضي المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، كانت، فعلاً، تحاول الانطلاق من تقويم المرحلة الجديدة، بعد ازمة وضعتها بين مطرقة الجار الاسرائيلي وسندان الضغط الاميركي، الى قناعة من عنصرين: الاول، هو ان اتفاقيتي كامب ديفيد هما امر واقع لا يمكن، بأي حال، تخطيهما، بل يجب الانطلاق منهما في اي مبادرة جديدة؛ والثاني، هو انه يجب الحاق عنصر جديد الى الاتفاقيتين يمكن ان تقبل به منظمة التحرير. من هنا كانت ازدواجية التحرك الاردني: مشاركة متحفظة، مترددة ومحدودة في الحملة العربية على مصر، من جانب، ومبادرة فعلية، بمشاركة فلسطينية وبتأييد مصري ضمني، لايجاد «تكملة» للاتفاقيتين، تسعى الى مزيد من التركيز على الحقوق الفلسطينية، من جانب آخر[٤٥]. وضمن هذه الاطر، اسسّ العرش التعاقد الموضوعي للتنسيق الاردني ـ الفلسطيني، منذ العام ١٩٧٨، من خلال اللجنة المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين في الارض المحتلة، التي كانت احدى وظائفها الرئيسة ضبط ولجم التناقضات بين الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ممثلة بـ م.ت.ف. وبين التبعات القانونية التي يتحمّلها الاردن، باعتبار الضفة الفلسطينية من الموروثات السيادية التاريخية للدولة الاردنية. وقد «تناغم» هذا الموقف، اصلاً، مع الارضية التي جسّدتها مقرّرات «قمّة بغداد»[٤٦].

من هذه الصورة، اتضح، اكثر فأكثر، التأرجح السياسي بالنسبة الى الاردن، تجسّد، في جانب منه، في السعي نحو تعميق التعاون مع م.ت.ف. التي كانت اضعفت جراء مرحلة توريطها في متاهات الصراعات اللبنانية، واضطرارها، بعد الغزو الاسرائيلي، ثمّ الضغط السوري، الى العودة الى الاردن، حيث عقدت مجلسها الوطني السابع عشر في العام ١٩٨٤. قبلها، بدأت بين الملك والمنظمة سلسلة من اللقاءات، والخلافات. لقاء اول بعد الخروج من بيروت، فافتراق، في العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٨٣، بعد عدم تبني اللجنة التنفيذية للمنظمة مسودة الاتفاق الذي صيغ في عمّان، والى قيام الملك بتجميد المباحثات المشتركة. وخلال ذلك، تمّ احياء البرلمان الاردني، مجدداً، في العام ١٩٨٤، وتمّت معالجة تمثيل الضفة الفلسطينية بأن تبنّى تعديلاً دستورياً يتمّ بموجبه انتخاب في الضفة

الشرقيـة، وان يقوم اعضاء المجلس الجديد بانتخاب زملائهم في الضفة الفلسطينية. وكان القرار، حينئذٍ، نوعاً من التحدي لمقررات «قمّة الرباط» القاضية بوحدانية التمثيل الفلسطيني(٤٧).

بيـد ان ذلك لم يكن يعني، بأي حال، توقف المحادثات غير العلنية التي تجددت خلال العام ١٩٨٤، وعقد بنتيجتها المجلس الوطني الفلسطيني دورته في عمّان، في تشرين الاول (اكتوبر)، واكد موافقته على صيغة التعاون الفلسطيني ـ الاردني، فأتاح لعرفات ان يسير قدماً في مباحثاته مع الملك حسين، ووقّع الطرفان خلالها على «اتفاق عمّان»، في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، ودشّنا بذلك مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك، حيث كان الظن متجهاً، في حينه، الى ان في الافق امكانات للسلام القائم على مبادلته بالارض. الاّ ان الخلاف سرعان ما دبّ في علاقة الطرفين، وتركّز في طبيعة فهمهما المتغاير للوسائل الكفيلة والضامنة لتحقيق البند الثاني من الاتفاق، والمتعلق، اساساً، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والذي يقول: «سيمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتسنى للاردنيين والفلسطينيين التوصل الى ذلك في اطار اتحاد كونفدرالي عربي بين الدولتين، الاردنيـة والفلسـطينية»(٤٨). ويبدو ان عرفات سعى الى اعتراف دولي، اميركي خصوصاً، بأحقية الفلسطينيين في اقامة دولتهم، ولو كانت كونفدرالية مع الاردن، في الوقت الذي حاول الاردن اقناع قيادة المنظمة ـ والكلام للملك حسين ـ «بأن موضوع تقرير المصير في اطار الاتحاد الكونفدرالي هو شأن اردني ـ فلسـطيني، وليس لأحـد علاقـة فيه، فلا فائدة من تأييد هذه الدولة، او تلك، لهذا الموضوع، ما دمنا قد قررنا نحن هذه الصيغة؛ فالمهم هو تحقيق الانسحاب [الاسرائيلي] اولاً، ومن ثمّ المضي في تطبيق ما اتفقنا عليه»(٤٩).

كان الاقتناع الاردني يتلخّص في ان عربة الحل اثقل من ان يجرّها حصانان (الاردن والمنظمة). لكن هذا لم يكن يمنع، بأي حال، من انتظامهما امام المركبة، في مرحلة عمل دبلوماسي طويل ومرن يفـرض على صانع القرار، لدى كلا الطرفين، ازالة المتاريس الشكلية من خطوط التماس بين فرقاء يعتبرهم الخصم والمجتمع الدولي، على حد سواء، طرفاً واحداً؛ وليس من الحكمة، بمكان، احداث فرز واستقطاب حادين في مواجهة موقف دولي لا يزال قابلاً للاخذ والرد. غير ان خطاب الملك عبّر، بصورة جلية، عن عجزه في تجاهل الفلسطينيين وعدم القدرة على تمثيلهم، في آن؛ وكأن له واجب تحمل تبعات قضيتهم، وليس له الحق في المساهمة في حلها. من هنا، اتضحت خطوط العمل السياسي المستقبلي بالنسبة الى الاردن؛ وهي، ايضاً، ما نوّه اليه خطاب الملك حسين الذي اشار الى ان الاردن «يوجّه تحركاته في خطين متوازيين: خط دفاعي يشمل بناء المناعة الداخلية عسكرياً، وتنمية ضمن اقصى الطاقات والقدرات المتوافرة لدينا؛ وخط تعرّضي يشمل التحرك السياسي على ثلاثة محاور، فلسطينياً وعربياً ودولياً»(٥٠).

ولمّا كان الامر كذلك، فلم يكن بالمستغرب ان تشهد البلاد نمو تيارات سياسية تدعو الى وطنية محض شرق اردنية، تآلف معها بعض اعضاء الاسرة المالكة، وتعاطف معها الملك نفسه، بعد ان تأكد للعرش ان دولته اصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز «أردنة» الاردن؛ عندها تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي اعلن، دون تهيّب أو حرج، عن انفكاك التحالف السابق مع القضية الفلسطينية واصحابها.

ولا يضرب في غيب الاحداث منْ يشير الى ان للانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت أواخر العام ١٩٨٧، الدور الحـاسم في رسم معـالم هذا الانفكـاك بتـأكيـدها ما يسمى بـ «حق الرقبة» على

مكتسباتها في اطار م.ت.ف. وكأنه، في الحيز العملي، اتهام الاردن باغتصابها. وما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما أجريت محاكمته، عيانياً، في قمّة الجزائر، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، التي ردّد البعض ان اروقتها شهدت، بالفعل، عملية فصل التوأمين؛ ولفت النظر الى ان خطاب العاهل الاردني داخل المؤتمر لم يكن، بأي حال، تأججاً عاطفياً، انما عبارة عن عملية تفكير في قرار الفصل بصوت عال، فتُسقَط على الخطاب عبارة «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه الحقبة، واذا كانت الهوية القطرية هي الاعز على النفس... واذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الاردن، فاننا نبارك رغبتهم ونحترمها». واعلن الملك، بوضوح، ان حساسيات «ظهرت بيننا وبين اخوتنا في منظمة التحرير... وغدا التعامل بيننا كما لو كنّا متنافسين لا متعاونين، وأساءوا فهمنا في التمسّك بقرار مجلس الامن ٢٤٢». وفي مقطع ذي دلالة، تساءل الملك: «قد يقول قائل: ما لكم ولهذا؟ فلماذا تتعاملون مع المبادرات؟ ولماذا تستقبلون الوفود؟ ولماذا تجرون الحوارات؟ ولماذا ترسمون خطط التنمية للارض المحتلة؟ ولماذا تحافظون على الاشكال الدستورية التي تعكس وحدة الضفتين؟ ولماذا تبقون على قانونية مؤسساتكم في الضفة الغربية؟ ... وفي الحقيقة، اننا نسمع مثل هذا في بلدنا، كما نسمعه من بعض الاخوة العرب»[٥١].

لقد بدا واضحاً ان الملك لم يكن يسعى الى طرح اسئلة حول خيارات؛ ولم يكن، كذلك، يسعى الى فرض طريقة، او نهج، في اللعب على الطرف الفلسطيني، في محاولة تحجيم تقدمه وانتصاره؛ بل على النقيض من الضباب الذي ظل يلف العلاقة بفلسطين، فان الاساس، بالنسبة الى الاردن، امسى واضحاً وصريحاً: فلو لم يكن ثمة انتفاضة فلسطينية، لكان بالامكان تصوّر حل يعيد اجراء فلسطين الى السيادة العربية، على ان تكون بعهدة المملكة الهاشمية[٥٢]؛ ولكن مع قيام الانتفاضة، واستمرارها، ومع خوف الاردن من انعكاس تطوّر الايديولوجيا السياسية وواقعها الاستيطاني لاسرائيل، انتقل خطر سيطرة تكتل الليكود وحلفائه من الارض المحتلة الى الاردن نفسه. ومفاد هذا الخطر، ان الاحتلال مستمر، وان الضغط، بهدف نقل فلسطين سياسياً، إنْ لم يكن ديمغرافياً، الى شرق النهر، مستمر ايضاً، بل ومتصاعد، من خلال توريطه في صورة تجعل منه الدولة الفلسطينية المرتجاة[٥٣].

ولأن القيادة الاردنية خبرت، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التفوّق العسكري الاسرائيلي، وهو، وحده، كافٍ لكي يدعوها الى تلافي المواجهة مع اسرائيل، ولأن القيادة الاردنية انتهت، ايضاً، بعد تحفّظ، الى الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية مستمرة، جاء قرار انهاء العلاقة بين ضفتي نهر الاردن بمثابة مبادرة احترازية، تحمي شرق الاردن من ظفر الانتفاضة إنْ نجحت، ومن فشلها إنْ قمعت. واياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٨، فان التفسير الراجح والمقنع حقاً هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدد لشرق الاردن، ازاء الانتفاضة، وازاء ما تبيّته لها وللاردن زعامات الليكود.

ازاء ذلك كله، لم يجد الاردن صمّام أمان فعلياً الاّ بادارة الظهر، كلياً، للنزاع مع اسرائيل. فعلاقته المعقدة بفلسطين، وازمته الاقتصادية الراهنة، وتضاؤل اهميته الاستراتيجية في نظر الغرب، وخطط الليكود المستجدة؛ كل هذه التحديات لم تكن قد وجدت بدايات حلول الاّ في التحلل من تبعات النزاع، واخراج اليد من التعاطي المباشر في هذا الملف الملغوم.

جدلية القومي والسياسي

لقد تعرّض دور مصر في النزاع مع اسرائيل لقيود عديدة ومتناقضة، حيث تأرجح تصوّر القاهرة لدورها الاقليمي بين رحى قطبين: مستلزمات الرومانسية القومية، وتلك التي تطلبتها الواقعية السياسية المحض. ولقد ادى اتبّاع اي من النقيضين الى خلق مضاعفات في النزاع، فكان موقف الرئيس جمال عبدالناصر، العام ١٩٦٧، وموقف الرئيس أنور السادات، العام ١٩٧٧، يمثّلان غاية التطرف من الناحيتين، بينما اجتهد الرئيس حسني مبارك، منذ تسلّمه زمام السلطة، لكي يتمسك بموقع في مركز التوسط الهندسي بين سلفيه. لكن السؤال عن سبب تبني مصر لدورها الجديد في المعادلة العربية ـ الاسرائيلية، والكيفية التي تتابع، من طريقها، ممارسة هذا الدور، يحتاجان الى بعض الاستطراد.

يصعب على من ينزلق الى دراسة دور مصر، من وجهة نظر معاصرة، ان يخرج منها سالماً، نظراً الى حدة التعرجات الحاصلة، لا سيما منذ العام ١٩٥٢. الّا ان ما يمكن تثبيته، في هذا السياق، ان ثمة استمرارية مدهشة حكمت القيادة المصرية حتى ما قبل هذا التاريخ. فعند قيام اسرائيل، رأت الاوساط المصرية، حينذاك، ان خطراً مباشراً بات يتهدد أمن مصر القومي، ومن الامور ذات المغزى المشاركة المصرية في حرب العام ١٩٤٨. في الوقت عينه، ومن خلال لعبة مرايا سياسية ليست جديدة، فرضت القضية الفلسطينية على الواقع المصري، خلال الحقبة الناصرية، وهذه المرة، ايضاً، كانت وثيقة الصلة باعتبارات الامن القومي المصري. وقد فرض هذا المعطى، مع معطيات أخرى لا مجال هنا لذكرها، ان تتعامل مصر مع قضية النزاع مع اسرائيل من منطلق «عروبي»[٥٤].

كان اتجاه عبدالناصر «العروبي» سبيلاً الى الهروب من محدودية موارد مصر ومواجهة الحاجات الاساسية للمجتمع المصري[٥٥]. غير ان عملية انسلاخ مصر عن النظام العربي بدأت، فعلياً، بعد هزيمة العام ١٩٦٧، حيث كانت مصر، في ذلك الحين، «تعبت من خوضها حرب الآخرين»[٥٦]. لكن عبدالناصر كان لصيق الالتحام بالتيار العروبي، لأنه اراد ان يبقى قائداً لهذا النظام. ولا ريب في ان دروس هزيمة العام ١٩٦٧ ساهمت، على الاقل، في انتاج نوع جديد من العقلانية في صوغ القرار السياسي، واصبح شعار الحرب المحدودة ذات الهدف الذي يؤدي الى «ازالة الظروف التي نتجت عن العدوان الاسرائيلي» سياسة مقبولة. وقد عبّر بيان آذار (مارس) ١٩٦٨ الشهير عن التفهم الجديد للدور المصري[٥٧]. كما لم تكن حرب «الاستنزاف» سوى مرتبة من التكتيك السياسي الذي وجّهه عبدالناصر الى الراديكاليين في حركة المقاومة الفلسطينية، والى المعتدلين العرب، على حد سواء، لاقناعهم بأنه لا يزال يمسك بزمام المبادرة[٥٨].

غير ان هذا المشهد السياسي لم يكن يحجب زوال «الاسطورة الناصرية» عن الاتجاه العروبي[٥٩]. فقد عملت دبلوماسية السادات على جرّ اقدام العرب الى لعبة الدول الحديثة؛ ولم يعد الصراع حول وجود اسرائيل، ولكنه اصبح نزاعاً على الحدود المرسومة لها. وفي اطار التزاماتها العربية، فان مصر، بثقلها العسكري، جاءت لترفض، بكل المقاييس، التوزيع الداخلي العربي للعمل الذي أوكل اليها الواجب الاساس في الدفاع عن القضية «المركزية»[٦٠]. هكذا، اتخذ السادات حرب العام ١٩٧٣ سبيلاً الى بناء شرعية جديدة للنظام المصري والمتميزة عن شرعيته في اثناء حياة عبدالناصر[٦١]. لقد كان التزام السادات هو «مصر اولاً»، والتزاماً بأن تبقى «مصر مصرية». وجاءت حرب العام ١٩٧٣ لتعطيه الفرصة التي طال انتظارها، لكي يتحرر من قيود النظام العربي. وفي سبيل ذلك، لم يتردد في زيارة القدس، العام ١٩٧٧، وفي عقد معاهدة صلح منفردة مع اسرائيل،

العام ١٩٧٩[٦٢].

وبما ان مصر تؤلف، وبحق، دولة ووطناً، فان قيادتها التي نجحت في طرح الاسلوب البالي المليّ بالادعاء للدعوة القومية ذات الطراز الثوري جانباً، واظهرت، بدلاً من ذلك، تصميماً على الاستمرار في التزاماتها بمعاهدة السلام مع اسرائيل، جعلت النظام العربي، بمجمله، يواجه امتحاناً عسيراً. ولم تكن صعوبة هذا الامتحان تكمن في تحقيق «التضامن العربي»، ومنع الانحدار نحو كامب ديفيد، وانما في التسابق على الزعامة المنفردة للنظام، ذلك ان الوجود المصري، مهما وهنت قوته، كان يحقق تحالفات مرنة ومتوازنة داخل النظام حافظت على حيويته، وحافظت، كذلك، على استقراره النسبي، ومنع تبعثره في اتجاهات شتى. وقد بات واضحاً، عقب مؤتمر بغداد العام ١٩٧٨، انه لا يوجد طرف عربي تتجمع بين يديه امكانات تكفل له تسلم المقاليد. فالطرف الذي توفرت لديه قدرة عسكرية نسبية لم تتوفر لديه امكانات الاستقرار الداخلي؛ والطرف الذي استخدم ايديولوجية النظام العروبية، كقدرة ومشروعية للزعامة، لم تتوفر له الامكانات الاقتصادية والمادية؛ والطرف الذي توفرت له الاسباب الاقتصادية والمادية، لم يكن مؤهلاً بالخبرة وبمشروعية الايديولوجيا للاضطلاع بمثل هذا الدور[٦٣].

ما نستطيع تأكيده، في هذا الشأن، ان التزام مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل لم يكن حدثاً منفرداً، او منعزلاً، على الرغم من كل الضجة التي أثارها، والتطورات التي لحقت به، بل كان حلقة من مسلسل تطورات في النظام العربي مهّدت له، منها ما يتعلق باختلال نمط التحالفات الاقليمية لصالح القوى العربية المرتبطة، اجمالاً، بسياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، ومنها ما يتعلق باختلال نمط الامكانات الاقتصادية العربية لصالح قوى انشغلت بمشكلات اقليمية، ابتعدت بها من هموم النزاع مع اسرائيل.

ان هذا الامر يشير الى اكثر من نتيجة. فمن ناحية، اختارت مصر طريقاً واضحاً في التعامل مع اسرائيل، وهذا هو العنصر الاساس في سياستها الخارجية. وعلى الرغم من ان بعض العرب ينتقد النهج المصري في التعامل مع المعاهدة باعتباره يفرط في التمسك بنص اتفاقيتي كامب ديفيد، فان هذه الصلة الرسمية والمؤسسية، تحديداً، هي ما يجعل السلام المصري ـ الاسرائيلي اكثر رسوخاً. وقد اشار مبارك، في تصريح له دلالة، الى «اننا نتعامل مع اسرائيل مثلما نتعامل مع اي دولة اخرى في العالم. وبالنسبة الي، ليس هناك اي شيء عن دولة تتمتع بالافضلية»[٦٤]. ومن ناحية أخرى، اظهرت القاهرة انها تستطيع الالتزام بالمعاهدة، حتى في الوقت الذي تسعى الى تحسين علاقاتها داخل النظام العربي. ان عودة مصر الى الصف العربي، من جديد، انما تظهر النفوذ الذي تتمتع به في اطار هذا النظام؛ كما تشير، ايضاً، الى ان جانباً من «الخيانة» الذي كان يرتبط بأولئك الذين يتعاملون مع اسرائيل ربما يكون قد انحسر بشدة، وان اعراب العالم العربي عن ترحيبه بعودة مصر الى صفوفه، انما يقرّ، ضمنياً، بمبدأ اقرار السلام مع اسرائيل. فها هي دولة عربية يمكن ان تعقد سلاماً مع اسرائيل ومع العالم العربي، في آن[٦٥].

لقد انتقلت مصر، بالفعل، من لعب دور البلد القائد (عبدالناصر) والاقليم المعزول (السادات) الى دور البلد الموفّق. من هنا، فان الرغبة العميقة التي استبدت بمعظم العرب في سرعة عودة مصر، كانت ترى في هذه العودة «علاجاً» قادراً على رأب بعض الصدوع في الموقف العربي، دون النظر الى ان مصر التي عادت بلداً لن يستطيع، لفترة طويلة على ما يبدو، ان يستعيد قدرته التي تآكلت خلال الاعوام السابقة، وهي بلد فقير في موارده، مزدحم بسكانه، يحمل عبء ديون خارجية ثقيلة،

ويعتمد على الآخرين في الحصول على اكثر من نصف احتياجاته من الغذاء. هذه الحقائق القائمة اضحت جزءاً لا يتجزأ من نفسية صانع القرار المصري، بحيث اضطر الى ان يكون اكثر «واقعية» في احلامه، واكثر «عقلانية» في سلوكه السياسي[٦٦].

من هنا، لن تتوفر لدى القيادة المصرية القدرة، او الرغبة، او الاثنان معاً، في قيادة العالم العربي في مواجهة جديدة مع اسرائيل في الحاضر، او في المستقبل المنظور؛ فالالتزامات المترتبة على اتفاقيتي كامب ديفيد، ومشكلات مصر الاقتصادية، تستبعد، اساساً، الالتجاء الى مثل هذا الخيار. وللتأكد من ذلك، فان صانع القرار المصري قد تخلّى، منذ زمن، عن الوهم الذي كان مقتنعاً به يوماً، بأن اسرائيل لديها رغبة حقيقية في توطيد السلام، ولكن فقدانه الثقة في اسرائيل لا ينتقل، بصورة تلقائية، الى اتخاذ طريق الحرب معها. وقد يتوقع بعض العرب، مع ذلك، ان مصر سوف تقوده، على نحو ما، الى مواجهة دبلوماسية مع اسرائيل والولايات المتحدة لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الحقوق الفلسطينية، ومن الارض الفلسطينية المحتلة، وان تطلق «استراتيجية احتواء» مهمتّها محاصرة خطط السيادة الاسرائيلية في الشرق الاوسط. ويأخذ هذا التفهم في الاعتبار الحكم على التزامات اسرائيل طبقاً للمعاهدة والتزامها «الاخلاقي» تجاه الفلسطينيين؛ كما انه يأخذ بعين الاعتبار، ايضاً، حماية المصالح العربية. ويمثّل هذا الاسلوب، في ممارسة صانع القرار المصري، الامل في المحافظة على موقعه المتوسط بين رومانسية القومية العربية، التي جسّدها عبدالناصر، واسلوب المواءمة العملية الذي كان يتمسك به السادات[٦٧]. وهكذا، قد تستطيع مصر العودة الى تناول ملف النزاع، وان تعدّله بعض الشيء في ما يخص البعد الفلسطيني؛ ولكنها غير قادرة، ابداً، على القضاء عليه.

ملاحظات ختامية

انْ كان لا بد من عودة الى نقطة انطلاقنا، فاننا سوف نختم هذه الدراسة بمحاولة ابراز عدد من المؤشرات التي تدل، برأينا، على الواقع الحالي للعلاقة الجدلية القائمة بين المشروع «العروبي» الهابط والمشروع «الفلسطيني» الصاعد، ويمكن، ربما، ايجازها بأربعة:

اولاً: هناك اتجاه واضح (استطردنا في وصفه، ونكتفي هنا فقط بالاشارة اليه) نحو تضاؤل اتساع عمق الشق بين «العروبية» كمشروع ايديولوجي ـ سياسي وبين «الواقع» العربي الراهن. هذا الشق يمكن تلمّسه عبر علاقات «التضامن» التي حلّت مكان مشاريع «الوحدة»، فاذابت جزءاً هامّاً من التماسك الداخلي للمشروع العروبي. وقد لعبت السياسة المصرية تجاه اسرائيل، والسياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين، دور «الكاشف» الكيميائي لتراجع هذا المشروع.

ثانياً: ان العالم العربي الذي زاغت حدوده الخارجية، فقد، في الآن عينه، قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي، واعاد تقسيم نفسه على اساس تجمعات «اقليمية» مرتبطة، ولا شك، بالمناخ العربي العام، ولكنها متشددة في المسائل الاقرب، جغرافياً، لها.

ثالثاً: ان «منطق الدولة» الذي ظل يوجه السياسة العربية، منذ منتصف الستينات، بات اقوى كثيراً من العروبة الجامعة. كما ان التفكك كان بارزاً بمقدار ما كانت الرغبة في استغلال الورقة الفلسطينية عميقة ومشتركة. لقد كانت هذه الرغبة تشكل نوعاً من «الشرعية» يرى المسؤولون العرب انهم مجبرون على الاستناد اليها بصورة متكررة. امّا التفكك، فكان، غالباً، حصيلة صراع فاقمته الخيارات السياسية المتباعدة.

رابعاً: ان الحركة الفلسطينية، التي اندرجت ردحاً من الزمن ضمن المنطق الاستراتيجي للتيار العـروبي، باتت، منذ اندلاع الانتفاضة واعلان الدولة المستقلة، تتخذ مساراً سياسياً ممركزاً في نفسه، بعد ان ارهق الميراث الثقيل للعروبة استراتيجيتها في العودة، والاستقلال.

---

(١) يظل المـؤلَّف التقليدي، في هذا المجال، هو Devlin, John F.; *Syria; Modern State in an Anceint Land,* Boulder: Westview Press, 1983. كتاب

(٢) هذا المصطلح هو، بالأحرى، عنوان كتاب Seale, Patrick; *The Struggle for Syria; A Study of Post-War Arab Politics, 1945 - 1958,* London: Oxford University Press, 1965.

(٣) Ma'oz Moshe; "The Emergence of Modern Syria" in Moshe Ma'oz and Arner Yanir (eds); *Syria under Assad,* London: Croom Helm, 1986, p. 9.

(٤) في دلالة هذه الظاهرة، بالنسبة الى سوريا، والآثار التي ترتبت عليها، انظر Vatikiotis, P.J. "Inter-Arab Relation", in Abraham L. Udovitch (ed.); *The Middle East; Oil, Conflict and Hope,* Lexington: Lexington Books, 1976, pp. 159 - 162.

(٥) جورج شرف، «مـدخـل الى دراسـة المنطق الاستـراتيجي السـوري»، **حاليات** (بيروت)، السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧، ص ٧ ـ ١٠.

(٦) Hinnebusch, Raymond A.; "Re-visionist Dreams, Realist Strategies; The Foreign Policy of Syria", in Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki [Eds]; *The Foreign Policies of Arab States,* Boulder: Westview Press, 1984, pp. 283 - 322.

(٧) شرف، **مصدر سبق ذكره.**

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٩) Dawish, Adeed; "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon", *Middle East Journal,* Vol. 38, No. 2, Spring 1984, p. 235.

(١٠) Hinnebusch, Raymond A.; "Egypt, Syria, and the Arab State System", in Yehuda Lukacs and Abdulla M. Battan (eds); *The Arab - Israeli Conflict; Two Decades of Change,* Boulder & London: Westview Press, 1988, pp. 187 - 188.

(١١) Schiff, Zeev; "The Green Light", *Foreign Policy,* No. 50, Spring 1983, pp. 78 - 79.

(١٢) لقراءة مفصّلة عن هذه المحاولات، نشير، بشكل خاص في هذا السياق، الى Khalidi, Rashid; "The Assad Regime and the Palestinian Resistance", *Arab Studies Quarterly,* Vol. 6, No. 4, Fall 1984, pp. 259 - 266; and Raymond A. Hinnebush; "Syrian Policy in Lebanon and the Palestinian", *Arab Studies Quarterly,* Vol. 8, No. 1, Winter 1986, pp. 1 - 20.

(١٣) Miller, Aaron David; *The Arab States and the Palestine Question; Between Ideology and Self - Interest,* Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 1986, pp. 49 - 52.

(١٤) انـظر مقـالنـا «السـلم البـارد»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٧.

(١٥) Miller, Aaron David; "The Arab - Israeli Conflict, 1967 - 1987; A Retrospective", *Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 355.

(١٦) Schiff, Zeev; "Dealing with Syria", *Foreign Policy,* No. 55, Summer 1984, p. 96.

(١٧) انظر Seelye, Talcott W.; "The Syrian Perspective on the Peace Process", *American - Arab Affairs,* No. 17, Summer 1986, pp. 59 - 60.

(١٨) Yorke, Valerie; "Domestic Politics and the Prospects for an Arab - Israeli Peace", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4, Summer 1988, p. 16.

(١٩) **المصدر نفسه.**

(٢٠) شرف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢١) **المصدر نفسه.**

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، Seale Patric; *Asad of Syria; The Struggle for the Middle East,* London: I.B. Jauris & Co. Ltd Publishers, pp. 366 - 393.

(٢٣) Schiff; "Dealing with Syria", **op. cit.,** p. 97.

(٢٤) Miller, Aaron David; "Changing Arab Attitudes Toward Israel", *ORBIS,* Vol. 32, No. 1, Winter 1988, pp. 75 - 76.

(٢٥) Miller, "The Arab States and the Palestine Question", **op. cit.,** pp. 50 - 51.

(٢٦) Seelye, **op. cit.,** pp. 56 - 57, and Yourke, **op. cit.,** pp. 14 - 17.

(٢٧) رؤوبين آفي ـ ران؛ «النزاع السوري ـ الفلسطيني»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٧٧٦.

(٢٨) نعتقد بأن من أكثر العروض تكاملاً في هذا الموضوع، كتاب Dann, Uriel; *Studies in the History of Transjordan, 1920 - 1949; The Making of a State,* Boulder: Westview Press, 1982.

(٢٩) جميل مطر ود. علي الدين هلال؛ **النظام الاقليمي العربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٣٠) غسان سلامة؛ **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣٢) Miller, Aaron David; "Jordan and the Arab - Israeli Conflict; The Hashemite Predicament", *ORBIS,* Vol. 29, No. 4, Winter 1986, pp. 800 - 801.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٩٦.

(٣٤) سلامة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤ ـ ١٣٦.

(٣٥) لمناقشة حول السياسات العربية الاقليمية، في هذه الفترة، انظر Kerr, Malcolm; *The Arab Cold War; Jamal Abdul - Nasir and His Rivals, 1958 - 1970,* New York: Oxford University Press, 1978.

(٣٦) Miller, "Jordan and the Arab - Israeli Conflict", **op. cit.,** p. 806; and Shaul Mishal, *West Bank/East Bank; The Palestinians in Jordan, 1949 - 1967,* New Haven and London: Yale University Press, 1978, p. 22.

(٣٧) يزيد صايغ، **الاردن والفلسطينيون؛ دراسة في وحدة المصير والصراع الحتمي**، لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٣٨) Ma'oz, Moshe; *Palestinian Leadership on the West Bank; The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel,* London: Frank Cass, 1984, p. 25.

(٣٩) سلامة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٤١) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ ـ ٤٤.

(٤٢) Sahliyeh, Emile F.; *The PLO After the Lebanon War,* Boulder and London: Westview Press, 1986, p. 116.

(٤٣) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٧.

(٤٥) انظر مقالنا «الاردن ومعضلته الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥ ـ ٦.

(٤٦) **المصدر نفسه.**

(٤٧) Yorke, **op. cit.,** pp. 19 - 25.

(٤٨) انظر نص بنود اتفاق عمان في **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٥**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٤١٠.

(٤٩) **الدستور** (عمّان)، ١٩٨٦/٢/٢٠.

(٥٠) **المصدر نفسه.**

(٥١) **الرأي** (عمّان)، ١٩٨٨/٦/٩.

(٥٢) يتفق هذا مع رأي Shueftan, Dan; "Jordan's Motivation for a Settlement with Israel", *The Jerusalem Quarterly,* No. 44, Fall 1987, pp. 79 - 120.

(٥٣) هذا الموقف لخّصه موشي ارنس صبيحة تسلّمه وزارة الخارجية في نهاية العام ١٩٨٨، بقوله: «لا حاجة الى دولة فلسطينية ثانية، هناك دولة قائمة، وهذه الدولة اسمها الاردن»، انظر *Jerusalem Post International,* 31/12/1988.

(٥٤) حسن نافعة، **مصر والصراع العربي - الاسرائيلي: من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٤، ص ١٦ ـ ١٩، ٢٢ ـ ٢٤.

(٥٥) Ajami, Fouad; *The Arab Predicament; Arab Political Thought and Practice Since 1967,* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1982, p. 130.

(٥٦) ـــ, ـــ; "The Struggle for Egypt's Soul, *Foreign Policy,* No. 35, Summer 1979, pp. 4 - 20.

(٥٧) نشير، هنا، الى مقالة Brand, Laurie; "Nasir's Egypt and the Reemergence of the Palestinian National Movement", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 2, Winter 1988, pp. 29 - 45.

(٥٨) Ajami; "The Arab Predicament...", **op. cit.,** pp. 92 - 93.

(٥٩) Kerr, Malcolm; "The Political Outlook in the Local Arena", in Abraham Samuel Becker, Bent Hansen and Malcolm Kerr (eds), *The Economics and Politics of the Middle East,* New York: Elsevier Publishing Co., 1975, pp. 55 - 56.

(٦٠) Ajami, Fouad; "The End of Pan - Arabism", *Foreign Affairs,* Vol. 57, No. 2, Winter 1978/1979, p. 364.

(٦١) ـــ, "The Arab Predicament...", **op. cit.,** p. 100.

(٦٢) Miller, "The Arab States and the Palestine Question", **op. cit.,** pp. 63 - 65.

(٦٣) جميل مطر، «الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات»، **المستقبل العربي** (بيروت): السنة ٥، العدد ٤١، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ١٣٥.

(٦٤) Miller, "Changing Arab Attitudes Toward Israel", **op. cit.,** p. 73.

(٦٥) **المصدر نفسه.**

(٦٦) انظر مقالنا «السلم البارد»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٦٧) **المصدر نفسه.**

المصريون وقضية فلسطين

(بحث في قياس المعلومات)

د. عفاف القاضي

من المعروف ان اهتمام أي شخص بموضوع ما يتبلور، في نهاية الأمر، في صورة كمّ من المعلومات. وبناء على ذلك، اذا كانت المعرفة الموضوعية باسرائيل، خاصة، والصراع العربي - الاسرائيلي، عامة، تعدّ، منذ بداية الصراع، جانباً أساسياً من جوانب المواجهة، فان تلك المعرفة قد أصبحت مسألة حياة أو موت، بالنسبة الينا، بعد ان دخل الصراع العربي - الاسرائيلي مرحلته الجديدة الراهنة[١].

لذا، كان من الهام قياس هذه المعرفة من خلال مقياس للمعلومات. فمعرفة أحوال العدو، جميعها، تساعد على معرفة كيفية التعامل مع هذا العدو، والتنبؤ بالاستجابات المختلفة المتوقعة منه.

ويعطينا التاريخ الحديث مثالاً حيّاً على أهمية معرفة ودراسة سيكولوجية الشعوب، خاصة ما يتعلق بطرق التنشئة الاجتماعية السائدة، والطابع القومي للشخصية، بالاضافة الى معرفة القيم والاتجاهات والمعايير التي تميّز جماعة عن أخرى. وقد اصبحت دراسات سيكولوجية الشعوب، بالفعل، سلاحاً حربياً هاماً وحاسماً. ولقد استخدم هذا السلاح ضدنا، بالتحديد، في مواجهتنا مع اسرائيل العام ١٩٦٧. ولم يكن ذلك السلاح سراً عسكرياً استطاعت مخابرات العدو ان تظفر به منّا، أو شيء من هذا القبيل، انما «سمة سلوكية» يكمن جذرها السيكولوجي في أعماق تصرفاتنا اليومية البسيطة، وهي، على سبيل المثال، سمة التشاؤم والتفاؤل، وسمة الخوف المفرط من الوقوع في الخطأ.

لقد استخدمت اسرائيل معرفتها بهاتين السمتين السلوكيتين الرئيستين لدى المصريين، فقامت بارسال الطائرات الاسرائيلية كلها تقريباً لمهاجمة الطائرات المصرية تاركة سماءها بدون غطاء جوي. وذكر مردخاي هود، تعليقاً على هذا: «لقد كان رأي خبرائنا ان الصورة لن تكتمل لمن يملكون حق التصرّف من القادة العسكريين في مصر قبل نصف ساعة، ثمّ نصف ساعة آخر ليدققوا في الأمر، قبل ان يقرروا ماذا سيفعلون؟ وهذه الساعة كانت كل أملنا؛ وعلى أساسها تمّ ترتيب كل توقيتات خططنا». ولقد أقدم الاسرائيليون على المغامرة على أساس السمتين السلوكيتين: التباطؤ في ابلاغ الانباء السيئة، والتردّد في التصرّف حيال المواقف الجديدة[٢].

الى هذا الحد، نرى كيف ان معرفة العدو وأحواله المختلفة تقود الى نصر أحد أطراف الصراع على الطرف الآخر. ولكن هذه الدراسة لا نقصرها على معرفة العدو فقط، ولكن على معرفة المسائل والموضوعات والقضايا الحيوية والمصيرية بشكل عام، والتي تتعلق بالقضية الفلسطينية، التي هي

لبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ونعرّف ما نقصده بالمعرفة تعريفاً اجرائياً، على انها الشيء الذي يتبلور في صورة كمّ من المعلومات لدى أي فرد حول موضوع ما.

ونهدف، هنا، الى قياس مدى معرفة بعض الأفراد، الذين يمثّلون شرائح مهنية واجتماعية مختلفة، من المصريين، لبعض المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مثل معرفة بعض الأحداث التاريخية الهامة، والمواقع الحربية، والحروب المختلفة، والشخصيات الفلسطينية، والاسرائيلية، والمصرية، التي لها علاقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، كذلك فهم معنى بعض المصطلحات العبرية، الى آخر الموضوعات التي حاول المقياس التطرّق اليها.

ولقد اعتمدت دراستنا هذه على فرض أساس مؤداه ان هناك تبايناً في مستوى وكمية المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لدى الفئات المهنية الاجتماعية المختلفة التي تناولتها الدراسة.

عينة الدراسة

تكوّنت العينة من ١٣٤ فرداً، ينتمون الى الفئات التالية من المصريين: الطلبة، والعمّال، والفلاحون، والموظفون، والمهنيون، ورجال الأعمال والتجّار، ورجال الأحزاب السياسية؛ بواقع ٢٠ حالة في كل فئة، ما عدا فئة رجال الأحزاب السياسية التي تكوّنت من ١٥ حالة، ورفض أحد الأفراد الاجابة عن استمارة المعلومات، وبذلك أصبحت هذه العينة مكوّنة من ١٤ فرداً.

أمّا نوع هذه العينة، فقد كانت تنتمي الى «العينات الحرّة المقيدة». وبالنسبة الى خصائص العينات المختلفة، فكانت على النحو التالي: متوسط الأعمار: ٣٧,٢٠ سنة؛ جنس المفحوصين: ٨٤,٤٢ بالمئة ذكور، و١٥,٥٨ بالمئة اناث؛ الحالة الاجتماعية: ٦٢,٢٣ بالمئة متزوجون، و٣٧,٧٧ بالمئة غير متزوجين؛ الديانة: ٩١ بالمئة مسلمون، وتسعة بالمئة أقباط؛ مكان الاقامة: (أ) القاهرة الكبرى، وتشمل كلاً من محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي الجيزة والقليوبيه، وكانت نسبتهم ٧٦,٩١ بالمئة من العينة؛ (ب) المقيمون في المحافظات الأخرى المختلفة، وقد بلغت نسبتهم ٢٣,٠٩ بالمئة؛ المستوى التعليمي: ١٢,٩٥ بالمئة أميّون، و٨,٥٧ بالمئة يقرأون ويكتبون، و٨,٥٧ بالمئة حملة ابتدائية، و٢,١٤ بالمئة حملة اعدادية، و١٩,٢٨ بالمئة حملة ثانوية، و٢,١٤ بالمئة فوق المتوسط، و٢١ بالمئة جامعيون، و٢٥,٤٢ بالمئة دراسات عليا.

ولقد أُجريت هذه الدراسة في الفترة من أيار (مايو) ١٩٨٦ حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، أي حوالى خمسة شهور.

أداة الدراسة

اعتمدت أداة رئيسة هي استمارة قياس المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. تتكوّن الاستمارة من ١٧ سؤالاً رئيساً يندرج تحتها بعض الاسئلة الفرعية، وتقيس الجوانب الآتية:

- مدى الاهتمام بقضية فلسطين، من خلال درجة الاهتمام بالقضية واستيعابها، ومدى الايمان بنضال الشعب الفلسطيني، ومطالعة الدراسات العلمية في القضية، ومتابعة أقوال الصحف والاذاعات، أو اجراء البحوث، أو القاء محاضرات عن فلسطين.
- الأسئلة التاريخية: وتتضمّن خمسة أسئلة عن مقرّرات بعض مؤتمرات القمة، وغيرها، مثل مؤتمر القمة العربي الاول (١٩٦٤)، ومؤتمر قمّة الخرطوم (١٩٦٧)، ومؤتمر قمّة بغداد

(١٩٧٧)، ومؤتمر قمّة فاس (١٩٨٢)، واجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الاردن (١٩٨٤)، وكذلك اسئلة عن الحروب الحديثة، وأطراف الصراع الاساسية فيها، وبعض المواقع الحربية القديمة التي انتصر فيها العرب، مثل موقعة اجنادين، وحطين، وعين جالوت، وأيضاً سؤال عن أطراف الصراع في معركة الكرامة (١٩٦٨)، بالاضافة الى السؤال عمّا تمّ في بعض الاحداث، مثل مذبحة كفر قاسم (١٩٥٦)، ومذبحة دير ياسين، وما تمّ في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وما تمّ في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، وما حدث في دورة ميونيخ (١٩٧٢). وتلى هذه الاسئلة ذات الطبيعة التاريخية سؤال تناول بعض الشخصيات، مثل الكونت برنادوت ود. يحيى المشر والدكتورة سميرة موسى. وأعقب ذلك سؤال عن مصادر التسلّح للدول المشاركة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبعد ذلك جاء دور الاسئلة المتعلقة بالثورة الفلسطينية، في صورة خمسة أسئلة تناولت: أهداف الثورة، ووصف علمها (ألوانه)، ورئيسها، وقائد جيش التحرير الفلسطيني، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني. بعد ذلك، جاء سؤال عن الاسم الكامل للمنظمات الفلسطينية التي تتبع منظمة التحرير الفلسطينية، وتلاه سؤال عن المنظمات التي تكوّنت منها «جبهة الانقاذ الوطني» التي تشكّلت في سوريا. ثمّ عشرة أسئلة فرعية عن بعض الشخصيات الفلسطينية، والاسرائيلية، مثل يوري أفنيري، وغولده مائير، ودافيد بن ـ غوريون، وحاييم وايزمان، والياهو بن ـ اليسار، وموشي ساسون، ومائير كهانا، وتوفيق زياد، ومحمود درويش، ومازن أبو غزالة. وجاء، بعد ذلك، سؤال عن اسم أول شهيد في الثورة الفلسطينية، وتلاه سؤال آخر مكوّن من عشرة أجزاء يتناول المصطلحات التي يطلقها الاسرائيليون على بعض المنظمات والصحف والأماكن، الخ، مثل الغيتو، وماتسبين، وهاشومير هتسعير، والكاشير (المأكولات الصالحة دينياً)، و«دافار»، و«يديعوت احرونوت»، والهستدروت، والكيبوتس، و«جيروزاليم بوست»، و«هاعولام هازيه». ثمّ تبع ذلك سؤال عن الاحزاب السياسية في اسرائيل، وعددها؛ ثمّ سؤال عن المصطلح العبري الذي يطلقه الاسرائيليون مع أشياء تتعلق بهم، مثل اذاعتهم، واعلان تأسيس اسرائيل، وجريدتهم الرسمية، وجيشهم، وحربهم ضد، أو في، مواجهة الجيش المصري والجيوش العربية في أواخر العام ١٩٤٨، ورئيسهم، وشعارهم على رايتهم، ومخابراتهم، والبرلمان، واليهود الذين ولدوا في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، ويوم الغفران. ثمّ سؤال أخير يتكوّن من ثلاثة أجزاء: الاول عن الفرق بين الاشكنازيم والسفارديم، والثاني عن الفرق بين اليهود والصهيونيين والاسرائيليين، والثالث كان عن الفرق بين «فتح» و«العاصفة».

كيفية اعداد المقياس

تمّت الاستعانة، بشكل أساسي، بالمقياس الذي أعده د. أنيس صايغ في مركز الابحاث الفلسطيني، في بيروت، لقياس المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ولقد ورد هذا المقياس في كتاب «الجهل بالقضية الفلسطينية». ولقد أضافت الباحثة بعض الاسئلة التي رأت، من وجهة نظرها، انها تلائم التطبيق على عينة من المصريين، ولم تستخدم بعض الاسئلة التي وردت في مقياس د. صايغ، وذلك لكونها شديدة الخصوصية بالفلسطينيين، مثل الاسئلة التي تتناول مواقع انهار فلسطين، ومعادن فلسطين، وتواريخ وثورات فلسطين، وقيمة الليرة الاسرائيلية، ومكان مولد شخصيات يهودية، والاسماء الاصلية للشخصيات اليهودية، وأسماء من شغلوا منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين، وبعض الكتب عن فلسطين، وأنواع الاسلحة التي تستخدم في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية، ومساحة فلسطين، ونسبة الارض التي يملكها اليهود، وعدد الشعب الفلسطيني حالياً في فلسطين، وخارجها، وأسماء الدول العربية التي فيها مكاتب للمنظمة. ولقد أضافت الباحثة

بعض الاسئلة التي تخصّ المجتمع المصري في علاقته بالعالم العربي، وفلسطين على وجه الخصوص، وأضافت، أيضاً، أسئلة عن بعض المعلومات المتعلقة بقضية فلسطين والتي يرد ذكرها كثيراً في وسائل الاعلام المختلفة. وفي ما يلي عرض الاسئلة المضافة:

السؤال الثاني، الخاص بالمؤتمرات، والسؤال الثالث المتعلق بالحروب، والسؤال السادس (ماذا تمّ في الاحداث التالية: مذبحة دير ياسين؟ و١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨؟ و٢٩ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٥٦؟ ودورة ميونيخ ١٩٧٢؟ أمّا عن قرية كفر قاسم، فقد أُخذ مقياس د. صايغ). والسؤال السابع «من هو، أو من هي؟»، فقد استخدم مقياس د. صايغ المتعلق بالكونت برنادوت، في حين اضفنا اليه من عندنا المقياسان المتعلقان بالدكتور يحيى المشر والدكتورة سميرة موسى. والسؤال الحادي عشر الذي تناول المنظمات التي تكوّنت منها «جبهة الانقاذ الوطني». وهناك، أيضاً، السؤال الثاني عشر حول بعض الشخصيات الاسرائيلية والفلسطينية (ما عدا شخصية يوري أفنيري)، بالاضافة الى السؤال الثالث عشر عن أول شهيد في الثورة الفلسطينية. والسؤال الرابع عشر، «ما هو، أو ما هي؟»، وقد تمّ أخذ بعض الكلمات من مقياس د. صايغ، والباقي من اضافة الباحثة، مثل «يديعوت احرونوت» والهستدروت والكيبوتس و«جيروزاليم بوست» و«هعولام هازيه». والسؤال الخامس عشر الذي تناول عدد الاحزاب الاسرائيلية الحالية ومسمياتها. وأخيراً السؤال السادس عشر الذي أخذت جميع فقراته من مقياس د. صايغ، ما عدا فقرة «بماذا يسمي الاسرائيليون عيد الغفران؟».

مفتاح تصحيح المقياس(٣)

قمنا بعمل مفتاح تصحيح للمقياس، وتمّت الاستعانة، في عمل هذا المفتاح، بالمصادر الآتية:

١ ـ اجابات بعض المفحوصين من عينة البحث، وخاصة المتخصصين في الشؤون العربية والفلسطينية، بحكم وظائفهم ومواقعهم، وذلك بعد التأكد من صحتها.

٢ ـ كتاب «الجهل بالقضية الفلسطينية»، الذي أعدّه د. صايغ، كما سبق ان أوضحنا، وخاصة الجزء الخاص بالاجابات عن الاسئلة المتضمنة في المقياس.

٣ ـ قراءات الباحثة المختلفة حول هذا الموضوع.

٤ ـ استقاء بعض المعلومات من وسائل الاعلام المختلفة، وخاصة الجرائد المصرية.

وأعطينا لكل سؤال أجيب عنه اجابة صحيحة درجة معيّنة تتناسب مع أهمية السؤال ومدى صعوبته؛ وأعطي، أيضاً، بعض الدرجات للاجابات غير المكتملة. ولمّا كان السؤال الاول من استمارة المعلومات لا يقيس معلومات بعينها حول القضية الفلسطينية، وانما يقيس بعض الاتجاهات نحو القضية، ونظراً الى ان درجة هذا السؤال كانت عالية (٣٠ درجة)، فقد كان من المضلل ان تحسب درجة الفرد متضمّنة درجاته على هذا السؤال. وبناء على ذلك، تمّ احتساب درجات الفرد مرّة في السؤال الاول، وكانت الدرجة الكلية المفترض ان يحصل عليها الفرد ١٢٣ درجة في حالة ما اذا كانت معلومات الفرد وفيرة عن القضية. وكانت درجات الفرد تحسب بعد اقتطاع درجات السؤال الأول، لتصبح الدرجة الكلية في هذه الحالة ٩٣ درجة.

المعالجة الاحصائية

بعد الانتهاء من عملية التطبيق على الـ ١٣٤ فرداً الذين ينتمون الى الفئات الاجتماعية

والمهنية سالفة الذكر، تمّ تصحيح الاختبار حسب مفتاح التصحيح المشار اليه آنفاً. تلى ذلك تفريغ استجابات المجموعات المختلفة على الاستمارة بالنسبة الى كل مجموعة على حدة، وبالنسبة الى كل سؤال على حدة؛ ثمّ تمّ، بعد ذلك، استخراج درجة خام كليّة لكل فرد على المقياس، ثمّ متوسط الدرجة الخام لكل عينة فرعية، على الاختبار ككل. وتمّ استخراج النسب المئوية للاجابات الصحيحة عن كل سؤال على حدة، وذلك بالنسبة الى العينات الفرعية، ثمّ الى العينة الكلية.

النتائج

بداية، نشير الى ان نتائج هذه الدراسة، التي نعرضها في ما يلي، قد اتفقت مع نتائج بحث آخر أُجري لقياس المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لدى الجامعيين فقط[٤]. ولقد توصّل الذي قام بذلك البحث «الى ان معدّل المعلومات كان مجرّد ١٧,٨٤ بالمئة فقط. وأضاف ان المثقف الجامعي العربي، الملتزم، يعرف أقل من خمس المعلومات المفروض ان يعرفها عن فلسطين وقضية فلسطين». وانتهى الى ان «الأغلبية العظمى لا تزال، وبعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن على قيام الحركة الصهيونية، وبعد أكثر من ٣٩ سنة على نكبة فلسطين، تجهل معظم الحقائق عن القضية الفلسطينية، وتجهل، أيضاً، معظم الحقائق عن العدو، وبشكل خاص عن تاريخه، وحياته، ومؤسساته، وجيشه، واحزابه، وثقافته، وصحفه، وسياساته، ونظراته الى أمور الحياة المختلفة؛ وهو جهل أقل ما يقال فيه انه على طرف نقيض مع وعي الأمة لحقها في فلسطين، ومع تصميمها على الكفاح لاسترداد الحق السليب، لأنه من الأمور البديهية التي يتعب الانسان من تكرارها، ان معرفة العدو واجب لا يمكن لأمّة ان تنتصر بدونه». وأضاف، أيضاً: «اننا، من حيث العمل الفلسطيني على الأقل، أمّة تتكلم في الموضوع أكثر ممّا تقرأ، وتطالع أكثر ممّا تدرس، ويتغلب حماسها على ثقافتها، وعاطفتها على معرفتها». بالاضافة الى ذلك البحث، وجدنا بحثاً آخر للباحث عبدالله سليمان ابو كاشف[٥] عن المعلومات المتعلقة بفلسطين لدى الفلسطينيين المقيمين في مصر، توصّل فيه الى ان الفلسطينيين في مصر «يتميّزون بأن لديهم مستوى معرفياً متوسطاً بتاريخ وجغرافية فلسطين، وبالقيادات والاحداث الفلسطينية، والمعرفة بتوصيف العلم الفلسطيني؛ وان المستوى المعرفي للذكور هو أعلى منه لدى الاناث، وهناك علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل، من جانب، والمستوى المعرفي، من جانب آخر. وأظهرت النتائج ان أكثر المتغيّرات المستقلة تأثيراً في البعد المعرفي هو الدخل، ثمّ يليه متغيّر التعليم والجيل، وأخيراً النوع».

يلاحظ، هنا، شبه اتفاق بين نتائج البحثين المذكورين ودراستنا هذه، التي سنبدأها بعرض للنسب المئوية التي حصلت عليها كل عينة من عينات الدراسة على اختبار المعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، مع ملاحظة ان العينات مرتبة ترتيباً تنازلياً.

١ ـ عينة رجال الأحزاب السياسية حصلت على نسبة ٣٨,٦٠ بالمئة.

٢ ـ عينة المهنيين حصلت على نسبة ٣٤,٠٩ بالمئة.

٣ ـ عينة التجار حصلت على نسبة ٢٩,٠٩ بالمئة.

٤ ـ عينة الموظفين حصلت على نسبة ٢٩,٠٩ بالمئة.

٥ ـ عينة الطلبة حصلت على نسبة ١٤,٤٦ بالمئة.

٦ ـ عينة الفلاحين حصلت على نسبة ١١,٦٧ بالمئة.

٧ ـ عينة الحرفيين حصلت على نسبة ٨,٤٤ بالمئة.

ونلاحظ، بشكل عام، انخفاض النسب المئوية بالنسبة الى كل الفئات الفرعية. صحيح ان عينة رجال الاحزاب السياسية حصلت على أعلى النسب المئوية بمقارنتها بالعينات الأخرى، الّا ان نسبتها تعدّ، في الوقت عينه، منخفضة، خاصة اذا ما وضعنا في اعتبارنا انهم من المشتغلين بالسياسة، ومن المفترض ان تكون معلوماتهم، في هذا المجال، وفيرة. امّا أقل العينات في نسبة معلوماتها عن القضية الفلسطينية، فقد كانت عينة الحرفيين. وقد يرجع ذلك الى أميّة معظمهم؛ بالاضافة الى اهتماماتهم البعيدة من هذا المجال، بالاضافة الى صغر السن ونقص الوعي بشكل عام، خاصة الوعي السياسي. امّا العينة الكلّية، فقد حصلت على نسبة ٢٣,٧٧ بالمئة، وهي نسبة لا تحتاج الى أي تعليق، من حيث انخفاضها.

وبعد هذا العرض السريع للنسب المئوية للعينات المختلفة على الاختبار ككل، يأتي دور عرض نتائج كل سؤال من أسئلة المقياس على حدة، لتوضيح النسب المئوية للعينات المختلفة، مرتبة ترتيباً تنازلياً؛ ثمّ التعليق على هذه النسب.

السؤال الأول

هذا السؤال لقياس مدى الاهتمام بقضية فلسطين. وقد وجد ان عينة رجال الاحزاب السياسية كانت أكثر العينات اهتماماً بقضية فلسطين. فقد حصلت على نسبة قدرها ٨٣,١٠ بالمئة؛ تلتها عينة المهنيين وكانت نسبتها ٦٣,٥ بالمئة؛ فنسبة التجار ورجال الاعمال التي بلغت ٥٩,٨٣ بالمئة؛ فنسبة الطلبة، وهي ٥٠,٣٣ بالمئة؛ فنسبة الحرفيين، وهي ٤٤,١٧ بالمئة؛ فنسبة الفلاحين التي بلغت ٣٥,٥ بالمئة، وهي الاقل. وقد بلغت نسبة العينة الكلية ٥٥,٧٠ بالمئة. وكما ذكرنا، فان هذا السؤال لا يقيس معلومات بقدر ما يقيس اتجاهات نحو القضية الفلسطينية. وكما هو واضح، احتلت عينة رجال الاحزاب السياسية المكانة الاولى، اذا صحّ هذا التعبير؛ وهذا متوقع وطبيعي، حيث انهم من المشتغلين بالعمل السياسي، بالاضافة الى ان القضية الفلسطينية تشكل محوراً هامّاً من محاور العمل السياسي، من حيث كونها تشكل لبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذا، كان لا بدّ ان نجدهم مهتمين بالقضية، ومتعاطفين مع الشعب الفلسطيني، ومؤمنين بنضاله من أجل قضيته المشروعة. أمّا أقل نسبة في العينات، فكانت لدى الفلاحين. وقد يُعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع نسبة الأميّة لدى الفلاحين، التي شكّلت عائقاً في سبيل الاطلاع على وسائل الاعلام المختلفة التي تتناول القضية، وأثرت، بالتالي، في استيعاب القضية استيعاباً جيداً، ومعرفة ما يستجد فيها من احداث. بينما نجد ان عينة الحرفيين ارتفعت نسبتها عن نسبة الفلاحين، بسبب كثرة احتكاكهم بالحياة، بالاضافة الى الطابع الاكثر دينامية لحركة حياتهم عن الفلاحين، الذين تتسم حياتهم بالاستاتيكية بشكل عام، بالاضافة الى ان عينة الحرفيين ضمّت بعض المجندين، الذين قد يكون لالتحاقهم بالجيش اثر في تحريك وعيهم في هذا الاتجاه.

السؤال الثاني (الناحية التاريخية)

تناول هذا السؤال المؤتمرات التي عقدت في الفترة من منتصف الستينات الى منتصف الثمانينات. وكانت النسب المئوية للعينات المختلفة كالتالي: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٢٢,١٤ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٢٢ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار ورجال الاعمال، ٢٠,٥ بالمئة؛

٤ ـ عينة الموظفين، ١٥,٥ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الفلاحين، ٢ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الطلبة، ١,٧٥ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٠,٢٥ بالمئة.

وهنا، نلاحظ انخفاض النسب المئوية لدى كل العينات. وقد يعزى ذلك الى تدخل عامل الذاكرة. لذلك، فمن المحتمل ان تُنسى قرارات بعض المؤتمرات بعد فترة، خاصة انها تمتاز بالكثرة العددية، وبعضها يتسم بفاعلية قليلة، اضافة الى الأميّة الأبجدية المنتشرة لدى عينتي الفلاحين والحرفيين، التي تمنعهم من متابعة مثل هذه الموضوعات في حينها، أو القراءة عنها، كذلك انخفاض الوعي السياسي بشكل عام، وبالذات لدى عينة الطلبة التي اتسم معظم أفرادها، بجانب انخفاض الوعي السياسي، بالسطحية واللامبالاة وعدم أخذ الاسئلة مأخذ الجد، اضافة الى انه تبيّن ان اهتماماتهم لا تتعلق بقضايا الوطن ومشاكله كثيراً.

السؤال الثالث (الحروب)

تناول هذا السؤال معرفة الفرد عن الحروب، وأطراف الصراع الاساسية. وركّز على الحروب التي خاضتها مصر والعرب ضد اسرائيل، فكانت النسب المئوية للعينات المختلفة على النحو التالي: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٩٩,١١ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٩٥ بالمئة؛ ٣ ـ عينة الموظفين، ٨٩,٣٨ بالمئة؛ ٤ ـ عينة التجار، ٨٥ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٨٩,٦٣ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الفلاحين، ٦٨,٧٥ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٦١,٨٨ بالمئة.

ويلاحظ، هنا، ارتفاع معظم النسب المئوية للعينات المختلفة، وقد يعود سبب هذا الارتفاع الى كون الحروب احداثاً مصيرية وهامّة في حياة أي أمّة من الأمم، وعلى نتائجها تتحدّد مصائر الشعوب، بالاضافة الى التضحيات الكثيرة التي تبذل في الحروب والآثار التي تتركها.

السؤال الرابع (الانتصارات)

تناول هذا السؤال بعض المواقع الحربية التي انتصر فيها العرب؛ وهي مواقع موغلة في القدم نسبياً. لذلك، كان الفشل في معرفة الاجابات الصحيحة واضحاً، باستثناء موقعة حطين التي انتصر فيها صلاح الدين الايوبي على الصليبيين، حيث ان لهذه الموقعة شهرة واسعة، بالاضافة الى استمرارها سنوات طوال حتى تمّ دحر القوات المغيرة وتحرير بيت المقدس، الذي يحظى بمكانة دينية مقدسة لدى العرب أجمعين على مدى الأزمان. ولقد كان ترتيب النسب المئوية للعينات المختلفة كالتالي: ١ ـ عينة المهنيين، ٤٦,٦٧ بالمئة؛ ٢ ـ عينة الطلبة، ٤٣,٣٣ بالمئة؛ ٣ ـ عينة رجال الاحزاب، ٣٨,١٠ بالمئة؛ ٤ ـ عينة التجار ورجال الأعمال، ٣٣,٣٣ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الموظفين، ٢٨,٣٣ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الحرفيين، ٦,٦٧ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الفلاحين، ١,٦٧ بالمئة.

ونستطيع تفسير انخفاض النسبة المئوية لدى بعض العينات في الاجابة عن هذا السؤال، مثل عينتي الفلاحين والحرفيين، الى ان هذا السؤال مشبع بالجانب التدريسي. لذلك نجد ان عينة الطلبة في الاجابة قد حصلت على نسبة مئوية لا بأس بها؛ كذلك نجد ان عامل الذاكرة لديهم لم يتدخل في الأمر، لأنهم قد درسوا هذه المواقع في المرحلة الثانوية.

السؤال الخامس (أطراف الصراع في معركة الكرامة)

تناول هذا السؤال أطراف الصراع في معركة الكرامة، التي دارت بين قوات المقاومة

الفلسطينية والجيش الاسرائيلي في قرية الكرامة، في الاردن. ونجد انه كان لهذا السؤال استجابات متعددة. فعلى سبيل المثال، لم تعرف عينتا الحرفيين والفلاحين اجابة عنه مطلقاً. كذلك كان بعض الأفراد داخل بعض العينات مدركين معركة الكرامة ادراكاً معنوياً، وقارنوا بينها وبين حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على أساس انها الحرب التي أعادت الكرامة الى مصر والعرب، بعد ان نال العدو منها في حرب العام ١٩٦٧. وفيما يلي النسب المئوية للعينات المختلفة في الاجابة عن هذا السؤال: ١ ـ عينة التجار، ٣٠ بالمئة؛ ٢ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٢٨,٥٧ بالمئة؛ ٣ ـ عينة المهنيين، ٢٠ بالمئة؛ ٤ ـ عينة الموظفين، ١٥ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٥ بالمئة.

ويلاحظ، بشكل عام، انخفاض النسب المئوية لدى العينات المختلفة. وقد يرجع ذلك الى تدخل عامل الذاكرة، نظراً الى ان هذه المعركة وقعت سنة ١٩٦٨، بالاضافة الى انها وقعت خارج مصر؛ وربما، ايضاً، الاعلام المصري لا يركّز كثيراً، عادة، على مثل هذه الاحداث، ممّا يؤدي الى انخفاض الوعي القومي العربي لدى معظم المصريين.

السؤال السادس (ماذا تمّ في الاحداث التالية؟)

تناول هذا السؤال بعض الاحداث؛ منها ما تمّ في قرية كفر قاسم (١٩٥٦) ومذبحة دير ياسين (١٩٤٨)؛ وما تمّ في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وما تمّ في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦؛ وما حدث في دورة ميونيخ (١٩٧٢). ويلاحظ ان معظم هذه الاحداث ذو شهرة اعلامية واسعة النطاق، بالاضافة الى ان بعض هذه الاحداث يتعلق بمصر. وقد جاءت النسب: ١ ـ عينة رجال الاحزاب، ٦٥ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٤٦ بالمئة؛ ٣ ـ عينة الموظفين، ٣٩ بالمئة؛ ٤ ـ عينة التجار، ٣٨ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ١٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الفلاحين، ١٤ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٥ بالمئة.

وهنا، حصل بعض العينات على نسب مئوية مرتفعة نسبياً، مثل عينات رجال الاحزاب والمهنيين والموظفين والتجار، في مقابل العينات التي حصلت على نسب مئوية منخفضة، مثل عينات الطلبة والفلاحين والحرفيين. وهذه نتيجة متوقعة، حيث ان هذه الاحداث لها علاقة بمستوى التعلّم وبمستوى الوعي، بشكل عام، والوعي السياسي، بشكل خاص.

السؤال السابع (من هو، أو من هي؟)

تناول هذا السؤال معرفة هوية شخصيات ثلاثة، هي الكونت برنادوت، وسيط الامم المتحدة بين الدول العربية واسرائيل العام ١٩٤٨، الذي اغتاله الاسرائيليون، والدكتور يحيى المشر، العالم المصري في مجال الذرة الذي اغتيل في باريس بواسطة المخابرات الاسرائيلية؛ والدكتورة سميرة موسى، عالمة الذرة المصرية التي اغتالتها المخابرات الاميركية، والاسرائيلية، في كاليفورنيا، في الولايات المتحدة، بعد حصولها على درجة الدكتوراه. ويجمع بين هؤلاء الافراد الثلاثة انهم لقوا مصرعهم على أيدي المخابرات الاسرائيلية، بالاضافة الى ان كلًّا من الدكتور المشر والدكتورة موسى كانا من الشخصيات المصرية النابغة في مجال الذرة. وفيما يلي النسب المئوية للعينات: ١ ـ عينة رجال الاحزاب، ٤٨,٨١ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٣٦,٦٧ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٣٥ بالمئة؛ ٤ ـ عينة الموظفين، ٢٨,٣٣ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ١٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الفلاحين، ١,٦٧ بالمئة؛ امّا عينة الحرفيين، فقد فشلت في معرفة الاجابة عن هذا السؤال. ويلاحظ انخفاض النسبة لدى معظم العينات؛ وقد يرجع ذلك الى الأميّة، والى انخفاض الوعي السياسي، بالاضافة الى تقصير

وسائل الاعلام المرئية، والمسموعة، في عملية التثقيف السياسي.

السؤال الثامن (مصادر التسليح)

تناول هذا السؤال مصادر التسليح للدول المشتركة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. والاجابة عن هذا السؤال تقتضي ان يكون الشخص المتابع لعملية الصراع ملمّاً بهذه الجزئية الهامّة، التي لولاها لما كانت هناك حروب، لأن السلاح عنصر رئيس في حسم المعارك والحروب. وفي ما يلي عرض للنسب المئوية: ١ ـ عينة الموظفين، ٥٧ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٥٢ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٤٧ بالمئة؛ ٤ ـ عينة رجال الاحزاب، ٤٢,٨٦ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الحرفيين، ٣٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الطلبة، ٢٦ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الفلاحين، ٢٦ بالمئة. ونستطيع ان نعزو هذه النسب المرتفعة بعض الشيء لدى معظم العينات الى أهمية موضوع التسليح في الحروب، ومعرفة الدول الصديقة التي تعطي السلاح للأطراف المختلفة، بالاضافة الى الدول التي تحظر تصدير السلاح، كنوع من فرض العقوبات.

السؤال التاسع (الثورة الفلسطينية)

تناول السؤال بعض المعلومات عن الثورة الفلسطينية، ورئيسها، وعلمها، وأهدافها، الخ. وفي ما يلي النسب المئوية للعينات: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٥٨,٥٧ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٥٨ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٥٢ بالمئة؛ ٤ ـ عينة الموظفين، ٤٨ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الفلاحين، ٤٧ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الطلبة، ٣٨ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٣٧ بالمئة.

لقد كان من المتوقع ان تكون النسب المئوية أكثر ارتفاعاً ممّا هي عليه، لأن هذا الموضوع يحظى بالتغطية الاعلامية الجيدة الى حد ما. ويلاحظ، هنا، ارتفاع النسبة المئوية لدى عينة الفلاحين، ومردّ هذا الى ان الفلاحين يولون بعض ما له علاقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أهمية لا بأس بها، لأن أبناءهم، في الغالب، هم الذين يخوضون هذه الحروب، بالاضافة الى دور أجهزة الاعلام المرئية، والمسموعة التي تركّز على معظم هذه المعلومات. ويلاحظ، في الوقت عينه، انخفاض نسبة الطلاب، التي تكاد تقترب من عينة الحرفيين، وهذا يرجع الى ما اتسمت به عينة الطلبة، في بحثنا هذا، من بعض اللامبالاة، بالاضافة الى ضعف في الوعي السياسي.

السؤال العاشر

تناول هذا السؤال معرفة الاسم الكامل للتنظيمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فجاءت النسب المئوية على النحو التالي: ١ ـ عينة التجار، ١١,٢٥ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٩,٣٨ بالمئة؛ ٣ ـ عينة الموظفين، ٩,٣٨ بالمئة؛ ٤ ـ عينة رجال الاحزاب، ٨,٩٣ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٦,٢٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الحرفيين، ١,٢٥ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الفلاحين، ١,٢٥ بالمئة.

وهنا يلاحظ الانخفاض الحادّ في النسب المئوية للعينات المختلفة. وهو انخفاض يعكس الجهل بجزئية هامة، ألا وهي التنظيمات الفلسطينية التي تتولّى مهمّة النضال الفلسطيني، خاصة «فتح»، على أساس انها أكبر التنظيمات الفلسطينية، والتي منها الرئيس ياسر عرفات.

وممّا يثير الانتباه، في هذا الشأن، انخفاض النسبة المئوية لدى عينة رجال الاحزاب السياسية، علماً بأنه من المسلّم به انهم يشتغلون بالسياسة ويقرأون اكثر من غيرهم في الموضوعات السياسية. وتجدر الاشارة الى دور وسائل الاعلام، أيضاً، في وجوب التعريف بهذه المنظمات.

السؤال الحادي عشر

تطرق هذا السؤال الى المنظمات المعروفة باسم «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية». وفي ما يلي النسب المئوية للعينات: ١ ـ عينة الموظفين، ٥ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٤,١٧ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٣,٣٣ بالمئة؛ ٤ ـ عينة رجال الاحزاب، ١,١٩ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٠,٨٣ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الحرفيين فشلت في الاجابة عن هذا السؤال؛ ٧ ـ عينة الفلاحين فشلت، أيضاً، في الاجابة.

وبشكل عام، كانت النسب بالغة الانخفاض، ممّا يعبر عن جهل شديد بهذه التنظيمات. ولكن اذا توقفنا عند عينة رجال الاحزاب، نجد من الصعب ان نلتمس لهم العذر. وقد يعزى الجهل بهذه التنظيمات لدى الفلاحين والحرفيين الى أمّيتهم، بشكل عام، بالاضافة الى الحداثة النسبية لانشقاق هذه التنظيمات مؤخراً.

السؤال الثاني عشر

تناول السؤال التعريف ببعض الشخصيات الفلسطينية، والاسرائيلية، الشهيرة. وكانت النسب المئوية للعينات كالتالي: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٦٦,٤٣ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٤٤,٥٠ بالمئة؛ ٣ ـ عينة الموظفين، ٤١,٥ بالمئة؛ ٤ ـ عينة التجار، ٣٤ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ١٥,٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الفلاحين، ١٢ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٦ بالمئة.

ويلاحظ، هنا، انخفاض شديد في نسب عينات غير المتعلمين، مثل الفلاحين والحرفيين. وعلى الرغم من الفشل في الاجابة عن معظم فقرات هذا السؤال، الّا انه لوحظ ان معظم العينات أجاب اجابات صحيحة عن بعض الشخصيات الاسرائيلية، المتوفاة منذ سنين، مثل غولده مئير ودافيد بن ـ غوريون. وقد يعود ذلك الى الدور المؤثر الذي لعباه على مسرح الاحداث منذ قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، اضافة الى انهما من الشخصيات الشهيرة والمكروهة في آن. ومن الملاحظ، أيضاً، في هذا السؤال، الخلط بين شخصية الياهو بن ـ اليسار وموشي ساسون، على أساس ان الاول هو السفير لاسرائيل في مصر وليس موشي ساسون؛ وان ساسون هو أول سفير اسرائيلي في مصر. وهذا الخلط يدل على عدم وضوح هذه المعلومة بسبب الوعي المعلوماتي المشوّش.

السؤال الثالث عشر

اقتصر هذا السؤال على من هو أول شهيد في الثورة الفلسطينية؟ وقد فشلت العينات جميعها في معرفة اسم الشهيد الاول، وهو احمد موسى، الذي استشهد في أول عملية فدائية ضد اسرائيل. فقد تمكّن احمد موسى من التسلّل عبر الحدود الاردنية، مع مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، الى اسرائيل. وبعد ان أنهى مهمّته بنجاح وعاد ادراجه، اطلقت القوات الاردنية النار عليه، فقتلته. ونستطيع ان نعزو الجهل بهذه الشخصية الى أسباب عدّة، منها قدم الحادثة، بالاضافة الى ان هذا الشهيد لم يأخذ حقه الكافي من التكريم والتعريف به وبالدور الطليعي والبطولي الذي قام به. وقد يرجع هذا الى الاتجاه المضاد للمنظمة وقت وقوع الحادث، ممّا أدّى الى ان تأخذ أجهزة الاعلام الرسمية منحى التعتيم عليه، وعدم ابرازه، واعطائه ما يستحق من الاشادة. وكان من المتوقع ان يعرف هذه المعلومة، على الأقل، بعض الافراد من عينة رجال الاحزاب السياسية، أو عينة المهنيين من أساتذة الجامعات، أو من العناصر التقدمية التي ضمّتها عينة البحث. ولا يفوتنا، هنا، ان نلقي باللوم على أجهزة الاعلام المختلفة، وخاصة صحافة المعارضة، على أساس انها لا تحتفل بمثل

هذه الشخصيات، وبعض المناسبات في ذكرى وقوعها سنوياً، فتساهم في ازالة الجهل والغشاوة التي أصابت عدداً كبيراً من المواطنين، خاصة المثقفين والمتعلمين منهم.

السؤال الرابع عشر

تناول هذا السؤال بعض المنظمات والوسائل الاعلامية الاسرائيلية، وخاصة الصحف التي يرد ذكرها كثيراً في وسائل الاعلام المصرية المختلفة، لا سيما الاذاعة والتلفزيون والجرائد، وتناول، أيضاً، بعض المؤسسات الاسرائيلية. ويتكوّن السؤال من عشرة مسمّيات عبرية. والغرض منه معرفة معناها، أو الوظيفة التي تقوم بها، وذلك للتأكد من معرفة معنى هذه المصطلحات والكلمات العبرية، ومدى شيوعها بين المصريين. وجاءت النسب المئوية للعينات المختلفة على النحو التالي: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٤٧,٨٦ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٢٢ بالمئة؛ ٣ ـ عينة الموظفين، ٢١,٥ بالمئة؛ ٤ ـ عينة التجار، ١٩,٥ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٦,٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الفلاحين، ٢ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين فشلت في الاجابة.

ويمكن، هنا، ملاحظة الانخفاض الشديد في النسب المئوية للعينات، ما عدا عينة رجال الاحزاب السياسية. وقد يرجع هذا الانخفاض، لدى العينات التي تجيد القراءة، الى تدنّي الوعي، بشكل عام، بالمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بالاضافة الى عدم اعطاء هذه المعلومات عناية خاصة عند الاطلاع عليها في الجرائد، وذلك بسبب الاهتمام بالامور المحلية، وبالمسائل المباشرة التي لها علاقة بالامور المعيشية ولقمة العيش، وما عدا ذلك يأتي في مراتب تالية. امّا بالنسبة الى الاميين، كالفلاحين مثلاً، فلهم بعض العذر.

السؤال الخامس عشر

تناول السؤال ذكر أسماء واعداد الاحزاب السياسية الاسرائيلية. وكما هو معروف، فان عدد هذه الاحزاب كثير، على الرغم من وجود التقسيمات الرئيسة التي تندرج تحتها الاحزاب الصغيرة. لذا، فقد اكتفينا بأن يذكر افراد العينات أكبر أربعة احزاب أو تكتلات (وكان قصدنا: الليكود، والمعراخ، والاحزاب الدينية، وحركة راتس)[٦]. ومع ذلك دلّت النسب المئوية التالية على الفشل الكبير في الاجابة الصحيحة: ١ ـ عينة الموظفين، ٣٠ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٢٧,٥ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٢٠ بالمئة؛ ٤ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ١٧,٨٦ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الطلبة، ٨,٧٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الحرفيين فشلت في الاجابة تماماً؛ ٧ ـ عينة الفلاحين فشلت، أيضاً، في الاجابة. ولقد كانت أكثر الاجابات الصحيحة شيوعاً هي: حزب العمل وكتلة الليكود.

ويرجع فشل كل من عينتي الحرفيين والفلاحين الى أمّيتهم الابجدية، والسياسية. أمّا بقية العينات، خاصة ان نسبة التعليم فيها لا بأس بها، لا سيّما لدى المشتغلين بالسياسة (رجال الاحزاب)، فقد جاءت النتيجة غير متوقعة ولا تتفق مع المنطق؛ اذ كيف يتمّ التعامل مع الطرف الآخر في الصراع دون معرفة التنظيمات السياسية والحزبية التي تسيطر على دفّة الامور فيه.

السؤال السادس عشر

تناول هذا السؤال معرفة الاسم الذي يطلق في اسرائيل على احدى عشرة مؤسسة، أو هيئة، أو جريدة، أو منظمة، أو فئة من فئات المجتمع، الخ. وهذه الاسماء يرد ذكرها كثيراً في وسائل الاعلام المصرية، وفي بعض الخطب السياسية. ومع هذا، فان الانخفاض الشديد في النسب المئوية

التي سنعرضها في ما يلي يوضح الجهل الشديد بهذه المعلومات: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٣٣,١٢ بالمئة؛ ٢ ـ عينة التجار، ٣٠ بالمئة؛ ٣ ـ عينة المهنيين، ٢٧,٧٣ بالمئة؛ ٤ ـ عينة الموظفين، ٢٤,٣٢ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الفلاحين، ١٠,٤٥ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الطلبة، ٩,٠٩ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٤,٠٩ بالمئة. ولا نستطيع ان نلتمس العذر، هنا، لأي عينة من العينات، خاصة المتعلمين، لأن معظم هذه المعلومات يذكر كثيراً في أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة.

السؤال السابع عشر

وهو حول معرفة الفرق بين مصطلحات شائعة وبعض المسميات التي قد يتمّ الخلط بينها. وُقد كانت النسب المئوية للعينات المختلفة كالتالي: ١ ـ عينة رجال الاحزاب السياسية، ٥٩,١٨ بالمئة؛ ٢ ـ عينة المهنيين، ٥٠,٧١ بالمئة؛ ٣ ـ عينة التجار، ٣٢,١٤ بالمئة؛ ٤ ـ عينة الموظفين، ٣٠ بالمئة؛ ٥ ـ عينة الفلاحين، ١١,٤٣ بالمئة؛ ٦ ـ عينة الطلبة، ٤,٢٩ بالمئة؛ ٧ ـ عينة الحرفيين، ٢,٨٦ بالمئة.

ويلاحظ، هنا، ضعف هذه النسب المئوية بشكل عام، باستثناء نسب عينتي رجال الاحزاب السياسية والمهنيين؛ أمّا بالنسبة الى عينات الفلاحين والطلبة والحرفيين، فقد حصلت على أقل النسب المئوية في الاجابة عن هذا السؤال، وعن معظم الاسئلة السابقة.

ولوحظ، أيضاً، في اجابات بعض الافراد، في معظم العينات، انهم يخلطون بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين. ولوحظ ان معظم من أجابوا على الجزء الثاني من السؤال والخاص بالفرق بين اليهود والصهيونيين والاسرائيليين، قد ذكر ان الثلاثة شيء واحد. وهذا، بالطبع، خطأ معلوماتي فادح.

كذلك حدث خلط في المفهوم بين «العاصفة» و«الصاعقة»، ممّا عكس جهلاً بالمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ملاحظات عامة

بالنظر الى نتائج العينات المختلفة، نجد ان مستوى وكميّة المعلومات مختلفان، نظراً الى اختلاف المهن والفئات التي تنتمي اليها العينات. فقد كان لكل عينة مستوى تعليمي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو ثقافي، مختلف عن العينات الاخرى[٧]. وهذا التباين في العوامل سالفة الذكر، بالاضافة الى سمة الجمود[٨] التي بلغت أقصى ارتفاع لها لدى عينة الفلاحين، وأقصى انخفاض لها لدى عينة رجال الاحزاب السياسية، ممّا أدّى الى تبنّي مواقف معيّنة وظهور اهتمامات ذات طبيعة خاصة بالنسبة الى كل عينة على حدة. ونستطيع ان نرجع التفوّق النسبي لعينة رجال الاحزاب السياسية على بقية العينات في هذه الدراسة، الى مستوى تعلّمهم المرتفع، والى ارتفاع المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي، بالاضافة الى اشتغالهم بالعمل السياسي، نظراً الى انتمائهم الى احزاب سياسية.

ونجد، على الجانب الآخر، ان عينة الحرفيين وعينة الفلاحين حصلتا على أقل النسب في هذا الاختبار، وذلك بسبب نقص المعلومات المرتبط بالأميّة، بالدرجة الاولى، ونقص الوعي السياسي، وتقصير وسائل الاعلام في مجال التثقيف السياسي، وعوامل خاصة تتعلق بالمجتمعات الريفية، التي تنتمي اليها عينة الفلاحين والحرفيين.

لذلك، لاحظنا ارتفاع نسبة اجابة: «لا أعرف»، أو «ليس لي رأي»، سواء في استطلاعات

الرأي العام، أو اختبارات المعلومات، التي تجرى في المجتمعات الريفية.

وفي الختام، نستطيع ان نصنّف العينات الى قسمين: الأول ويضمّ أربع عينات، هي العينات ذات المستوى المعلوماتي المرتفع، نسبياً، عن باقي العينات الاخرى، وهي مرتبة تنازلياً كالتالي: عينة رجال الاحزاب السياسية، وعينة المهنيين، وعينة التجار ورجال الأعمال، وعينة الموظفين. أمّا الثاني، فيضمّ أسوأ ثلاث عينات، من حيث انخفاض نسبها المئوية في الاختبار ككل، التي تعبّر عن انخفاض مستواها المعلوماتي. وهذه العينات هي: عينة الطلبة، وعينة الفلاحين، وعينة الحرفيين.

عموماً، اذا كنّا لا نستطيع ان نعمّم نتائج هذه الدراسة على المجتمع المصري بأكمله، لضيق دائرة العينات التي تمّ استجوابها، الّا اننا نستطيع ان نتبيّن مؤشرات الى انخفاض المستوى المعلوماتي المتعلق بقضية فلسطين، الأمر الذي يحتاج الى تضافر وتعاون كل الجهود المخلصة في مصر، وفي الوطن العربي، وكل الاجهزة المعنيّة بمثل هذه الامور، وصولاً الى مستوى، وكمّ، من المعلومات، يتيح للأفراد معرفة كل شيء، ولو تدريجياً، عن اهمّ قضايا وطننا العربي، قضية فلسطين.

---

(١) قدري جفني، **الاسرائيليون، من هم؟** القاهرة: بلا ناشر، ١٩٨٣، ص ٥.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٣) عفاف القاضي، **دراسة في سيكولوجية الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٨، (انظر ملاحق الرسالة).

(٤) أنيس صايغ، **الجهل بالقضية الفلسطينية؛ دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٠، ص ٥ و٩.

(٥) عبدالله سليمان أبو كاشف، **الهوية الوطنية للفلسطينيين المقيمين في مصر**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥١٣.

(٦) هاني عبدالله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٤١.

(٧) القاضي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٦.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٧.

تسوية القضيــة الفلسطينية في ضوء تحوّلات النظام الدولي وموجــة التسويــات الاقليمية

لطفي الخولي، د. عبدالمنعم سعيد، د. محمد السيّد سعيد

يمرّ النظام الدولي بمرحلة تحوّل بالغة الاهمية، سواء في التطورات المثيرة التي أتى بها ميخائيل غورباتشيوف الى السلطة في الاتحاد السوفياتي، منذ العام ١٩٨٥، أو بتولّي قيادة جديدة للسلطة في الولايات المتحدة الاميركية، بعد فترتين متتاليتين للرئيس رونالد ريغان، الذي كان لادارته أيديولوجية وتـوجّـه خاصان بها، أو بالتفاعلات الكبرى بين موسكو وواشنطن، والتي بدأت تدخل مرحلة من التهدئة، توّجها توقيع اتفاقية ضبط التسلّح في مجالات الاسلحة المتوسطة، والقصيرة المدى، أو باتجاه نزاعات اقليمية متعددة نحو التسوية، أو التغيرات الكبرى في العلاقات الدولية حول قضايا الديون والبيئة والاعتماد المتبادل وعلاقات الشمال والجنوب والثورة التكنولوجية، الخ من الموضوعات الهامة.

هذه التحـوّلات، كلهـا، على تعددها وتنوّعها، تلقي بظلالها على كل القضايا العالمية، بما فيها القضية الفلسطينية، وسوف تشكل أحد المحددات الهامة لتسوية هذه القضية (بالاضافة، بالطبع، الى المحدد الفلسطيني الداخلي، والمحدد الاقليمي العربي). ان هذه الدراسة تستهدف النظر، أولاً، الى طبيعة النظام الدولي حالياً؛ ثمّ، ثانياً، تحديد علاقة هذا النظام بالتسويات الاقليمية الراهنة؛ وثالثاً وأخيراً، البحث في اسلوب تسوية القضية الفلسطينية، في اطار هذا النظام. والمقصود بتسوية القضية الفلسطينية، هنا، هو الحل المرحلي للقضية بانشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. بمعنى آخر، فان الدراسة لا تتعرض الى الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، والذي يقضي بانشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني، وانما تركّز على كيفية الاستخدام الامثل للظروف الدولية الراهنة، من أجل تحقيق الهدف المرحلي. ولذا، فان الدراسة سوف تنقسم الى ثلاثة أقسام: الاول يحاول وضع تصور للنظام الدولي الراهن؛ والثاني يركّز على تسوية الصراعـات الاقليمية بشكل عام، في ظل هذا النظام؛ والثالث يحاول، في ضوء القسمين السابقين، الاجابة عن السؤال: ما العمل؟ وما الذي يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفعله لكي تعظّم من فرص الحل المرحلي للقضية الفلسطينية.

أولاً: التحوّلات في النظام الدولي الراهن

ان التغيرات الدولية الكبرى لا تحدث فجأة، وانما هي نتيجة جدلية لتغيّرات تحدث في رحم الواقع التـاريخي. وهي، بطبيعتهـا، لا تكـون واضحـة بشكـل كاف؛ فكثـيراً ما يكـون فيهـا بعض من

النظام القديم؛ كما ان العلاقات ما بين المتغيّرات فيها تتميّز بالتعقّد والتركيب الشديدين. ولذا، فانه من الطبيعي ان تتعدد الرؤى الى هذا النظام ومكوّناته وحركته؛ وبالتالي، كيفية التعامل معه. هناك ثلاث رؤى متصورة للنظام الدولي، وهي على الوجه التالي:

الرؤية الأولى: التحوّل الى عالم القطب الواحد

١ ـ ان النظام الدولي يشهد متغيّرات كبرى تبشّر بتحوّل جوهري الى نظام يختلف نوعياً عن النظام الدولي الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، والذي استند الى ظاهرة ما يسمّى بالقطبية الثنائية التي كانت تعني انقسام العالم الى معسكرين متنافسين، اشتراكي ورأسمالي، يقود الاول الاتحاد السوفياتي، والثاني الولايات المتحدة الاميركية.

٢ ـ ان النظام ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن ساكناً، وانما كان شهد متغيّرات في علاقات القوى النسبية بين المعسكرين. هذه المتغيرات مرّت بمرحلتين:

الاولى استمرت، تقريباً، على مدى ثلاثة عقود، منذ منتصف الاربعينات وحتى منتصف السبعينات، وتميزت بضيق الفجوة الهائلة بين المعسكرين، وهي السمة الرئيسة لعلاقة القوى بينهما غداة الحرب الثانية مباشرة. هذا الضيق نجم عن نجاح الاتحاد السوفياتي في تحقيق تكافؤ عسكري مع الولايات المتحدة، واللحاق بها في مجال الثورة الصناعية الثانية، وحقق معدلات للنمو الاقتصادي أعلى منها، واستفاد من حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، والتي كانت، في اطار الاستراتيجية العالمية، خصماً ضد المعسكر الرأسمالي. وجاء ضيق الفجوة، أيضاً، نتيجة ظهور أقطاب اقتصادية جديدة داخل المعسكر الغربي (أوروبا الغربية واليابان)، وانهيار الهيمنة الاقتصادية الاميركية على الاقتصاد العالمي الذي شكلته اتفاقيات بيتون وودز. وكان للهزيمة الاميركية في فيتنام أثرها في اضعاف الولايات المتحدة، معنوياً واخلاقياً، خلال هذه المرحلة، على حين ان الايديولوجية الاشتراكية نجحت في ان تشكّل بديلاً مرموقاً ومطروحاً على النظام العالمي.

في المرحلة الثانية، والتي امتدت تدريجياً منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، بدأت أسس جديدة لنظام دولي جديد في الظهور، يقوم على ازدياد الفجوة من جديد بين المعسكرين مع حدوث تحوّلات جذرية في الوضع الداخلي والمكانة العالمية للاتحاد السوفياتي، ودول المعسكر الاشتراكي عامّة. فقد ظهر نوع من الضعف البنائي في النظام الاشتراكي عبّر عن نفسه في شكل ركود سياسي وتراجع شديد الى حدّ التوقف في معدلات النمو الاقتصادي. وفي حالات دول العالم الثالث الماركسية، فان هذا التوقف تمثّل في ظهور المجاعات والحروب الاهلية (كمبوتشيا وأثيوبيا)، وظهور الميول الامبريالية (فيتنام في كمبوتشيا والاتحاد السوفياتي في افغانستان)، وظواهر الهجرة الجماعية نتيجة تفاقم الاوضاع السياسية والاقتصادية. ومن كل ذلك، فان النظام الاشتراكي ـ كنموذج ومثال بديل من النظام الرأسمالي الليبرالي ـ أصبح موضع شكوك قوية من الرأي العام العالمي، في الشرق والغرب والعالم الثالث. في الوقت عينه، بدأ المعسكر الغربي يسترد عافيته نتيجة الثورة الصناعية الثالثة التي ظهرت، بشكل أساسي، في الولايات المتحدة واليابان، ثمّ تبعتهما أوروبا الغربية، وامتدادها من المجالات العسكرية الى القطاعات المدنية في الاقتصاد؛ وهو الامر الذي فشل الاتحاد السوفياتي في تحقيقه. وبالاضافة الى ذلك، فان المعسكر الغربي اثبت قدرة هائلة على التكيّف مع الظروف العالمية، حيث نجح في تكثيف الاعتماد المتبادل ما بين الدول الصناعية المتقدمة، من خلال شبكة هائلة من المنظمات والمؤسسات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الجات، صندوق النقد

الدولي، البنك الدولي، الجماعة الاوروبية، وكالة الطاقة الدولية)، يقودها، جميعاً، الاجتماع السنوي للدول السبع الصناعية الكبرى، ومن خلال شبكة أكثر تعقيداً من الشركات متعددة الجنسية ومراكز المال العالمية والتعاون التكنولوجي بين هذه البلدان. وساعد المعسكر الغربي كثيراً الانقسام الذي حدث بين دول العالم الثالث، بين دول نفطية ودول صناعية جديدة ودول أقل نمواً، بحيث نجح هذا المعسكر في تجاوز أزمة الطاقة واستيعاب الدول النفطية والدول الصناعية الجديدة داخل النظام الرأسمالي العالمي وشبكاته المعقدة، ومن خلال سياسات الاقراض والمعونة.

٣ ـ نتيجة ذلك كله، فان النظام الدولي، الذي كان قائماً على القطبية الثنائية، أصبح، تدريجياً، يميل الى ان يكون عالماً لقطب واحد، هو النظام الرأسمالي العالمي، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. فمنذ تولّي غورباتشيوف للسلطة، في العام ١٩٨٥، بدأ الاتحاد السوفياتي في ادراك حجمه الحقيقي، وانه، على الرغم من استمرار تكافؤه العسكري مع الولايات المتحدة، فانه فقد الجولة العالمية، على صعيد النفوذ السياسي، والاقتصادي، والاخلاقي المذهبي، ومن ثمّ بدأ في تقديم العديد من التنازلات في مجالات الحدّ من التسلّح والصراعات الاقليمية، سواء أكانت في افغانستان، أو كمبوتشيا، أو الشرق الاوسط، أو نيكاراغوا وجنوب افريقيا. ولا ينبغي ان يفهم، هنا، أن الاتحاد السوفياتي قد اختفى تماماً كقوة عالمية، فلا يزال لديه قوة عسكرية هائلة وموارد اقتصادية ضخمة. ولكن ما ينبغي فهمه هو أنه، خلال العشر سنوات المقبلة، فان الاتحاد السوفياتي سوف يكون مشغولاً باعادة البناء الداخلي فيه، وهو الامر الذي تواجهه صعوبات سياسية، واجتماعية، جمّة، سواء داخل الاتحاد السوفياتي ذاته، أو داخل بلدان أوروبا الشرقية. كذلك، فان موسكو سوف تكون مشغولة، اساساً، في تسخير سياستها الخارجية لخدمة هذا الغرض، بتهدئة الصراعات الدولية، والتقليل من التزاماتها المكلفة، والتركيز على الاقتصاد والتنمية والتبادل التجاري المتكافىء مع الدول الاخرى، والسعي الحثيث الى الدخول في المؤسسات الدولية للعالم الراسمالي.

٤ ـ أن القطب الرأسمالي العالمي الجديد توجد في داخله أقطاب «اقتصادية» ذات شأن، هي اليابان وأوروبا الغربية، المنتظر ان تحقق سوقها الداخلية الموحّدة مع حلول العام ١٩٩٣. ولكن ينبغي ان يكون مفهوماً ان وجود هذه الاقطاب لا يعني ان التسعينات سوف تشهد عالماً متعدد القطب. فكما ذكرنا، انه، الى جانب المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، فان هناك آليات فعّالة لخفض حدّة التنافس فيما بينها، وتحقيق درجة كبيرة من التعاون والاعتماد المتبادل، خاصة وانه ليس متصوراً أن تنتهي التبعية الأمنية ـ العسكرية اليابانية والاوروبية للولايات المتحدة في الوقت القريب.

٥ ـ ان النظام العالمي الجديد، المستند الى القطب الرأسمالي، كقوة أساسية مهيمنة على باقي النظام، سوف يشكل قوة ضاغطة على المجتمعات العالمية كافة، سواء في الدول الاشتراكية، أو في دول العالم الثالث على اختلاف درجاتها، للدخول في اطار السوق الراسمالية العالمية بدرجات مختلفة، من حيث القدرة على المشاركة، أو التبعية، حسب القدرات والموارد والسياسات المتاحة لكل طرف. ويصاحب ذلك تأكيد على القيم الاساسية للنظام الرأسمالي، من حيث تأكيد دور الفرد وحقوق الانسان والتعددية السياسية، مستغلاً في ذلك مؤسسات النظام الدولي وشركاته متعددة الجنسية، والنظام الاقتصادي العالمي متزايد الكثافة والاهمية في العلاقات بين الدول.

٦ ـ نتيجة لهذا الوضع، فان الاستراتيجية السوفياتية العالمية سوف تركز، بشكل عام،

على تحقيق اكبر قدر ممكن من التهدئة، وتجنّب الدخول في مواجهات اقليمية، أو على صعيد التسلّح، حتى يتوفر الوقت اللازم لانجاز الاصلاحات الداخلية؛ مع العمل، في الوقت عينه، على توظيف العلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي لخدمة أغراض الاصلاح السوفياتي. ولذا، فان موسكو سوف تسعى، باستمرار، الى تكثيف علاقاتها الاقتصادية (زيادة التجارة والصادرات) مع الدول الأخرى، خاصة مع العالم الغربي، مع تنشيط علاقات سياسية تقوم على احترام الأمر الواقع ونزع الصفة الثورية والايديولوجية عن الدبلوماسية السوفياتية. وهنا، فان موقع، وأولوية، الصراعات الاقليمية على قائمة الاعمال السوفياتية سوف يتوقفان على مدى توافر الظروف الموضوعية في هذه الصراعات، واللازمة لتوفير مناخ التهدئة والتعاون ـ وليس المواجهة ـ بين العملاقين. أمّا اذا لم يكن ذلك متوافراً، فان الاتحاد السوفياتي، على الأرجح، سوف ينحو الى التأجيل، أو العمل البطيء والمتدرج، من أجل توفير شروط للتسوية، تكون مقبولة، ليس فقط من قبل اطراف النزاع، وانما، ايضاً، يمكن ان تتعايش معها الدوائر الغربية. ويمثّل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي واحداً من تلك الصراعات «الحرجة» بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي. فهو يخشى اهمالاً كلياً للصراع يؤدي الى حرب في المنطقة تسبّب أزمة دولية، أو التورط الكبير فيها ودفع جهود التسوية، الى ما يؤدي الى الوصول الى طريق مسدود ويسبّب استقطاباً اميركياً سوفياتياً لا ترغب موسكو فيه. ولذا، فان السلوك السوفياتي، على الارجح، سوف يميل الى تجنّب لحظة الاختيار، كلّما كان ذلك ممكناً، بوضع صراع الشرق الاوسط في مكانة متأخرة نسبياً على قائمة الاعمال السوفياتية ـ الاميركية، مع ابقاء قدر من الحركة والنشاط يمنع تحول النزاع الى حرب حقيقية.

٧ ـ على عكس الاستراتيجية السوفياتية، فان العالم الغربي لم يفرز، بعد، استراتيجية واضحة وصريحة للتعامل مع الاوضاع العالمية الجديدة. وبشكل عام، فقد تولّدت ثلاث استراتيجيات للتعامل مع «ظاهرة غورباتشيوف»: اولاها تبنّاها اليمين المتطرف، وترى استغلال «التراجع» السوفياتي باستغلال الفرصة التاريخية السانحة للقضاء على «الامبراطورية الروسية» باثارة كافة المتاعب الممكنة للاتحاد السوفياتي، داخلياً وخارجياً، واستخدام الضغط الاقتصادي، والسياسي، والاعلامي، من أجل تغيير الاوضاع في أوروبا الشرقية وداخل الاتحاد السوفياتي ذاته. وثانيتها، تبنّاها الليبراليون، وفحواها ان اصلاحات غورباتشيوف تمثّل فرصة تاريخية لتغيير النظام الاشتراكي من الداخل، بحيث يزيد فيه، تدريجياً، دور القطاع الخاص، وتتوفر لديه التعددية السياسية، وتقوم فيه علاقات ديموقراطية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. ولذا، فان الليبراليين يدعون الى مساندة غورباتشيوف بالمعونات والقروض والتكنولوجيا اللازمة لنجاح اصلاحاته. وعلى بعد الشقّة بين الاستراتيجيتين، فان كليهما تسعى الى تغيير الاتحاد السوفياتي كما هو معروف للعالم منذ الثورة البلشفية، سواء بانهياره، او بتحوّله الى ان يكون شبيهاً بالدول الغربية. وثالثتها، تتبنّاها قوى وسط اليمين الغربي، وبالذات في الولايات المتحدة، وترى أنه لا ينبغي المراهنة على اصلاحات غورباتشيوف، فهي محدودة؛ كما أن امكانات نجاحها ضئيلة؛ ولكنه، في الوقت عينه، لا يوجد ضرر من استمرارها، خاصة اذا كانت تؤدي الى تنازلات سوفياتية للغرب. ولذا، فان المطلوب ليس الضغط على غورباتشيوف، أو تشجيعه، وانما انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات، بوضعه، دائماً، موضع الاختبار ازاء مجموعة كبيرة من القضايا، سواء الخاصة بـ «حقوق الانسان»، وفي مقدمها قضية هجرة اليهود، أو أوروبا الشرقية، أو النزاعات الاقليمية.

٨ ـ ان الادارة الاميركية الجديدة تتبنّى وجهة النظر الاخيرة. وهي ادارة تنتمي الى

اليمين المحافظ التقليدي الأميركي، المرتبط بالمؤسسة الاميركية، والفكر القائم على توازن القوى والاستغلال المستمر للفرص المتاحة، من طريق الاستخدام التمييزي للقوة العسكرية. وتتأثر هذه الادارة، بشكل عام، بادارة ريتشارد نيكسون السابقة، وبفكر هنري كيسنجر في استخدام عناصر القوة المختلفة بشكل محدود للحصول على مزايا استراتيجية. وينطبق ذلك، بشكل محدّد، على النزاعات الاقليمية، وخاصة في الشرق الاوسط، حيث تكون التسوية مرهونة باستبعاد الاتحاد السوفياتي، أو اعطائه أدواراً هامشية، في الوقت الذي تتعاظم المصالح والنفوذ للولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة اسرائيل، من التسوية. ان تحقيق ذلك لا يمكن ان يتسنّى بالاسراع بعملية التفاوض، أو عقد المؤتمر الدولي، وانما بتجزئة القضية، والعودة الى سياسة الخطوة خطوة، وابقاء القضية، برمّتها، في مكانة متأخرة من قائمة الاعمال العالمية كلّما كان ذلك ممكناً.

٩ ـ وهكذا، فانه في ظل النظام الدولي الراهن، فان كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في الحقيقة، ربما يقبلان، لاسباب مختلفة، عدم الاقدام النشط على تسوية القضية الفلسطينية. ولا يعني ذلك تجميدها نهائياً ـ وهو الأمر المستحيل بفعل الانتفاضة ـ وانما حصرها في اطار جهود وئيدة تركّز على الأطراف المعنيّة مباشرة، بهدف ابقائها بعيداً من المواجهة الصريحة، مع تطويع مواقفها، حسب الظروف المتغيرة.

الرؤية الثانية؛ الوفاق الدولي الجديد

١ ـ ان الحقيقة الكبرى التي تحكم هذه الرؤية هي أن القوتين الأعظم توصّلتا الى درجة من توازن الرعب النووي تجعل فكرة استخدام القوة، لتحقيق أهداف سياسية، أمراً مستحيلاً. فخلال العقود الاربعة الماضية، دخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في سباق كمّي، ونوعي، من التسلّح لم تعرفه البشرية من قبل؛ وهو سباق، بالاضافة الى انه جعل فكرة الحرب مستحيلة، فانه ادّى الى اجهاد كلا الدولتين. فبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فان سباق التسلح أدى الى تأخر البنية الاقتصادية السوفياتية، وتحت ظروف الحرب الباردة، أدى الى جمود البنية السياسية وفقدان الحيوية في البناء الاشتراكي. أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أنها لم تتراجع اقتصادياً بالقدر ذاته، الّا ان مكانتها داخل العالم الرأسمالي أخذت في التراجع، نتيجة بروز قوى اقتصادية عالمية جديدة في اليابان وأوروبا الغربية؛ والأهم من ذلك أن سباق التسلح أدى الى عجز ضخم في الميزانية الأميركية وضغوط على الدولار الأميركي، ممّا خلق ضرورة توقف ميزانية الدفاع الأميركي عند حدودها الحالية (٣٠٠ بليون دولار)، أو تراجعها نسبياً حتى يمكن زيادة الانفاق الاجتماعي، وتحقيق التوازن في الموازنة، حسب قانون غرام ـ رادمان، في العام ١٩٩٢.

٢ ـ ان حاجة الدولتين الى ايقاف سباق التسلّح، واكبتها درجة هائلة من الاعتماد المتبادل بين دول العالم في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والاتصالية، بالاضافة، بالطبع، الى الاعتماد المتبادل في مجال الأمن، والذي حتّمه أن أمن كل دولة أصبح يعتمد، اعتماداً مباشراً، على سلوك وقرارات الدولة الأخرى في المجال الأمني. هذه الدرجة من الاعتماد المتبادل ولدت نتيجتين هامتين: الاولى، ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير «نوعية» أفضل للحياة الانسانية أصبحت لها الأسبقية في كل المجتمعات، مما حتّم تراجع القضايا الامنية الى مكانة متأخرة في أولويات الدول؛ والثانية، ان تكثيف الاعتماد المتبادل أصبح ضرورة لمواجهة قضايا كونية تمس الجنس البشري بأسره، بغض النظر عن الدول. فقضايا مثل التلوّث، وحوادث المفاعلات النووية، وتأثر أوزون

الغلاف الجوي نتيجة ارتفاع حرارة الأرض، والمجاعة، وغيرها من المشكلات، اصبحت، كلها، قضايا عالمية، لا يستطيع بلد، أو دولة، التعامل معها بمفرده بدون التعاون مع باقي أجزاء المجتمع الدولي.

٣ ـ نتيجة وصول سباق التسلح، بين موسكو وواشنطن، الى سقف لا يستطيع كلاهما تحمّله، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل العالمي، فان تحقيق الوفاق الدولي، وتقرير التعاون العالمي، أصبحا ضرورة لا غنى عنها. وكان من الطبيعي ان تكون الخطوة الاولى في مجال ضبط التسلح، وهو الامر الذي تحقق نسبياً باتفاق الدولتين على التخفيض الجذري لترسانتيهما النوويتين الى النصف، وتوقيعهما، لاول مرة، على اتفاقية تقوم بازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، تتضمن، أيضاً لاول مرة، القبول بنظام معقّد للتفتيش المتبادل. وهنا، فان الاتحاد السوفياتي يلعب دوراً قيادياً، من خلال مبادراته في مجال الاسلحة الاستراتيجية، والتقليدية، والكيميائية، في احراج قوى اليمين في العالم الغربي، ودفعها قدماً في هذا الاتجاه.

٤ ـ ولكن ضبط التسلح لا يكفي، وحده، لتحقيق الوفاق والتعاون الدوليين، وانما أصبح ضرورياً مواكبة ذلك بانجاز تفاهم واسع عالمي على تسوية الصراعات الاقليمية، والتي لعبت، في الماضي، دوراً في افساد كل محاولات التقارب بين العملاقين، وهو ما حدث، بالفعل، في عدد من الصراعات، مثل أفغانستان، وجنوب افريقيا، والحرب العراقية ـ الايرانية، وغيرها من الصراعات.

٥ ـ ضمن هذا الاطار تقع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يعدّ أهم الصراعات الاقليمية على الاطلاق، نتيجة عاملين: أولهما، انه يقع في منطقة استراتيجية وهامة بالنسبة الى الطرفين، فهي منطقة مجاورة لاوروبا (وحلف الاطلسي) وللاتحاد السوفياتي، وفيه توجد أكبر احتياطيات النفط العالمية. وثانيهما، انه الصراع الاقليمي الذي أدى، في غير لحظة تاريخية (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، الى امكان حدوث مواجهة نووية بين المعسكرين. ومن ثمّ، فان تفاهماً قد حدث بين موسكو وواشنطن على ضرورة تسوية هذا الصراع.

٦ ـ ومما يزيد في الحاح هذا الصراع على العملاقين استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وتأزّم الازمة اللبنانية، وتصاعد سباق التسلح بين القوى الاقليمية (مع وجود الصواريخ والاسلحة النووية والكيميائية)، ممّا يخلق ضرورة، لكليهما، في البحث في تسوية تجنّب الوفاق الجديد حدوث نكسة حادّة. ومع توفر هذا الالحاح، فان كليهما يعمل، حالياً، على مدّ خطوط الاتصال مع أطراف الصراع (الاتحاد السوفياتي واسرائيل، والحوار الاميركي ـ الفلسطيني) مع ايجاد الأرضية اللازمة للتسوية.

الرؤية الثالثة: نظام توازن قوى

١ ـ يتحرك النظام الدولي، منذ منتصف الثمانينات، من نظام ثنائي القطب، الى نظام توازن القوى متعدد القطب في هيكله العام. فنصيب العملاقين من موارد القوة العالمية، العسكرية والاقتصادية والثقافية ـ الايديولوجية، ينخفض بصورة مطردة، في حين يزداد نصيب القوى الجديدة الكبيرة، وفي مقدمها أوروبا الغربية واليابان، والقوى الجديدة الأصغر، مثل كوريا والبرازيل. وهناك قوى كبيرة احتمالية لم تترجم قوتها، بعد، في النظام الدولي، بسبب الثبات النسبي لنصيبها من موارد القوة العسكرية، والاقتصادية، ولكنها قد تبرز في التسعينات، وخاصة الصين والهند. ومع ذلك، فان عملية الانتقال التاريخية هذه ما زالت بعيدة من الاكتمال، ممّا يقلل من تأثيرها العملي في كثير من القضايا العالمية، وخاصة تلك ذات الصلة الوثيقة بتصفية تركة الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الصراعات الاقليمية، وصراعات الحدود، وقضايا التحرر الوطني من الاستعمار التقليدي

والعنصري. ويمكن أن نذكر، هنا، أسباباً عدّة للفجوة بين حقيقة الانتشار الاوسع لموارد القوة مع استمرار القطبية الثنائية في مجال العديد من القضايا الدولية.

(أ) أول هذه الاسباب هو استمرار الأهمية الحاسمة لانظمة السلاح التقليدية الكبرى وللتوازن النووي، على الرغم من الانخفاض المطرد لأهميتها النسبية. فأساس ثنائية القطب هو شبه احتكار أسلحة الدمار الشامل بكميات كبيرة، مع القدرة على قلب موازين القوى في صراعات اقليمية، من خلال القدرة الاقتصادية واللوجستيكية على نقل كميات هائلة من أنظمة السلاح التقليدي؛ وبالتالي، فان أساس التغيّر في هذا النظام لا يقتصر على الجوانب التكنولوجية والاقتصادية، وانما يمتد، على نحو أهمّ، الى بروز أنظمة سلاح فوق نووية، وفوق تقليدية، قد لا يتمكن من امتلاكها غير عدد محدود من القوى الدولية الأكثر تطوراً، من الناحية التكنولوجية، ولن يكون الاتحاد السوفياتي هو أبرزها. ونقصد بأنظمة السلاح فوق النووية تلك التي تستخدم الطاقة الموجهة والمبرمجة سيبرناطيقياً للتدمير النظيف من بعد. ونقصد بأنظمة السلاح فوق التقليدية تلك التطورات المذهلة في أنظمة التسلّح التقليدي التي تقوم على أنظمة توجيه الكترونية شديدة التقدم، والتي يمكنها تمييز الأهداف الفردية، والسيطرة على ميدان العمليات من بعد كبير. وحتى تستقر الاتجاهات الرئيسة ويبدأ الانتاج الكبير من أنظمة السلاح فوق النووية وفوق التقليدية، فسوف تستمر الاسلحة التقليدية والنووية في القيام بدور كبير في تحديد علاقات القوى النسبية.

(ب) بروز احتمالات متعددة لتحالفات كونية جديدة غير مألوفة من قبل. فحتى الآن، تبدو أوروبا الغربية على طريق تكوين كتلة مستقلة خاصة، بعد الاندماج الكامل العام ١٩٩٢. وتبدو الولايات المتحدة اكثر اتجاها للتركيز على التوسع في الريف الكندي مع التصديق على اتفاقية التجارة الحرة التي يتوقع لها أن تتطور الى اندماج كامل العام ١٩٩٧. أمّا اليابان، فانها لا تزال أكثر تعلقاً بالولايات المتحدة التي تشكل أوسع أسواقها. غير انه قد لا يمكن السيطرة على المنافسات الاقتصادية القائمة على النزعة الحمائية والميركانتيلية، وبالتالي قد تبرز احتمالات جديدة للتحالف. فمثلاً قد تتجه أوروبا الغربية الى التوسع في الريف الاوروبي الشرقي، ممّا يقربّها من التحالف مع الكتلة الاشتراكية، خاصة مع الصيرورة الليبرالية داخل هذه الكتلة. وقد تجد اليابان ذاتها محصورة في امكانيات توسّعها في آسيا، وبالتالي التحالف مع الصين. وبالتالي قد تبرز ثلاثة كتل كبيرة. وغالباً ما يتبع ذلك نوع من تقسيم العالم الثالث الى هوامش كبيرة لهذه الكتل الثلاث.

(ج) استمرار أهمية عدد من القضايا الدولية التي لا يمكن حسمها الّا بالتراضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي مقدم هذه القضايا النزاعات الاقليمية الكبرى، وضبط التسلّح النووي، لابعاد مخاطر حرب غير مقصودة.

(هـ) استمرار عدم التأكد ممّا يتصل باحتمالات نجاح الاصلاح الاقتصادي، والسياسي، في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. وكذلك وجود احتمالات معيّنة لاعادة تأسيس التحالف بين الاتحاد السوفياتي والصين. ففي حالة نجاح حركة الاصلاح واعادة البناء الحالية، والتي تنتهي المرحلة الانتقالية التي يبدأ معها انطلاقها نحو التحديث في العام ١٩٩١ خلال عشر سنوات مثلاً، قد لا يحدث، فعلياً، الانهيار المتوقع لمكانة الاتحاد السوفياتي، اذا ما تمكّن من استيعاب نتائج الثورة التكنولوجية الراهنة قبل ان تأفل، تماماً، الأهمية الاستراتيجية لنتائج الثورة التكنولوجية السابقة.

(و) تشديد بعض القيود على حرية الحركة الدولية للولايات المتحدة الاميركية، ممّا

يجعلها محدودة التأثير نسبياً في مسار التطوّر السياسي لاقاليم بكاملها، ولنزاعات اقليمية عديدة. ومن أهمّ هذه القيود ما يردّ على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية، بسبب ضرورة الموازنة التدريجية للميزانية الفيدرالية، وعجز المؤسسة السياسية الاميركية عن تجاوز تراكمات فشل تاريخي، وخاصة في شرق آسيا، الخ. هذا الى جانب ما تؤدي اليه التوازنات السياسية الداخلية من شلل في عملية صنع القرار الخارجي، واستمرارية مبادرات سياسية معيّنة.

٢ ـ قد يبدأ النظام الدولي في الانتقال من مرحلة فوضى وعنف التطورات السياسية الى ما يمكن تسميته بهيكل مؤسساتي (corporate)، حيث يحتل ضبط العنف وايقاع التطوّر أهمية بالغة، سواء من خلال مؤسسة عالمية، مثل الأمم المتحدة، او من خلال التشاور المفتوح، والمستمر، بين القوى الكبرى، او التكتلات الرئيسة في النظام، داخل وخارج الامم المتحدة. والمؤسساتية هي نظام لا يقضي على تناقض المصالح، ولكنه لا يسمح بتفجّرها بأشكال عنيفة، ويسمح لها بالتعبير عن نفسها من خلال قنوات وهياكل مؤسسية تدرّجية، بحيث يتمّ اتخاذ القرارات الكبرى، لا من خلال التفاعل الصراعي، أو التوازني، على المستويات الادنى، وانما، فقط، بواسطة قمة النظام. وتحدد قمة النظام المصالح المشروعة التي يسمح لها بالتعبير عن نفسها؛ كما تحدد أهلية التوفيق والحدود التي يمكن أن يتمّ ضمنها هذا التوفيق، ان حدث. ومن بين مؤشرات الانتقال الى هذا النظام ما يلي:

(أ) التمكّن من استئناس الاتحاد السوفياتي وتقييد دوره في صنع السياسة العالمية. فدور الاتحاد السوفياتي في معارضة الهيمنة الغربية، معارضة عنيفة، كلما أمكن، كان أساسياً في السماح بقدر كبير من الاستقلال النسبي لكثير من الدول والحركات الاجتماعية والسياسية. ولا يتصور ان تختفي هذه المعارضة فجأة، حتى مع استتباب مدرسة غورباتشيوف في الاصلاح، وانما الأكثر احتمالاً أن يتمّ تأخير هذا الدور في حدود معيّنة، فتصبح المعارضة أقل راديكالية، وأقل عنفاً، وبحيث يتمّ استيعابها داخل «كارتل» القوة العالمية البازغ، جزئياً، من طريق اشراكها في حدود معيّنة في بعض القرارات الكبرى للنظام.

(ب) تحوّل قائمة اهتمام، أو جدول أعمال، النظام الدولي من التركيز على القضايا السياسية الكبرى للتطور العالمي الى القضايا الاقتصادية، والوظيفية، والايكولوجية. وفي اطار هذه القضايا الاخيرة، ثمّة ميل واضح الى انشاء نظم نوعية ومؤسسات متخصصة، في اطار التحالف الغربي، وفي الاطار العالمي ككل.

(ج) التمكّن من تحقيق سيطرة اكبر خلال الاعوام الثلاثة الماضية على الحركات الارهابية والمنظمات الانفصالية، واعادة انتقال مركز الثقل الى الوسط مع الاندماج المتزايد بين التيارات والمدارس الليبرالية اليمينية والمحافظة المعتدلة في السياسات الاوروبية والاميركية؛ وبالتالي، التمكّن من تحقيق درجة أكبر من الاستقرار السياسي في الغرب. وتتسق مع هذا التطوّر في السياسة الغربية بداية هبوط الايديولوجيات الراديكالية والعنيفة، بما في ذلك الاسلام السياسي في الشق الاسلامي، وتحقيق قدر أكبر من السيطرة على المنظمات والحركات الانفصالية والاحتجاجية العنيفة في أفريقيا وآسيا عامة، بعد مرحلة تفجّرت فيها الصراعات العرقية، وازدهرت المنظمات، والمطالب، الانفصالية.

(د) تصاعد دور الامم المتحدة، ليس فقط في المجال السياسي، وانما في المجالات الوظيفية والايكولوجية والاجتماعية، والميل المتزايد الى معالجتها من خلال تقنين دولي للسلوك (codes of con-duct) واتفاقيات دولية، وتركيز جهد الامم المتحدة على مجال القضايا الهيكلية التي تحتاج

الى معـالجـة طويلة المدى، مثل حقوق الانسان، والبيئة الدولية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات المباشرة، الخ. وتتفق مع هذا التطور عمليتان متضافرتان: انتقال مركز الثقل من الجمعية العامة الى مجلس الامن مع التواتر الاكبر لاجتماعاته واستطالة جداول أعماله والتمكّن من استصدار كثير من القـرارات بدون استخدام حق النقض (الفيتو)، بصورة لم تحدث قبل العام ١٩٨٥، واكتساب الامانة العامة لقدر أكبر من حرية المناورة والمهارة في الاداء التنظيمي، خاصة في ظل الامين العام الحالي.

٣ ـ استمرار انهيار مكانة العالم الثالث في النظام الدولي. وهو اتجاه يدعم الاتجاهات السابقة نحو خلق كارتل سلطة أو اوليغارشيه دولية ذات علاقات متبادلة مستقرة نوعاً ما. ويعود هذا الانهيار في المكانة الى عوامل كثيرة، منها هبوط أهمية صادرات العالم الثالث من المواد الاولية، والتردّي المذهل في أدائـه الاقتصادي خلال عقد الثمانينات، وهبوط مكانته الاخلاقية مع بروز الانتهاكات الهائلة لحقوق الانسان فيه، والتفسّخ السياسي والمؤسساتي لاكثرية مجتمعاته ودوله، والانهاك الرهيب الذي لحق بعـدد كبير من دوله، بسبب الحروب الداخلية، والخارجية، الممتدة، ووقوعه في شرك السيطرة الاقتصـاديـة التامة، من خلال الديون ونقل التكنولوجيا، الخ، وتعاظم حاجته الى تدفقات المعونة والقروض والدعم السياسي، والعسكري، أحياناً، لفرض الاستقرار داخله.

ثانياً: التسويات الاقليمية في البيئة الدولية الجديدة

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية في الاعلام الدولي لدى التغطية الصحافية للحركة نحو الوفاق الدولي، والتي تجسّدت في مؤتمرات القمة الثلاثة، التي عقدت بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، والسكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وقد ذاع هذا المصطلح، في ذلك الوقت، في اطار نقـدي للدلالة على أن دبلومـاسيـة الوفـاق الجـديـد قد تركزت على قضايا الامن الاستـراتيجي، وضبـط موازين التسلّح النووي، وما بعد النووي، ولم تتناول، بعمق كافٍ، تسوية الصراعات الاقليمية التي ارتبط بها العملاقان، أو اعتبرا مسؤولين عن قوة الدفع تجاه حلها. أي أن المصطلح برز، في البداية، بسبب كون هذه التسويات هي الوجه الغائب للوفاق الجديد الذي تحرك بسرعة، لم يكن يتوقعها أحد، بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٨.

ومع ذلك، فقد ظهر أن الحركة نحو الوفاق الجديد لا بدّ من أن تؤثر بخلق مناخ ملائم للتسويات الاقليميـة. فصحيـح ان هذه التسـويـات لم تكن جزءاً أساسياً من دبلوماسية القمم الاميركية ـ السوفياتية، الاّ أنها كانت موضوعاً للتفاوض عند مستويات دبلوماسية اقل، وخاصة مستوى وزراء الخارجية، ونوّابهم. وقد تكثفت عوامل الدفع نحو التسويات الاقليمية على صعيد عالمي، واقليمي، في صيف العام ١٩٨٨ ، الامر الذي بعث التفاؤل بامكان حل الصراعات الاقليمية، حتى تلك المنسيّة منها، أو الميئوس من مجرد الاقتراب الناجح من حلّها.

على أن موجة التفاؤل، التي سادت في ما أسمي بـ «صيف السلام»، سريعاً ما انحسرت الى حدّ ما. وقد قاد ذلك الى الاعتراف بأوجه النقص في الحركة نحو التسويات الاقليمية. وهناك صراعات هامة في العالم الثالث لم يتمّ الاقتراب منها، وأهمّها الحروب الأهلية في أوغندا والفلبين وسري لانكا ولبنان وجنوب السودان. ولا تزال قوة الدفع غير كافية الى بداية ناجحة لدبلوماسية التسوية. فمن بين جميع الحـالات التي كانت موضـع تفاوض، لم تسفر دبلوماسية التسوية عن عقد اتفاق، الاّ في حالتي أفغانستان والجنوب الافريقي. وحتى في هاتين الحالتين، بقيت موضوعات عديدة للتنازع، واستمر هامش التعثّـر واعـادة التفـاوض حول شروط تنفيـذيـة، أو تفـاصيل اجرائية، بل وحول مسائل

مضمونية ذات أهمية بالغة في تقرير المصير النهائي للتسوية.

ويهمّنا، في هذا السياق، القيام بتقدير قوة الحركة نحو التسويات الاقليمية، وخصائص هذه الحركة، وبالتالي الكشف عن العوامل التي حدّدت النجاح، أو الفشل، النسبيين في عقد اتفاقيات أساسية. ويمكننا أن نرصد الخصائص المشتركة والعلامات الفارقة لمحاولات التسوية الاقليمية بدراسة مقارنة لعشر حالات شهدت تحركات ذات قيمة للحل، أو التسوية، وهي أفغانستان، وكمبوتشيا، ومنطقة القرن الافريقي، وتشاد، والصحراء الغربية، وأميركا الوسطى، ومنطقة الخليج العربي أو الحرب العراقية ـ الايرانية، وجزيرة قبرص، والجنوب الافريقي، وأخيراً شبه الجزيرة الكورية.

وسوف نتناول الحالات العشر هذه، في البداية، بدراسة الخصائص العامة للحركة نحو تسويتها، بالتركيز على السمات المشتركة والسمات الفارقة؛ ثمّ تتبع ذلك بتحديد العوامل التي ساهمت في النجاح النسبي لجهود التسوية في حالات معيّنة، وتعثّرها، حتى الآن، في حالات أخرى.

السمات العامّة لدبلوماسية التسويات الاقليمية

يمكننا مقارنة دبلوماسية التسويات الاقليمية في الحالات العشر المذكورة من خلال ثلاثة مفاهيم رئيسة: نمط المشاركة في دبلوماسية التسوية، والجدارة الموضوعية لجدول أعمال المفاوضات وما قد تنتهي اليه من اتفاقيات، وميكانيكية تحفيزها وتنفيذها. ونعني بالمشاركة درجة شمول دبلوماسية التسوية للقوى الفاعلة الرئيسة في الصراع، بما ينطوي على الالتزام بالاتفاقيات من جميع، أو بعض، هذه القوى الفاعلة، تبعاً للحالة. ويتضمّن نمط المشاركة قدراً محدّداً من مراعاة المصالح المادية، والرمزية، لمختلف الفرقاء، وقدراً محدّداً من التوافق على القدر المرغوب من «استقرار» التسوية التي قد يتمّ الاتفاق عليها، بما يتفق مع قدر شمول الالتزام بها.

أمّا الجدارة الموضوعية، فنعني بها مدى تغطية جدول أعمال المفاوضات والاتفاقيات التي قد تنتهي اليها الموضوعات مثار النزاع، وتناسب هذا الجدول مع الأهمية النسبية لموضوعات وأسباب النزاع. ويشير مفهوم الانفاذ الى الميكانيكية المحدّدة التي تضمن التطبيق العملي للاتفاق الذي تتضمّنه التسوية، وبالتالي احتمال استقراره بدون انتهاكات كبرى.

ويحدّد مجمل هذه الجوانب درجة مقبولية، أو الرضى عن التسويات، أو جهود التسويات الاقليمية.

١ ـ نمط المشاركة في التسويات الاقليمية الراهنة: معظم صراعات العالم الثالث، التي تجرى، الآن، محاولات لتسويتها هو صراعات اجتماعية ممتدة، ومعقدة، ومتعددة المستوى؛ اذ تشتبك فيها جوانب تتصل بذات تعريف هوية المجتمع السياسي وحقه في تقرير مصيره بجوانب أخرى تنشأ من عملية التغيّر الاجتماعي السريعة، والتي غالباً ما تأخذ صياغة أيديولوجية تتبلور سياسياً بنشأة منظمات تقاتل سلطة الدولة القائمة. ويتداخل انقسام المجتمع على نفسه داخلياً مع المستويات الاقليمية والدولية للصراع. فعادة ما تكون ثمة أطراف اقليمية مشتبكة في الصراع، امّا بسبب التعلق المباشر لمصالحها بمسار الصراع، وامّا لاستدعاء هذا الصراع لمبادىء تؤثر في القيم الاساسية للعلاقات الاقليمية. وفوق ذلك، فان الغالبية من تلك الصراعات، وخاصة تلك التي تنشب في مواقع استراتيجية، تجتذب القوى الكبرى للتدخّل فيها.

وعلى حين أن كفاءة دبلوماسية التسوية تتوقف على مشاركة جميع الاطراف المشتبكة في الصراعات الاقليمية، فان ذلك قد يبدو متعذّراً بسبب التطور غير المتوازن بين الاطراف نحو قبول فكرة التسوية والحلول الوسط. ومن هنا، فقد تنوعّت أنماط المشاركة بين حالة وأخرى. ويمكننا مقارنة هذه الانماط من خلال أربع سمات عامة رئيسة ميّزت الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية، وهي:

(أ) التسويات الاقليمية ومشاركة العملاقين: يعزو كثير من المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير للعلاقات بين العملاقين، وتحوّلها من الحرب الباردة الجديدة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ الى الوفاق الجديد الذي لم تزل صياغته غير مكتملة بعد منذ العام ١٩٨٥.

وفي هذا المنظور، فان المقولة الشائعة في أدبيات الوفاق هي أن التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة ممّا يسمّى سياسات الارتباط (linkage of politics). وتمثّل سياسات الارتباط أحد دوافع التسويات الاقليمية عندما تؤثر الحالة العامة للعلاقات بين العملاقين ـ وهي الحالة التي يمكن قياسها بمدى نجاح المفاوضات حول ضبط التسلح النووي، وفوق النووي ـ في اسلوب تسوية صراعات اقليمية معيّنة، أو عندما يشترط أحد الطرفين، أو كلاهما معاً، اقدام الطرف المقابل على تنازلات معيّنة في مجال الصراعات الاقليمية لانجاح مفاوضات ضبط التسلّح، أو العكس الحصول على تنازلات معيّنة في مفاوضات ضبط التسلّح، من أجل القيام بتنازلات مقابلة في مجال الصراعات الاقليمية. ومنذ ظهر هذا التعبير، أو الاسلوب التفاوضي، في العلاقات بين العملاقين، في بداية السبعينات، وهو يسبب استقطاباً داخل كل من العملاقين بين تيارين. الاول يرى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة في منع المخاطرة بالحرب النووية، وهي مصلحة قوية وحيوية للطرفين، الى الدرجة التي يجب أن تفصل معها عن الاتفاق والاختلاف في المجالات الأخرى للعلاقات فيما بينهما، بما في ذلك الصراعات الاقليمية. أمّا التيار الثاني، فيرى عدم امكان عزل التفاوض حول الحدّ من سباق التسلح عن بقية مجالات العلاقات. بل ويدعو هذا التيار الى استخدام التفاوض حول ضبط التسلح للحصول على تنازلات من الطرف الآخر في المجالات الاقليمية، أو العكس، وقد ميّز ذلك الرأي تيار الصقور الاميركيين.

وامتداداً لهذه المقولة، ثمّة نظرية تؤكد أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تمّ بمبادرات سوفياتية اشتملت على عدد كبير من التنازلات في مختلف الصراعات الاقليمية. ويمكن تفسير ذلك برغبة السوفيات الشديدة ـ في ظل غورباتشيوف ـ في الحصول على اتفاقيات متتابعة لضبط وتخفيض التسلّح، بمختلف أشكاله، حتى يمكن توجيه جزء متزايد من الموازنة العسكرية الى الانفاق على تطوير الاقتصاد السوفياتي. والافتراض الكامن، هنا، هو أن اقدام السوفيات على تنازلات من جانب واحد سوف يطلق ضغوطاً شديدة لا يمكن للولايات المتحدة مقاومتها، من أجل منع المخاطرة بالحرب وضبط التسلح، وحلّ الصراعات الاقليمية، حلاً مقبولاً في الوقت عينه.

ويتفق هذا التحليل مع الهيكل العام للدعاية والايديولوجية السوفياتية في ظل غورباتشيوف. فقد انتقد غورباتشيوف من سبقوه من الزعماء السوفيات لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية، ووصفه لهذا التفضيل بأنه يعكس أفكاراً بالية، من الناحية التاريخية؛ وبالتالي، فقد تحوّلت السياسة الخارجية السوفياتية الى استنفاد كافة سبل التسوية للنزاعات الاقليمية والدولية بالوسائل السلمية، وتجريب وسائل مختلفة، لاغراء الخصوم الغربيين بالجلوس الى مائدة المفاوضات.

ومع ذلك، فان مجمل هذه النظرية لا يتفق، في كثير من جوانبها مع الواقع. فمن ناحية، لم

تشهد فترة الانفراج الحالية سياسات ارتباط واضحة بين مباحثات ضبط التسلّح، من ناحية، والتسويات الاقليمية، من ناحية أخرى. ومن الواضح، كذلك، أن التيار الذي يفك الارتباط بين جانبي العلاقة بين العملاقين قد اقتصر داخل كل منهما. وتوصّل العملاقان الى اتفاقية تخفيض الصواريخ متوسطة، وقصيرة، المدى في أوروبا، العام ١٩٨٧ ، قبل ان تسفر المفاوضات حول أي صراع اقليمي عن نتيجة. وهما يواصلان المباحثات حول تخفيض ترسانتيهما من الصواريخ بعيدة المدى؛ بل وبدأت المراحل الاولى للمباحثات حول خفض القوات التقليدية لحلفي وارسو والاطلسي، بمعزل، شبه تام، عن تذبذب المشاورات والمفاوضات حول الصراعات الاقليمية، صعوداً وهبوطاً. ومن ناحية اخرى، فانه اذا كانت الدعاية السوفياتية قد أكدت التفضيل الحاسم للاستراتيجيات السياسية، فانها لم تذهب الى تفضيل هذه الاستراتيجيات بأي ثمن. بل ان السوفيات قد أكدوا، مراراً، مفهومين ارتكازيين في منهجهم للتسويات الاقليمية، وهما «ترابط القوى» و«توازن المصالح»، وهو ما يؤكد مسعى السوفيات الى التوصل الى تسويات متوازنة. أمّا الولايات المتحدة، فانها قد أظهرت ميلاً أكبر الى التدخل في الصراعات الاقليمية، في الوقت الذي يفضل السوفيات قدراً من فك الارتباط مع هذه الصراعات. وقد استنتج الاميركيون أن نجاح مباحثات ضبط التسلّح ربما يكون مناسبة لتدخّل أنشط في الصراعات الاقليمية لصالح الولايات المتحدة. وقد استنتج تقرير اللجنة الاميركية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى للسياسة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة «ستكون، خلال العقود المقبلة، بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التي تنشب في العالم الثالث؛ وانه اذا استمر غورباتشيوف في موقعه، فيستنتج أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة فيها مستعدة للقتال في شتى أنحاء العالم في مناوشات أصغر نسبياً». وأوضح التقرير أن ادارة الصراعات المحدودة في العالم الثالث يمكن أن تستعين باستراتيجية التمّرد المضاد للثورة، وبوضع خطط طوارىء للتدخل الاميركي المحدود، يمكن تطبيقها بواسطة قوات صغيرة مرنة الحركة. ومعنى ذلك، ان الولايات المتحدة أقرّت بفصل مباحثات التسلّح عن ادارة الصراعات الاقليمية في العالم الثالث، وبالتالي عن اسلوب تسويتها.

ويثير هذا التباين في موقف العملاقين من التسويات الاقليمية مسألة المفارقات الكبيرة في نمط مشاركة العملاقين في دبلوماسية التسويات الراهنة. فبعض حالات دبلوماسية التسوية لم يشهد دوراً ملموساً للعملاقين، الاّ على نحو غير مباشر، ولا يمكن تفسيره، لا بنظرية سياسات الارتباط، ولا بنظرية توازن المصالح.

وفي هذه الحالات، قد يتراضى العملاقان على السيطرة على شروط، ومنع، تصعيد الصراع، ممّا قد يوفّر، بحد ذاته، عاملاً يعزّز احتمالات اللجوء الى التسوية بين الاطراف، من خلال صياغات لا يشارك فيها العملاقان على نحو قطعي. وأكثرية هذه الحالات لا تشهد استقطاباً اميركياً ـ سوفياتياً، حيث يقف أحد العملاقين في صف أحد الاطراف المباشرة للنزاع، ويقف الآخر في صف الطرف المقابل.

وينطبق ذلك على خمس من الحالات العشر لتسوية الصراعات الاقليمية، في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩. وتقدّم حالة الحرب العراقية ـ الايرانية نموذجاً فريداً؛ اذ شهد هذا الصراع محاولة لتطبيق نمط آخر من سياسات الارتباط. وتستهدف هذه السياسات، هنا، ليس ربط مجرى تسوية الصراع في الخليج بالمفاوضات الخاصة بضبط التسلّح، وانمّا ربطه بمسار تسوية صراع آخر. ومن هذا المنظور، سعى الاتحاد السوفياتي، في مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الادنى في العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، الى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الامن بفرض

عقوبات على الدولة التي لا تقبل القرار الرقم ٥٩٨ (أي ايران) بتنازلات اميركية لصالحه في المباحثات حول الانسحاب السوفياتي من أفغانستان. وقد كان الفشل في الحصول على تنازلات اميركية هامة في المسألة الاخيرة أحد الأسباب الهامة لرفض السوفيات التعاون مع الولايات المتحدة في ما هو أبعد من قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨.

والواقع، ان السوفيات كانوا حاولوا، خلال العام ١٩٨٧، تطبيق هذا المفهوم لسياسات الارتباط على الصراعات الكبرى الثلاثة، أي الشرق الاوسط وحرب الخليج وأفغانستان، في مباحثاتهم مع الولايات المتحدة، على المستويات المختلفة، دون أن تسفر محاولاتهم عن نجاح ملموس، الامر الذي أدّى الى التعامل مع كل من هذه الصراعات بصورة مستقلة.

وعلى العكس من النماذج السابقة، نجد أن الصراعات الخمسة الباقية ترتبط، بقوة، بحالة العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، وان لم يكن، بالضرورة، الطريقة عينها، أو في الاتجاه عينه. ففي حالتين، نجد أن أحد العملاقين كان يلعب الدور التفاوضي الرئيس، امّا بسبب مشاركته المباشرة في الصراع (الاتحاد السوفياتي في حالة أفغانستان)، وامّا بسبب دوافع خاصة للقيام بدور الوسيط النشط (الولايات المتحدة في حالة الجنوب الافريقي). وكان تعاون الطرف الآخر جوهرياً للوصول الى تسوية. أمّا في الحالات الثلاث الباقية، وهي كمبوتشيا وشبه الجزيرة الكورية وأميركا الوسطى (نيكاراغوا)، فان دور العملاقين تركز على تكييف مواقف الاطراف الاقليمية المباشرة نحو دبلوماسية التسوية بما يتلاءم مع مصالحها او حساباتها الاقليمية، ولكنها لم تلعب دوراً مباشراً في دبلوماسية التسوية ذاتها. وجميع هذه الصراعات كانت موضوعات لمبادرات سوفياتية هامة لتسويتها انطوت على تنازلات جوهرية، ولكن المقابل الذي طالبت به القيادة السوفياتية الجديدة، وسياق التفاوض، كانا مختلفين من حالة الى أخرى. فتكاد أفغانستان أن تكون نموذجاً لنظرية التنازلات السوفياتية من جانب واحد. ومع ذلك، فقد أصرّ الاتحاد السوفياتي، قبل التوقيع النهائي على اتفاقية جنيف، على الحصول على ضمانات اميركية للاتفاق. وفي الحالة المقابلة، قامت الولايات المتحدة بالتفاوض كوسيط نشط بين جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية وكل من أنغولا وكوبا، عبر تسع جولات تفاوضية. ولكن الولايات المتحدة حصلت على تعاون سوفياتي ايجابي، تمثّل في الضغط على كوبا وأنغولا لتليين موقفهما من ترتيبات التسوية. وكان هذا التعاون جوهرياً للوصول، في النهاية، الى عقد اتفاقية.

وفي حالة أميركا الوسطى، تتابعت التنازلات السوفياتية التي تمّت في صورة ضغوط ونصائح لحكومة الساندانستا، بصفة خاصة لقبول صيغة المفاوضات المباشرة مع متمردي الكونترا، تبعاً لمبادرة سلام مجموعة الكونتادورا في العام ١٩٨٤، ومبادرة أرياس للسلام في العام ١٩٨٧. ولكن رفض الولايات المتحدة للمشروع، شكلاً وموضوعاً، قطع الطريق على دبلوماسية التسوية في اميركا الوسطى.

كذلك، فان حالة جهود تسوية الصراع حول كمبوتشيا، قد تحركت، أيضاً، بسبب مبادرات سوفياتية اتخذت صورة الضغط على حكومة فيتنام، لتقريب موقفها من مبادرات مجموعة الآسيان. وفي المقابل، كان الموقف الاميركي سلبياً، الى حدّ كبير، ولم تشارك الولايات المتحدة، ولا حتى على صعيد رمزي، بتأييد جهود التسوية هناك.

واخيراً، فان المبادرات الرمزية المتبادلة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، والتي فتحت الباب للأمل خلال صيف ١٩٨٨، للتحرّك من أجل تطبيع العلاقات فيما بينهما، لم تكن بعيدة من

مناخ الوفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؛ الّا ان كليهما لم يكن لديه حماس يذكر في دفع جهود التسوية بالضغط على الاطراف المباشرة في النزاع؛ وبالتالي، فان جهود التسوية هذه لم تقطع شوطاً طويلاً.

(ب) الميل الى استبعاد حركات التحرير والمنظمات المسلحة من المشاركة: كما اسلفنا القول، نجد ان العديد من الصراعات الاقليمية هو تداخل معقّد لحروب اهلية مع نضال من أجل التحرر الوطني، ونزاعات اقليمية حول الحدود، أو التوازنات، أو مبادىء التنظيم الاقليمي ذاته. وفي جميع هذه الحالات، باستثناء حالة شبه الجزيرة الكورية، توجد حركات مسلّحة تحت مستوى الدولة الشرعية، استبعد اغلبها من المشاركة في دبلوماسية التسوية، على الرغم من التشاور معها من جانب الوسطاء، في بعض الاحيان. وتصدق هذه القاعدة، بصورة خاصة، في المراحل الاولى، من نشاط دبلوماسية التسوية؛ أي ان الاتفاقيات الاساسية تعقد مع دول، حتى لو تعلقت بمكانة منظمات مسلحة. ففي ثلاث حالات، كان للمنظمات المسلحة تحت مستوى الدول بعض الدور، وهي حالة كمبوتشيا، وأميركا الوسطى، والصحراء الغربية. ولكن هذا الدور كان جانبياً في كل هذه الحالات، بعد أن تمّ حسم الاطار الرئيس للتسويات الاقليمية بدون مشاركتها النشطة.

(ج) بروز دور القوى الاقليمية في دبلوماسية التسوية: ومن ابرز ملامح الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية تلك المشاركة النشطة للقوى والمنظمات الاقليمية في دبلوماسية التسوية. وينطبق ذلك على جميع الحالات، باستثناء شبه الجزيرة الكورية. وتتخذ مشاركة القوى الاقليمية أشكالاً شتّى، بعضها يتمثل في قيام دول منفردة بالوساطة، وبعضها يرتبط بدور دولة، أو مجموعة من الدول، تمثّل جبهات متقدمة، تتأثر، وتؤثر، في مسار الصراع، وبالتالي في التسوية. وأخيراً، فان غالبية الحالات قد شهدت عروضاً بالوساطة، أو قرارات، أو مبادرات تسوية تتمّ داخل منظمات اقليمية واسعة، أو ضيّقة.

وحتى في الحالات التي لم تسفر فيها مبادرات منظمات اقليمية عن نجاح دبلوماسي مباشر، فان نشاط هذه المنظمات قد مثّل خلفية هامّة للنجاح في كسر الجمود، والانطلاق نحو التسوية.

(د) انبعاث دور الامم المتحدة في تسوية النزاعات: والسمة الاخيرة المميزة للمشاركة في تسوية النزاعات الاقليمية، في الاعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩، هي انبعاث دور الامم المتحدة، بعد فترة شلل طويلة وفشل في اداء دورها المفوّض لها بحكم الميثاق في حل النزاعات التي تهدد السلم والامن الدوليين. وقد شاركت الامم المتحدة، على نحو مباشر، في جهود تسوية الصراعات في أفغانستان، ومنطقة الخليج العربي، والصحراء الغربية، وقبرص. كما شاركت الامم المتحدة، بصورة غير مباشرة، من طريق قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، في تحديد الاطار الدبلوماسي الذي أُجريت فيه المفاوضات؛ كما أنه من المتوقع أن تشارك في التنفيذ الاجرائي الفعلي وفي الضمانات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيات التي يتمّ التوصل اليها في حالات أخرى عديدة.

٢ ـ الجدارة الموضوعية لدبلوماسية التسويات الراهنة: نعني بالجدارة الموضوعية لدبلوماسية التسوية قدرتها على ايجاد صيغة للفصل في المنازعات، من حيث المضمون، تكون مقبولة بصورة مستقرة من الاطراف المشتبكة مباشرة. وتتوقف هذه الجدارة على عوامل ثلاثة رئيسة: (أ) تغطية جميع الموضوعات الرئيسة مثار النزاع، دون ترك أي منها على درجة من الأهمية بدون

حل، حتى لا تؤلب الاطراف على استئناف النزاع بوسائل عنيفة. والاصل هو ان يتمّ تناول الموضوعات تبعاً لأهميتها، بحيث يتمّ التحرك من قلب مسائل النزاع الى هوامشها. (ب) تكاملية موضوعات النزاع وتكاملية صفقة التسوية، بحيث تتوازن التنازلات والمكاسب على مستوى جميع الموضوعات، مأخوذة معاً، بما يحقق الرضى كمحصلة نهائية لدى أطراف النزاع. (ج) تعظيم الشعور بالرضى من الصفقة النهائية لدى طرفين متعارضين في مواقفهما الاصلية، من خلال صياغة الاتفاق بصورة تبتعد من نمط اللعبة ذات الحصيلة الصفرية، وتقترب من نمط اللعبة ذات الحصيلة الايجابية.

والواقع أن رصد جهود التسوية السلمية الراهنة يعطي انطباعاً قوياً بأن ثمّة فجوة كبيرة بين الرغبة في انهاء الصراع ووضع حدّ للحروب القائمة، من ناحية، والقدرة على حلّها بجدارة، من ناحية أخرى. ويؤدي ذلك، بدوره، الى ظاهرة مميّزة، وهي الاستطالة غير العادية للعملية التفاوضية قبل أن تنتهي الى مجرّد النجاح في الخروج باتفاق مبدئي. فالمفاوضات حول أفغانستان واستقلال ناميبيا استغرقت نحو ست سنوات. كما بدأت جهود التسوية الدبلوماسية في أميركا الوسطى منذ العام ١٩٨٣ دون أن تنتهي الى نجاح يذكر بعد. ولم تتوقف محاولات التسوية السلمية لحرب الخليج منذ بدايتها العام ١٩٨١. ومنذ أن بدأ المتفاوضون الايرانيون والعراقيون في البحث في صيغة للتسوية السلمية، في جنيف، منذ آب (اغسطس)، لا تبدو أية بادرة ايجابية على انكسار قريب للجمود. ويصدق الأمر عينه على حالة كمبوتشيا، والقرن الافريقي، وقبرص. ومن بين الصراعات العشرة، لا يوجد، حتى الآن، اتفاق أولي حول المبادىء والاجراءات، الّا في ثلاثة منها، هي حالات افغانستان والجنوب الافريقي (ناميبيا) والصحراء الغربية.

وعلى الرغم من استطالة أمد المفاوضات، فان معظم التسويات الاقليمية التي تمّت لا يتمتع بجدارة كبيرة. فقد انتهى الى اتفاقيات ناقصة وقاصرة عن تغطية جميع الموضوعات الجوهرية وترك بعضها دون حل. وبسبب ادراك هذا الطابع الناقص، فان أطراف التسويات التي تمّت قد صرفت معظم جهدها في التفاوض حول الاجراءات والترتيبات ذات الطابع العسكري.

٣ ـ تنفيذ التسويات الاقليمية: يقصد بتنفيذ التسويات بالمعنى القانوني تنفيذ التعهّدات التي ينتهي اليها اتفاق دولي. على اننا نستخدم المصطلح، هنا، بدلالة سياسية أشمل. فتنفيذ التسويات هو تعبير يحيط بمعنى تقريب الأطراف المشتبكة في صراع اقليمي من منطقة للتنازلات المتبادلة تصلح أساساً لتفاوض جادّ؛ وتكيّف الظروف المادية بما يتفق مع المشروعية الدولية، بحيث تدفع هذه الاطراف الى عقد اتفاق؛ وأخيراً وضع ضمانات كافية لاقدام الاطراف على تنفيذ تعهداتها، تبعاً للاتفاق المعقود.

واذا حكمنا بما تمّ انجازه حتى الآن على طريق التسويات الاقليمية، يمكننا استخلاص مقتربات لتنفيذ التسويات الاقليمية، وهي كالآتي:

(أ) مقترب موازين القوى (العسكرية): يمكن القول، ان جميع الصراعات الاقليمية النشطة قد وضعت على قائمة الدبلوماسية الدولية، بغرض التسوية في ظروف تميّزت بتحولات ملموسة في موازين القوى العسكرية. ولم تكفّ الاطراف عن محاولة تحسين هذه الموازين لصالحها حتى اللحظة الاخيرة من المفاوضات. ففي الجنوب الافريقي، تمكّن الكوبيون من تعديل موازين القوى العسكرية جذرياً، بصورة مكّنتهم من احراز انتصار كبير في المعركة التي استهدفت السيطرة على سدّ كالويكا، في حزيران (يونيو). وأصبح من الممكن تحريك القوات الكوبية بالقرب من الحدود مع ناميبيا،

وموازنة قوة الطيران الجنوب افريقي ببناء مطارات حديثة واستخدام طائرات الميغ الاحدث. وفي حالة افغانستان، أدّى تزويد منظمات المجاهدين بصواريخ ستينغر الى تحييد الطيران السوفياتي تماماً، وبالتالي تحقيق انقلاب في موازين القوى خلال العام ١٩٨٧. وفي حالة كمبوتشيا، قامت الصين بتزويد الخمير الحمر بكميات هائلة من الاسلحة الحديثة، التي نجحوا في تهريبها وتخزينها داخل كمبوتشيا في وقت لم تعد فيتنام قادرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية للحرب الدائرة هناك، وهو الامر الذي دفع وزير الخارجية الفيتنامية الى اعلان نيّة بلاده في سحب كل قواتها قبل ربيع العام ١٩٩٠. وكذلك تحوّلت موازين القوى لصالح حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا، بعد الهجوم المضاد الناجح في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، وهو الامر الذي أدّى الى اتفاقية ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٨ بايقاف اطلاق النار. وكان التحوّل الكبير في موازين القوى العسكرية لصالح العراق العامل الرئيس لقبول ايران بقرار مجلس الامن. وكذلك شكّلت الهزائم العسكرية الليبية المتلاحقة على الجبهة مع تشاد، خلال العام ١٩٨٧، السبب الرئيس لاعتراف القذافي بأن التدخل في تشاد كان خطأ يجب تصحيحه. وفي الوقت عينه، فان الاعداد الجيد لتدابير دفاعية ليبية، بمساعدة سوريا والجزائر، في وقت تقلّصت فيه المساعدات العسكرية الاميركية لتشاد، كان عاملاً جوهرياً وراء قبول الأخيرة بعروض التسوية الليبية. وعلى جبهتي الصومال واثيوبيا، والبوليساريو والمغرب، كان الجمود العسكري لصالح كل من اثيوبيا والمغرب والعجز عن كسره وراء الاقتناع بأن القوة العسكرية لن تحسم الصراع في الامد المنظور، ممّا ساعد على قبول فكرة الحل السياسي.

(ب) الضغوط السياسية من جانب العملاقين: وكانت الضغوط السياسية من جانب كل من العملاقين على حلفائه أحد المداخل الهامة الى تحريك دبلوماسية التسوية في صراعات معيّنة. فقد أقدم الاتحاد السوفياتي على الضغط على حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا، وعلى كل من كوبا وانغولا، وعلى فيتنام وكمبوتشيا، وعلى اثيوبيا وليبيا، لابداء مرونة كافية تسمح بتحريك مفاوضات جادة للتسوية. وفي المقابل، كانت الضغوط الاميركية اساسية لاقناع حكومة جنوب افريقيا العنصرية بالاقدام على تنازلات هامة، وخاصة في ما يتصل بالاقرار باستقلال ناميبيا. ولا توجد أية حالة أخرى مارست فيها الولايات المتحدة الضغط على حلفائها لقبول تسويات تقوم على الحل الوسط.

(ج) مدخل المشروعية من طريق الامم المتحدة: ثمّة أربعة من الصراعات العشرة موضع المقارنة تتمّ جهود تسويتها عبر قنوات الامم المتحدة. وفي حالات أخرى، سوف تقوم الامم المتحدة بالاشراف على التنفيذ النهائي، وخاصة من خلال قوات حفظ السلام؛ كما عقد الاتفاق، مثلاً، في حالة استقلال ناميبيا وتسوية الصراع في الجنوب الافريقي.

(د) مدخل المشروعية من طريق منظمات اقليمية: ولا يزال هذا المدخل قيد التجريب في حالتي الصراع بين تشاد وليبيا والصراع بين اثيوبيا والصومال.

(هـ) مدخل الاستفتاء والتحكيم واللجان الدولية المحايدة: وقد تمّ وضع مبدأ الاستفتاء والتحكيم والوساطة من خلال اللجان الدولية في حالتين فقط، هما حالتا الصراع في الصحراء الغربية التي أُقيمت تسويته على مبدأ الاستفتاء لبيان حق تقرير المصير؛ وحالة الصراع بين العراق وايران، حيث ينصّ قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨ على تشكيل لجنة دولية محايدة لتحديد من بدأ الحرب، وذلك كجزء من مجموعة المبادىء والاجراءات الهادفة الى تسوية الصراع.

(و) مدخل توطين الصراعات الاقليمية: وفي حالات عديدة، لا يكون الهدف الرئيس

من اتفاق التسوية هو تسوية، أو حل، الازمة بكل جوانبها، وانما مجرّد توطين الصراع. ويتمّ ذلك من طريق ضمان مجرّد فك الاشتباك بين الجانب الدولي والجانب الوطني في هذه الصراعات. فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان تعني، في الجوهر، «أفغنة» الصراع بعد الانسحاب السوفياتي. وكذلك، فان المفاوضات في جنوب أفريقيا قد فشلت في التوصل الى حل مقبول لدى الاطراف لمشكلة حركات التمـرّد، وهو الأمر الذي يعني مواصلة الحرب الأهلية في أنغولا، حتى بعد انسحاب قوات جنوب افريقيا وقوات كوبا واستقلال ناميبيا. وفي حالة نيكاراغوا، فان الولايات المتحدة قد استخدمت مناهج مباشرة لاستخدام القوة، ولكن وسيلتها الرئيسة لاسقاط حكومة نيكاراغوا الشرعية هي استخدام حركـة الكونترا. وقد ينتهي الصراع حول كمبوتشيا بحرب أهلية مشتعلة بين المنظمات العسكرية الكبرى الثلاث، بعد اقرار الانسحاب الفيتنامي.

٤ ـ عوامـل نجـاح، أو فشـل، دبلوماسية التسويات الاقليمية: لا يزال معظم التسويات الاقليمية في اطار العمل التفاوضي في مراحله المختلفة؛ وبالتالي، يصعب التحدّث عن نجاح أو فشل قاطعين، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار الأمد الزمني الطويل نسبياً الذي تستغرقه دبلوماسية التسوية حتى تستقر على الاتفاق النهائي. ومن هنا، يمكننا التحدث، فقط، عن نجاح وفشل نسبيين.

فتوقيع اتفاق، مهما كان ناقصاً، يعتبر نجاحاً نسبياً؛ واستمرار المفاوضات، بتكرارية أكبر، يمثّل نجاحاً، اذا كانت شقة الخلاف تضيق بالتدريج؛ بل ان مجرّد الموافقة على ايقاف اطلاق النار يعتبر، في بعض الاحوال، نجاحاً كبيراً، مثلما هو الحال مع الحرب العراقية ـ الايرانية. ومعنى ذلك، ان كافة التسويات الاقليمية فيها بعض عوامل النجاح وبعض عوامل الفشل.

ومن هذا المنظور، فان النجاح النسبي لدبلوماسية التسوية الاقليمية قد يتوقف على اجتماع ثلاثة عوامل مختلفة.

العامل الأول يتمثّل في تعبير المشروعية الدولية عن نفسها بصورة فعّالة، من خلال تكييف المزاج الحاكم للرأي العام العالمي، وصدور قرارات متواترة من منظمات دولية وشعبية عالمية، والدفع نحو فرض عقوبات مادية، أو رمزية، على الطرف المخالف، الخ.

ان محاولة التقليل من فعالية المشروعية الدولية والسخرية منها في الكتابات العربية لا تتفق مع الوقائع التي تعكسها الدراسة المقارنة لتجارب التسويات الاقليمية. ففي الحالتين الأبرز نجاحاً، أي الجنوب الافريقي وأفغانستان، كان لهذا العامل دور بارز في الدفع نحو التسوية. وكان لهذا العامل دور ملموس، بهذه الدرجة أو تلك، في مختلف الحالات الاخرى. كما أن المشروعية الدولية كانت، في الاجمال، هي المصدر الرئيس لجداول أعمال دبلوماسية التسوية. بل ويمكن القول، ان درجة النجاح قد ارتبطت، ارتباطاً لزومياً، بالحدّة التي عبّرت بها المشروعية الدولية عن نفسها.

والعـامل الثاني هو حدوث تحوّل ملموس في موازين القوى العسكرية على ساحات القتال، أو حدوث تغيرات من شأنها ان تجعل عبء الامر الواقع غير مطاق بالنسبة الى الطرف الاقوى نسبياً. وقـد رأينـا ان تحوّلات في الموازين العسكرية قد حدثت في خمسة من الصراعات العشرة موضوع الدراسة هنا؛ في حين حدثت تحوّلات مناظرة في الابعاد الاقتصادية، أو السياسية، للصراع في الحالات الباقية.

والعامل الثالث يتمثّل في قيام أحد العملاقين بدور المبادرة النشطة في دبلوماسية التسوية، امّا باعتبـاره وسيطاً، وامّا باعتباره شريكاً، في الصراع، مع حصوله على مساندة المقابل، على الاقل في

الاوقات الحرجة من التفاوض.

ويستحق هذا العامل مناقشة موجزة هنا. صحيح أن الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية قد قامت بدور جوهري في تكييف البيئة السياسية والقانونية لدبلوماسية التسوية، ولكن درجة النجاح في تخطي العقبات الرئيسة امام المراحل المختلفة لدبلوماسية التسوية قد توقفت، الى حدّ كبير، على مشاركة العملاقين، أو أحدهما على الاقل. ويعني ذلك ان الاطار الاقليمي لم يكن كافياً، الاّ في حالات محدودة لكسر الجمود السياسي والدبلوماسي المحيط بالصراعات الاقليمية؛ كما ان دور الامم المتحدة كان فعّالاً بالقدر الذي حظيت به بمساندة قوية من جانب العملاقين معاً، أو أحدهما على الاقل.

ثالثاً: احتمالات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

يعتمد تقديرنا لاحتمالات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الامد المباشر جزئياً، على استنتاج مغزى التحولات الجارية في النظام الدولي، ودلالاتها بالنسبة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى استقراء انعكاسات الهيكل العام للتسويات الاقليمية الراهنة على دبلوماسية تسوية هذا الصراع. على ان لكل صراع ـ كما أكدنا من قبل ـ شخصيته المستقلة نسبياً، وعوامل ديناميكيته الخاصة، الأمر الذي يلزمنا بتقدير المعطيات الراهنة لتسوية هذا الصراع، وما تنطوي عليه من قوة دفع نحو هذه التسوية، وشروطها، وخصائصها، العامة. والى جانب هذه النقاط الثلاث، فسوف نخلص الى بعض المقترحات الخاصة بتحسين الادارة العربية، والفلسطينية، للمعطيات الراهنة للتسوية وظروفها الحاكمة.

دلالات التحوّلات في النظام الدولي حول احتمالات التسوية

أيّاً كان تقديرنا للتحولات في النظام الدولي، فان هذه التحولات جميعها تسير في الاتجاه العام ضد مصلحة الجانب العربي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في المدى المنظور، والمدى الأبعد.

ففي الحدّ الاقصى لتوقعات نماذج، أو هياكل، النظام الدولي، أي توقع استمرار نظام القطبية الثنائية، فان هذا النظام سوف يعمل على أساس قواعد جديدة، ومن خلال موازين قوى مختلفة. فالاتحاد السوفياتي لن يعمل، في الامد المنظور، على اقلاق الترتيبات العالمية والاقليمية القائمة لمصلحة الولايات المتحدة والغرب بصورة عنيفة، وسوف يسعى الى تأييد التماشي (accommodation)، لا التحدي والمعارضة، للغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وسوف يكيّف ادارته للعلاقات الدولية على اساس ادراكه لوضعه الاضعف، نسبياً، في موازين القوى العالمية. وهو، بالتالي، لن يعمل على تعزيز القوة العربية في مواجهة اسرائيل بالدرجة التي قد تؤدي الى تحدي اسرائيل ومحاولة قلب الوضع الراهن بوسائل عنيفة.

وفي الحدّ الاوسط لتوقعات هيكل النظام الدولي القائم على نظام توازن قوى، فان الطرف الدولي الرئيس المناصر للقضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، سوف يكون واحداً بين قوى كبرى عدة، وقد لا تكون قوته، بافتراض استثمارها للحد الاقصى لصالح القضية الفلسطينية، كافية لتحريك النظام الدولي في اتجاه حل، أو تسوية، الصراع بصورة مرضية؛ هذا ناهيك عن القيود الواردة على حركته في اطار النظام ككل، وفي اطار تحالفاته المحتملة.

وفي الحدّ الادنى القائم على نظام دولي يهيمن عليه قطب رأسمالي غربي، فالأرجح ان القضية الفلسطينية سوف تمرّ عبر أكثر فتراتها ومراحلها صعوبة وتأزّماً، بسبب ما هو معروف من

تأييد الغرب، عامة، والولايات المتحدة، خاصة، لاسرائيل.

ومع ذلك، فان أمامنا سنوات عديدة قبل ان تتبلور الاتجاهات طويلة المدى نسبياً في النظام الدولي، بصورة غير مؤاتية للجانب العربي، بأكثر ممّا هي عليه في اللحظة الراهنة. وعلينا ان نستثمر هذه السنوات بتكثيف كل العوامل التي لا تزال ايجابية في الهيكل الراهن للنظام الدولي، من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة:

المؤشر الاول، انه على الرغم من الخط التنازلي العام لسياسته الخارجية، الّا ان الاتحاد السوفياتي لا يقدّم، حتى الآن، تنازلات مجّانية، وانه لا يزال قادراً - اذا رغب - على تدعيم موقع حلفائه في موازين القوى الاقليمية.

المؤشر الثاني يتمثّل في موقف أوروبا الغربية. فعلى الرغم من انشغال الجماعة الاوروبية بمشروعاتها للتطور والاندماج، وميلها الراهن الى تنسيق عالمي أقوى مع الولايات المتحدة، فان موقفها من الصراعات الدولية عموماً، والصراع العربي - الاسرائيلي خصوصاً، قد اتخذ خطاً صعودياً باتجاه مزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات السياسية للتسويات، وباتجاه مزيد من التوازن في صوغ هذه التسويات.

المؤشر الثالث يتمثل في مواقف القوى الجديدة البازغة في النظام الدولي، وخاصة اليابان والصين. وهذه القوى أميل، عامة، الى التماشي مع القطب الغربي القائد، ولكنها لا تملك اسباباً، أو تراكماً تاريخياً، لبلورة مواقف غير مؤاتية للعرب، وهي أقرب الى العكس. وهناك احتمالات معيّنة لتعظيم موقف متوازن، وايجابي، من القضية الفلسطينية، في حالة اتباع العرب لسياسة خارجية نشطة تؤسس روابط قوية ومبكرة مع هذه القوى الجديدة التي لا شك في أنها ستتمتع بقدر أكبر من القوة السياسية في النظام الدولي المقبل. كما ان هناك احتمالات معيّنة لتوظيف مكانتها الراهنة في النظام الدولي لصالح القضية الفلسطينية ومبدأ التسوية العادلة والمتوازنة للصراع العربي - الاسرائيلي عامة.

وحتى يتمّ أفضل استثمار ممكن للعوامل التي لا تزال ايجابية في النظام الدولي، خلال السنوات القليلة المقبلة، فان على الادارة العربية ان تحل التناقض بين ميل مكانة العرب الى التدهور في هذا النظام ومصلحتهم في الصعود بمسألة التسوية العادلة والمتوازنة للصراع العربي - الاسرائيلي الى مكانة مرتفعة في قائمة الاهتمامات، أو جدول أعمال النظام الدولي الراهن.

فلا شك في أن مكانة العالم العربي، في النظام الدولي، قد تعرّضت لتدهور خطير في السنوات الماضية، اقتصادياً وسياسياً. فقد تدهور موقع العرب في الاقتصاد الدولي؛ إذ نصيبه من التجارة الدولية يتعرّض لانخفاض شديد، ونصيبه من الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة محدود للغاية، وأهمية صادراته من النفط تتدهور أيضاً؛ وحتى لو عاد مركز النفط، في الاقتصاد الدولي، الى الارتفاع في منتصف التسعينات، كما يتوقع تيار من الادبيات الاقتصادية، فان هذا الارتفاع لن يماثل الاوضاع التي أعقبت العام ١٩٧٤، ولن يكون كافياً لموازنة التدهور في مجالات أخرى. وقد كان الاداء الاقتصادي العربي سيئاً خلال الاعوام الخمسة الماضية، الامر الذي ترتّب عليه انخفاض نصيب العرب من الناتج المحلي الاجمالي المجمع للعالم. وفوق ذلك، فقد تدهور موقع العالم العربي في موازين التعرض الاقتصادية، بسبب تراكم مديونيته، وتعاظم حاجته الى المعونة، ونقل التكنولوجيا والغذاء.

وكذلك هبطت المكانة السياسية للعالم العربي في النظام الدولي، بسبب عجزه عن اتخاذ

مواقف موحّدة، وارهاقه في صراعات داخلية، واقليمية، غير حيوية لمستقبله، وتدهور أهمية منظمات العالم الثالث التي كان يعبّر، من خلالها، عن نفوذه، وفشله الاكبر في معاقبة خصومه، ومكافأة حلفائه، السياسيين الدوليين، أو ما هو أسوأ استخدام قواعد مكافأة وعقاب عكسية، حيث عوقب حلفاؤه، أو الاقرب الى مواقفه، وتمت مكافأة خصومه أو الأبعد من مصالحه السياسية. ومن الواضح، ان السنوات القليلة المقبلة لن تكون كافية للنهوض الشامل بمكانة العالم العربي في النظام الدولي، حتى بافتراض انه قادر، حالياً، على تطبيق برنامج علمي شامل للنهوض.

وفي هذا الاطار، من غير المتوقع ان يتمّ تصعيد القضايا المرتبطة بمصلحته المباشرة الى قمة جدول اهتمامات، أو أعمال، النظام الدولي الراهن. ولكن يمكن، مع ذلك، دفع القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، الى دائرة القضايا التي تحظى باهتمام دولي معقول، من خلال نوعين من التحركات الموقفية.

النوع الاول يتمثل في الارتفاع بمستوى استخدام القوة المتاحة في اللحظة الراهنة للوطن العربي. ولن يتيسّر ذلك الاّ من خلال النهوض، من جديد، بالنظام العربي.

أمّا النوع الثاني، فيتمثل في تحقيق ربط أفضل بين تسوية القضية الفلسطينية والاهتمامات الراهنة في النظام الدولي. وقد يصير ذلك ممكناً، اذا ركز النظام العربي على تأسيس تحالف عالمي لصالح القضية الفلسطينية، وعلى تحسين ادارة ظروف التسوية.

دلالات الهيكل الراهن للتسويات الاقليمية على التسوية

يفصح الهيكل الراهن للتسويات الاقليمية عن عوامل ايجابية، وعوامل سلبية، في ما يتصل بتسوية القضية الفلسطينية خاصة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي عامة. فعلى الصعيد الايجابي، فان مجرد وضع الصراعات الاقليمية الكبرى على طريق التسوية هو اتجاه ايجابي. ومن غير المعقول ان يتم تناول غالبية الصراعات الدولية بمنهج التسوية السياسية ويبقى أهمّها على الاطلاق مستعصياً على التطرق اليه بهذا المنهج. ولا شك في ان كل نجاح في تسوية صراع ما ينتقل بتأثير العدوى الى تسوية صراع آخر. كما أن الدور الابرز للامم المتحدة في تسوية الصراعات هو، أيضاً، عامل ايجابي، لما هو معروف من اقتراب المنظمة الدولية من المصلحة العربية. وأخيراً، فان انتهاج الاتحاد السوفياتي لخط التسويات السياسية قد يصير عاملاً شديد الايجابية، اذا ارتقى بمستوى التزامه بالقضية الفلسطينية الى مصاف اهتمامات الدرجة الاولى، واذا صادف هذا الاهتمام استجابة اميركية كافية.

أمّا على الصعيد السلبي، فان الميل الى استبعاد حركات التحرير من دبلوماسية التسوية، والامد الزمني الطويل الذي تستغرقه هذه الدبلوماسية حتى تصل نتيجة مقبولة من الاطراف، ونقص الجدارة الموضوعية للدبلوماسية الخاصة بتسوية معظم الصراعات الاقليمية، والميل الى تنازلات سوفياتية أكبر، هي، كلها، عوامل ضارّة بالموقف العربي في دبلوماسية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان الصراعات المرشحة أكثر لتسوية دبلوماسية ناجحة، هي تلك التي يتحقق لها ثلاثة شروط رئيسة؛ وهي تكاثف أثر المشروعية الدولية، وحدوث تحوّل في موازين القوى العسكرية، والمبادرة النشطة لأحد العملاقين مع استجابة العملاق المقابل.

وبتطبيق هذه المعايير على حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، نجد أنها تشهد تطورات مناسبة في هذه العوامل كافة، ولكن ليس بالدرجة التي تكفل انتقالاً جذرياً الى دبلوماسية التسوية.

(أ) فعلى صعيد الوطن العربي، ككل، أصبح مخزونه من أنظمة السلاح الكبرى الحديثة أفضل، ممّا قلص فجوة موازين القوى العسكرية الاستاتيكية مع اسرائيل. على ان ذلك لم يترجم الى ادارة عسكرية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بدرجاتها واساليبها المختلفة، بدءاً من الاستعراض والمناوشة حتى الحرب الشاملة. ان توقف الحرب العراقية ـ الايرانية يمثّل، أيضاً، تحسيناً لموازين القوى العسكرية الاستاتيكية؛ غير ان ذلك لم يرتبط، بعد، باعادة التوجه الى التركيز على المواجهة العربية ـ الاسرائيلية. وعلى الصعيد الفلسطيني، الخاص، تمثّل الانتفاضة، بدرجة معيّنة، بديلاً وظيفياً من تحسين ميزان القوى العسكري النشط. ومع ذلك، فان نتائجها لم تدخل، بعد، مرحلة الفك المتسارع لتعبئة اسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني.

(ب) حدث تسارع وتكاثف ملموسان للشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية تحت تأثير الانتفاضة، وبفضل المهارة التكتيكية الافضل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة باعلان قبول المنظمة للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الامن، واستعدادها للاعتراف باسرائيل في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في مقابل اعلان دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وهذا العامل هو أكبر رصيد ايجابي لدبلوماسية التسوية حتى الآن.

(ج) وتبقى العقدة الناقصة في الشروط الثلاثة لنجاح دبلوماسية التسوية هي المبادرة النشطة لأحد العملاقين مع استجابة العملاق الآخر. فالواضح ان الاتحاد السوفياتي قد أظهر استجابة كبيرة؛ ولكن الولايات المتحدة لا ترغب، حتى الآن، في القيام بمبادرة دبلوماسية نشطة تلتزم فيها بالحد الادنى من المصالح العربية، بحيث تقترب من دائرة تفاوض جادّة.

ويستخلص من العرض السابق ان جعل القضية الفلسطينية أحد القضايا المرشحة لتسوية جادة، خلال الفترة المقبلة، يعتمد، الى حد كبير، على الادارة العربية لظروف التسوية، في جوانبها الثلاثة السابق ذكرها، أي تحسين وتحويل موازين القوى العسكرية، وزيادة كثافة المشروعية الدولية وترجمتها المادية على ساحة الصراع، والتركيز على تحفيز تفاعل ايجابي بين العملاقين في اتجاه التسوية.

المعطيات الراهنة للتسوية

مطروح، حالياً، على ساحة القضية الفلسطينية أن يتمّ حل هذه القضية من خلال نوعين من الاجراءات؛ أولهما يطرحه الجانب العربي، ويقوم على عقد مؤتمر دولي يتمّ، من خلاله، التفاوض على أساس قاعدة مبادلة الارض بالسلام الموجودة في قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وثانيهما يطرحه الجانب الاسرائيلي ـ الاميركي، ويقوم على اساس من قاعدة كامب دافيد، والتي تبدأ باجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وغزة، لاختيار ممثلين يتمّ التفاوض معهم، بعد فترة انتقالية، وفي حضور من الأردن، لتقرير المصير النهائي للضفة والقطاع، والتي تطرح قضيتهما على أساس انهما اراضٍ يتنازع طرفان (الاسرائيلي والاردني) السيادة عليهما.

والخلاف، في الطرحين، يتعدّى مسألة الشكل، وفي الحقيقة يرتبط بالدور الدولي في القضية الفلسطينية؛ كما يرتبط بعملية تكييف الصراع في حدّ ذاته. فبينما يريد الجانب العربي مشاركة

دولية نشطة (من جانب القوتين الاعظم والدول دائمة العضوية في مجلس الامن)، من أجل تطبيق قرارات دولية محدّدة تتعامل مع قضية احتلال الارض وعملية الجلاء عنها، فان الجانب الاسرائيلي يرغب في رفض تواجد المجتمع الدولي (كشاهد وقاعدة قانونية ومشاركة في التنفيذ) مع الميل الى جعل الخلاف الاسرائيلي ـ الفلسطيني أقرب الى صراع داخلي اكثر منه صراعاً بين قوميتين.

هذا الخلاف الاجرائي يعكس، ايضاً، خلافاً موضوعياً. فالهدف الفلسطيني هو تحقيق الجلاء الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حتى يتسنّى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. أمّا الجانب الاسرائيلي، فيرفض، منذ البداية، فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي منظمة التحرير الفلسطينية، ويضع الارض الفلسطينية موضع مساومة بعد فترة انتقالية طويلة، يتمّ، بعدها، امّا الضمّ الكلي الى اسرائيل، وامّا الجزئي بعد التخلّص من المناطق كثيفة السكان ووضعها تحت السيادة الأردنية.

هذه الفجوة الاجرائية والموضوعية بين الطرفين، سوف تكون موضوع الجهود والضغوط التي يقوم بها الطرفان خلال المرحلة المقبلة. وفي هذا الصدد، فانه على الجانب العربي الفلسطيني أن يتعرّف على العوامل الايجابية في الموقف الراهن، التي يمكن، من خلال تصعيدها، أن يجعل عبور الفجوة لصالحه، وتلك العوامل السلبية التي يمكن ان تجعل هذا العبور لصالح اسرائيل. هذه العوامل يمكن رصدها على الوجه التالي:

○ على الجانب الايجابي، فان الانتفاضة الفلسطينية تظل أهمّ الاوراق المتاحة للمنظمة، سواء بما تحدثه من آثار ايجابية على الساحة الفلسطنية ذاتها، بما تحدثه من ضغوط من أجل تماسك البناء الفلسطيني، وعلى الساحة العربية من عودة التعاطف مع القضية الفلسطينية، وعلى الساحة العالمية باعادتها صياغة القضية الفلسطينية كقضية احتلال ارض واستقلال شعب، بعد ان نجحت اسرائيل، لفترة طويلة، في صوغها على شكل «الارهاب» في مواجهة الدولة الاسرائيلية. بالاضافة الى ذلك، فان توحيد الجزء الاكبر من فصائل المقاومة الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير، وعودة التماسك النسبي داخل النظام العربي، خاصة بعد توقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وعودة مصر الى الساحة العربية، ونجاح الدول العربية في تطوير نظمها الدفاعية بالحصول على الصواريخ متوسطة المدى وتنمية الاسلحة الكيميائية؛ كل ذلك خلق ظروفاً موضوعية ضاغطة، من أجل ابقاء القضية الفلسطينية قضية مطروحة على المجتمع الدولي، بعد أن كادت تختفي تماماً، خوفاً من ان تكون مفجّراً لصراع جديد في الشرق الاوسط.

○ على الجانب السلبي، فان الانتفاضة لم تنجح، بعد، في انهاك المجتمع الاسرائيلي. وبالاضافة الى ذلك، فان اسرائيل نجحت في جذب الولايات المتحدة، ليس فقط الى تعاون عسكري، واقتصادي، وثيق معها؛ بل، أيضاً، الى تبني وجهة النظر الاسرائيلية، شكلاً ومضموناً. وفي الوقت عينه، فان عدداً من عوامل الضعف في النظام العربي تؤثر، سلباً، في القضية الفلسطينية، وفي مقدمها استحكام الازمة اللبنانية، والخلاف السوري ـ العراقي، والميل العربي العام الى تجنّب صراع جاد مع اسرائيل.

ان التعامل مع هذه العوامل الايجابية، وتلك السلبية، هو موضوع حركة منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن هذه الحركة لن تكتسب كامل فعاليتها الاّ في اطار اعادة صياغة جذرية للعلاقات في النظام العربي، ولاسلوب ادارة هذا النظام لعلاقاته الدولية.

الادارة العربية ـ الفلسطينية لظروف التسوية

(أ) بنـاء القـوة الذاتيـة: ربمـا لن نحتـاج كثيراً لتأكيد هذه النقطة. فحجر الزاوية في اية دبلوماسية هو مقدار ما يتوفر لها من عناصر للقوة الذاتية. وهنا، فان دعم الانتفاضة، وتصعيدها، ودعم وحدة المنظمة وفصائلها، وتحييد الفصائل الخارجة عليها قدر الامكان، يصبح من البديهيات.

ولكن بناء عناصر القوة العربية يظل، دائماً، واحداً من أهم العناصر الضاغطة على اسرائيل ـ وكذلك على الولايات المتحدة ـ من أجل السعي نحو التسوية. وكما ذكرنا، ان هناك عدداً من العناصر الايجابية التي تراكمت خلال العامين الأخيرين (التهدئة العربية العامة، وعودة مصر، ووقف القتال العراقي ـ الايراني، وزيادة القوة الدفاعية العربية). ولكن تبقى حلقة هامة، لا بد من تجاوزها، وسوف يكون لها مردودها المباشر على ساحة القضية الفلسطينية، وهي حل الخصومة السورية ـ العراقية المزمنة. ان حلّ هذه الخصومة سوف يحرّر الطاقات العراقية، والسورية، ويجعل امكان بناء الجبهة الشرقية احتمالاً يزعج اسرائيل؛ كما انه، على الأغلب، سوف يؤدي الى تهدئة الأزمة اللبنانية، وبالتالي يحرر قوى كثيرة داخل لبنان للتحرك ضد اسرائيل في الجنوب اللبناني؛ كما انه سوف يزيل عقبة رئيسة من أمام عودة مصر الى مؤسسات الجامعة؛ وعلى الأغلب، فانه سوف يحيّد، إنْ لم يلغ، الآثار السلبيـة لبقاء الفصائل الفلسطينية الموالية لسوريا خارج المنظمة. ولذا، فان حل هذه الخصومة المزمنة يجب أن يشكل أولوية لدى المنظمة، وربما يكون مطلوباً تشكيل فريق عمل خاص للبحث في سبل ذلك.

(ب) بناء التحالفات الدولية: ان بناء القوة الذاتية لن يكفي، وحده، للدفع في طريق التسوية، خاصة حسب ما يتصوره الطرف الفلسطيني. فعلى ضوء العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية الوثيقة للغاية، فانه لا بدّ من بناء تحالفات دولية تواجه هذا التحالف، وتشكل، في حدّ ذاتها، ضاغطاً على اسرائيل والولايات المتحدة للسعي نحو التسوية. وهنا، فان المنظمة في حاجة بالغة الى الجهود العربية، لأن المنـطقـة العربية، كموقع استراتيجي وسوق ومصدر للموارد، هي التي يمكن ان تجذب هذا الحليف، أو ذاك، لكي يسعى حثيثاً الى نصرة القضية الفلسطينية. الأهم من ذلك، ان عملية بناء التحـالفـات هذه لا ينبغي لهـا أن تكون سبيلاً الى احداث استقطاب بصدد القضية. فمثل هذا الاستقطاب، فضلاً عن أنه لا توجد الظروف الدولية المؤاتية له، كما أسلفنا، يمكن ان يشكل استفزازاً للطرف الاميركي؛ وعلى الأغلب، يؤدي الى توثيق التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي المطلوب خلخلته، كما سيرد بعد ذلك.

ولذا، فان المطلوب هو الادارة الماهرة لجبهة الحلفاء، بقدر مهارتها في التعامل مع الخصوم. وهنا، فان هناك عدداً من الدوائر التي ينبغي السعي الى بناء التحالفات معها على الوجه التالي:

الدائرة الاشتراكية: ان الاتحاد السوفياتي، باعتباره القطب الثاني في العلاقات الدولية، يعد اكثر اركان هذه الدائرة أهمية. والواقع، ان العالم العربي هام لدى موسكو بقدر ما هي هامة لدى العالم العربي. فقد كان لاقتراب الوطن العربي من موسكو، خلال الخمسينيات والستينيات، أثراً مباشراً في تدعيم الموقع العالمي للاتحاد السوفياتي وقدّم لنفوذه في افريقيا وحركة عدم الانحياز وفي العالم الثالث عامة، فضلاً عن تدعيم مواقعه في مواجهة التكتل الغربي؛ ومن ثمّ، فان هناك حاجة متبادلة لتوثيق الصلات بين الطرفين. ومن جانب العالم العربي، فانه يمكن القيام بما يلي:

- تدعيم العـلاقـات السيـاسيـة. وهـو الامر الذي بدأ يحدث فيه بعض التحسن النسبي،

حينما أعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو في العام ١٩٨٤، وأقامت عمان ودولة الامارات المتحدة علاقات دبلوماسية في العام ١٩٨٥. والمطلوب، الآن، أن تقوم كل من السعودية وقطر والبحرين باقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع موسكو. كذلك، فان تكثيف قنوات التشاور والاتصال سوف يكون له تأثير كبير في واشنطن.

○ تدعيم العلاقات العسكرية كلّما أمكن ذلك، من طريق شراء السلاح، وخاصة بعد كل مرة ترفض فيها واشنطن امداد الدول العربية بالسلاح، وهو ما فعلته كل من الكويت والأردن.

○ التمسّك بدور نشط وقوي للاتحاد السوفياتي في أي مؤتمر دولي خاص بالصراع العربي - الاسرائيلي، على أن يكون ذلك مطلباً عربياً عاماً، تعبّر عنه مواثيق عربية، ولا يكون مطلباً فقط للدول العربية الراديكالية.

○ توثيق العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع الاتحاد السوفياتي. وهذه المساحة من العمل سوف يكون لها أهمية بالغة خلال السنوات المقبلة، نظراً الى ان برنامج اصلاحات غورباتشيوف، خلال السنوات المقبلة، سوف يكون البعد الاقتصادي فيه أساسي للغاية؛ ومن ثمّ، فان تدعيم التبادل التجاري، وتوسيعه، سوف يعودان بفائدة متبادلة بالنسبة الى الطرفين. فبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فانه في حاجة الى أسواق جديدة خارج دائرة صادراته التقليدية في أوروبا الشرقية والدول الاشتراكية والعالم الغربي. وبالنسبة الى العالم العربي، فان السوق السوفياتية، فضلاً عن اتساعها، فانها تمثل تنويعاً وتوازناً للعلاقات الاقتصادية مع الغرب الصناعي؛ والاهم من ذلك انها يمكن ان تكون سوقاً للسلع الصناعية ونصف المصنّعة العربية التي تلقى منافسة حادّة في دول الغرب، فضلاً عن النتائج السياسية الهامة لمثل هذه العلاقات.

○ وعلى الرغم من أهمية الاتحاد السوفياتي، فانه لا يمثّل، وحده، الدائرة الاشتراكية. فهناك باقي دول اوروبا الشرقية ذات السوق المتسع، والتي يمكن أن تلعب أدواراً متنوعة على الساحات الدولية المختلفة، حينما لا يريد الاتحاد السوفياتي أن يتصدى لمواقف معيّنة نتيجة علاقاته الكونية. وهنا، فان الصين، أيضاً، يمكن ان تكون لاعباً هاماً في استراتيجية التوازن. فهي، من ناحية، من أكبر الاسواق العالمية؛ وهي، من ناحية أخرى، مصدر هام للسلاح، حينما تعزّ المصادر الغربية ويصعب الحصول على السلاح من الاتحاد السوفياتي. وتعد صفقة الصواريخ الصينية للسعودية مثالاً لاستخدام الصين طرفاً توازنياً للولايات المتحدة. فقد جاءت الصفقة بعد رفض الولايات المتحدة امداد السعودية بالسلاح. ولمّا كانت السعودية تتحرّج في طلب السلاح من الاتحاد السوفياتي، وربما كان الأخير غير راغب في ذلك حتى لا يستفز الولايات المتحدة، فان اختيار الصين كان آلياً. فهي، من ناحية، دولة صديقة لواشنطن، ولكنها، في الوقت عينه، متميزة عنها، ولها مواقف مؤيدة، بشكل عام، للحقوق العربية. ومن ثمّ، فان الصفقة أظهرت ان هناك بدائل أخرى من السلاح الاميركي. كل ذلك دون احداث استقطاب حادّ بسبب صفقة السلاح.

دائرة العالم الثالث: يعد العالم الثالث من الدوائر التقليدية التي كان، ولا يزال، للعالم العربي نفوذ فيها، من خلال حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وباقي المنظمات الدولية الأخرى. وقد تقلص، نسبياً، النفوذ العربي داخل هذه الدائرة، نتيجة الانقسامات العربية؛ ومن ثمّ، فان عودة التماسك الى النظام العربي يمكن ان يستعيد هذا النفوذ ثانية. ولكن الهام، هنا، ليس فقط استعادة جبهة العالم الثالث ووقوفها خلف المطاليب العربية؛ ولكن المطلوب،

في اطار استراتيجية التوازن، أن تكون مجالاً لموازنة النفوذ الاميركي الاقتصادي، والعسكري. وهنا تبرز مجموعة دول العالم الثالث التي احرزت تقدماً صناعياً، أو ما يعرف بالدول الصناعية الجديدة، مثل المكسيك والبرازيل والارجنتين وكوريا الجنوبية وغيرها. هذه الدول أحدثت تقدماً صناعياً وتكنولوجياً معقولاً؛ كما انها بحاجة الى أسواق؛ كما انها، ذاتها، تشكل اسواقاً ضخمة؛ وبالتالي، فانها يمكن ان تكون بديلاً هاماً من السوق الصناعية الغربية. والاهم من ذلك، ان الفجوة التكنولوجية بينها وبين العالم العربي ليست بقدر الفجوة الموجودة بين كليهما والعالم الغربي الصناعي؛ ومن ثمّ، فان هناك ساحة مقبولة للتعاون العلمي، والتكنولوجي.

وقد كانت هناك بدايات لهذا الاتجاه بين مصر والهند في الستينيات؛ كما عرفت الثمانينات بعض صور التعاون بين مصر، من جانب، والبرازيل والارجنتين، من جانب آخر؛ كما ان هناك تعاوناً متسعاً بين العراق وليبيا، من الجانب العربي، والبرازيل، من جانب آخر. ان هذه المجموعة من الدول في حاجة ماسة الى اسواق جديدة؛ كما ان معظمها لديه مديونية ضخمة، وهو يعاني من التبعية للسوق الغربية الصناعية بقدر ما يعاني العالم العربي؛ ولذلك، فان هناك أرضية مناسبة للتعاون، والتقليل من تبعية كلا الجانبين، واعطائه فرصة لموازنة الهيمنة الاميركية.

دائرة العالم الرأسمالي: على الرغم من ان الدول الصناعية الغربية الرأسمالية تربطها شبكة كبرى من المؤسسات المالية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، تشغل فيها الولايات المتحدة مكانة أكثر من خاصة، باعتبارها القائد العام للمعسكر الغربي، فان هيمنة الولايات المتحدة على هذا المعسكر ليست كاملة، وهناك قدر من التنافس داخله، وخاصة بين الاركان الثلاثة للتحالف الغربي: اليابان، أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الاميركية، في المجالات الاقتصادية، وبين بعض دول أوروبا الغربية (بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا والولايات المتحدة) في مجال بيع السلاح. ان هذه التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي الغربي يمكن ان تستغل من جانب العالم العربي، حيث تفتح مساحة للمناورة والتلاعب بمصالح هذه الدول، خاصة وأنها ليست متطابقة بشكل كامل، وبالذات في المجال الاقتصادي، والتكنولوجي، وحتى، بدرجة معيّنة، في المجالات العسكرية والأمنية.

(ج) خلخلة معسكر الخصوم؛ اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية: ان هدف الدبلوماسية الفلسطينية تجاه اسرائيل والولايات المتحدة ينبغي له أن يركز على ثلاث نقاط خلال المرحلة المقبلة. أولاً، وضع القضية الفلسطينية كأولوية متقدمة (حتى الآن هي في موضع متأخر) من قائمة اعمال الادارة الاميركية الجديدة. ثانياً، عزل اليمين الاسرائيلي، واظهاره بمظهر المعوّق الرئيس للسلام في الشرق الاوسط . ثالثاً، احداث فجوة متزايدة بين اسرائيل والولايات المتحدة، بالاضافة الى فجوة بين اسرائيل واليهود الاميركيين.

وبالنسبة الى النقطة الاولى، فانها سوف ترتبط، بشكل رئيس، بما تحققه المنظمة من نجاح في عملية بناء القوة الذاتية، وبناء التحالفات الدولية. فمع تصاعد هذه العملية الأخيرة، فان قلق واشنطن لا بد له وان يتزايد نتيجة الخوف من تصاعد الموقف في المنطقة الى نقطة الحرب، أو عودة الاتحاد السوفياتي بصورة مؤثرة. وسوف يساعد على ذلك الضغوط الدبلوماسية التي تقوم بها الدول العربية، والاوروبية، وما تقدمه المنظمة من خلال الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وهنا، فان المنظمة، في الواقع، ليس لديها الكثير لتقدمه في شكل التسوية (المؤتمر الدولي)، أو في مضمونها (انشاء الدولة الفلسطينية)؛ ولكنها تستطيع ان تقدم خطوات مستقبلية يمكن ان تشكل اغراء لاسرائيل

والولايـات المتحدة. فيمكن التحدّث عن تعاون اقليمي اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي (بعد انشاء الدولة) في مجالات اقتصادية بعينها، تخلق اعتماداً متبادلاً بين الدول الثلاث، بل يمكن، أيضاً، النظر الى تعـاون اقليمي أوسع يضم الدول الثلاث وباقي الدول العربية الملاصقة. ان طرح اطروحات «ايجابية» وربطها بعمليات التسوية قد تشكل اغراء للطرف الاميركي الذي تبنّى بعض هذه المقولات من قبل. الجديد، هنا، انها تحدث في اطار وجود دولة فلسطينية.

في هذه العملية، فان الدبلوماسية الفلسطينية ينبغي لها ان تكون حريصة، في التعامل مع الادارة الجـديدة، على تجنّب العناصر شبه الصهيونية داخل الادارة (برنت سكوكروفت، مستشار الامن القومي، ومساعده لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد هاس، ولورنس ايغلبرغر، نائب وزير الخارجية، ودنيس روس، مدير قسم التخطيط طويل المدى في وزارة الخارجية)، وأن تحاول ان تجعل اتصالها مع الرئيس جورج بوش، ووزير خارجيته جيمس بيكر، ووزير الدفاع، بوسائل مباشرة، أو من خلال دول صديقة.

وبالنسبة الى النقطة الثانية، فان تكثيف الاتصال مع الاسرائيليين يظل، دائماً، عملية لازمة بين قيادة الانتفاضة والقوى العربية واليسارية في اسرائيل، أو بين المنظمة وقوى الوسط ويسار الوسط. ان زيادة الانقسام داخل المجتمع الاسرائيلي مسألة هامّة، لما تحدثه من اثر داخل الجيش الاسرائيلي، ولمـا تشقّـه داخل صفوف اليهود الاميركيين. ان هذا الامر يحتاج الى دراسة خاصة، تبحث فيها الاستفادة من العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤتمرات الدولية. هنا، فان المنظمة ينبغي لها ان تضع بدائل مختلفة للسلام «بين الشعبين»، مع التركيز على الجـانب المستقبلي، كما أسلفنا. وربما يمكن البحث في عدم الرفض الكلي لمبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في الضفة والقطاع، وربطها بضرورة الانسحاب أولاً، أو بوضع الضفة الفلسطينية تحت وصـاية الولايات المتحدة، أو الامم المتحدة. بمعنى آخر، ان كل رفض فلسطيني لمبادرة اسرائيلية ينبغي ان ينتهي بظهور شامير واليمين الاسرائيلي بمظهر الرافض للمبادرات الفلسطينية المتنوّعة، والمتعددة، والتي يحكمها، دائماً، مبدأ الانسحاب وانشاء الدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة الى النقطة الثالثة، والاخيرة، فينبغي أن يكون مستهدفاً انتزاع مواقف محددة من الولايـات المتحـدة ازاء القضـايا المطروحة. فمن المعروف ان هناك مواقف رسمية اميركية خاصة بالارض المحتلة وتفسـير القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. وهذه المواقف تقترب كثيراً من المواقف العربية، حيث تنصرف الى مبادلة الارض بالسلام؛ كما انها تجعل من القدس الشرقية جزءاً من الضفة الفلسطينية؛ كما ان هناك عدداً من المواقف ازاء قضية اللاجئين الفلسطينيين تتيح عودة بعضهم الى ارض فلسطين. هذه المواقف ظهرت في وثائق رسمية اميركية، منها «مبادرة روجرز»، وتصريحات المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة خلال الفترة من ١٩٦٧ و١٩٧٣، وفي التفسيرات التي قدّمتها الولايات المتحدة الى الاردن بصدد اتفاقيتي كامب دافيد. ان هذه المواقف الرسمية الاميركية لم توافق اسرائيل على أي منها ابداً. وهي تسبب احتكاكاً دائماً بين الجانبين، خاصة وان اللوبي الاسرائيلي في واشنطن عادة ما يستخدم أوقات اعـلانها لاستعراض قوته والهجوم على السياسيين الاميركيين، وهو ما يسبب مرارة لديهم. وخلال السنوات الاخيرة، فان هذه المواقف أصبحت شبه منسيّة. وفي ظل «المدخل الاسرائيلي» الى السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، فان هناك اتجاهاً للتغاضي عنها، او نسيانها، تحت شعار «كل شيء قابل للتفاوض». ان المطلوب، الآن، من كل اتصال عربي بالولايات المتحدة، سواء أكان رسمياً أو

غير رسمي، هو دفعها الى اتخاذ مواقف علنية، ورسمية، تجاه هذه القضايا.

واذا أُضيف الى ذلك كله فتح القنوات مع اليهود الاميركيين، واشعارهم بأنهم طرف أساسي في عملية التسوية، من خلال المبادرات السلامية الفلسطينية، فان فجوة سوف تنشأ ـ وهناك بدايات لذلك بالفعل ـ بين الطرفين.

ان كل هذه الخطوات (بناء القوة الذاتية، والتحالفات الدولية، وخلخلة معسكر الخصوم) يمكن ان يوفّر عدداً من الشروط اللازمة لتسوية القضية الفلسطينية. فهي تضمن مشاركة العملاقين، وتوفر مشروعيـة دولية، كما انها سوف تصحّح، نسبياً، في موازين القوى الحالية؛ وبالتالي تخلق الظرف الموضوعي اللازم لتحقيق التسوية.

اتجاهات جديدة لتحديث نظرية الأمن الاسرائيلية

محمد عبد الرحمن

اذا كانت نظرية الأمن القومي بمعناها الشامل تستند، أساساً، الى الموارد القومية المتاحة في وضع أسس ومبادىء تطبيق النظرية، فان نجاحها واستمرار تفوّقها يتوقف على رعايتها المتواصلة، وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات العلمية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئة المحيطة؛ وبالتالي، عليها ان تتلاءم مع الأهداف السياسية الاستراتيجية، وتتطابق معها. فمعادلة الأمن القومي لا تحافظ على قوتها، وتوازنها، وحرية عملها، بقواها الذاتية، بل على العكس، انها بحاجة الى تعديلات مستمرة لجميع مكوّناتها: قيادات تعرف كيف تقود الشعب وتوحّده؛ موارد لا تنضب، بل تنمو باطراد؛ وسائل فعّالة ومدروسة؛ جاهزية كاملة؛ وسيلة حكيمة، تنفيذ متكامل وأهداف متوازنة ومتكيفة، سواء مع المتغيّرات المستمرة في محور الاتجاه التاريخي، أو مع ضغط البيئات الداخلية، والاقليمية، والدولية.

لقد أدخلت القيادة الاسرائيلية في معادلة «الأمن القومي» مركّبات عدة ساهمت في وضع الأسس والمبادىء لما أصبح يعرف باسم «النظرية الأمنية الاسرائيلية». فالى جانب العناصر الاساسية المتعارف عليها، مثل الموارد البشرية والاقتصادية والارض والتكنولوجيا والوضع السياسي، هناك من الاسرائيليين من يضيف اليها مركّبات أخرى، مثل العلم والمجتمع والقضاء والسياسة العالمية والشعب اليهودي[1].

ومن خلال المعطيات القائمة منذ قيام اسرائيل العام ١٩٤٨، تمّت صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية عبر توجيهات، ومحدّدات، وضعها رئيس الوزراء الاسرائيلي الأول وزير الدفاع، دافيد بن ـ غوريون. وظهرت بشكل أكثر تفصيلاً في كتاب يغئال الون «الستار الرملي»، الذي أُعيدت طباعته العام ١٩٦٨، كدليل على نجاح النظرية في التطبيق العملي بعد حربي السويس العام ١٩٥٦ وحزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وكانت الاعتبارات التي انطلقت منها النظرية هي الخوف والهلع على البقاء المادي لوجود اسرائيل، ومن شعور «الدونية» ازاء الجانب العربي في توفير المركّبات الأساسية للأمن القومي، سواء بالنسبة الى الموارد البشرية والاقتصادية، أو بالنسبة الى العمق الاستراتيجي، بما يعنيه لاسرائيل من مساحة جغرافية ضرورية حتى يمكن تطبيق مبادىء النظرية، وأهمها مبدآ صد الهجوم العربي المحتمل، وتعبئة الاحتياط استعداداً لتوجيه ضربة اسرائيلية مضادة.

ويقاس نجاح النظرية، أو فشلها، من الناحية العملية، في قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعت من أجلها وسط الظروف والبيئات المختلفة. وبالنسبة الى منطقة

الشرق الاوسط التي تشهد تغيرات سياسية متسارعة، فان الجمود النظري يؤدي الى أخطار كثيرة، ليس أقلها، في الحالة الاسرائيلية، خطر التعرّض لهزيمة عسكرية، التي هي، بالنسبة الى اسرائيل، ربما تكون هزيمة حاسمة. وقد أثبت تاريخ النزاع المسلّح بين اسرائيل والدول العربية ان معادلة ميزان القوى في المنطقة (الموارد البشرية والاقتصادية والوضع الجيو ـ سياسي والعلم والتكنولوجيا والسياسة الدولية) تسير باتجاه اغلاق الفجوة بين الطرفين لصالح الجانب العربي. ونظراً الى ادراك راسمي الاستراتيجية الاسرائيلية هذه الحقيقة، فان محاولات حثيثة يجرونها في البحث والدراسة، من أجل ايجاد الطرق والوسائل التي تمكّنهم من وضع عقائد عسكرية جديدة تتلاءم والتطورات المحتملة على صعيد مركّبات نظرية الأمن القومي ككل.

وفي حقيقة الأمر، كان المسعى الاساس، الذي استندت اليه نظرية الأمن الاسرائيلية، العمل من اجل غلق فجوة العامل الكمّي مع الطرف العربي، وذلك من طريق امتلاك اسرائيل ترسانة عسكرية ضخمة تستخدم كقوة ردع ضد الدول العربية، ومنعها من التفكير في اللجوء الى الخيار العسكري ضد اسرائيل، لأن اسرائيل لا يمكنها ان تخوض حرباً أخيرة تقضي فيها على جيوش الدول العربية تفرض في نهايتها حلاً سياسياً، يزول، بعدها، خطر الصدام العسكري ويحل السلام؛ بينما يستطيع الطرف العربي، بالمقابل، التخطيط لحرب يوجه خلالها ضربة حاسمة الى اسرائيل. وبسبب من الامكانيات والموارد الكبيرة التي يملكها العرب، فانهم قادرون على العودة الى الحرب، في كل مرة تسمح لهم الظروف بذلك، حتى يتمّ لهم النجاح في مسعى الانتصار المادي على اسرائيل.

واذا ما فكر الجانب العربي في الاستعداد لخوض الحرب ضد اسرائيل ولم ينجح عامل الردع الاسرائيلي في منع ذلك، فان القوات الاسرائيلية تقوم بتوجيه ضربة «وقائية» تهدف الى ضرب الاستعدادات العربية في عمق الأراضي العربية لازالة الخطر المحتمل.

واذا ما بدا ان هناك استعدادات عربية وحشود للقوات على خطوط المواجهة، تمهيداً لشنّ هجوم وشيك على اسرائيل، تقوم القوات الاسرائيلية بتوجيه ضربة «استباقية» أو «اجهاضية» لاحباط الهجوم العربي قبل ان يبدأ. وفي تلك الاثناء، تتمّ عملية تعبئة الاحتياط للقيام بهجوم مضاد داخل الاراضي العربية، لتدمير القوات المحتشدة والحاق هزيمة بها، اعتماداً على عقيدة هجومية تستند الى الحركة السريعة للقوات، لتحقيق نجاحات تكتيكية خلال وقت قصير، توجه خلاله ضربات ساحقة الى القوات العربية، فتربكها وتضعها في مأزق يفرض عليها الانسحاب والتراجع، بحيث يتحقق ذلك بأقل قدر من الخسائر.

ومن أجل تقليل نسبة الخسائر في الارواح والمعدات، يجب نقل الحرب سريعاً الى أراضي العدو، وذلك باستغلال خطوط المواصلات القصيرة لحشد قوة عسكرية ضاربة تندفع داخل الاراضي العربية وفق نظرية التقرب غير المباشر العسكرية، تجبر القوات العربية على التراجع، ودفع ثمن باهظ في الارواح والممتلكات، وتهدد وحدة وسلامة وأراضي الدول المشاركة في الحرب.

ومن اجل تخطي عائق «القلّة» الاسرائيلية في مواجهة «الكثرة» العربية، فقد شُكّلت القوة العسكرية الاسرائيلية من جيش احتياط يُدعى بسرعة نسبية وقت الطوارىء للقيام بهجوم وقائي، أو استباقي، دُمجت فيه التشكيلات المقاتلة البرية الأساسية، وتشكيلات أخرى تضمّ بنية تحتية لأغراض الاعداد والتدريب والصيانة والاشراف على تشكيلات الاحتياط؛ وتشكيلات من قوة جوية وبحرية على أساس الخدمة الدائمة. وتستخدم هذه القوة العسكرية الضاربة في تنفيذ مبادىء

نظرية الامن الاسرائيلية، كلّما تطلب الأمر ذلك.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في معظم الحروب التي خاضتها ضد الجيوش العربية، فقد ثبت للاسرائيليين ان حروبهم ضد الدول العربية لن تحقق نجاحاً استراتيجياً. وان نجاح نظرية الامن الاسرائيلية لا يرتبط فقط بالنجاح في وضع الخطط العسكرية الملائمة لتجاوز عقدة المحافظة على البقاء المادي، بل في قدرتها على تحقيق معادلة «الأمن القومي» بمعناها الشامل، أي في القدرة على الاستمرار، والنمو، وسط البيئات المختلفة والتطوّرات المحتملة. فمشكلة الأمن الاسرائيلية ـ كما قال أحدهم ـ «ليست في تسليح الجيش... وانما هي في الاعتراف العربي بحقنا في السيادة والأمن. ومشكلة الأمن الثانية، هي في مستوى الدعم الاخلاقي والتعاطف الذي تشعر به الشعوب الديمقراطية، وفي مقدمها الولايات المتحدة، ازاء اسرائيل»[٢]. وبطبيعة الحال، فان مشكلة اسرائيل الأمنية هي في بنية الكيان الاسرائيلي ذاته، وما يحمله من مفاهيم التوسّع والعدوان التي تترجم في السياسة الأمنية الاسرائيلية بمصطلحات «الحدود الآمنة»، أو الحدود التي «يمكن الدفاع عنها».

نجاح تكتيكي وفشل استراتيجي

ان اعتماد مبدأ الهجوم كمركب أساسي من مركّبات النظرية العسكرية الاسرائيلية، النابع، أساساً، من نظرة دونية لعلاقات القوى القائمة، وطبيعة ارتباط اسرائيل، منذ انشائها، بالسياسات الاستعمارية في المنطقة، اضافة الى عوامل بنيوية ساهمت في تطوّر الكيان الاسرائيلي، وأهمها الأصول العسكرية لشريحة القيادة الاسرائيلية؛ كل تلك العوامل قادت، وتقود، اسرائيل الى عدم تحديد أهداف سياسية ـ استراتيجية واضحة لنظريتها الأمنية. وقد تؤدي سياسة وضع الخطوط الحمراء لما تعتبره مصالحها الحيوية الى حدّ تصل فيه تلك الخطوط لتشكل خليطاً غير متجانس من الاعتبارات السياسية، والجغرافية، والاقتصادية، وحتى الطائفية، تمتد الى طول منطقة الشرق الاوسط وعرضها؛ وقد تمتد، بعيداً، الى حدود الباكستان والهند على أطراف القارة الآسيوية.

وقد أدّى تكريس العقيدة الهجومية في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى درجة أصبح فيها الجيش الاسرائيلي «أسيراً لمبدأ الهجوم؛ وبدأت نظريته القتالية تحظى بظلال ' عبادة الهجوم' . وكانت النتيجة ان تطوّر في الجيش الاسرائيلي ' انعكاس هجومي' ، أي ميل كبير جداً، وجامح، الى العمل بصورة هجومية في كل وقت تجرى فيه عمليات [عسكرية]»[٣]. وهي حالة لا يعرف الفكر العسكري، عبر تاريخه الطويل، مثيلاً لها. فحتى المعركة الهجومية يجب ان تكون خليطاً من الدفاع والهجوم، لكي تكون معركة ناجحة بكل المقاييس العسكرية.

ويمكن القول، انه باستثناء بن ـ غوريون، الذي حدّد أهداف الحرب، وحدّد جدول الأولويات لجهاز الأمن وهو تأمين البقاء المادي للدولة، فان ورثته لم يبلوروا توجهاتهم السياسية ازاء الأهداف التي يجب على الجيش الاسرائيلي تحقيقها، حيث يُترك للقادة العسكريين خيار واسع جداً، قد تكون، أو لا تكون، القيادة السياسية راغبة فيه. ولذلك، فان هدف احتلال مزيد من الارض، كمصلحة أمنية اسرائيلية عليا، قد يكلف الجيش الاسرائيلي، في ظروف أرض المعركة المستقبلية المشبعة بالعوائق والتحصينات والخطوط الدفاعية متعددة الطبقة في عمق الاراضي العربية، التي تدافع عنها أسلحة مطوّرة عالية الدقّة، ثمناً باهظاً لا يستطيع تحمّله في حالة حدوث صراع شامل يمتد الى فترة زمنية طويلة نسبياً.

الى هذا، قال العقيد احتياط عمانوئيل فالد، ان المفهوم الأمني الاسرائيلي، القائم منذ الخمسينات والستينات، عالج الأمن بسياقاته العسكرية العملانية فقط، وقد أهمل الجوانب السياسية ـ الاستراتيجية للأمن القومي الأوسع نطاقاً، والتي لا تقل عن ذلك أهمية. فالاهداف العسكرية لحرب السويس، العام ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة العام ١٩٦٧، التي اشتقت من مفهوم أمني عسكري ضيّق، تمحورت في تأمين دفاع صلب عن الخطوط، جوهره «ولا شبر»، وفي تدمير جيش العدو، «ولم تحدد أهداف سياسية ـ استراتيجية لهاتين الحربين اللتين جسّد فيهما مفهوم الأمن هذا بكامله. وقد أدّى التطبيق العسكري للمفهوم، خلال الحربين، الى تحقيق نجاحات عسكرية تكتيكية لم تترجم الى نجاح استراتيجي في الحربين، أو في أعقابهما»[٤].

لقد حجبت النجاحات العسكرية التكتيكية التي نسبت، بطبيعة الحال، الى نجاح المفهوم الأمني، نقاط الضعف الكامنة فيه. «فقد حلّت العقيدة الأمنية التكتيكية العسكرية بدل العقيدة الاستراتيجية. وكانت نقاط الضعف هذه مستترة، ولم تتوضح صلاتها بالجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية»[٥].

وعلى الرغم من المحطات الهامّة التي شهدتها الساحة العسكرية ـ السياسية في الشرق الاوسط، خصوصاً حرب العام ١٩٦٧ وما أعقبها من احتلال اراض عربية شاسعة، وحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي جاءت بمبادرة من الطرف العربي، واتفاقيتا كامب ديفيد اللتان كان من نتائجهما تحويل معظم سيناء الى منطقة فصل بين مصر واسرائيل، والفشل العملياتي والسياسي في حرب لبنان العام ١٩٨٢، فقد تمسّكت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالعقيدة العسكرية التقليدية، وراكمت القوة، بناء على فرضيات عسكرية تقليدية، وتمّ استنفاد الموارد المالية في تنمية مختلف أذرع الجيش الاسرائيلي دون الوصول الى «كتلة حرجة» في عملية بناء وتنامي القوة العسكرية.

ولعب عامل انتقال السلطة في اسرائيل، تدريجياً، خلال السبعينات والثمانينات، من أيدي القيادة السياسية الى أيدي قيادة تتألف، في معظمها، من العسكريين، دوراً كبيراً في عدم تحديد أهداف سياسة للحرب. فالجيل الجديد في القيادة الاسرائيلية يتشكل، في غالبه، من بيروقراطيين وتكنوقراطيين وموظفين حزبيين. ولا يؤدي انسحاب عدد من القادة العسكريين من الخدمة في الجيش الاسرائيلي وانضمامهم الى القيادة السياسية، سوى الى المساهمة في تحويل الجيش الى العنصر المهيمن والقائد في صياغة السياسة الامنية. فالجنرالات ـ كما يشير التاريخ العسكري ـ لا يميلون، في أيام السلم، الى تغيير العقائد، حتى لو تقادمت. وقد ساهمت النجاحات العسكرية التكتيكية التي تحققت في حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ في تنمية شعور العظمة لدى القادة العسكريين، ممّا دفعهم الى «تجاهل المتغيّرات، حتى يحافظوا على الأمجاد التي صنعوها، الأمر الذي قاد الى الجمود والاطمئنان»[٦]. وينتج عن كل ذلك ان كل من يحاول الاعتراض على صحة عقائد قائمة يجابه بجدار من المعارضة القوية من جانب القيادة العسكرية. وهكذا تحوّلت العقيدة العسكرية الى «مبدأ، في حين ان العناصر الأخرى لمفهوم الأمن القومي، بمعناه الواسع، السياسة والاستراتيجية، تهمل، أو تحظى بأهمية ثانوية. وقد كان هذا أحد الاسباب وراء عدم تحديد أهداف استراتيجية سياسية لعدد من الحروب؛ بل في تحديد أهداف تكتيكية فقط. وعندما حدّدت المؤسسة العسكرية، للمرة الأولى، بالتعاون مع جنرال متقاعد شغل منصباً في القيادة السياسية، أهدافاً استراتيجية سياسية عشية حرب لبنان [العام ١٩٨٢]، كانت الأهداف غير واقعية، ساذجة... وخاطئة من الاساس»[٧].

واعاد عمانوئيل فالد السبب في جمود الفكر العسكري الاسرائيلي الى فترة ما بعد حرب حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، كنتيجة لانتقال احتكار ادارة الأمن من القيادة السياسية الى العسكريين. فقد أدى اعتزال بن ـ غوريون، في مطلع الستينات، الذي رمز الى بداية النهاية لجيل المؤسسين، الى حروب وراثة في صفوف القيادة السياسية، ممّا تسبب في اضعافها، وبالتالي تقليص مكانة «القيادة العريقة» التي بقيت في موقع المسؤولية. وكان جيل الاستمرار، من نواح عدة، نقيضاً لجيل المؤسسين الذي بلغ القمّة، وكان معظم أعضائه من «الذين لم يصلوا الى مستوى أسلافهم وكفاءتهم القيادية. ونتيجة ضعف القيادة السياسية، أصبح الجيش العنصر المهيمن والقائد في المجال الامني، والذي ساهم فيه انضمام قادة عسكريين الى القيادة السياسية»[٨].

وفسّر فالد أسباب ضعف العسكريين في تحديد أهداف سياسية للحرب بعوامل تعود، في جذورها، الى طبيعة عمل العسكريين الروتيني، والخبرات التي يكتسبونها قبل وصولهم الى المواقع العليا في الاركان العامة، والتي تأثّرت باشتغالهم بالروتين التكنو ـ بيروقراطي. ولهذا السبب، «كانوا يفشلون في الادوار القيادية على المستوى الاستراتيجي... ونظراً الى انهم لم يدرّبوا على التفكير الشامل، فانهم سوف يستخدمون في المجال الاستراتيجي، أيضاً، تفكيراً وخبرة تكتيكيين ضيّقين ومحافظين، وسوف يديرون معارك تكتيكية، بدلاً من معارك جبهوية شاملة»[٩].

ومن المفترض ان يخلق مفهوم «الأمن القومي» اطاراً للفكر الاستراتيجي، لأنه يعبّر عن نظرة أمنية تستند الى عقلنة المشكلات الأمنية، والى تقويمات شاملة للوضع. ويجب ان يكون جوهر التقويمات هو فهم الظروف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلاقات المتبادلة بينها، التي تتطوّر في سياقات تاريخية متتالية. «وبهذا المعنى، لم يكن لاسرائيل، أبداً، مفهوم أمن قومي وفكر استراتيجي. ففي الخمسينات، والستينات، كان لها مفهوم أمني عسكري ضيّق، على المستوى العملياتي ـ التكتيكي؛ ولقد اعتمدت، آنذاك، على تقويم وضع الظروف الاستراتيجية، والجيو ـ سياسية القائمة منذ العام ١٩٤٨»[١٠].

وعلى الرغم من ان القيادة الاسرائيلية حاولت ان تحدّد، لأول مرة، أهدافاً استراتيجية عشية غزو لبنان العام ١٩٨٢، الّا ان تلك الأهداف لم تستند الى معطيات واقعية، بقدر ما استندت الى مغامرة تكتيكية، متجاهلة، تماماً، المعايير المتبعة في تحديد الأهداف الاستراتيجية، ممّا أدى الى فشل مزدوج: عملياتي، تمثّل في غياب الحسم السريع للحرب؛ وسياسي، عبر فشل اسرائيل في فرض اتفاقية سلام مع لبنان، من جهة، والفشل في تحقيق انجازات سياسية على الصعيد الفلسطيني، حيث تعزّز العمل الوطني الفلسطيني في الاراضي المحتلة وتمخّض عنه اندلاع انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٨٧، من جهة أخرى. وبذلك أُحبط أهم، وأخطر، هدف من أهداف الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢.

عوامل استنفاد النموذج الحالي

يثبت تاريخ النزاع العسكري بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي ان الوفاء بمتطلبات النظرية الأمنية الاسرائيلية يتطلب رعاية مستمرة لمكوّنات النظرية، والعمل الدائم من أجل المعادلة بين عناصرها كافة.

لقد كانت حادثة اغراق المدمرة الاسرائيلية «ايلات»، بتاريخ ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٦٧، بواسطة زوارق الصواريخ المصرية، ومفاجأة استخدام الصواريخ المضادة للطائرات في حرب العام ١٩٧٣، علامتين مميّزتين من علامات طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، القاضي بعدم رضوخ الجانب العربي لسياسة «الردع» الاسرائيلية، أو التوقف عند وهم التفوّق الاسرائيلي المطلق؛ اضافة الى ان استمرار حالة الصراع سوف يدخل المنطقة في سباق التسلّح الذي لن تكون نتيجته مضمونة، تماماً، لاسرائيل؛ بل على عكس ذلك، قد تكون الغلبة، في هذا السباق، للطرف الذي يمتلك الامكانات الأكبر وغير القابلة للنفاد، على المدى المنظور، وهو الأمر الذي يعلن غير طرف عربي عن انه يسعى الى امتلاك القدرات العسكرية لردع اسرائيل، أو لتحقيق التوازن الاستراتيجي معها.

واذا كان للحرب العراقية ـ الايرانية من سلبية على اسرائيل، فهي انها زوّدت احد أهمّ الجيوش العربية بخبرات وامكانات هائلة، ومن ضمنها صواريخ باليستيكية أرض ـ أرض متوسطة المدى، ممّا أثار مخاوف حقيقية لدى القيادة العسكرية الاسرائيلية من احتمالات مشاركة قوات عراقية في أي حرب محتملة ضد الجانب العربي.

وبناء عليه، فان دراسة المركبات المؤثرة في نظرية الأمن الاسرائيلية توضح الى أي مدى استنفدت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النموذج الكلاسيكي في ضمان «الأمن القومي» لاسرائيل، في ظل المتغيّرات التكنولوجية والبيئية المختلفة، على أعتاب العقد الأخير من القرن الحالي.

الطاقة البشرية

على الرغم من ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن في حالة نزاع مسلّح دائم، بل هو أشبه ما يكون بحالة اللاسلم واللاحرب، وخليط من الحروب الشاملة ومعارك استنزاف وعمليات محدودة، الّا ان طبيعة النزاع فرضت على القيادة الاسرائيلية الاحتفاظ بقوات دائمة لحراسة خطوط الهدنة مع أربع دول عربية، ومن أجل صيانة السلاح والمحافظة على جاهزيته الدائمة لاستخدامه من قبل قوات الاحتياط الاسرائيلية، عند اندلاع الحرب الشاملة. وقد استخلصت القيادة الاسرائيلية من تجربة حرب العام ١٩٧٣ ضرورة زيادة حجم القوات الاسرائيلية الدائمة، لتخفيف حدّة المفاجأة العسكرية، اذا ما بادر الجانب العربي بالقيام بهجوم شامل.

ويتطلب أسلوب الاعتماد على القوات الاحتياطية، وفترة عدم اليقين في اثناء حدوث توترات عسكرية على الحدود، تعبئة قوات عسكرية ضخمة، استعداداً لخوض القتال، اذا ما اندلعت الحرب، أو لتنفيذ عمليات الاختراق والسيطرة، فيما اذا قرّرت اسرائيل شنّ الحرب.

وما يزيد في شعور الدونية في القوى البشرية لدى الاسرائيليين، هو ان الخطط الاسرائيلية تأخذ بالاعتبار، دائماً، احتمال ان يستمر الصراع فترة طويلة من الزمن، نسبياً، ودخول دول عربية عدة في ائتلاف حربي ضدهم، خصوصاً ان مسلسل النزاع العربي ـ الاسرائيلي المسلّح يثبت حقيقة اطالة أمد الحرب وارتفاع عدد القتلى في كل حرب جديدة تقع، بالمقارنة مع سابقتها. فحسب احصائية اجراها احدهم، اعتمد في حسابها على علاقة طردية بيانية مع تطوّر نسب الخسائر في الحروب السابقة، ظهر ما يلي: في حرب السويس، العام ١٩٥٦، قتل من الجيش الاسرائيلي ١٧٠ عسكرياً؛ وفي حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بعد عشر سنوات، ارتفع العدد الى ٨١٠ قتلى؛ وفي حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بعد ست سنوات، وصل عدد القتلى الى ٢٦٨٠. وبناء عليه، يتوقع ان يسقط في الحرب المقبلة سبعة آلاف اسرائيلي قتلى، ونحو ٢٥ ألف جريح[١١].

كذلك، ان اسرائيل لا تستطيع ـ حسب أفضل الظروف ـ حشد اعداد كبيرة من القوات لفترات طويلة. وحسب بعض التوقعات، فان ائتلافاً من سوريا والعراق والاردن والسعودية يستطيع حشد قوات على الجبهة يصل عددها من ٨٠٠ ألف الى ٩٠٠ ألف رجل، وتزيد مشاركة مصرية هذا العدد الى نسبة ٢٥ بالمئة، بينما تبلغ قدرة اسرائيل على حشد قوات على خط الجبهة بما لا يزيد على نسبة ١ : ٤ بالنسبة الى ما تستطيع حشده دول الجبهة الشرقية[١٢].

وبينما تستند الجيوش العربية، على الجبهة الشرقية، الى قاعدة بشرية عريضة، يصل عددها حوالى أربعين مليون نسمة، فان عدد السكان اليهود في اسرائيل لا يزيد على أربعة ملايين؛ ولا يتوقع قدوم موجات هجرة يهودية جديدة الى اسرائيل في المدى المنظور. وتدل تجربة الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة ان بضع مئات فقط من المتطوّعين اليهود يلبّون دعوات التطوّع للمساهمة في العمليات العسكرية، وكانت غالبيتهم تصل بعد وقف اطلاق النار وانتهاء العمليات العسكرية.

الموارد الاقتصادية

يتطلب الاحتفاظ بالقوة العسكرية الضاربة لتحقيق مبادىء نظرية الأمن الاسرائيلية موارد مالية هائلة. وفي نقطة حرجة معيّنة، لا يمكن زيادة التعاظم العسكري من دون مسّ القدرة الاقتصادية لاسرائيل، وهو الوضع الذي وصلت اليه اسرائيل في منتصف الثمانينات، حيث توقف الكثير من المشاريع العسكرية بسبب الأعباء المالية (مشروع طائرة لافي، تطوير سلاح البحرية، افلاس العديد من شركات الصناعة العسكرية). ودلّت التجربة على انه من أجل المحافظة على عنصر الردع الاسرائيلي، وضمان التفوّق العسكري على الدول العربية، فان نفقات الأمن تتزايد بعد كل حرب يخوضها الجيش الاسرائيلي، مهما كانت نتائجها النهائية، استعداداً للحرب المقبلة المتوقعة، وبوتيرة انفاق أعلى من السابق. وأشارت الاحصاءات الى تزايد العبء الاقتصادي، نتيجة الأعباء الأمنية على شكل قفزات متصاعدة. ففي سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦١، كانت نفقات الأمن ثمانية بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وشهد العام ١٩٦٢ هبوطاً في الانفاق الأمني؛ وفي السنوات الاربع التالية وصلت النسبة، في العام ١٩٦٦، الى عشرة بالمئة، في المتوسط. وطرأ ارتفاع متدرج في سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ في الانفاق الأمني، وكان المعدّل السنوي ٢١ بالمئة، أي جاءت الزيادة بعد حرب حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧. ومنذ العام ١٩٧٤، بعد حرب يوم الغفران، طرأ ارتفاع اضافي، فوصلت النسبة الى ٢٨ بالمئة. وتبلغ النسبة في الثمانينات معدلاً سنوياً قدره ١١ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي[١٣]، بينما النسبة في دول العالم الصناعي هي كالتالي: ٧ ـ ٨ بالمئة في الولايات المتحدة؛ و٤,٥ ـ ٥,٥ بالمئة في ألمانيا الاتحادية؛ و٣ ـ ٤ بالمئة في بريطانيا؛ و٣ ـ ٤ بالمئة في فرنسا؛ و١,٥ ـ ٢,٥ بالمئة في اليابان.

وتلحق النفقات الأمنية الضرر بالاقتصاد في اتجاهين. فهي عامل يقلّل من الاستثمار، من جانب، وتقلّل من قدرة الاقتصاد على المنافسة، من جانب آخر. وقد أنفقت اسرائيل، خلال الثمانينات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧، باستثناء العام ١٩٨٢)، في مجال الاستثمار، مبلغ أربعين مليار دولار، وأُنفق ما يعادل هذا الرقم على الأمن، أي كانت نفقات الأمن تساوي مجموع حجم الاستثمارات العامة. كما ان نفقات الأمن تصل الى نسبة ٤٠ بالمئة من الميزانية العامة للدولة. ومن أصل مداخيل الاقتصاد كافة، فان النوع الذي طرأت زيادة كبيرة جداً عليه، كان مساعدات حكومة الولايات المتحدة، التي استُغلت، أساساً، في الانفاق الأمني والاستهلاكي، وليس في الاستثمار[١٤]، حيث تساهم المساعدة الاميركية بنسبة ٤٠ بالمئة من ميزانية الأمن الاسرائيلية.

ويمكن تلخيص تأثير نفقات الأمن في الاقتصاد الاسرائيلي بالنقاط التالية[١٥]:

○ بعد فترة طويلة من التوظيفات في المجال الامني، وصلت اسرائيل، في أوائل الثمانينات، الى استنـزاف موارد اقتصـاديـة كبيرة. ولن يكون بالامكان زيادة حصّة الأمن من الموارد المالية، بل تستدعي الضرورة الاقتصادية تقليصها بسبب الصعوبات الاقتصادية.

○ يتطلب تعزيز النموذج الامني الحالي انفاقاً سنوياً ضخماً. ومن أجل المحافظة على قوة الردع اللازمة، يجب على اسرائيل توظيف موارد مالية تزداد باطراد، تمشّياً مع ارتفاع أسعار السلاح في العـالم. ومن أجـل مواجهـة سبـاق التسلّح الجـاري في المنطقة، يسود اعتقاد لدى هيئة الاركان الاسرائيلية، بأنه اذا لم يرتفع نصيب الجيش من الدخل القومي الاجمالي الى مستوى ١١,٥ ـ ١٢ بالمئة، فلن يستطيع الجيش الردّ، بصورة مقبولة، على «الاخطار» المحدقة باسرائيل.

○ بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار السلاح، سوف يحصل الجيش الاسرائيلي على معدّات أقل. ومع الافتراض ان زيادة اسمية سوف تطرأ على التوظيفات المالية في المجال الأمني، فان تقليص المستوى الحقيقي لميزانية الأمن ستفرض تقليص القوات النظامية، والاحتياطية.

○ ان وتيرة سباق التسلّح المتصاعدة في المنطقة، منذ العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٨٤، يفرض تكريس ١٥ بالمئة على الأقل من الناتج القومي الاجمالي، للمحافظة على وتيرة ازدياد احتياطي رأس المال الأمني. وتزداد هذه النسبة مع استمرار الجمود الحالي في نمو الناتج القومي.

○ يبدو ان المساعدات العسكرية التي تحصل عليها اسرائيل من الولايات المتحدة وصلت الى ذروتها. ويظهر من خلال مسارات معيّنة، داخل الولايات المتحدة، احتمال حدوث تخفيض للمساعدات العسكرية مستقبلاً. وكانت هذه المساعدة خفضت من مليار و٩٣٥ مليون دولار العام ١٩٨٥، الى مليار و٨٦٧ مليون دولار، ثمّ الى مليار و٧٨١ مليون دولار في سنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧، على التوالي. ويتوقع انخفاض حجم تلك المساعدة الى مليار دولار خلال بضع سنوات[١٦].

ويلعب شكـل تقسيم الموارد القومية في الدولة دوراً رئيساً في تعزيز قدرة الصمود، على المدى الطويـل، وبالتالي تحقيق الأمن القومي. ويعكس تقسيم الموارد ـ حسب قول اللواء يسرائيل طل ـ العلاقة القائمة بين القوة الضاربة في الدولة وبين قوة صمودها: «فالجيش الكبير يخلق قوة ضاربة قوية على حساب قوة الصمود، أي على حساب القدرة على الاستمرار، وعلى حساب القدرة على تحمّل أي مجهود حربي لفترة طويلة. وفي هذه الحالة، يتمّ تسخير جزء كبير من الموارد من أجل الجيش، بدلاً من استغلالها في التنمية الاقتصادية، وفي تدعيم قوة الصمود، وبالتالي تحقيق الأمن القومي الشامل».

وحدّد طل ان القوة الضاربة، وحدها، لا تكفي في عصر الحرب الشاملة. فمن الممكن تحقيق نصر حاسم في الحرب التقليدية، عندما تبدأ الحرب بمبادرة هجومية. «فاذا لم نحقق نصراً مباشراً، فان قوة الصمود هي التي سوف تقرّر مصير الحرب. وسيكون النصر نصر تحطيم». ونتيجة لذلك، فان «درجة الامن، في المنظور التاريخي، تأتي نتيجة لميزان القوى العام، بينما يعتبر ميزان القوى العسكري عاملاً متغيّراً. انه يعتبر متكأ طارئاً مؤقتاً، لأنه لا يمكن الاستمرار في استغلال كل الجهود القومية، والاحتفاظ بقوة ضاربة على مدى سنوات وأجيال، على حساب قوة الصمود والتطوّر النوعي»[١٧].

ولا تملك اسرائيـل، الآن، في ظل ظروف الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي وخصـائصه المميّزة،

سوى الاستمرار في تسخير الموارد الاقتصادية لمتطلبات الأمن، على حساب الاستثمار والنمو، حتى في ظل الأوضاع الجيو ـ سياسية المريحة، نسبياً، لاسرائيل.

استراتيجياً

تلعب التطوّرات التكنولوجية السريعة، في مجال تحديث أنظمة السلاح، وتنوّع مصادر سلاح الجيوش العربية، دوراً كبيراً في احداث تأثيرات هامّة على ساحة المعركة المستقبلية؛ وبالتالي على نظرية الأمن الاسرائيلية، ومدى ملاءمتها للتطوّرات، في هذا المجال. وأشارت الدراسات الاسرائيلية المتخصّصة الى انه، في ظروف المعركة الحديثة، لن يقع احتكاك مادي بين الجيوش المتحاربة على خط الجبهة. واذا كان عمق الجبهة، في الماضي، وصل الى عشرة كيلومترات فقط، فانه سوف يصل، في الحرب الجديدة، من ٤٠ ـ ٦٠ كيلومتراً. لذلك، يصبح مبدأ الاختراق السريع ونقل الحرب الى أراضي الطرف الآخر، الذي يوجه العقيدة العسكرية الاسرائيلية، مصيدة حقيقية، يتمّ فيها سحق القوات الاسرائيلية المهاجمة، خصوصاً ان أرض المعركة المستقبلية سوف تكون مشبعة بالعوائق، والتحصينات، والأسلحة دقيقة التوجيه، وذات القوة الكبيرة في التدمير.

وان حقيقة امتلاك قوات الدول العربية صواريخ أرض ـ أرض باليستيكية متوسطة المدى، والتي يمكنها ان تضرب العمق الاسرائيلي لتخريب المنشآت الاساسية والقاعدة التحتية لاسرائيل، سوف يلغي، الى حدّ بعيد، مبدأ القدرة على امتصاص الضربة الأولى، ويشوّش على عملية الاستدعاء السريع لقوات الاحتياط، للقيام بهجوم مضاد.

ومن مواصفات الحرب الحديثة، كذلك، نسبة السحق المرتفعة للمعدّات وأنظمة السلاح، الناتج عن تطوّر وسائل القتال، وفعاليتها التدميرية، ودقتها العالية في الاصابة. وقد اثبتت تجربة حرب العام ١٩٧٣ ان اسرائيل غير قادرة على تحمّل الخسائر المرتفعة في المعدّات لفترة طويلة، من دون الحصول على امدادات عاجلة من الخارج. وقد فاجأت نسبة السحق العالية للاسلحة، في تلك الحرب، الولايات المتحدة ذاتها، التي تعرّض جهازها اللوجستيكي لارباك، عندما طلب منه نقل انواع معيّنة من الاسلحة، سريعاً، الى اسرائيل. ومن المؤكد ان نسبة السحق سوف ترتفع اضعافاً في ظروف الحرب الحديثة.

وكان موشي دايان أدرك، في اثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، هذه الحقيقة، حين طلب من القوات الاسرائيلية الانسحاب الى خطوط دفاعية مناسبة أكثر من خط التحصينات على قناة السويس. ونظراً الى ان قادة الميدان في الجيش الاسرائيلي لم يستغلوا العمق الاستراتيجي الذي وفّرته شبه جزيرة سيناء، بعد حرب ١٩٦٧، فقد استمروا في العمل بناء على عقيدتهم القتالية الهجومية المتحركة، حيث فضّلوا القتال على خط القناة، في مغامرة تكتيكية لم يكن لها حظ كبير من النجاح. وفعلاً، فقد انتهت الحرب ـ حسب الاتفاق الأول لفصل القوات ـ عند تلك الخطوط التي اقترحها دايان في بداية الحرب.

وعلى الرغم من رفض العقيدة العسكرية الاسرائيلية ادخال عنصر الدفاع في العمل العسكري، الّا ان العلم العسكري الحديث ـ حسب الباحث العسكري الاسرائيلي أمنون يوغاب ـ قد اثبت، خصوصاً في ظروف التطوّرات التقنية الحديثة في أنظمة السلاح، ان المُدافع، في الحرب المقبلة، سوف يمتاز بعدة نقاط لصالحه ازاء الطرف المُهاجم. وسبب ذلك، ان المُدافع يتعرّض أقل للاصابة

من المهاجم الذي يضطر الى الحركة المكشوفة للسيطرة على الارض. فالنظرية القتالية المرتكزة على دفع ارتال مدرّعة داخل خطوط العدو الدفاعية، تتسبب في تعريض القوات المهاجمة لخسائر كبيرة، «وان الجانب الذي يتبع شكل المعركة الهجومية يدفع ثمناً باهظاً جداً». واقترح يوغاب ان تتمسّك اسرائيل بنظرية أمنية جديدة، تستند، أساساً، الى سلاح موجّه دقيق، والى شكل قتال دفاعي. وهو لا يذهب بعيداً من رفض الخيار الهجومي بالمطلق؛ بل يطالب الجهات المسؤولة في اسرائيل بأن «توجد اهدافاً هجومية محدّدة للدولة، وان تعطي تعليمات الى الجيش الاسرائيلي بأن يكون مستعداً للدفاع عن الدولة، والمحافظة، كذلك، على الخيار الهجومي، من أجل انجاز اهداف معيّنة. ولكن لا يوجد مبرّر للنظرية التي تعطي أفضلية كبرى لنقل الحرب الى أراضي العدو»[١٨].

واقترح الباحث البارز في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، اريئيل لافيتا، اضافة «مركّب دفاعي ذي نجاعة، من خلال ملاءمة معيّنة مع بنية القوى، وفي وسائل القتال المستخدمة في الجيش الاسرائيلي»[١٩]. وقد توصل الى هذه النتيجة من خلال تصاعد وتيرة التسلّح في الشرق الاوسط، ممّا جعل الدول العربية تملك كميات كبيرة من الاسلحة، الأمر الذي يحبط كل مسعى هجومي اسرائيلي، حيث ستواجه القوات الاسرائيلية بجبهات كثيفة بالقوات والاسلحة الغنية بالتكنولوجيا، التي تحبط محاولات الاختراق والالتفاف، ممّا يعرّض تلك القوات لتكبد خسائر باهظة، لا تستطيع، في ظلها، الاستمرار في المعركة.

سياسياً

تساهم المبادىء التي تستند اليها النظرية الأمنية الاسرائيلية في تقييد هامش حرية القيادة السياسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعطي هامشاً أوسع لهيئة الاركان الاسرائيلية في تقدير حجم الاخطار التي تفرض على القيادة الاسرائيلية اتخاذ قرار بدء الحرب. وقد أشار الى هذه الحقيقة، مؤخراً، رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، عندما أكد اهمية الهجوم المسبق، كمبدأ أساسي في العقيدة العسكرية الاسرائيلية، واعتبره «حيوياً وتقليدياً». وأضاف، انه «عندما يكون واضحاً لنا اننا نقف على أعتاب حرب، واننا نملك معلومات مسبقة عن ان الحرب على وشك الاندلاع، فاننا سوف ندفع ثمناً أكبر، اذا ما انتظرناها»[٢٠]. وما يعنيه رئيس الاركان هو، بوضوح، ان القيادة العسكرية هي التي تملي المواقف الاستراتيجية على القيادة السياسية.

ان اعتبار الحق العملياتي لتوجيه ضربة اسرائيلية مضادة هو ضمان مستقبل وجود اسرائيل، يلغي، الى حد بعيد، دور العامل السياسي في كبح الميل الشديد لدى القادة العسكريين الى اللجوء الى القوة. وقد اثبتت تجارب اسرائيل، في حروبها مع الدول العربية، أهمية العامل السياسي في تقرير بدء الحرب، وفي جني ثمارها النهائية. فقد انسحبت القوات الاسرائيلية من سيناء، بفضل الضغط الاميركي؛ واستطاعت اسرائيل الاحتفاظ بالاراضي العربية، التي احتلت بعد حرب العام ١٩٦٧، بسبب الغطاء الاميركي في عهد ادارة الرئيس ليندون جونسون؛ ودلّت تجربة حرب العام ١٩٧٣ على مدى صعوبة اتخاذ القرار ببدء الحرب عبر توجيه ضربة استباقية، ممّا أثار الشكوك حول قدرة القيادة السياسية في الموافقة الدائمة على مبدأ عسكري ثابت، يرى العسكريون الاسرائيليون انه يناسب عقائدهم العسكرية. فالضربة الاستباقية تحتاج الى توظيف طاقات معيّنة في الجيش النظامي حتى يتمكّن من القيام بالمهمة المطلوبة. ويعتمد هذا على قرار سياسي من المستويات العليا. وأي ارتباك، أو خطأ، في التقدير يضع اسرائيل في وضع خطير، على غرار الساعات الحاسمة التي

سبقت حرب العام ١٩٧٣، اثر تقارير الاستخبارات المتسارعة عن حشود القوات السورية، والمصرية، على الجبهتين، الشمالية والجنوبية.

وطالما ان النظرية العسكرية الاسرائيلية تتحدث عن حسم المعركة، وليس عن حسم الحرب، فقد يسبّب ذلك، في ظروف مشابهة لمجريات حرب العام ١٩٧٣، ان تتدخل أطراف دولية فاعلة، من أجل فرض المفاوضات السياسية، بدل توسيع دائرة الحرب. ولا تستطيع اسرائيل، بسبب ما تشكله الولايات المتحدة من رادع جوهري، على صعيد منع الدولة العظمى الثانية من التدخل لغير صالح اسرائيل، من مشاكسة الرغبة السياسية الاميركية، في مرحلة ما من مراحل الحرب.

ولا يصمد النموذج الامني الاسرائيلي التقليدي في وجه سيناريوهات على غرار حرب استنزاف اقتصادية واجتماعية بواسطة حشد قوات عربية على الحدود الاسرائيلية، في ظروف تكون خلالها اسرائيل غير قادرة بسبب «ضباب المعركة» من تسديد ضربة استباقية، أو وقائية. وبطبيعة الحال، فان العقبات الماثلة لمفهوم الأمن الاسرائيلي في الظروف السياسية الاستراتيجية لاسرائيل، تتجاوز التغيير السياسي الذي حصل في العام ١٩٧٧، بوصول الليكود الى السلطة؛ وهي أسباب تتجاوز التمايزات بين حزبي الليكود والمعراخ.

وقد أصبحت مفاهيم «حسم المعركة» و«تدمير قوات العدو» و«اجباره على الدخول في مفاوضات سياسية»، التي وصفتها اسرائيل في السابق كموجّه لسياستها الأمنية، لا تلبّي حاجاتها المتعلقة بـ «المحافظة على الوجود»، طالما ان الجانب العربي يرفض التسليم بشرعية وجود اسرائيل، على الرغم من اجواء اللاسلم واللاحرب السائدة، وعلى الرغم من اتفاقيتي كامب ديفيد الموقعتين مع مصر، الأمر الذي يبقي المجتمع الاسرائيلي في حالة من الارباك والاستنزاف، نتيجة عدم قدرته على تحمّل سلسلة من الحروب.

من هذا المنطلق، رأى بعض الاسرئيليين ان «تحقيق السلام» و«التعايش مع الجيران العرب» هو الذي يحل مشكلة الامن الاسرائيلية من أساسها. وهذا أمر ليس «مجرد مسألة اخلاقية، وانما حتميّة مصيرية». لذلك، تصبح مسألة الدعوات العديدة من أجل اعادة وضع أسس ومبادىء جديدة لنظرية الأمن الاسرائيلية مسألة ملحّة في اسرائيل، حسب ما قال اللواء يسرائيل طل. فهو طالب بأن «يوضح الاسرائيليون لأنفسهم من جديد [أمانيهم] القومية، [وأهدافهم] وخططهم؛ وان توضع نظرية الامن طبقاً لها، وطبقاً للتطوّرات العالمية وللوضع السياسي الطبيعي الحالي في الشرق الاوسط. ان كل هذه التطوّرات والتغييرات الهائلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا العسكرية، تؤدي الى ان وضعنا الأمني، ونظرية الامن عندنا، وصورة وطابع الجيش الاسرائيلي، لن تصبح كما كانت عليه في الماضي»[٢١].

نظرية أمنية للمستقبل

يتفق معظم الاسرائيليين المهتمين بالشؤون العسكرية على ان نظرية الأمن الاسرائيلية التقليدية أصبحت لا تستجيب لمتطلبات «الأمن القومي» الاسرائيلي، وسط الظروف والتطورات المختلفة، التي تؤثر في النزاع العسكري بين اسرائيل، من جانب، والدول العربية، من الجانب الآخر. لقد ألغت تقنية الأسلحة الحديثة، والمتطورة، أهمية العمق الاستراتيجي للدفاع عن أمن اسرائيل؛ كما ان عدم قدرة اسرائيل على حسم النزاع عسكرياً، سوف يبقي النزاع مفتوحاً، طالما استمرت اسرائيل في احتلال الاراضي العربية وتتنكّر للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد أثبتت

الانتفاضة الفلسطينية، منذ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٨٧، ان هناك وسائل عديدة لا تزال صالحة للاستخدام في الصراع، لا تقل خطراً على اسرائيل من خطر الصدام العسكري الشامل. ويمكن تلخيص الاعتبارات التي يراها المختصون الاسرائيليون موجبة لتجديد نظريتهم الأمنية بالنقاط التالية:

○ ان اسرائيل لا يمكنها حسم النزاع مع العرب بالحرب؛ وان الدول العربية سوف تستطيع، عاجلاً أم آجلاً، الوصول الى تحقيق التوازن العسكري مع اسرائيل؛ ولن يبقى التفوّق العسكري الاسرائيلي قائماً الى الأبد.

○ لقد نجحت الدول العربية في تضييق هامش الفجوة النوعية في الأداء العسكري، وفي امتلاك المعدّات الحديثة والمطوّرة. وأخطر ما في الامر، امتلاك هذه الدول لصواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى تطاول عمق اسرائيل. وقد تُفشل أنظمة السلاح الحديثة خطط اسرائيل في الضربة الوقائية، أو الضربة الاستباقية، التي ينفّذها سلاح الطيران في ساعات المعركة الأولى، ممّا يفقد نظرية الامن الاسرائيلية المركّبات الهامة فيها.

○ يناط استخدام القوة العسكرية بقيود سياسية عدة. وقد تربك تلك القيود القيادة السياسية، عندما يتطلب منها الامر اتخاذ قرارات مصيرية بشأن بدء الحرب، أو الانتظار. وان أية مفاجأة يحققها العرب على غرار حرب العام ١٩٧٣، مع استخدام صواريخ أرض ـ أرض في ضرب العمق الاسرائيلي، سوف يربك عملية تعبئة الاحتياط، استعداداً لتوجيه ضربة مضادة.

وتنحصر الخيارات الاسرائيلية في تجديد النظرية الأمنية في خيارين تقليديين، بينما يقع الخيار الثالث في مجال استخدام السلاح غير التقليدي.

١ ـ النظرية الأمنية الهجومية

وهي تنطلق من الفرضيات الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الامنية الاسرائيلية التقليدية، وتتطلب الاحتفاظ بجيش صغير الحجم نسبياً، وحسن التدريب والتجهيز، وسريع الحركة وهجومي.

وحتى يتمّ وضع مبادىء النظرية موضع التنفيذ، يجب تحديد عدد من «الخطوط الحمراء» التي يؤدي تجاوزها، تلقائياً، الى عملية عسكرية اسرائيلية. ومن أجل امتلاك القدرة على حسم المعارك الهجومية، يحتاج «الجيش الصغير» الى ترسانة ضخمة من الاسلحة المتطورة، بحيث تكون الطاقة التدميرية لهذه الاسلحة، أقوى بكثير من مجموع الاسلحة التي يملكها العدو المفترض.

وتنفي هذه النظرية هوامش الردع وصد العدو المهاجم حتى تعبئة الاحتياط السائدة، الآن، في النظرية الحالية. وبدلاً من ذلك، فان العدو «سيتلقى ضربة في كل حالة ارتياب من انه مقبل على شنّ حرب»(٢٢).

وتتجاهل النظرية الهجومية الجديدة، في تطبيقها، القيود السياسية الداخلية، والخارجية. فمن جهة، هناك صعوبة داخلية في توفير اجماع وطني حول ضرورة بدء الحرب والقيام بالهجوم، الذي قد يبدو حرب «خيار»؛ ومن جهة أخرى، من الصعب التبرير للرأي العام العالمي توجيه ضربة عسكرية وقائية للرد على خطر لا يبدو انه مبرّر كاف لشنّ الحرب بالنسبة الى معظم دول العالم، ولا حتى بالنسبة الى تلك المؤيدة، تقليدياً، لاسرائيل.

ولا تأخذ النظرية الهجومية في الاعتبار، كذلك، امكانية ان يتعرّض الجيش صغير الحجم

لهجوم مفاجىء من الجانب العربي، في وقت لا تكون الاستعدادات كافية لخوض معركة دفاعية من أجل صدّ الهجوم المحتمل، «حيث اثبتت حرب العام ١٩٧٣، ان من الصعب تبنّي مفهوم يفترض بيقين ان الاستخبارات سوف ترصد، دائماً، استعداد العدو للحرب، وتتجاهل، عن ادراك، احتمال نجاح العدو في المباغتة»(٢٣).

٢ ـ الدمج بين الدفاع والهجوم

ان الهجوم في أرض المعركة المستقبلية يكلف ثمناً لا تستطيع اسرائيل تحمّله، حتى لو انتصرت في الحرب. ويدعو اصحاب هذا الخيار الى ان تقف اسرائيل على خط دفاعي، «وترك المجال للطرف الآخر لتحطيم رأسه بالجدار». ومن أجل تنفيذ هذا النموذج، يجب على الجيش الاسرائيلي استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير الاسلحة التقليدية، حتى تصبح أكثر دقّة في الاصابة، من دون قيود على مدى السلاح، من أجل تدمير الوسائط القتالية من بعيد، ودون الدخول في مواجهات مباشرة على خط الجبهة مع القوات المعادية، التي يفترض امتلاكها كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، وتتحصّن خلف خطوط دفاعية عديدة في عمق الجبهة. وقد عبّر رئيس الاركان الاسرائيلية، شومرون، عن حقيقة هذا التوجه، حيث قال ان الجيش الاسرائيلي لن يزداد عدداً خلال التسعينات. لذلك، عليه ان «يزيد مستواه النوعي، وتطوير وسائل القتال ذات القدرة التدميرية العالية والتآكل البطيء»(٢٤). وفي هذا الاطار، تأتي مشاركة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» الاميركي، وتطوير صاروخ «حيتس» الاسرائيلي ـ الاميركي المشترك، المضاد للصواريخ.

ويعتقد الاسرائيليون بأن الحرب المقبلة ضد الطرف العربي لن تشهد معارك برية على خط الجبهة، بل سوف تشمل هجمات صاروخية في عمق الجبهة، وعلى الخطوط الخلفية، عبر استخدام أساليب الحرب الالكترونية الحديثة. وسوف تسمح أنظمة الانذار الحديثة توفير انذار يسبق الهجوم الصاروخي بثوان عدة فقط، ممّا يمكّن اسرائيل من تعبئة الاحتياط؛ كما يمكّن من استخدام التكنولوجيا المدنية المتوفّرة في تطوير الصناعات العسكرية، الأمر الذي سيوفر من الاعباء المالية في تطوير مثل هذا النموذج.

وللرد على محاولة الجيوش العربية غلق الفجوة النوعية القائمة مع الجيش الاسرائيلي، يدعو النموذج الدفاعي ـ الهجومي المشترك الى ان تعتمد النظرية القتالية للجيش الاسرائيلي على وسائل قتالية تحل مشكلة نسبة السحق العالية للمعدّات والاسلحة على أرض المعركة المستقبلية، وتعوّض على الجيش الاسرائيلي دونيّته الكمّية. ويجب ان تكون هذه الوسائط «ذات تسليح موجّه دقيق تستهدف ضرب أنظمة القتال التي يملكها العدو في عمق أراضيه؛ وكذلك تحييد هجماته. وستكون تلك الوسائط ذات قدرة تدميرية عالية تستهدف اخراج كميات السلاح الكبيرة التي يملكها العدو، وضرب أهداف نوعية في عمق أراضيه»(٢٥).

ونظراً الى ان النموذج المشترك يؤجل العملية الهجومية الى ما بعد خوض معركة دفاعية، لتحطيم أكبر قدر من قوات العدو ودفاعاته، حتى تتمّ عملية الاختراق بسهولة أكبر، يجب على الوسائط القتالية الجديدة ان تكون «قادرة على تخريب دفاعات العدو في المراحل الاولى، حتى تكون فعاليتها منخفضة قدر الامكان في اثناء المجابهة مع الجيش الاسرائيلي؛ فتخريب هجوم العدو هام جداً، ويستهدف تقويض أمنه وقدرته العملية على الاستمرار في الهجوم»(٢٦). ومن مواصفات السلاح الحديث الملائم للنموذج المقترح، ان يصل الى مسافات بعيدة، وان يتمتّع بدقة كبيرة لضرب أهداف العدو

وتدميرها، «دون تحريك قوات داخل أراضيه. فالسلاح الذي يدمّر الاهداف داخل أراضي العدو يجب اطلاقه من خارج مدى نيران أسلحة العدو. وليس الهدف استخدام سلاح غير تقليدي، ولا حتى سلاح يحمل رؤوساً حربية كيميائية، أو بيولوجية»[٢٧].

وسيكون لسلاح الجو الاسرائيلي، الذي سوف يمتلك أحدث المعدات والاجهزة الالكترونية والقذائف الموجهة ذات القدرة التدميرية العالية، دور في تقديم الدعم للتشكيلات العسكرية المنتشرة على طول الجبهة. وفي المراحل الاولى من الحرب، سوف «يعمل في عمق أراضي العدو البعيدة من خط الجبهة. وبعد المرحلة الاولى فقط، التي يتمّ فيها تدمير جزء كبير من التشكيلات الهجومية للعدو، تنفّذ الوحدات المدرّعة الاسرائيلية مرحلة الاختراق، ونقل الحرب الى اراضي العدو، حيث يكون ثمن الاختراق، في مثل تلك الظروف، منخفضاً الى حدّ بعيد، مقارنة بما كان يمكن على الجيش الاسرائيلي ان يدفعه الآن، لدى تنفيذ مبادىء العقيدة العسكرية الحالية»[٢٨].

ويكرّس النموذج امكانات كبيرة لسلاح الجو الاسرائيلي حتى يحافظ على التفوّق الجوي الدائم، وان يمتلك هذا السلاح ـ حسب قول رئيس الاركان ـ «الوسائل للوصول، بسرعة، الى هذا التفوّق. ويجب علينا تطوير قتاله الليلي، في مختلف الظروف الجوية. ولا يحتمل ان تستخدم وسائل الطيران على النحو الذي ساد سابقاً؛ نصف نصف»[٢٩].

وعلى الرغم ممّا يتمتع به النموذج المشترك من مزايا بخصوص المعركة الدفاعية في ظروف أرض المعركة المستقبلية، والتخلّص من الارتباك في اثناء فترة بلورة القرار السياسي، فان النموذج يحتاج الى موارد كبيرة من أجل تراكم السلاح التقليدي، واستمرار تحديثه بأفضل التقنيات التكنولوجية المتقدمة. وكذلك يبقى خطر نجاح هجوم عربي على العمق الاسرائيلي بواسطة صواريخ أرض ـ أرض قائماً، ممّا يشوش على عملية استدعاء الاحتياط؛ ويدمر القاعدة التحتية الأساسية التي توفّر القدرة على الصمود؛ وبالتالي تخريب المرحلة الثانية من النموذج، وهي تنفيذ الهجوم المضاد على العدو.

٣ ـ الخيار النووي

قال احدهم، مبرّراً ضرورة امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية: «اننا لا نملك قدرة اقتصادية؛ وقد وصلنا الى قاع المخزون من القوة البشرية، واستنفدنا قدرتنا التقليدية»[٣٠]. لقد بات من المؤكد ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي لم يعد من باب الاحتمالات والتكهّنات. وأشارت سلسلة من القرائن والدلائل الى حقيقة امتلاك اسرائيل لمثل هذا السلاح، وهو ما أكدته تصريحات بعض المسؤولين الاسرائيليين، في غير مناسبة، وما نشرته الدوريات الاجنبية المتخصصة، وما كشفه الفني الاسرائيلي مردخاي فعنونو اثر لجوئه الى الغرب. بل هناك بعض التقديرات يؤكد ان اسرائيل تمتلك انواعاً متطورة من السلاح النووي، مثل القنبلة الهيدروجينية، أو القنابل النيترونية التكتيكية.

رأى الكاتب الاميركي اليهودي، روبرت هركابي، ان اسرائيل بحاجة الى سلاح نووي لضمان بقائها. واعتمد هركابي على ثلاث فرضيات أساسية تستند اليها اسرائيل في تبرير امتلاكها السلاح النووي، وهي: «١ ـ ان تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط لا يبدو امراً واقعياً في المستقبل القريب، أو البعيد. ٢ ـ اذا ما تعرّضت اسرائيل، يوماً ما، لهزيمة حاسمة في حرب تقليدية، فسيتعرض سكانها لمذبحة واسعة الابعاد. ٣ ـ ان حدوث تحوّل في الميزان العسكري التقليدي لصالح العرب يعتبر أمراً محتملاً في نهاية الأمر». وعرض هركابي سلسلة طويلة من المبررات والاسباب التي قادت اسرائيل الى تطوير السلاح النووي، أهمها[٣١]: ردع نهائي في حالة وقوع هزيمة تقليدية؛ ردع السلاح

النـووي العربي؛ استخدام السلاح التكتيكي في ميدان المعركة، في أوضاع يائسة، أو في الازمات المختلفة؛ ردع الدول العربية عن اللجوء الى ضرب المدن الاسرائيلية بسلاح تقليدي، أو كيميائي، أو بيولوجي، أو اشعاعي؛ سلاح نفسي ضد العرب لثنيهم، نهائياً، عن نوايا تدمير اسرائيل؛ ردع ضعيف ازاء أي تدخل سوفياتي في حرب تقليدية؛ وسيلة ضغط ضد الولايات المتحدة الاميركية ودول غربية أخرى، لضمان استمرار الحصول على السلاح التقليدي والدعم السياسي منها، وذلك اعتماداً على خوف الدول الكبـرى من ان يكـون من شأن اسرائيل تبنّي نظرية العقاب الجماعي، والخوف من الانزلاق الى حرب نووية، وتصعيد الوضع حتى يصل الى مستوى الدول الكبرى؛ ضمان البقاء المطلق لاسرائيل الذي يساعد الحكومة على عدم اعادة أي أرض محتلة نتيجة لضغط أو معارضة من الداخل؛ استخدام تكنولوجيات نووية كورقة مساومة مع دول أخرى، بهدف الحصول على المال، أو التجارة، أو الدعم الدبلوماسي، أو المواد الخام، أو لشراء الاسلحة التقليدية.

وتنحصر نظريات استخدام اسرائيل للسلاح النووي في ثلاثة خيارات، هي: ١ ـ النظرية السلبية؛ ٢ ـ نظرية السلاح النووي كحل استراتيجي؛ ٣ ـ نظرية الردع (الدمج بين السلاح النووي والسلاح التقليدي).

١ ـ النـظريـة السلبية: تدعو النظرية السلبية الى عدم ادخال السلاح النووي الى الشرق الاوسط. فالى جانب الموانع الاخلاقية، والسياسية، من استخدام مثل هذا السلاح، فهناك الجانب العملياتي، حيث لا تسمح المساحات الجغرافية باستخدام السلاح النووي في الشرق الاوسط، لأنه لا يمكن السيـطرة عليه بعد استخدامه، ممّا قد ينقل أخطاره الى مجال اسرائيل ذاتها. ولا يمكن استخدام السلاح النووي في صراع ضد دول الجبهة الشرقية؛ «فالقاء قنبلة نووية على دمشق مثلاً، يشبه القاء قنبلة على الجليل... وكذلك سيكون اطلاق سلاح نووي خطيراً على القوات الاسرائيلية بمقدار الخطر على القوات السورية»[٣٢]. يضاف الى ذلك عدم التماثل بين اسرائيل والجانب العربي بالنسبة الى القدرة على امتصاص الخسائر البشرية. فحصول اسرائيل على الخيار النووي يستدعي، تباعاً، امتلاك العرب لهذا السلاح. وبما ان ساحة المعركة المستقبلية غير واضحة المعالم، فان وضع نظريات افتراضية بشأن الفائدة المحتملة لهذا السلاح، بالنسبة الى اسرائيل، يبقى موضع شك كبير.

وسوف يسبب الخيار النووي، في المجال السياسي، احتجاجاً عالمياً من مختلف دول العالم، ومن ضمنها الولايات المتحدة؛ كما ان قيمة المظلة النووية تتلاشى في حال تدخل دولة نووية عظمى الى جانب الدول العربية في تقديم سلاح نووي يردع السلاح النووي الاسرائيلي.

ولا يضمن وجود سلاح نووي الأمن الاسرائيلي، لأن العمليات العسكرية المحدودة، والحروب الصغيرة، ستبقى قائمة في المنطقة، الأمر الذي لا يوفّر لاسرائيل «ذريعة» تبرر فيها استخدام سلاحها النـووي. ومن دون شك، فان مثـل تلك العمليـات تسبّب استنـزافاً اقتصادياً، وبشرياً، ونفسياً، لاسرائيل، لا يمكنها تحمّله لفترة طويلة. وتشير تجربة الانتفاضة، المستمرة، الى حقيقة مأزق الخيار النووي الاسرائيلي.

واذا كان الهدف من امتلاك السلاح النووي هو التوفير في الموارد التي يتطلبها الاحتفاظ بترسانة ضخمة من السلاح التقليدي، فان تجربة الدول العظمى التي تملك خياراً نووياً، وكذلك تجربة دول حلفي وارسو والناتو، تشير الى ان تلك الدول لم تتخلّ عن تطوير وتعزيز قدرات قواتها التقليدية، على الرغم من وجود الأسلحة النووية في ترساناتها العسكرية، ممّا يعني ان توفير الموارد، كنتيجة لامتلاك السـلاح النـووي، لن يكون حقيقياً. وقد يكون امتلاك هذا السلاح سلبياً، وبمثابة اغراء للطرف

الآخر على دخول الحرب في حالة اظهار عدم وجود استعداد جدي لتنفيذ التهديد باستخدام العقاب النووي.

٢ ـ السلاح النووي كحل استراتيجي: يمكننا رصد نظريتين، يركّز الاسرائيليون عليهما، بالنسبة الى استخدام الخيار النووي كحل استراتيجي لمشكلة «الأمن القومي» الاسرائيلي. تنادي الأولى بضرورة اتباع سياسة الوضوح في الخيار النووي؛ بينما تدعو الثانية الى اتباع سياسة الغموض وعدم الكشف عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي.

(أ) سياسة الوضوح النووي: وهي سياسة تبلورت في عهد بن ـ غوريون. وتكرر طرح الموضوع بعد حرب العام ١٩٧٣، حين أدلى موشي دايان بعدة تصريحات مؤيدة للافصاح عن القدرة النووية الاسرائيلية بصورة أكثر وضوحاً. وقد اقتفى أثره عدد من الباحثين، أبرزهم شاي فيلدمان من معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب.

ويأمل اصحاب هذه النظرية في ان تعطي سياسة الوضوح النووي مصداقية أكبر للتهديد الردعي الاسرائيلي، وتتيح وضع مبادىء لاستخدام السلاح النووي، وذلك من طريق اعلان اسرائيل عن «خطوط حمراء» يفرض تجاوزها استخدام السلاح النووي، ممّا يقلّص احتمال استخدام هذا السلاح بطريقة غير سليمة. وهي تتيح «فتح حوار استراتيجي بين أطراف النزاع في الشرق الاوسط، الأمر الذي سوف يقلل من احتمال نشوب حرب نتيجة خطأ؛ وسوف تتيح تعليم جماعات النخبة في الشرق الاوسط وأقلمتها مع واقع الحياة في بيئة نووية»[٣٣]. ويأمل بعض الاسرائيليين في ان يعطي الاعلان عن السلاح النووي أفضلية لهم في سباق التسلّح مع العرب، ويقلل من الاعتماد على السلاح الاميركي، ويخفّف، بالتالي، من «الضغوط» السياسية الاميركية على اسرائيل.

وقد اعتُبر دايان من أكثر المتحمسين الى الكشف عن الذراع النووية الاسرائيلية. وكان عبّر عن ذلك في احدى المناسبات، العام ١٩٧٦، عندما قال ان الخيار النووي «ليس سراً. وأنا لا أعتقد بأن هذه الامور ينبغي ان تكون مكتومة»[٣٤]. وكانت حجّة دايان، في ذلك، اضافة الى البعد السياسي، العبء المتزايد لمتطلبات الردع التقليدي. فقد خشي دايان، مبكراً، من استمرار سباق التسلّح في الشرق الاوسط، لأنه اذا ما استمرت اسرائيل في ذلك، فسوف تصل الى وضع «تقف فيه دبابة في كل ساحة في اسرائيل، وناقلة جند مدرّعة على مدخل كل منزل، وطائرة عمودية فوق كل سطح. ان الدولة، ببساطة، سوف تفلس... علينا الاحتفاظ بجيش صغير ناجع وقليل الكلفة، وحتى محترف، للأمن الجاري والحوادث المحدودة. وبسلاح نووي للمواجهة الشاملة؛ والّا، فسوف نتدهور الى حالة اختناق اقتصادي تامّ»[٣٥].

وتكمن عيوب نظرية الردع النووي العلني في ان الجانب العربي سوف يتجنّب خوض مواجهات شاملة مع اسرائيل، واتباع سياسة الحروب المحدودة والهجمات المحدودة التي لا تشكل مبرراً كافياً لاستخدام السلاح النووي، ممّا يستنزف اسرائيل ويجبرها على الاحتفاظ بقوات عسكرية تقليدية كبيرة لمتطلبات الأمن الجاري وحراسة الحدود. لذلك، رأى منتقدو النظرية ان لا شيء يعوّض اسرائيل عن توفير العمق الاستراتيجي في الدفاع. «فالعودة الى ' الخط الاخضر' ستكشف مراكز السكان الاساسية في اسرائيل أمام الارهاب والاستنزاف، اللذين سيتغلبان على كل امكانية للحياة العادية؛ وهو ما لن يستطيع أي خيار نووي الحؤول دونه»[٣٦].

واذا كانت نظرية الكشف عن الخيار النووي تستهدف ضمان الامن القومي لاسرائيل،

فان التهديد النووي الذي لا يأتي في سياق دفاع عن «بقاء قومي»، هو، بشكل عام، ليس ذا مصداقية. وقد أثبتت التجارب المختلفة، في الماضي، ان التهديدات بالانتقام الشامل لم تحل دون وقوع مواجهات عسكرية تقليدية في غير مكان في العالم.

وعلى أية حال، فان القائلين بسياسة الكشف عن الذراع النووية الاسرائيلية ينطلقون من خلفيات سياسية، فحواها انه باعلان اسرائيل عن امتلاكها السلاح النووي تستطيع ان تقدم تنازلات اقليمية لتسوية النزاع في الشرق الاوسط من خلال اقناع الجانب العربي بعدم امكان الانتصار على اسرائيل في ميدان الحرب.

واقترح شاي فيلدمان، في هذا المجال، ان تنسحب اسرائيل من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، لكي يكون الردع النووي واضحاً. وبذلك يكون أي هجوم عربي، بداهة، تهديداً لوجود الدولة. وبالتالي، يمكن ان يكون التهديد النووي المضاد ذا مصداقية. أي بمعنى ان الردع النووي العلني سوف «يذيب' الجمود في موضوع المناطق [المحتلة]، وسيتم لاسرائيل الانسحاب منها لقاء اتفاقية سلام»(٣٧).

ويزداد مؤيدو هذا الاتجاه في اسرائيل، خصوصاً بعد الانتفاضة الفلسطينية. وهم يطالبون بالتخلّي عن المناطق المحتلة المأهولة بالسكان العرب، التي تشكل استنزافاً اقتصادياً وسياسياً واخلاقياً لاسرائيل؛ خصوصاً انه في عصر الاسلحة المتطورة لم يعد للعمق الاستراتيجي أهمية كبيرة في المواجهات العسكرية.

(ب) سياسة الغموض النووي: تستند سياسة الغموض النووي على ركيزة مفادها ان مجرّد الشك هو قوة رادعة بحدّ ذاته، لا يجب على اسرائيل تبديده. ومن أهم المزايا التي يوفّرها نموذج الغموض النووي:

- انه يوفّر ردعاً من دون دفع الطرف الثاني الى رد ما، ويحافظ على حرية العمل، ويؤخر سباق التسلّح النووي في المنطقة، ويبقي امكانية اقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط مفتوحة.
- ان الكشف عن وجود خيار نووي لدى اسرائيل سوف يدفع الجانب العربي الى مراكمة سلاح نووي لديه. وقد اثبتت تجربة الباكستان والهند ذلك، حيث دفعت التجربة النووية الهندية الباكستانيين الى اثارة الموضوع دولياً، وحصلت، جرّاء ذلك، على دعم سياسي، وأعلنت عن نواياها في تطوير خيار نووي.
- ان الغموض النووي يحمي اسرائيل من فرض عقوبات دولية عليها، ومن ردّات فعل الداعين الى نزع السلاح النووي في العالم.

ولا تخلو سياسة الغموض النووي من أخطار عديدة على اسرائيل، أقلّها انها تؤدي الى خطر محتمل نتيجة عدم اليقين، الأمر الذي يساهم في تشجيع ردّات الفعل النووية المضادة.

ومن دون شك، ان تقدير تكاليف سياسة الغموض النووي ومزاياها معقّد جداً، وهي تخضع لتفسيرات متغيّرة وتطوّرات مختلفة. ومع ذلك، وفي ضوء ما تعتبره اسرائيل مصالحها الحيوية، وفي الظروف الحالية، لن تعوّض المزايا الكامنة في نظرية الوضوح النووي التكاليف التي ينطوي عليها التخلّي عن سياسة الغموض المتعمّد الحالية.

٣ ـ نظرية الردع (سلاح نووي لساحة المعركة): لا يهدف نموذج استخدام السلاح النووي على ساحة المعركة الى ايقاف تطوير وتحديث السلاح التقليدي. بل ان الهدف هو استخدام هذا السلاح عندما تنهار خطوط الدفاع، ولمنع اختراق قوات عربية كثيفة الى عمق اسرائيل. ويعتقد اصحاب هذا الخيار بأن امتلاك السلاح المتطور، والحديث، لن يكبح الجانب العربي من التفكير في القيام بعمل عسكري واسع ضد اسرائيل. وبناء عليه، يجب ان تولي القيادة العسكرية الاسرائيلية ـ حسب شلومو اهرونسون ـ الاهتمام ببناء جيش صغير ومتطوّر وسهل الحركة، «معظمه من قادة الصفوة ووحدات الصفوة، الذي يدمج بين الردع النووي ' المخفي ' ـ هيدروجيني وذرّي ـ وبين السلاح النيوتروني، وذلك من خلال السعي نحو تسوية سياسية تتضمّن تقديم تنازلات اقليمية واهتماماً زائداً بكرامة العرب، والسعي نحو حل وسط، عملي، بين حقوقهم وحقوقنا. ويمكن لهذا كله ان يتحقق عملياً؛ ويكلّف، على المدى الطويل، ثمناً أقل ممّا يكلفه الجيش الكبير، والضخم، الذي فشل، عملياً، في حرب لبنان»[٣٨].

أي يجب حصر استخدام السلاح النووي في المجال التكتيكي فقط، ولأهداف محدّدة، قد تتلاءم أكثر مع وضع اسرائيل. وسوف يمكّن التحكم بهذا السلاح من «توجيه ضربة الى العدو المناسب، واستخدامه للردع في اثناء الحرب. واذا لم يستوعب العدو الرسالة، سوف يستخدم السلاح بقوة أكبر لتدمير قواته»[٣٩].

ويرتبط تطوير السلاح غير التقليدي، والمحدود، بالمستوى التكنولوجي والفني. وتظهر المعلومات التي كشفها فعنونو ان الحديث يجرى عن تقدّم اسرائيلي في تطوير قنبلة اشعاعية (نيوترون)، حيث يعتقد بعض الاسرائيليين بأن حقيقة وجود مثل هذا السلاح في ترسانة حلفي الناتو ووارسو يعطيهم «شرعية معيّنة» في امتلاكه واستخدامه.

ومع ان حصر تطوير سلاح نووي يستخدم في ساحة المعركة فقط لا يلغي الأثر الردعي النووي، الّا انه يقيّده في مستويات واقعية، حيث ان الوسائل النووية الاستراتيجية لا تلائم ضرب أهداف ومراكز عسكرية محدّدة. صحيح ان السلاح النووي التكتيكي لا يصل الى مستوى سلاح التدمير الشامل، الّا انه، على الرغم من ذلك، يشكل تهديداً خطيراً، ويسبّب أضراراً كبيرة جداً في الأهداف العسكرية الخلفية، والمنشآت الصناعية، والاقتصادية.

ويأمل الاسرائيليون في ان يخلّصهم امتلاك السلاح النيوتروني من آثار ادخال اسرائيل في حسابات ميزان القوى العالمي. فالاسلحة النووية لساحة المعركة، ذات المدى المحدود وقوة التدمير المحدودة نسبياً، لا تهدّد الاتحاد السوفياتي، «ويمكن الافتراض انها لن تدخل في مسار نزع السلاح العالمي». وقد يصبح بامكان اسرائيل، بامتلاكها لهذا السلاح، الموافقة على اتفاقية منع انتشار السلاح النووي، وان تُخضع مفاعلها النووي، في ديمونا، للمراقبة الدولية.

وعلى الرغم من المعلومات القليلة في هذا المجال، الّا ان معلومات الدول الغربية تشير الى امتلاك اسرائيل لمثل هذا السلاح. وكانت صدرت عن وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق وزير الصناعة والتجارة الحالي، اريئيل شارون، اشارات عدة تلمح الى امتلاك اسرائيل للسلاح النووي التكتيكي. ففي أعقاب ضرب المفاعل العراقي، في تموز (يوليو) ١٩٨١، أوضح شارون محدّداً الخيار الاسرائيلي المستقبلي بأن اسرائيل سوف تمنع العرب من امتلاك السلاح النووي، وان الجيش الاسرائيلي «لن يشتري طائرة أخرى، أو دبابة أخرى. ومع ذلك، يمكنه توفير الأمن بشكل أفضل»[٤٠]. وعلى الرغم من انه لم

يوضح كيف سيتحقق ذلك، الّا ان ما فهم من أقواله يشير الى سلاح غير تقليدي. وكرّر رئيس الوزراء الاسبق، مناحيم بيغن، مضمون أقوال شارون، ممّا ساهم في بلورة ما يمكن تسميته استراتيجية «الاحتكار النووي» الاسرائيلي، تلك الاستراتيجية التي وجدت تعبيرها العملي في قصف المفاعل النووي العراقي. وقد عزّز وزير الدفاع الحالي، اسحق رابين، هذه الشكوك، عندما رفض، في اثناء النقاشات التي أجريت بعد الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، العام ١٩٨٥، حول ميزانية وزارة الدفاع والتقليصات التي لحقت بها، وايقاف مشروع بناء طائرة لافي، توسيع دائرة النقاش العلني حول «ساحة القتال المستقبلية»، وحول نوعية السلاح النووي الذي تطوّره اسرائيل بجهودها الذاتية، والذي سوف يعوّض الجيش الاسرائيلي عن امتلاك طائرة لافي. وقدّر البعض ان رابين كان يقصد امتلاك سلاح نووي تكتيكي. فمن مواصفات قنبلة النيوترون ان استخدامها لا يرتبط باصابة مدنيين، أو تلويث مناطق واسعة لأجيال متعاقبة. واذا ما تمّ تركيبها في صواريخ بعيدة المدى من انتاج اسرائيل، فمن شأن ذلك ان يكون «بديلاً جيداً من طائرة لافي وأي نظام سلاح تقليدي آخر، ووسيلة ردع ممتازة ضد هجوم عربي محتمل»[٤١].

ورأى الاسرائيليون في السلاح النووي التكتيكي اغراء خاصاً لهم، بسبب كونه قنبلة «نظيفة» تلبّي الاحتياجات كافة. فهي تتيح ايقاف هجوم تقليدي ضخم، حتى في حالة تكون فيها القوات الاسرائيلية في وضع انهيار وتدهور، من دون حاجة الى دمار كامل بالاسلحة «القذرة» الاستراتيجية. وتتيح، أيضاً، المساس الانتقائي بأهداف في المؤخرة، ولا تمسّ جمهور المدنيين في العمق، كذلك «تتيح شنّ هجوم مضاد في المنطقة المضروبة بعد فترة قصيرة نسبياً، بعد اتخاذ قرار بالقصف»[٤٢].

ومن عيوب نموذج استخدام الرؤوس النووية التكتيكية انها تعطي حرية العمل للقادة العسكريين في اتخاذ قرار استخدامها لدى وقوع هجوم عربي شامل. وبذلك، فان الخطر الكامن في الخيار العسكري أكبر منه في أي خيار آخر. «فمستوى الاغراء في استخدامه، في أوقات الشدة، يزيد بشكل أكبر، بسبب انه لا يعتبر بمثابة تدمير شامل. ولو كان لدى اسرائيل رؤوس تكتيكية بتاريخ السابع من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، لكان تمّ استخدامها بشكل سهل جداً»[٤٣].

وعلى الرغم من الحماس الذي يبديه بعضهم لاستخدام خيار السلاح النووي التكتيكي، حذّر البروفيسور يهوشفاط هركابي من لجوء اسرائيل الى تبنّي هذا الخيار، لأن الدول الكبرى أدركت، حسب تعبيره، خطأها في امتلاك هذا السلاح الخطير. «فسوف يحدث استخدامه تصعيداً نووياً؛ وكذلك لا يوجد من يعتقد بأنه يمكن استخدام هذا السلاح، على الأقل، في أوروبا». وتعتبر الخسارة التي يسببها هذا السلاح بسيطة جداً؛ فهو يدمّر سرية دبابات؛ «لكن من يضمن لنا ان الردّ لن يأتينا في تل ـ أبيب». ولم يستبعد هركابي احتمال حدوث رد فعل من الدول العربية، لأن ما سوف يتقرر، هنا، «لا يتعلق باسرائيل فقط، بل بمستقبل العالم كله. واذا ما حقّقت دولة صغيرة فائدة من سلاح نووي تكتيكي، فسيكون هذا نتيجة لعالم تسود فيه حالة من الطيش والاهمال»[٤٤].

الخلاصة

على الرغم من الاستقرار النسبي الذي تمتّعت به نظرية الأمن الاسرائيلية خلال الخمسينات، والستينات، الّا ان التطوّرات المختلفة (العلمية، والسياسية، والوضع الاقليمي، والدولي) أصبحت تفرض تغيير مبادىء النظرية، حتى يمكنها تلبية الاحتياجات الأمنية لاسرائيل.

ونظراً الى الاخطار المحيطة بالفترة الانتقالية التي يتمّ التحوّل فيها من مفهوم أمني الى

مفهوم أمني آخر، فان اسرائيل تحاول استغلال الوضع الجيو ـ سياسي السائد في المنطقة الآن، والمريح نسبياً لها، من أجل احداث التحوّل المطلوب خلال السنوات القريبة المقبلة.

لقد أكدت تجربة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ان «الأمن القومي» لاسرائيل لا يتحقق من خلال امتلاك قدرة «الانقضاض» وتوجيه ضربات عسكرية سريعة، بل ان تحقيق «الأمن القومي»، بمعناه الشامل، يتوقف على قدرة «الامتصاص» التي تتمتع بها الأمة في مجرى الصراع الطويل الذي يعتمد اساساً على قدرة «الصمود» و«التحمّل» لأجيال عدة. وان محاولات اسرائيل وضع ركائز لميزان الردع في المنطقة على مقياس ميزان الردع بين الدولتين الأعظم هو مقياس خاطىء. فهو لا يتأثر، في الحالة الثانية، بتقلّبات الأجواء الوطنية، أو بالاستقرار الداخلي في الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي. فالردع الحقيقي لكليهما هو تكنولوجيا الدمار التي يملكها كل منهما. ولا يتأثر هذا بأي عامل سياسي، أو ثقافي. امّا في منطقتنا، وفي كل مكان يكون فيه عامل الردع تقليدياً، فان قدرة الردع هي دالّة مجمل الوضع السياسي داخل البلد.

واذا كان الموقف الاسرائيلي موحّداً حول مفاهيم «الأمن القومي» في حدود حماية البقاء المادي لاسرائيل حتى حدود العام ١٩٦٧، فان خلافات سياسية هامة بدأت تبرز داخل المجتمع الاسرائيلي، وفي مؤسساته السياسية والحزبية، وحتى داخل الحزب الواحد، حول تحديد أهداف استراتيجية لنظرية الأمن الاسرائيلية. ففي حين دعا بعض الاسرائيليين الى الاحتفاظ بالوضع الراهن لتحقيق الأمن الاسرائيلي، نادى آخرون بضرورة اتباع سياسة «أراضٍ مقابل سلام»، لتحقيق «الامن القومي» الذي يتأتّى عبر السلام مع الدول العربية، وليس من طريق الحرب الدائمة.

ويعرف الاسرائيليون، أكثر من غيرهم، حقيقة انهم، في حسابات ميزان القوى الشامل، لا يملكون التفوّق المطلوب في مواجهة قوة عربية موحّدة، تعقد العزم، حقاً، على خوض مواجهة عسكرية شاملة معها؛ وان بقاء الاحتلال الاسرائيلي وسياسة التوسّع والعدوان سوف يعززان الباعث لدى الجانب العربي على الاستعداد لمواجهة الخطر الاسرائيلي. وبذلك، لن يتحوّل الامتياز التكتيكي الذي توفّره المناطق المحتلة، كعمق استراتيجي، الى معادل للنقص في معادلة نظرية الأمن الاسرائيلية.

وطالما ان القيادة الاسرائيلية ترى في التمسّك بالأراضي المحتلة ضماناً لأمنها أكثر من تحقيق السلام، فان فتيل التفجير سيبقى قابلاً للاشتعال في منطقة الشرق الاوسط؛ ولن تستطيع اسرائيل، بالتالي، تحمّل سلسلة من الحروب المحدودة، والشاملة، والتي ستكون نتائجها كارثية عليها.

---

(١) تسفي كاسيه، **ملحق هآرتس**، ١٩٨٨/١٠/٢٨.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) رؤوبين فدهتسور، **هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٧.

(٤) عمانوئيل فالد، **بوليتيكا**، العدد ١٤/١٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٣٠.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) رؤوبين فدهتسور، **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩.

(٨) فالد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(١١) ابراهام روتام، «الحرب المقبلة؛ القوى البشرية وثمنها للأطراف»، في الوف هار ـ

ايفن، **اسرائيل على أعتاب العام ٢٠٠٠؛ حرب أم سلام؟** القدس: معهد فان لير، ١٩٨٨، ص ١٢٩.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٦.

(١٣) رؤوبين فدهتسور، **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠.

(١٤) اساف روزين، «الامن والقوة الاقتصادية على الطريق الى العام ٢٠٠٠»، في هار ـ ايفن، «اسرائيل على أعتاب العام ٢٠٠٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(١٥) رؤوبين فدهتسور، **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠.

(١٦) **ملحق معاريف**، ٢٣/٥/١٩٨٩.

(١٧) يسرائيل طل، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٦٢/٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠٦؛ نقلاً عن **معراخوت**، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٩.

(١٨) **ملحق دافار**، ٢١/٧/١٩٨٩.

(١٩) **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩.

(٢٠) **يديعوت احرونوت**، ٢٧/٢/١٩٨٩.

(٢١) طل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧.

(٢٢) دان سغير، **هآرتس**، ٣/٦/١٩٨٦.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **يديعوت احرونوت**، ٢٧/٢/١٩٨٩.

(٢٥) رؤوبين فدهتسور، **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٢.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **يديعوت احرونوت**، ٢٧/٢/١٩٨٩.

(٣٠) دان سغير، **هآرتس**، ١١/٢/١٩٨٧.

(٣١) **المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨٧.

(٣٢) افنير يانيب، **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٦.

(٣٣) **عل همشمار**، ٢١/١٠/١٩٨٦.

(٣٤) دان سغير، **هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٦.

(٣٥) ايلي تايخر، **دافار**، ٢٩/١٢/١٩٨٦.

(٣٦) يوسف روم، **دافار**، ١١/١/١٩٨٧.

(٣٧) دان سغير، **هآرتس**، ١٧/١١/١٩٨٧.

(٣٨) انظر شلومو اهرونسون، **هآرتس**، ١١/٢/١٩٨٧.

(٣٩) مئير شتيغليتس، **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٣٩.

(٤٠) شلومو اهرونسون، **ملحق عل همشمار**، ١١/٩/١٩٨٧.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) انظر اريئيل بن ـ حانان، **عل همشمار**، ٢٦/٥/١٩٨٥.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **هآرتس**، ١١/٢/١٩٨٧.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

اطلاق صاروخ تجريبي جديد

عاد موضـوع سبـاق التسلّح بالصواريخ الباليستيكية وأسلحة الدمار الشامل الى الصدارة في الوضع العسكري، والاستراتيجي، في الشرق الاوسط، خلال الشهور الاخيرة، وذلك بسبب قيام اسرائيل باطلاق صاروخ جديد، تجريبياً، الى عرض البحر الابيض المتوسط. وهناك حدث بارز آخر هو اقرار الحكومة الاسرائيلية الخطتين، الخمسية والعشرية، لتطوير الجيش. ورافق كل ذلك تطوّرات في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية، وجولة جديدة من التعيينات في المؤسسة الامنية ـ العسكرية الاسرائيلية.

اطلاق صاروخ باليستيكي

كشف الاتحاد السوفياتي النقاب، في ١٤ أيلول (سبتمبر) الماضي، عن قيام اسرائيل، في ذلك التاريخ، باطلاق صاروخ باليستيكي متوسط المدى فوق البحر الابيض المتوسط، وقد سقط في البحر على مسافة ١٣٠٠ كيلومتر عن اسرائيل، ومسافة ٤٠٠ كيلومتر عن مدينة بنغازي الليبية (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٩/١٩٨٩). واعتقدت المصادر السوفياتية بأن ذلك ربما كان اطلاقاً تجريبياً للصاروخ «اريحا ـ ٢»، علماً بأن المسؤولين الاسرائيليين نفوا حدوث العملية برمّتها (**الحياة**، لندن، ١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٩). والمعروف انه كان تمّ اختبار ذلك الصاروخ في مناسبات سابقة في الاعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨؛ كما أعلنت دولة جنوب افريقيا العنصرية عن اطلاق «صاروخ دافع تجريبي» في الخامس من تموز (يوليو) ١٩٨٩؛ والمعتقد انه يستند الى «اريحا ـ ٢» أيضـاً. وتـرى المصادر الاستخباراتية الاميركية ان جنوب افريقيا ربما ستستخدم الصاروخ لاطلاق أقمار تجسّس اصطناعية الى الفضاء (**اسرائيلي فورين افيرز**، ٨/١٩٨٩).

غير ان طبيعة الصاروخ الذي تمّ اطلاقه من قبل اسرائيل، في ١٤ أيلول (سبتمبر)، والغرض من صنعه، لم يتأكدا بعد، حيث يحتمل ان يكون الصاروخ من طراز «اريحا ـ ٢» القادر على نقل الرؤوس النووية، ولكن تجريبه فوق منطقة مكتظة بالسفن والطرق الملاحية امر غير مرجّح أيضاً. ولذلك، اذا صحّ الاعتقاد بأنه، فعلاً، «اريحا ـ ٢»، فمعنى ذلك ان الاطلاق مقصود لتحذير الجماهيرية الليبية خصوصاً، والدول العربية عموماً، بقدرة اسرائيل على الوصول الى خصومها كافة بالاسلحة الفتّاكة. امّا الاحتمال الثاني، فهو ان يكون الصاروخ هو من طراز «شافيت»، ممّا يعني ان الاطلاق كان قصده قذف قمر اصطناعي الى المدار الفلكي حول الارض، كما حصل في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، حين اطلقت اسرائيل القمر «أفق ـ ١» الى الفضاء. وممّا يعزّز هذا الاعتقاد هو شيوع الاخبار، في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حول قرب اطلاق القمر «افق ـ ٢»، وبعده «افق ـ ٣»، فيما تمّ التأكيد ان غرض «افق ـ ١» كان دراسة المجال المغناطيسي للكرة الارضية (**الحياة**، ٥/٩/١٩٨٩). وفي هذه الحالة، فان سقوط الصاروخ في البحر، قبالة ليبيا، يعني فشل مرحلة الدفع الثانية لصاروخ «شافيت» بعد اطلاقه، وهو اعتقاد يتفق ومكان السقوط، من حيث المدى والاتجاه (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٩/١٩٨٩).

تطوّرات أخرى خاصة بأسلحة الدمار الشامل

في الوقت الذي تتواصل الجهود الاسرائيلية لتطوير الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الهجومية المرفقة بها، كشفت شركـة «الصنـاعـة الجـويـة الاسرائيليـة» عن صاروخ «حيتس» الذي تطوّره بمعـونة مالية اميركية

كسلاح مضاد للصواريخ الباليستيكية. وقد عرضت الشركة الصاروخ «حيتس» دون مرحلة الدفع الاساسية الخاصة به، وهو على شكل انبوب له قطر ضيّق وقطر أوسع خلفي، في مقدمه «انف مخروطي» وفي مؤخرته أربع زعانف صغيرة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٨/ ١٩٨٩). والمعروف ان برنامج التطوير يتمّ بموجب عقد قيمته ١٥٨ مليون دولار مع «هيئة مبادرة الدفاع الاستراتيجية» الاميركية، وانه يفترض انجاز التحليق التجريبي الاول في أواخر العام ١٩٨٩، أو اوائل العام ١٩٩٠. وقد أكدت الشركة الاسرائيلية ان مدى «حيتس» الفعّال ضد الصواريخ الباليستيكية هو حتى ارتفاع ٣٠ كيلومتراً ومسافة ٧٠ كيلومتراً، علماً بأن المدى الأقصى ربما يصل ٩٠ كيلومتراً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٧/ ١٠/ ١٩٨٩). ويحتمل ان يتمّ تطوير نظام أوسع يدمج أجهزة الرادار للانذار المبكّر وضبط الرماية لتعمل في الاتجاهين، الافقي والعمودي.

يتفق ما سبق مع الجهود المبذولة في مجال الفضاء، ايضاً، وخاصة في ضوء تصريح رئيس وكالة الفضاء الاسرائيلية، يوفال نئمان، عن ان اسرائيل ستضطر، برأيه، الى استخدام «نظام انذار جوي يتمّ تركيبه على قمر اصطناعي كجزء من شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ ' حيتس ' ، التي تقوم اسرائيل بتطويرها» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩). وقد اعترضت المصادر العسكرية على اعلانه عن ذلك، لما فيه من ضرر أمني. كما ظهرت علامة أخرى على مشاريع اسرائيل في هذا المجال، وهو قيام الادارة الاميركية بدراسة امكان السماح لشركة اميركية ببيع جهاز كومبيوتر رئيس («سوبر») اليها، وهو جهاز يساعد في ادارة بحوث ونشاطات الفضاء والصواريخ وحتى الحرب النووية، وهو امر لم تتمتع به سوى الدول الاعضاء في أحلاف عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة (**الحياة**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٩). وأخيراً، فقد نفّذت قيادة الجبهة الوسطى في الجيش الاسرائيلي مناورة لاختبار قدرات الهيئات المحلية على تلقي ضربة مفاجئة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك في مدينة القدس، في الخامس من أيلول (سبتمبر)، حيث شاركت هيئة الاسعاف والجيش والطائرات المروحية بنقل المصابين الوهميين الى المستشفيات (**هآرتس**، ٦/ ٩/ ١٩٨٩). وتأتي هذه المناورة ضمن الجهود المستمرة لمواجهة خطر الهجوم الكيميائي، أو الجرثومي، العربي، علماً بأن اسرائيل قد أكدت، مؤخراً، أيضاً، قلقها ممّا ادعت بأنه مشروع سوري لتخصيص مبلغ ٣,٥ مليارات دولار لبناء ستة مفاعلات نووية، بما يشير الى توقّع ظهور برنامج سوري لتطوير الاسلحة النووية، لتركيبها على متن الصواريخ الباليستيكية (**الحياة**، ١٦ ـ ١٧/ ٩/ ١٩٨٩).

خطط الجيش

وافقت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع من أيلول (سبتمبر)، على الخطة الخمسية الجديدة التي قدّمها وزير الدفاع، اسحق رابين، وصاغها الجيش. وكانت الخطة قدّمت قبل يوم، بحضور رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، ونائبه، اللواء ايهود ابراك، ورئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء امنون شاحاك، ورئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، وقادة الاسلحة والقيادة الميدانية؛ وهي تنقسم الى شقين: يتعلق أولهما بمتطلبات القوات المسلّحة للسنوات الخمس المقبلة، ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، وثانيهما بمرحلة السنوات العشر المقبلة (**يديعوت احرونوت**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). وقد تضمّنت الخطة الخمسية المقرة، التي تأخر اقرارها سنة كاملة، بسبب الانشغال بالانتفاضة، تخفيض عدد الافراد واخراج بعض الدبابات والطائرات من الخدمة، الى جانب محاولة تركيز الكفاءات المهنية وتطوير وحدات الحرب الالكترونية (**الحياة**، ٥/ ٩/ ١٩٨٩).

هذا، والمعروف انه تمّ تعديل، وتأجيل، الخطة تكراراً، بسبب الغاء مشروع بناء طائرة «لافي» وانتهاء حرب الخليج، والخلافات حول مقتنيات سلاحي البحرية والجو، أيضاً، وكان لرئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، ولنائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، الضلع الاساس في وضعها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/ ٩/ ١٩٨٩). وقبل اقرار الخطة، كان الوزير رابين طلب مبلغ ٧٠٠ مليون شيكل (٣٥٠ مليون دولار) سنوياً خلال الاعوام الخمسة المقبلة لمقتضيات اعادة التنظيم والمقتنيات، لكن دون تعديل ميزانية الدفاع ككل، علماً بأن بعض المصادر أكد ان ذلك مبلغ اضافي، علاوة على زيادة قدرها ٥٠٠ مليون شيكل لتغطية كلفة قمع الانتفاضة (**الحياة**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). ولعل حقيقة الامر هي ان الزيادة الفعلية المتعلقة بتسريع التحديث

تبلغ ١٥٠ مليون شيكل، فوق الميزانية المقررة، والتي تساوي ربع اجمالي الناتج القومي (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٨٩).

على الرغم من قلّة المعلومات، فان الواضح من الخطة الخمسية الجديدة هو تركيزها على بضعة مجالات رئيسة. الاول هو نظم الاستخبارات، التي تريد اسرائيل تطويرها بأشكالها كافة، وخاصة الاجهزة الالكترونية والبصرية وغيرها من الوسائل التي تتيح المراقبة والسيطرة وادارة القتال تحت كل الظروف، ليلاً نهاراً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/٩/١٩٨٩)؛ ويتفق ذلك مع التركيز على مجال ثان هام، ألا وهو الاسلحة «الذكية» والذخائر الموجّهة، بما فيها النظم ذات القدرة العالية على تدمير الاهداف في القتال البري (**يديعوت احرونوت**، ٤/٩/١٩٨٩). ويلاحظ ان في ذلك استمرار للجدال بين «المحدثين» و«المحافظين» في الجيش الاسرائيلي؛ اذ يفضل الاخيرون تعديل وتحسين النظم العاملة بدلاً من استبدالها بتقنيات جديدة (**دافار**، ٨/٩/١٩٨٩). ويقدم رئيس سلاح الجو، اللواء افياهو بن ـ نون، مثلاً على ذلك، بأنه يفضل اقتناء الذخائر والنظم للعمل على متن طائرات القتال الموجودة، وليس النظم الجديدة التي ستتطلب المزيد من الصيانة والتشغيل والطيارين ذوي الاختصاصات الجديدة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩)؛ كما أوضح بن ـ نون ان سلاحه يفتقر الى القدرة البرية المضادة للطائرات وسبل الحرب الالكترونية والطائرات دون طيارين، علماً بأنه لاحظ، أيضاً، أهمية اجهزة المحاكاة لتقليص كلفة التدريب ومدته.

العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية

في مقابل استمرار العلاقات التسليحية المعهودة، ومنها التجارة النامية وحركة التصدير من اسرائيل الى الولايات المتحدة، تركزت الانظار، في المدة الاخيرة، على تطورين هامين آخرين في مجال التعاون العسكري بين الجانبين. تمثل التطور الاول اللافت بقيام وزيري الدفاع، الاميركي والاسرائيلي، بالتوقيع على مذكرة تفاهم خاصة تتعلق بالتبادل في مجال البحث والتطوير العسكري، وذلك في الثامن من أيلول (سبتمبر)، في واشنطن (**الحياة**، ٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). وخلافاً للاتفاقيات السابقة، فان المذكرة الجديدة تتضمّن قيام البلدين، وخاصة الولايات المتحدة، بنقل المعدّات (**ميدل ايست انترناشونال**، ٦/١٠/١٩٨٩). أمّا التطور الثاني الهام، فهو اتفاق الولايات المتحدة واسرائيل على تخزين المعدات القتالية الاميركية بمستودعات خاصة في اسرائيل. ويتعلق ذلك بأسلحة ومعدّات لاستخدام القوات الاميركية فحسب، وخصوصاً قوات التدخل السريع، وليس للجيش الاسرائيلي. ولم يسبق ان فعلت الولايات المتحدة ذلك، بل اكتفت، سابقاً، بتأمين الخدمات الطبية واجراء المناورات والزيارات. امّا الآن، فسوف تتقاضى اسرائيل مكافأة سنوية قدرها مئة مليون دولار لقاء تلك الخدمة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩). وقد عرضت الادارة الاميركية هذا الترتيب خلال زيارة رابين، على الارجح، من اجل حمل الحكومة الاسرائيلية على عدم الاعتراض بشدة على الصفقة الاميركية المزمعة لبيع دبابات «م ـ ١» الى العربية السعودية. هذا، ومع تأكيد تلك العلاقة المشروطة، أضاف وزير الدفاع الاميركي، ان الادارة الاميركية قد توافق على تعديل طريقة دفع المعونة العسكرية السنوية لاسرائيل، والبالغة ١,٨ مليار دولار من الهبات، بحيث يتمّ تعويض تآكل قيمتها بسبب التضخّم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣٠/٩ ـ ١/١٠/١٩٨٩).

واخيراً، وعلى هامش هذه التطورات في تعمّق أواصر التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي، أوضح قائد سلاح الجو الاسرائيلي، بن ـ نون، انه تجرى مفاوضات حول طلب شراء طائرات مروحية اميركية من طراز «اباتشي»، وانه سيتمّ اقتناء ١٤ ـ ١٨ طائرة حسب السعر النهائي الذي يتمّ الاتفاق عليه (**هآرتس**، ٢٣/٨/١٩٨٩). والمعروف ان الصفقة تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، وهي مقررة من قبل السلاح والحكومة، على حد سواء. هذا، وأكد بن ـ نون، في مجال آخر، انه لا مانع من انتاج طائرات «ف ـ ١٦» محلياً، الّا ان سلاحه قد حصل على ما يحتاج من هذا الطراز، ولا توجد خطط، حالياً، لشراء المزيد، ممّا يعني ان أي قرار تصنيعي ينحصر في الصناعة العسكرية المحلية، فحسب (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩).

جولة التعيينات

شهدت المؤسسة الامنية الاسرائيلية، بأطرافها الثلاثة ـ القوات المسلّحة، والحكومة ووزاراتها، والصناعة العسكرية ـ جولة مستمرة من التعيينات الجديدة خلال الشهور الماضية. وقد ابتدأت بتعيين العقيد نحمان شاي ناطقاً لدى «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، التي عيّنت يورام شابيرا مديراً لشركة فرعية أميركية هي «كومودور افياشن»؛ ومردخاي بازنر مديراً عاماً لمصنع الطائرات المدنية «ماتان» التابع لقسم الطيران؛ ودوف ساعار مديراً عاماً لمصنع الخدمات الهندسية «تاشان» التابع، أيضاً، لقسم الطيران (**المصدر نفسه**، ٧/ ١٠/ ١٩٨٩).

د. يزيد صايغ

غواصات لسلاح البحرية الاسرائيلي

بعد ثماني سنوات من المناقشات داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية حول جدول الأولويات بالنسبة الى تسليح الجيش الاسرائيلي، وبعد مفاوضات مع الولايات المتحدة الاميركية والشركات الألمانية الاتحادية ـ أخذ بعضها طابع المناورة لابتزاز كلا الطرفين، مالياً ـ صادق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، مؤخراً، على مشروع بناء غواصتين من طراز «دولفين» في أحواض بناء السفن الألمانية الاتحادية لحساب البحرية الاسرائيلية بتمويل اميركي، تصل قيمتها حوالى ٦٠٠ مليون دولار. وكان رابين صادق، في أوائل العام الجاري، على مشروع بناء ثلاث سفن صواريخ من طراز «ساعر ـ ٥» في حوض بناء السفن «اينغلس» في الولايات المتحدة، في اطار مشروع بعيد المدى لتحديث البحرية الاسرائيلية، تبلغ تكاليفه الاجمالية نحو مليار وربع المليار دولار، يتمّ تسديده حتى العام ١٩٩٥ من أموال المساعدات العسكرية الاميركية الى اسرائيل.

ويعود السبب الرئيس في تأجيل مشروع بناء الغواصتين، الذي تأخّر الحسم فيه مرات عدة، الى خلافات داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية حول أهمية سلاح البحرية الاسرائيلي بشكل عام، وأهمية الغواصات بشكل خاص، ازاء فروع الأسلحة الاخرى؛ وبالتالي دور سلاح الغواصات في اطار العقيدة الأمنية الاسرائيلية، ومكانة المشروع في الأولويات التسليحية للجيش الاسرائيلي. وهناك سبب آخر وقف وراء التأجيل، هو التغلّب على العقبات التي كانت تعترض بناء الغواصتين، سواء من جانب الشركات الالمانية الصانعة، أو من جانب الطرف الممول للصفقة، وهو الولايات المتحدة الاميركية.

فالصفقة، بحدّ ذاتها، تخالف القوانين الاميركية والألمانية، على حد سواء. فقد كانت الشركتان الالمانيتان «اتش. دي. دبليو»، في كيبل، و«تايسون نورد سيرك»، في امدن، الشريكتان في بناء الغواصتين، متورطتين في فضيحة تتعلق بتزويد النظام العنصري في جنوب افريقيا بتكنولوجيا متقدّمة لصناعة الغواصات، مخالفة، بذلك، قرار الامم المتحدة القاضي بفرض حظر على تزويد النظام العنصري بالسلاح.

وكان الاسرائيليون مارسوا مناورات ضد الشركات الالمانية، عندما رفعت أسعار البيع، غير مرة، في اثناء المفاوضات، حينما المحوا الى امكان شراء أربع غواصات من الأرجنتين، من طراز «ت.آر ١٧٠» التي كانت شركة «تايسون» وافقت على صنعها في أحواض بناء السفن الارجنتينية، وذلك بهدف الضغط على المفاوضين الألمان للحصول على شروط منافسة أفضل، من ناحية الأسعار.

وفي السياق ذاته، فقد استهدفت المناورة الاسرائيلية الجانب الاميركي أيضاً؛ اذ ان ثمّة اوساطاً في الولايات المتحدة لها مصلحة حيوية في اتمام بناء الغواصتين، لأن أنظمة الكترونية أميركية سوف تركّب فيها، وان الغاء المشروع سيلحق الضرر بالصناعات الأمنية الاميركية ذات الاهتمام.

خلاف قديم

يعود الخلاف حول أهمية ودور سلاح الغواصات في البحرية الاسرائيلية الى الخمسينات وبداية الستينات، حين شهدت تلك الفترة نقاشاً بين هيئة الاركان الاسرائيلية وقادة سلاح البحرية حول أهداف السلاح ونصيبه من ميزانية تطوير الجيش الاسرائيلي. وكان قائد سلاح البحرية الأسبق، شموئيل طنكوس، في الفترة من العام ١٩٥٤ الى العام ١٩٦٠، اعتبر فكرة امتلاك غواصات تابعة لسلاح البحرية جريئة أكثر من اللازم، وانها «ترف لا أمل له» (**انسكلوبيديا الجيش الاسرائيلي والأمن**، سلاح البحرية، تل ـ أبيب: مطابع «معاريف»، ١٩٨٢،

ص ٧٧). وكان الرأي السائد لدى الاركان العامة، ان حروب اسرائيل المتوقعة ستكون قصيرة وسريعة، ولن تؤثر السيطرة على المياه في حسم نتيجة الحرب. وبسبب ذلك، لم يخصص لسلاح البحرية الاهتمام الكافي، ولم ترصد له الميزانيات الضرورية لتطويره، على غرار صنوف الأسلحة الأخرى.

وأدّت نتائج حرب العام ١٩٦٧، وما أسفرت عنه من احتلال مساحات كبيرة من الاراضي العربية، وطول السواحل التي فرض على الجيش الاسرائيلي مراقبتها وحراستها، والتي امتدت من سواحل لبنان، في الشمال، وصولاً الى البحر الأحمر وخليج العقبة في الجنوب، ونقل قيادة سلاح البحرية من حيفا الى تل ـ أبيب، والدمج العملياتي لسلاح البحرية وسلاح الجو، اضافة الى التطوّرات الملحوظة التي أدخلت على أسلحة البحر العربية، في الفترة عينها، الى ابراز أهمية، وضرورة، تطوير سلاح البحرية الاسرائيلي بما يتلاءم مع الواجبات الجديدة التي فرضت على السلاح.

وفي اطار البحث في تحديد وتطوير سلاح البحرية الاسرائيلي لعقد التسعينات المقبل، في سياق تحديث الجيش الاسرائيلي بشكل عام، برزت المطالبة بتطوير سلاح الغواصات لدى درس مهمات سلاح البحرية، والدور المطلوب منه. وبذلك استؤنف النقاش من جديد بين أطراف المؤسسة العسكرية (الاركان العامة ووزارة الدفاع وقيادة سلاح البحرية) حول الأولويات الواجب منحها للأسلحة المختلفة، ومن ضمنها سلاح البحرية، وخصوصاً دور الغواصات فيه. وقد انحاز كل طرف في الاركان العامة الى جانب السلاح الذي ينتمي اليه، والتقليل من أهمية السلاح الآخر في تأمين «أمن» اسرائيل والدفاع عن «بقاء» الدولة اليهودية.

وفي اطار النقاش، كان الجامع المشترك بين جميع أعضاء هيئة الاركان العامة الاسرائيلية، عدم اعطاء أهمية لدور سلاح البحرية على ساحة عمليات الشرق الاوسط، باستثناء قادة السلاح الذين أثاروا الموضوع الى مستوى النقاش العام في اسرائيل، ورفعوا اعتراضات الى وزير الدفاع لرفض توصيات الاركان العامة، وشدّدوا على ضرورة بناء الغواصات الجديدة، نظراً الى أهميتها في مستقبل الأمن الاسرائيلي؛ بينما رأى قادة الاركان، على لسان نائب رئيس الاركان، الجنرال ايهود براك، أن تأجيل مشروع بناء الغواصات لا يتعلق بأهميتها، وانما بتخفيض ميزانية الدفاع (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٩). ورأت هيئة الاركان الاسرائيلية، اضافة الى ذلك، انها انفقت مبلغ ٥٨٠ مليون شيكل منذ بداية الانتفاضة، ولم يحصل الجيش على تعويض المبلغ من وزارة المالية، باستثناء الوعود (**دافار**، ٢٦/٣/١٩٨٩).

وكان الاتفاق، في بداية العام ١٩٨٨، ان تبدأ المفاوضات على بناء سفن الصواريخ في الولايات المتحدة، والغواصات في المانيا. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، انتهى العمل في المشاريع التي كان الجيش الاسرائيلي وضعها لعدة سنوات. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، وفي أعقاب النقاشات حول الميزانية الجديدة للجيش، تبيّن ان ميزانية الجيش لن تتضمّن المبالغ التي طلبها للتعويض عمّا انفقه في محاولات قمع الانتفاضة، وهو ما تسوقه الاركان الاسرائيلية في تبرير اعادة ترتيب الاولويات لديها من جديد.

وتفضل الاركان الاسرائيلية، في اطار اعادة ترتيب الاولويات، انفاق الأموال المتوفرة لدى وزارة الدفاع في مجال تحسين القدرة القتالية للقوات البرية، وتعزيز سلاح الجو الاسرائيلي. ولذلك، رفعت رئاسة الاركان توصية الى وزير الدفاع لتأجيل مشروع بناء الغواصات الى سنوات عدة، والتركيز، في هذه المرحلة، على تطوير نظام التحكم بنيران الدبابات، وتركيب أجهزة رؤية ليلية عليها، لتحسين قدرة الجيش الاسرائيلي على القتال الليلي، وادخال تعديلات على أنظمة وقاية الدبابات وناقلات الجنود المدرّعة من صواريخ م/د، واستثمار مبالغ اضافية في تطوير قذائف الدبابات والمدفعية، والتقدّم في مشاريع مختلفة ترتبط باستخدام العملة الصعبة التي تأتي من المساعدات الاميركية.

وقد اعترض قادة سلاح البحرية على الطريقة التي أُصدرت فيها توصيات رئاسة الاركان، وتوجّهوا الى وزير الدفاع لاحباط مساعي الاركان واعادة تقويم سلّم الأولويات عبر دراسات معمّقة لحاجة الأمن الاسرائيلي.

وكانت قيادة سلاح البحرية تستند، في مواقفها تلك، الى توصيات لجنة فنّية عسكرية، برئاسة الجنرال يسرائيل طل، قدمتها الى كل من رئيس الاركان ووزير الدفاع الاسرائيليين في آذار (مارس) ١٩٨٨، أشارت خلالها الى تخصيص مبلغ مليار وربع المليار دولار لبناء ثلاث سفن ساعر ـ ٥ في الولايات المتحدة وفي اسرائيل (تركيب المعدّات الالكترونية وأنظمة القتال) وغواصتين في ألمانيا الاتحادية. أي ان توصيات لجنة طل كانت قريبة من آراء قادة سلاح البحرية. وأوصت اللجنة، كذلك، ببناء نظام يكون في أساسه سفن صواريخ ساعر ـ ٥ تتمتّع بقدرة قتالية متنوّعة للعمل ضد الغواصات والوسائط الملاحية الأخرى، وبامكانها حمل طائرات مروحية على متنها (طائرة لكل سفينة صواريخ)، وضرورة ادخال غواصات حديثة ووسائط أخرى الى الخدمة في سلاح البحرية (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٢/٣/١٩٨٩).

ويكرر قادة سلاح البحرية التذكير بـ «الكارثة» التي حصلت قبل عشرين عاماً، عندما اغرقت سفن الصواريخ المصرية المدمّرة الاسرائيلية «ايلات»، بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٧، نتيجة التقصير في مواكبة التطوّرات لدى الاسلحة البحرية في الدول العربية، وان الأمر ذاته قد يحدث في التسعينات؛ اذ لن يكون لاسرائيل سلاح بحرية، اذا لم يتمّ، منذ الآن، ادخاله في اعتبارات خطط التطوير في الجيش الاسرائيلي (**هآرتس**، ٢/٢/١٩٨٩).

الغواصات والدور المطلوب

دلّت تجارب الحروب العربية ـ الاسرائيلية المتعاقبة على ان السلاح البحري لم يلعب دوراً حاسماً في أي من تلك الحروب؛ وبقي الحسم النهائي يتمّ على اليابسة، بعيداً من الساحة البحرية. وحتى لو قام احد الأطراف بحسم المعركة البحرية لصالحه، فلن يكون لذلك تأثير رئيس في حسم الحرب بمجملها، خصوصاً اذا أخذنا بالاعتبار ظهور أجيال جديدة من صواريخ أرض ـ بحر تضرب الوسائط البحرية في عرض البحر وتشلّ فاعليتها. ويعتقد الاسرائيليون بأن سلاح الجو الاسرائيلي سوف يلعب، دائماً، نظراً الى امتلاكه التفوّق الجوي، دوراً كبيراً، حتى في ضرب القطع البحرية واصابتها من الجو. ولا يعوّل الاسرائيليون كثيراً على دور سلاح البحرية في حماية خطوط المواصلات البحرية في اثناء الحرب، نظراً الى الاستعدادات التي تجرى في اثناء السلم، اضافة الى قصر الفترة التي تستمر فيها الحروب بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي.

وتمشياً مع العقيدة العسكرية الاسرائيلية، فقد اعتبر قادة سلاح البحرية ان امتلاك غواصات في سلاح البحرية يساعد في غلق الفجوة الكميّة ازاء اساطيل الدول العربية البحرية، حيث يشكّل هذا السلاح تفوّقاً نوعياً، لكون الغواصات ذاتها «وسائط ملاحية سرية وخفية، وتشكل بذلك أداة كلاسيكية لقتال الأقلية ضد الأكثرية» («انسكلوبيديا الجيش الاسرائيلي والأمن»، **مصدر سبق ذكره**).

ويحدد الاسرائيليون أهدافاً عدة تستطيع الغواصات القيام بها في اثناء العمليات العسكرية، وهي: قدرة الغواصات على تأمين الممرات الملاحية الى اسرائيل في أعالي البحار، خصوصاً عند المدخل الغربي للبحر الابيض المتوسط (جبل طارق)، وعند باب المندب ومضائق تيران في الجنوب؛ والامكانية التي تملكها الغواصات للبقاء فترة طويلة في المياه، ممّا يحقق المفاجأة المطلوبة للقيام بهجمات على الوسائط الملاحية العربية، أو داخل الموانىء، وعلى الشواطىء العربية؛ وقدرة الغواصات على خوض الحرب ضد الغواصات العربية التي تشكّل تهديداً لاسرائيل؛ واستخدام الغواصات في انزال مجموعات خاصة للتخريب واعادة انتشال تلك المجموعات من البحر، بعد تنفيذ مهماتها التخريبية.

وفي حقيقة الأمر، ان مشاكل اسرائيل البحرية تشابه، الى حدّ بعيد، مشاكلها بالنسبة الى صنوف الأسلحة الاخرى، وهي الفجوة الكمية بينها وبين الجانب العربي. فقد كانت لدى اسرائيل ثلاث غواصات من طراز «فيكرز ـ ٢٠٦» حتى العام ١٩٨٨، مقابل عشرين غواصة تملكها الاسلحة البحرية لثلاث دول عربية، هي سوريا ومصر وليبيا. والنسبة في سفن الصواريخ هي ٢٤ لدى اسرائيل مقابل مئة تملكها اسلحة أربع دول عربية رئيسة خلال الفترة عينها (دان سغير، **هآرتس**، ١/٣/١٩٨٩).

ولدى قادة سلاح البحرية الاسرائيلي توقعاً في أن يلعب هذا السلاح دوراً أكبر ممّا لعبه في الحروب السابقة ضد العرب، والذي اقتصر دوره فيها على أعمال روتينية عادية. وتتلّخص أهداف السلاح، حالياً، في «ضرب الوسائط الملاحية للعدو فور بدء الحرب، على أساس تقويض أمنه والتسبّب في عدم تمكينه من استخدام تفوّقه الكمي» (**المصدر نفسه**).

ومن الدروس التي استنتجتها القيادة العسكرية الاسرائيلية من الحرب العراقية ـ الايرانية كثافة استخدام صواريخ بحر ـ أرض، وأرض ـ بحر في العمليات الحربية. وتأخذ اسرائيل في الحسبان ان تتكرر هجمات مشابهة على سواحلها في أية حرب عربية ـ اسرائيلية محتملة، اضافة الى امكان اطالة أمد الحرب لفترات طويلة أكثر ممّا عرفته الحروب العربية ـ الاسرائيلية حتى الآن، الأمر الذي يعني اسناد مهمات عديدة الى سلاح البحرية، خصوصاً حاجة اسرائيل الى حماية وسائطها الملاحية في أعالي البحار، ودور الغواصات الرئيس في تنفيذ مثل تلك المهمات. وأكد رئيس الاركان الاسرائيلية الأسبق، رفائيل ايتان، في هذا السياق، ان اسرائيل بحاجة الى سلاح بحري قوي «للدفاع عن شواطىء الدولة ضد وسائط الاسلحة بعيدة المدى لأساطيل العدو. فهناك، اليوم، صواريخ بحر ـ بحر دقيقة جداً تستطيع ابادة محطات تزويد الكهرباء في اسرائيل كافة، والحاق الضرر بقطاع الساحل الذي يتركز فيه معظم السكان والقاعدة الصناعية والمطارات ومحاور الطرق» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٣/٢٤).

الى هذا، فان سعي اسرائيل الى امتلاك غواصات جديدة مطوّرة يصبّ في اطار نظريتها العسكرية الهجومية. فالغواصات هي سلاح هجومي يعمل بعيداً من شواطىء الدول التي تملكه. فالشاطىء الاسرائيلي يتمتّع بدفاعات جيّدة عبر تشكيلة واسعة من الوسائط النارية ضد الهجمات البحرية والجوية كافة، سواء بواسطة صواريخ بحر ـ بحر المنطلقة من منصّاتها المنصوبة على اليابسة، أو من الزوارق الصاروخية السريعة، أو بواسطة طائرات سلاح الجو الاسرائيلي والحوامات التابعة لسلاح البحرية المجهّزة للقتال ضد الوسائط البحرية. وفي المقابل، فان الدور الرئيس الذي تقوم به الغواصات الاسرائيلية ينحصر في تنفيذ عمليات هجومية في أعالي البحار ضد المنشآت الحيوية للدول العربية، والتشويش على خطوط المواصلات البحرية العربية، خصوصاً في حالة اطالة أمد العمليات العسكرية، الى فترات طويلة، لمنع وصول الامدادات الى تلك الدول، التي تكون في حالة حرب ضد اسرائيل، من أجل اضعاف قدرتها على الصمود والاستمرار في الحرب، وتهديد أمنها، واجبارها على التسليم والجلوس الى طاولة المفاوضات بالشروط الاسرائيلية.

م. ع.

الجامعة العربية وقضية فلسطين

مروه جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ٢٥٦ صفحة.

تناولت دراسة الكاتبة مروه جبر دور الجامعة العربية في معالجة القضية الفلسطينية، خلال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥، وذلك بهدف تبيان دور الجامعة في هذا المجال. ونظراً الى افتقار المكتبة العربية لمثل تلك الدراسة، فقد وجدت المؤلفة «انه من المفيد وجود دراسة حول دور الجامعة العربية والعمل العربي المشترك في قضية فلسطين، والقاء الضوء على دور تلك الهيئة الاقليمية، وعلى ظروف كل دولة عربية وموقفها من قضية فلسطين، وكذلك على موقف القيادة الفلسطينية من كل ذلك، ومقارنتها بالقيادة الصهيونية التي تساندها الصهيونية العالمية؛ ومن ثمّ تقويم دور الجامعة بالاستفادة من معالجة تلك القضية» (ص ١٣).

أقسام الكتاب

ولتحقيق هدف البحث، بكل ما يتضمّنه من مضامين وأبعاد، لجأت الكاتبة الى تقسيم الكتاب الى ستة أبواب أساسية. تناول الاول منها القضية الفلسطينية في الجامعة العربية، خلال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨؛ والثاني عالج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى، وقيام الكيان الصهيوني؛ واقتصر الثالث على تناول قضية القدس؛ وعالج الرابع المسائل المتعلقة بالجامعة العربية والكيان الفلسطيني؛ وتعرّض الخامس لنتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى؛ أمّا الباب السادس، فتناول الاجهزة الادارية والفنيّة المكلّفة بمعالجة القضية الفلسطينية في الأمانة العامة للجامعة. وفي ختام الكتاب، أوجزت الباحثة ما أوردته في سياق الكتاب؛ ومن ثمّ قامت بتثبيت خمسة ملاحق رئيسة هي: كلمة مندوب فلسطين في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في الاسكندرية؛ والقرار الخاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية؛ والميثاق الوطني الفلسطيني؛ وقرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن الموقف العربي من الدولة التي تعقد صلحاً منفرداً مع اسرائيل؛ وبروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية.

ويمكن اعتبار الفصل الاول من الباب الأول مدخلاً عاماً للبحث، حيث تمّ التعرّض، من خلاله، الى مناقشة أول نشاطات الجامعة العربية، على الصعيد الدولي، بعد التوقيع على ميثاقها، في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥. وتركّز ذلك في التعاطي مع لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية، التي بدأت أعمالها في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، بهدف التحقيق في أحوال فلسطين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وما رافق أعمال تلك اللجنة من مناقشة لتقريرها في قمّة انشاص، في أيار (مايو) ١٩٤٦، ومن ثمّ في اجتماع بلودان، حيث تمّ تحديد الموقف الرسمي العربي ازاء توصيات تلك اللجنة، والتي تأزم الوضع العربي ـ الاميركي على اثر اعلانه. وتناول الفصل الثاني من الباب الاول بالدراسة مؤتمر فلسطين، في لندن، عبر دورتيه، الاولى من ١٠/٩/١٩٤٦ ـ ٢/١٠/١٩٤٦، والثانية من ٢٧/١/١٩٤٧ ـ ٤/٢/١٩٤٧. وناقش الفصل الثالث المسائل المتعلقة بعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة، في نيسان (ابريل) ١٩٤٧، وما ترافق مع رفض مشروع التقسيم من حيثيات. ويتعرّض الفصل الرابع الى قضية انقاذ الاراضي الفلسطينية، وانتقال الملكية الى الصهيونية، ومحاولات الجامعة لانقاذ الاراضي. وفي ختام الباب الأول، تعرّض الكتاب الى جامعة الدول العربية، والاعداد لحرب العام ١٩٤٨،

بعدما وصلت مساعيها الدولية الى مأزق حقيقي، ودرس هذا الفصل استعدادات الجيوش، وكذلك وضع الخطط، كما وتعرّض الى أوضاع الدول العربية المشاركة، عشية اتخاذ مجلس الجامعة قرار دخول الحرب، وكذلك وضع اليهود في فلسطين، وبخاصة الاستعدادات العسكرية. وفي الباب الثاني، تناولت الكاتبة الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى (١٩٤٨)، عبر مراحلها الاربع، وكذلك عوامل دعم الكيان الصهيوني، بدءاً من اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية، وظروفها، انتقالاً الى قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة. أمّا في ما يتعلق بمدينة القدس، فقد تمّ تخصيص الباب الثالث من الكتاب لشرح وضعها، عبر قرار التقسيم وأطماع الصهيونية في المدينة، ثمّ جهود الوساطة الدولية الخاصة بها، والاجراءات الصهيونية الرامية الى تهويدها.

ولعل الباب الرابع هو من أكثر الفصول تخصصاً في مجال البحث وموضوعه، حيث تمّ التعرّض الى الجامعة العربية والكيان الفلسطيني، بدءاً بتمثيل فلسطين في الجامعة العربية، انتقالاً الى انشاء حكومة عموم فلسطين، وتمثيلها في مجلس الجامعة. وفي الفصل الحادي عشر، تطرّقت الكاتبة الى محاولات الجامعة بعث الكيان الفلسطيني، واقامتها م.ت.ف. وذلك في مؤتمر القمة العربي الأول، سنة ١٩٦٤، وتخويل أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة، متابعة اتصالاته مع الدول الاعضاء في الجامعة، وممثلي الشعب الفلسطيني، تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بقيام م.ت.ف. ومن ثمّ عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، في الفترة الواقعة ما بين ٢٨/٥/١٩٦٤ ـ ٢/٦/١٩٦٤.

وفي الباب الخامس، انتقلت المؤلفة الى دراسة نتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، عبر المحاور التالية: ضمّ فلسطين الوسطى والشرقية الى الاردن؛ ووضع الشريط الساحلي من جنوب فلسطين تحت الادارة المصرية؛ واطماع اسرائيل في المياه العربية وكيفية معالجتها، بدءاً من أولى محاولات اسرائيل لجرّ مياه نهر الاردن العام ١٩٥٣، وانتقالاً الى مشروع اريك جونستون لاستصلاح أراضي نهر الاردن؛ ثمّ المشروع العربي المقابل لاستغلال مياه روافد نهر الاردن. وثمّة عرض، في الفصل الرابع عشر، لمشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، عبر نشاط وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وعبر طرحها لمشاريع برامج توطين عديدة، وهي مشروع وادي الاردن (اليرموك)، والتوطين في سوريا، ومشروع شمال غرب سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة. وتعرّض الفصل الخامس عشر الى العدوان الثلاثي على مصر واحتلال اسرائيل لقطاع غزة.

وفي الباب السادس والأخير، استعرضت المؤلفة الاجهزة الادارية والفنية المكلفة بمعالجة القضية الفلسطينية في الأمانة العامة للجامعة؛ وهي ادارة شؤون فلسطين، والمكتب الرئيس لمقاطعة اسرائيل، وأجهزة فلسطين في الدول العربية، وشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وأخيراً مؤسسات تعليم أبناء فلسطين.

المنهج العام

تثير قراءة كتاب مروه جبر اسئلة، تتعلق بالمنهج الذي اتبعه الكتاب، لا سيما ان المؤلفة لم تحدّد هوية منهجها في المقدمة، خلافاً للعادة. الّا ان قراءة الفصول العشرين للكتاب تدلّل، بوضوح، على المنهج السردي، واستعراض الوقائع بتجرد. ولعل طبيعة هذا المنهج، بحد ذاته، اضافة الى حرص الكاتبة على التقيّد به، أدّى الى خلل في استعراض المعلومات الخاصة بمحاور الفصول. فمثلاً، تمّ تخصيص الباب الثاني لاستعراض الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى وقيام الكيان الصهيوني، في حين ان نتائج هذه الحرب تمّ تناولها في الباب الخامس؛ وكان من الأجدى، دمج البابين معاً، نظراً الى ترابطهما. وبالمقابل، فانه لا يمكننا ايجاد تفسير ما، لفصل هذين البابين عن بعضهما بعضاً. وما ينطبق على تقسيم الأبواب، ينطبق، بالتالي، على تقسيم الفصول. فالباب الخامس، على سبيل المثال، المخصّص، أساساً، لنتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، احتوى على أربعة فصول؛ ثلاثة منها غير ذات صلة بعنوان الباب، هي: اطماع اسرائيل في المياه العربية وكيفية معالجتها، ومشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، والعدوان الثلاثي على مصر.

في المقابل، نجح الكتاب، بصورة ملحوظة، في تحقيق الجزء الأكبر ممّا هدف اليه، وهو توضيح دور

الجامعة العربية في معالجة قضية فلسطين بصورة متكاملة، بدءاً من قيام الجامعة ومشاركة فلسطين في المحادثات التمهيدية لقيام الجامعة. فـ «لمّا كانت فلسطين بلداً ليس له حكومة شرعية من الوجهة الدولية، فان تبنّي الجامعة لقضية فلسطين، ودفاعها عنها، سيجعل مركز الجامعة قوياً، فكان العمل للقضية الفلسطينية أهمّ عمل سياسي للهيئة الاقليمية، دولياً» (ص ٢١٨). وهي، على هذا الصعيد، بذلت مجهوداً يذكر «قياساً للدعاية والنشاط الصهيونية في تلك الفترة».

وحول الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، عزت المؤلفة أسباب فشل الجيوش العربية الى عوامل عدة، يمكن ايجازها بالتالي: عدم التكافؤ في القوة بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية، والجهل العربي بامكانات العدو من حيث العدد والتسلّح والتدرّب، وطول خطوط الامداد للجيوش العربية، وعدم توحيد القيادة العامة للجيوش العربية، اضافة الى الشك وعدم الثقة السائدة بين الزعماء العرب. وتوصّلت المؤلفة، من خلال استعراض ظروف الحرب، ونتائجها، الى استنتاج مفاده، «ان الموقف الحاسم الذي اتخذته الجامعة العربية هو الموقف العربي الموحّد ضد الصلح المنفرد مع اسرائيل» (ص ٢٢١).

الى هذا، أبرز الكتاب أوجه الاختلاف ما بين مفهوم الكيان الفلسطيني لدى الشعب الفلسطيني وقواه الناهضة، ومفهومه لدى الدول العربية، وذلك من خلال استعراض نشوء المنظمة، وتطوّرها في عهد احمد الشقيري. فـ «الدول العربية نظرت الى هذا الكيان باعتباره وسيلة للمساومة؛ لذلك لم تسمح له بالخروج عن المسار الذي رسمته له. أمّا المفهوم الفلسطيني للكيان، فهو لهدف تحرير الارض والاستقلال» (ص ٢٢٣).

وعلى الرغم من ان القضية الفلسطينية قد استحوذت على الجزء الاكبر من عمل الجامعة العربية، وفقاً لما استعرضته المؤلفة، سواء على الصعيد الدولي، أو من خلال الاجهزة الخاصة للأمانة العامة للجامعة والمتخصصة بالشؤون الفلسطينية، الّا انها لم تتمكّن من وضع استراتيجية سياسية موحّدة خاصة بالقضية الفلسطينية. فدور الجامعة لا يمكن فصله «عن التوازنات الدولية، وتحالف بعض الدول العربية مع قوى عظمى، شرقية أو غربية، ممّا ينعكس، بالضرورة، على صيغة القرارالعربي وتجميده» (ص ٢٢٥).

عموماً، تمكّنت المؤلفة، من خلال تناولها لموضوع ذي أهمية خاصة، من استجلاء الجوانب المختلفة فيه، واعطاء صورة شاملة عن علاقات جامعة الدول العربية بالقضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. وبهذا قدّم الكتاب اضافة خاصة الى مكتبة التأريخ الوطني الفلسطيني، فاتحاً، بذلك، مجالات أرحب لدراسات أخرى، وفي الميدان ذاته.

سميح شبيب

الفلسطينيون ـ الانتفاضة

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٩.

كعادة «التقرير الاستراتيجي العربي...»، الذي يصدر سنوياً منذ العام ١٩٨٦، كرّس العدد الجديد منه جزءاً خاصاً عن القضية الفلسطينية تحت عنوان «الفلسطينيون». وليس معنى هذا ان القضية الفلسطينية برمّتها تنحصر في هذا الجزء فقط؛ فاجزاء التقرير، الذي يقع في ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير، تشير الى القضية الفلسطينية بصورة او بأخرى؛ فلا يمكن التطرّق الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي يحتل مساحة لا بأس بها من التقرير، الاّ ويأتي ذكر القضية الفلسطينية، باعتبارها محور الصراع.

وباستعراض أبواب التقرير نجد في القسم الخاص بالنظام الدولي والاقليمي فصلاً كاملاً عن العلاقات الاميركية ـ السوفياتية والشرق الاوسط، وفيه رصد التقرير عدداً من المؤشرات التي توضح ان كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد بدأ في الاقتراب من طرفي الصراع بصورة حثيثة. فموسكو عملت، تدريجياً، على تحسين علاقاتها مع اسرائيل، على المستويات كافة، خلال العام ١٩٨٨، وانْ لم يصل هذا التحسن الى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وهو الامر الذي ابقته موسكو كورقة تفاوضية للضغط على اسرائيل، للقبول بعقد المؤتمر الدولي. ويمكن القول، ان التقرير قد اشار، ضمناً، الى تراجع الاتحاد السوفياتي، الى حد ما ـ خاصة في ظل غورباتشيوف ـ عن مواقفه المتشددة تجاه اسرائيل. امّا الولايات المتحدة، وتحت تأثير الانتفاضة، فقد أعلنت، قبل نهاية العام ١٩٨٨، عن استعدادها للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي القسم الخاص بالصراعات الاقليمية، نجد الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تصدر هذه الصراعات. وبما ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لم يطرأ عليه أي تغيّر جوهري، فالتقرير لم يتضمن جديداً يذكر، ليس على مستوى رصده لتطورات الصراع فحسب، بل لا نجد في التحليل النهائي ما يلفت الانتباه، اللهم رصده لعدد من العوامل التي قد تؤثر في الصراع في المستقبل. وهنا يمكن ان نذكر ملاحظتين اساسيتين على هذا الجزء:

الملاحظة الاولى، ان التقرير تجنّب ذكر تأثيرات عودة العلاقات العربية مع مصر، خاصة وان الاخيرة ما زالت ملتزمة معاهدة السلام مع اسرائيل، في مجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي لم يجعل التقرير يجيب عن سؤال محوري، هو لماذا عادت العلاقات العربية مع مصر، خاصة ان السبب الذي من اجله قطعت، او جمّدت، ما زال قائماً؟ فهل هذا يعني ان الدول العربية، عندما تعود الى مصر، اصبحت مقتنعة بالخطوة التي اتخذتها مصر؟ وماذا لو وقع صدام مسلّح بين سوريا واسرائيل ـ وان كان هذا الافتراض مستبعداً، نظراً الى التوجهات السورية الحالية ـ فما هو موقف الدول العربية حينئذٍ؟

امّا الملاحظة الثانية، فهي الخاصة بالاعداد التي تهاجر الى اسرائيل. ففي بدايات التقرير، ذكر ان هناك تقلصاً في اعداد المهاجرين الى اسرائيل، في حين انه، في موضع آخر، ذكر العكس. واياً كان الامر، سواء تقلص العدد او ازداد، فأين هي البيانات والارقام التي توضح هذا، او ذاك؟

وانتقل التقرير الى الموقف الاوروبي من الصراع، ليذكر لنا أن الموقف الاوروبي قد تميّز، خلال العام ١٩٨٨، بتطوير سياسة ادانة لاسرائيل ازاء ما تقوم به من ارهاب دولة في الاراضي المحتلة. وقد انعكس ذلك

على العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية برفض البرلمان الاوروبي، في التاسع من آذار (مارس) ١٩٨٨، بأغلبية ٢٠٥ أصوات ضد ١٤٣ صوتاً، الموافقة على ثلاثة بروتوكولات مع اسرائيل خاصة بالعلاقات التجارية والمالية والاقتصادية. والملاحظة التي يمكن ان نسوقها الى هذا الجزء، وربما يكون التقرير قد اشار اليها ضمناً، ان المواقف الاوروبية، بصفة عامة، لم تخرج، في جوهرها، عن المواقف الاميركية. والدليل ـ حسبما ورد في التقرير ـ ان المجموعة الاوروبية رفضت فرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل بغية دفعها الى المؤتمر الدولي والكف عن القمع الوحشي للانتفاضة الفلسطينية.

وهكذا نرى القضية الفلسطينية تدخل في مجريات السياسة الدولية، والاقليمية، والعربية. وقد يبدو هذا مفهوماً، خاصة لما باتت تشكله القضية الفلسطينية من اهمية بالغة لدى الرأي العام العالمي؛ ولنا في الانتفاضة خير دليل.

الانتفاضة

ركّز التقرير على الانتفاضة الشعبية التي تفجّرت في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ وتناول الانتفاضة باعتبارها نقطة تحول جوهرية في النضال الفلسطيني؛ اذ كرست عملية انتقال تدريجي من الاعتماد على الكفاح المسلح الى الارتكاز على العنف المدني كأسلوب رئيس. وشمل التحليل مستويين رئيسين:

المستوى الأول

هو تحليل آليات الانتفاضة خلال عامها الاول، من جوانبها الفكرية والاجتماعية والحركية. فعلى الصعيد الفكري، هناك فكر الانتفاضة، من خلال تحليل مضمون النداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحّدة، وعددها ٣٢ حتى نهاية العام ١٩٨٨. ومن هذه النداءات يمكن ان نتبيّن اهداف النضال الفلسطيني، ووسائل ادارة الصراع، والمواقف والرؤى العربية تجاه الانتفاضة. ولو تناولنا اهداف النضال الفلسطيني لوجدناها تتلخص في النقاط التالية: وقف سياسة القبضة الحديدية؛ والغاء العمل بقوانين الطوارىء، بما في ذلك الغاء قرارات الابعاد كافة، وبصورة فورية؛ وتحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية؛ واجلاء الارهابي اريئيل شارون من البلدة القديمة من القدس؛ وحل اللجان البلدية والمجالس القروية في الضفة والقطاع؛ واطلاق سراح جميع معتقلي الانتفاضة؛ ومطالبة المجتمع الدولي والامم المتحدة بالتدخل لسحب الجيش الاسرائيلي من التجمّعات السكانية في الضفة والقطاع؛ وتوفير الحماية الدولية للاراضي المحتلة.

ثمّة ملاحظتان يرصدهما التقرير، من خلال النداءات: الاولى، ان مطلب الحماية الدولية كان الاكثر تكراراً بين المطالب المباشرة، او العاجلة، الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة؛ امّا الملاحظة الثانية، فهي ان الاهداف التي تضمّنتها النداءات تطابقت مع المواقف الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية خلال العام الاول للانتفاضة. وهذه الملاحظة في غاية الاهمية. فالمنظمة لم تكن بعيدة، او مفصولة، ممّا يحدث في الارض المحتلة. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فالتطابق في الاهداف يؤكد العلاقة الوثيقة بين قيادة الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ان وسائل ادارة الصراع (وهو الجانب الثاني في فكر الانتفاضة) تمثّلت في استخدام معظم الوسائل التي تدخل في سياق اسلوب العنف المدني، مع قليل من الوسائل التي تدخل في نطاق العمليات المسلّحة الصغرى.

والجانب الثالث في فكر الانتفاضة، وهو الخاص بالمواقف العربية المطلوب اتخاذها، فقد تمثل في مطلبين محددين: الاول، دعوة اقطاب قمة الجزائر الى الوفاء بالتزاماتهم المالية والسياسية والاعلامية؛ والثاني، مناشدة الدول العربية بضرورة اعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهنا ذكر التقرير جملة اعتراضية، نصها: «لم يكن قد تمّ الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة الاميركية». وفي اعتقادنا، ان جملة كهذه افسدت ما طالبت به قيادة الانتفاضة من ضرورة ان تقوم الدول العربية باعادة النظر في علاقاتها مع اميركا، لأن السؤال هو

هل الحوار الذي تمّ ـ وما زال ـ سيجعل قيادة الانتفاضة تسحب مطلبها المشار اليه؟ ويمكن القول، انه من السذاجة ان يتصور احد ذلك. فالحوار، وان كان خطوة ايجابية، فليس معروفاً الى اين سينتهي؟ وبالطبع ليس متصوراً ان تغير اميركا موقفها بهذه السهولة، ان لم يتغير موقف الدول العربية من علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يمكن القول ان هناك حقيقة مؤداها ان «التغيير الاجتماعي الذي حدث في الاراضي المحتلة، خلال السنوات العشرين الماضية، يعتبر من اهمّ العوامل التي هيأت المناخ المناسب لتفجّر الانتفاضة، واستمرارها بالشمول الذي تميزت به خلال عامها الاول». ومن ثمّ، قدّم التقرير تحليلاً لابعاد التجاوب الشعبي الواسع مع الانتفاضة، وما عكسه من تغير اجتماعي في الاراضي المحتلة خلال فترة الاحتلال، وما عاد اليه هذا التغير من توفر ظروف تتيح مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في المقاومة الوطنية للاحتلال، ومدى تأثير هذا التطور في الطبيعة الوطنية للثورة الفلسطينية. امّا عن الاطار الاجتماعي للانتفاضة، فيمكن تلخيصه في خمس نقاط:

النقطة الاولى، التغيير الاجتماعي في الضفة والقطاع: واهمّ معالم التغيّر تتمثّل في اكتمال نضج الجيل الفلسطيني الجديد الشاب، وتعاظم دوره في الكفاح الوطني. ويقصد بهذا الجيل اولئك الذين ولدوا بعد الاحتلال الاسرائيلي. فهذا الجيل، الذي نشأ في ظل الهزيمة العربية، لم يتأثر بها في الغالب، الاّ من زاوية ادراك انه مسؤول، وحده، عن مواجهة نتائج هذه الهزيمة، بعد ان فقد الامل في العمل العربي. ومن العوامل التي ساهمت في انضاج هذا الجيل، انتشار التعليم في الاراضي المحتلة على نطاق واسع. فالى جانب وجود ١٧٠٠ مدرسة ابتدائية واعدادية وثانوية، اصبحت هناك ست جامعات تستوعب ١٧ ألف طالب، اصبحوا القوة المحّركة لمعظم التحركات الشعبية قبل الانتفاضة؛ واصبحت جامعات الارض المحتلة بؤراً وطنية ومراكز للوعي والصمود ومقاومة الاحتلال؛ وغدت المدارس قوة رديفاً لهذه الجامعات، حيث يزيد عدد الطلاب على ٤٠٠ ألف. امّا دور التنظيمات التابعة للفصائل الفلسطينية في الخارج، خاصة «فتح»، والجبهتان، الشعبية والديمقراطية، بالاضافة الى الحزب الشيوعي، فقد ادى اجتذاب هذه التنظيمات لاعداد متزايدة من الشباب الى خلخلة النظام الاجتماعي القديم الذي كان يتسم بسيطرة العائلات. فازاء مدّ الحركة الوطنية النامية، فقدت هذه العائلات سطوتها، لكن دون ان تفقد اهميتها الاجتماعية، باعتبارها صورة لشعور الافراد بالحماية النسبية في ظل الافتقاد الى سلطة وطنية. كذلك، كان للسياسات الاسرائيلية داخل الاراضي المحتلة دور في عملية التغيّر الاجتماعي. فنتيجة فرض المنتجات الاسرائيلية على الضفة والقطاع، الامر الذي ترتب عليه اخفاق التطوّر الصناعي، ومع فرض قيود على النمو الزراعي، تزايدت معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد. ومع انحسار الموجه النفطية وعودة العمالة الفلسطينية من البلاد العربية الى الاراضي المحتلة تزايدت وطأة الازمة الاقتصادية في صفوف الطبقة الوسطى، هذا بالاضافة الى فرض الضرائب على صغار الفلاحين والعمال.

النقطة الثانية، اتساع مشاركة الفئات الاجتماعية في الانتفاضة: وقد تمثّلت في الاضرابات التجارية والعمالية والحرفية والمهنية، بالاضافة الى المشاركة الواسعة للمرأة.

النقطة الثالثة، نهاية القيادة التقليدية وبروز قيادة جديدة: ويمكن القول، ان التغيرات الاجتماعية قد قادت الى الحد من دور القيادة التقليدية واهتزاز مركزها تدريجياً لصالح القيادة الشابة الصاعدة، على الرغم من ملاحقة سلطات الاحتلال لها. فقد فقدت القيادة التقليدية السيطرة على الاحداث في ظل الانتفاضة التي خلقت بناء تنظيمياً جديداً تقوده القيادة الشابة القادمة من اصول اجتماعية مختلفة في الغالب؛ وهو التنظيم الذي فرض نفسه بديلاً من الادارة الاسرائيلية التي يعمل معظم القيادة التقليدية في اطارها. واشار التقرير الى ان قيادة الانتفاضة حرصت على عدم البدء في معاداة القيادة التقليدية، بل محاولة كسبها. امّا من استمر في عمالته، فكان عرضة للقصاص. والملاحظ ان استخدام العنف كان موجهاً، خلال العام الاول، الى العملاء الكبار بالاساس والرموز الواضحة بين العملاء الصغار؛ كما كانت عمليات التصفية منظمة الى حدّ كبير.

النقطة الرابعة، القيم الاجتماعية الجديدة: يمكن القول، انه كانت هناك قيم ايجابية برزت خلال

العام الاول للانتفاضة، مصاحبة لنمط الحياة الجديد في الاراضي المحتلة الذي اتسم بالتضحيات التي تفرضها حدّة المواجهة مع سلطات الاحتلال. واخذت هذه القيم تفرض نفسها حتى على العناصر غير المشاركة في الانتفاضة. وباختصار، اشار التقرير الى بروز الاتجاه الاسلامي الذي حاول فرض قيمه بالقوة.

النقطة الخامسة، حركة تحرر وطني ام ثورة اجتماعية؟ طرح التقرير سؤالاً مؤداه، هل تعني التغيرات الاجتماعية التي حدثت مع الانتفاضة تجاوز النضال الفلسطيني، في المرحلة الراهنة، لطابعه كحركة تحرر وطني، ليصبح اقرب الى الثورة الاجتماعية؟ وهنا اشار التقرير الى القضية الاختلافية بين «فتح»، من ناحية، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، من ناحية اخرى. فقد رأت «فتح» ان الشعب الفلسطيني كله متضرر من الاحتلال، ومن ثمّ جعلت الهدف الاول هو تحقيق الاستقلال الوطني، بما يعني عدم جواز اثارة المسألة الاجتماعية قبل تحقيق هذا الهدف؛ في حين برزت اتجاهات يسارية تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري الوطني والنضال الاجتماعي، فأكدت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، ضرورة ان تواكب الثورة الاجتماعية الثورة الوطنية، وابرزتا اهمية ان تتولى «الطبقات الثورية» قيادة مرحلة التحرر الوطني، وذلك انطلاقاً من تصور مؤداه «ان النضال الوطني يرتبط بمسألة الصراع الطبقي». لكن الملاحظ ان التصور الاول، الذي تبنّته «فتح»، هو السائد في العمل الفلسطيني؛ وظل هذا المنهج المرشد للنضال الفلسطيني طوال السنوات العشرين الماضية، وبقى موجّهاً للانتفاضة ايضاً.

الاطار الحركي للانتفاضة: في هذا الجزء، تناول التقرير البناء التنظيمي الذي يقوم على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التي تدير العمل اليومي في الاراضي المحتلة، وفقاً للمهام التي تحددها قيادة الانتفاضة. ويعتمد هذا التحليل على النداءات الصادرة من القيادة الموحدة للانتفاضة الى جانب متابعة الروايات المختلفة عن احداث الانتفاضة، وذلك للتوصل ـ على حد تعبير التقرير ـ الى الملامح العامة لهذه اللجان، التي تشتمل على نوعين رئيسين: اولهما، القوة الضاربة التي تقود العمليات؛ وثانيهما، اللجان النوعية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية التي يفرضها استمرار الانتفاضة، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة نواة الادارة الفلسطينية المستقلة؛ هذا بالاضافة الى اللجان الشعبية التي تمثل محور الجهاز التنظيمي للانتفاضة؛ وقد حققت نجاحاً ملموساً؛ اذ اصبحت بديلة من السلطة المحتلة في ادارة شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين؛ وهذا ما يفسّر الجزع الذي سبّبته هذه اللجان للحكومة الاسرائيلية، والذي انعكس، بوضوح، في القرار الذي اصدرته سلطات الاحتلال، في ١٨/٨/١٩٨٨، بشأن تجريم انشاء هذه اللجان، وفرض عقوبات مشددة على كل من يشتبه في عضويته في هذه اللجان، وفرض عقوبات مشددة على من يشتبه في انضمامه اليها، او مساعدتها.

آليات المواجهة المباشرة: أشار التقرير الى ان الاضراب كان هو الاسلوب الرئيس للمواجهة الذي اعتمدت عليه الانتفاضة، والذي استخدم بشكل منظّم ابتداء من منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، بحيث اصبح الاضراب منظماً بشكل مركزي تحدده القيادة الموحدة. وتدل متابعة نداءات القيادة الموحدة على وجود حرص واضح على تحقيق نوع من التوازن بين اساليب المواجهة المباشرة، بما فيها الاضراب، وبين اساليب بناء الاستقلال الاقتصادي. ويمكن القول ان المشكلة الجوهرية التي تحول دون التقدم على صعيد العصيان المدني الشامل، او شبه الشامل، تتمثل في البعد الاقتصادي. فشرط العصيان المدني يتوقف على وجود تنمية شعبية. والسؤال هو كيف تكون هناك تنمية شعبية؟ قدّم التقرير، في اجابته عن هذا التساؤل، تصوراً مثالياً لا يوجد له سند في الواقع؛ او بعبارة أخرى، ان التصور المقدّم يحتاج الى عقود طويلة كي يتحقق، وقبل هذا اقامة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية. في ذلك الوقت يمكن ان نبدأ في فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي. وحجتنا في ذلك تقوم على اساس ان هناك دولاً مستقلة ذات سيادة لم تستطع، حتى الآن، ان تنسلخ عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدول النامية خير مثال على ذلك. وفك الارتباط، حينما اقترحه د. سمير امين، يقوم على مراحل عديدة، تبدأ بالتكيّف، ثمّ التعامل مع النظام الرأسمالي، وصولاً الى احداث التنمية المستقلة التي تنشدها غالبية الدول النامية، وهي ـ كما اشرنا ـ دول مستقلة ذات سيادة؛ فما بالنا باقتصاد الاراضي

المحتلة؟ ومن ثمّ، لا يكفي ان ندعو الى ان فك الارتباط بين اقتصاد الارض المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي سيتم عبر عمل شعبي دؤوب.

المستوى الثاني

أمّا المستوى الثاني فهو تأثيرات الانتفاضة، فلسطينياً واقليمياً ودولياً. في البداية، هناك افتراض مؤداه ان قدرة الانتفاضة على الفعل المؤثر ترتبط بعدد من المؤشرات، منها برنامج قادر على توجيه الجهود من اجل استمرار الانتفاضة، وهذا يتحقق ـ حسب التقرير ـ من خلال مستويات عدّة: الاول الانتفاضة والتأثير في منظمة التحرير والوضع الفلسطيني. وتناول التقرير هذا المستوى من خلال زاويا عدّة: الاولى قضية الوحدة الفلسطينية، وهي ما اكدتها الشهور الثمانية الاولى من الانتفاضة. فعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها القوى الفلسطينية، الّا انها استطاعت، الى حد كبير، تجاوزها، ومثال ذلك الاختلافات حول الخيارات الفلسطينية فور اعلان الاردن فك الارتباط مع الضفة الغربية. وقد تمثلت هذه الاختلافات في الجدل والنقاش حول الخيارات السياسية المقترحة. وهذا الجدل سار ـ كما ذكر التقرير ـ في ثلاثة اتجاهات: الاول، التعجل ونفاد الصبر، بمعنى ان اصحاب هذا الاتجاه رغبوا في ضرورة تحقيق تسوية سريعة. وقد تمّ التعبير عن افكار هذا الاتجاه بأشكال وصياغات مختلفة، لكنها تلتقي على ضرورة اعلان دولة فلسطينية مستقلة وحكومة مؤقتة تضمّ شخصيات مقبولة دولياً. الثاني كان عكس الاول، فهو رفض التعامل مع المتغيرات المستجدة على الوضع الفلسطيني، والاقليمي، والدولي، وهو امتداد للتيار الذي تبنى سياسة «كل شيء، او لا شيء»، ويقدّم الاستراتيجية على التكتيك، ويرفض الواقع المحدد باللجوء الى الميثاق الوطني الفلسطيني للاجتهاد، مضيفاً اليه هالة من القدسية، ومفضلاً «النقاء الثوري الكامل»، ولو كان ثمنه اضاعة فرص لتحقيق تقدم جزئي يمكن ان يفيد النضال الفلسطيني؛ وتعتبر جماعة الاخوان وذراعها «حماس» ابرز من يعبر عن هذا الاتجاه الآن. اما الثالث، فيتكون من جماعات متباينة، بعضها يقترب من الاتجاه الاول (قيادة «فتح»)، وبعضها يقترب من الاتجاه الثاني (الجبهة الشعبية) وبعضها يتوسط المسافة بين هاتين الجبهتين. وهذا الاتجاه، بجماعاته، يعبر عن قناعة اساسية بضرورة التعامل مع المتغيّرات المستجدة، فلسطينياً واقليمياً ودولياً، بدرجات متباينة من المرونة.

أمّا الزاوية الثانية في قضية تأثير الانتفاضة، فتتعلق بقضية المخيمات، ودور القوى الخارجة على المنظمة. اورد التقرير ان الانتفاضة واستمرارها ادّيا الى عزل الفصائل الفلسطينية التي رفضت العودة الى منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التوحيدية (الثامنة عشرة) للمجلس الوطني. امّا بالنسبة الى جماعة ابو موسى المنشقة عن «فتح»، وصدامها مع المنظمة، فقد قدّم التقرير تفسيرين في هذا الشأن: الاول ركز على مشاعر العزلة التي عانت منها هذه الجماعة عندما بدا ان هناك امكانية للمصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير، وتخوّفها من ان تصبح ضحية لهذه المصالحة. ويستند هذا التفسير الى نقطتين: الاولى انفراد ابو موسى بموقف الرفض لزيارة عرفات لدمشق منذ الاعلان عنها، والثانية الموقف المتشدد لقيادة «فتح» تجاه التعامل مع هذه الجماعة بالذات، في الوقت الذي اكدت ترحيبها بعودة الفصائل الخارجة الاخرى («القيادة العامة»، و«الصاعقة» و«النضال الشعبي»). امّا التفسير الثاني، فركّز على النزعة التخريبية والعدوانية الأصيلة لدى هذه الجماعة، واحقادها الدفينة على قيادة منظمة التحرير، بعد ان فشلت في تشويه صورتها لدى الجماهير الفلسطينية. وخلص التقرير الى ان العام ١٩٨٨ لم يشهد تقدماً في مجال العلاقة بين قيادة منظمة التحرير والفصائل الخارجة عليها، باستثناء حالة جبهة النضال الشعبي.

امّا الزاوية الثالثة، فتختص بتأثير الانتفاضة في المجلس الوطني الفلسطيني والوضع الفلسطيني. وذهب التقرير الى ان الوحدة الوطنية الفلسطينية واجهت، خلال العام ١٩٨٨، اختياراً بالغ الصعوبة، غير انها تمكّنت من اجتيازه.

أمّا الزاوية الرابعة، فخاصة بتأثير الانتفاضة في فلسطينيي ١٩٤٨. فقد اتاحت الانتفاضة، واستمرارها، الفرصة لانتقال موقف فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ من مستوى التضامن، في اعقاب ١٩٦٧،

الى مستـوى المشاركة، لاول مرة، بغض النظر عن حدود هذه المشاركة. فاذا كانت الخارطة السياسية لعرب ١٩٤٨ تقول ان هناك عدداً من الاتجاهات المتباينة، اهمّها العاملون في اطار الاحزاب السياسية الصهيونية، والعاملون في اطار الحركات والاحزاب اليهودية غير الصهيونية، والعاملون في اطار هيئات مستقلة تتبنى توجهات متشددة ذات طابع عروبي، فقد جاءت الانتفاضة لتؤثر في التوازن بين هذه الاتجاهات الثلاثة، من خلال الدفع في اتجاه زيادة انحسار نفوذ الاتجاه الاول (العاملين في اطار الاحزاب الصهيونية) وعزلته بشكل غير مسبوق منذ ٤٠ عاماً، ودفعت بالتيار، او الاتجاه الاوسط (العاملين في اطار الاحزاب اليهودية)، وهو الاقوى نسبياً، الى تعديل بعض طروحاته، بحيث اقترب من التيار المتشدد (ذي الطابع العروبي) اقتراباً تكتيكياً.

الانتفاضة والعلاقات الفلسطينية ـ العربية

شهد العام ١٩٨٨ تطوّرات عديدة في مواقف العديد من الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، وبصفة خاصة تجاه الوضع في الاراضي المحتلة وازاء منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى مستوى العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية ـ المصرية، رصد التقرير التفسيرات المختلفة التي قيلت عقب فك الارتباط بين الاردن والضفة. فمنها ما ذهب الى ان القـرار الاردني هو استجابة ايجابية لما اكدته الانتفاضة من وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ بينما ذهبت تفسيرات اخرى الى القول ان القرار الاردني وضع منظمة التحرير الفلسطينية في مأزق ينطوي على احتمال اظهار عجزها عن تحمّل المسؤولية في الضفة الفلسطينية؛ ورأت اجتهادات اخرى في القرار نتـاجـاً لتعثّـر الجهود الاردنية، والعربية عموماً، في مجال التسوية السلمية، وتعبيراً عن الاحباط من الموقف الاميركي. امّا التقرير ذاته، فذكر انه من المبالغة اعتبار القرار الاردني مفاجئاً. فمنذ «قمة الجزائر» كان واضحاً ان الاردن سيتخذ هذا القرار. كما ذكر التقرير ان التفسيرات جميعها انطوت على مبالغة في تقدير آثار القرار الاردني في الوضع في الضفة الفلسطينية، من زاوية انه يخلق فراغاً قانونياً ينطوي على تأثيرات اقتصادية سلبية. وعن العـلاقات الفلسطينية ـ المصرية، كتب التقرير ان العام ١٩٨٨ خلا من أي توتّر في العلاقات المصرية ـ الفلسـطينية. وعلى مستوى العلاقات السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، كانت زيارة ياسر عرفات لدمشق، في نيسان (ابريل) ١٩٨٨، اهمّ تطوّر في العلاقات السورية ـ الفلسطينية، ليس فقط خلال العام ١٩٨٨، ولكن، ايضاً، خلال السنوات الخمس الاخيرة. فبقدر ما كانت هذه الزيارة اهمّ محاولة للمصالحة بين سوريا والمنظمة، كانت، في الوقت عينه، تأكيداً على ان هذه المصالحة غير ممكنة في المدى القريب على الاقل. امّا عن العلاقة بين فلسطين ولبنان، فقد اشار التقرير الى ان الموقف السوري يعكس ترحيباً بتصفية الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان غير التابع لدمشق. امّا مستوى العلاقات الفلسطينية مع الدول العربية الاخرى، فلم يشهد العام ١٩٨٨ تطورات جوهـريـة، الّا في ما يتعلق بتصفيـة الاجـواء مع المملكة المغربية. في الوقت عينه، شهدت العلاقات الفلسطينية ـ الليبية تقدماً ملموساً خلال العام ١٩٨٨؛ كما لعبت ليبيا دوراً في محاولة تحقيق المصالحة التي لم تكمل بين سوريا والمنظمة. وبصفة عامة، اتسمت العلاقات الفلسطينية مع بقية الدول العربية بالاستقرار عموماً.

أمّا عن الانتفاضة والتأثير في الموقف الاسرائيلي تجاه الارض المحتلة، فذكر التقرير ان الانتفاضة، بمستوى ادائها خلال العام الاول، وان لم تحدث تأثيراً جوهرياً في الموقف الرسمي للقوتين الرئيستين (العمل والليكود) في السياسة الاسرائيلية تجاه قضية الاراضي المحتلة، الّا انها احدثت تأثيراً في الجدل السياسي والفكري داخل كل منهما. ويمكن القول، ان اهم ما احدثته الانتفاضة انها دعمت ما يمكن تسميته بالتيار الثالث، وهو الذي يتكوّن، اساساً، من المثقفين الاسرائيليين الذين رفضوا سياسات القمع الاسرائيلية في الاراضي المحتلة.

الانتفاضة والقوى الدولية

اورد التقرير ان الانتفاضة فرضت نفسها على العالم، فتطوّرت نظرة سياسية مؤداها ان الانتفاضة تؤكد الحـاجـة الى دفـع عمليـة تسـوية القضية الفلسطينية. وعن الموقف الاميركي، لم يطرأ اي تغير جوهري في

السياسة الخارجية الاميركية، وظل الموقف الاميركي، خلال العام الاول للانتفاضة، هو موقف الدعم الصريح والمباشر لاسرائيل.

وعن الموقف السوفياتي، ذكر التقرير ان الاتحاد السوفياتي اتخذ موقفاً ايجابياً بشكل عام تجاه الانتفاضة، وانْ كان هذا الموقف قد جاء في مستوى اقل ممّا كان متوقعاً. فالاتحاد السوفياتي يرى في الانتفاضة ضرورة اعطاء الاولوية لمسألة الاستثمار السياسي، من اجل الدفع في اتجاه مواصلة عملية التسوية، من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام، ولا يولي اهتماماً كبيراً تجاه سبل دعم الانتفاضة، وهذه الرؤية السوفياتية تعكس النهج السوفياتي الجديد تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والذي يرتبط بالتغيير الجوهري الذي ادخله ميخائيل غورباتشيوف على السياسة الخارجية السوفياتية.

سيد عبد المجيد

عناصر جديدة لـ «هجوم السلام» الفلسطيني؟

بلغ الاهتمام الدولي بقضية السلام في الشرق الاوسط ذروته، وذلك بعدما أعلنت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٩، مسؤوليتها المباشرة، ليس عن تنشيط المساعي من أجل عملية السلام في الشرق الاوسط، بعد الجمود الذي أحاط بها طيلة الشهور الثلاثة الماضية، فحسب، وانما في المشاركة، بفعالية، في الجهود المبذولة لدفع هذه العملية الى أمام.

وفي ضوء ذلك، شهدت المنطقة، خلال الشهر المنصرم، نشاطاً واضحاً، تجلّى بطرح المبادرات، من جهة، وباستجلاء مواقف الاطراف المعنيّة ازاءها، من جهة أخرى.

وفي تلك الاجواء، وما ترافق مع طرح المبادرات من نشاطات دبلوماسية، قام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بزيارته الرسمية الاولى لطوكيو، وذلك بعد زيارته الاولى لها في سنة ١٩٨١، بدعوة من جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية ـ الفلسطينية. وجدير بالذكر ان الحكومة اليابانية استبقت وصول عرفات لطوكيو بقرار اتخذته بتاريخ ٢٨/٩/١٩٨٩ يقضي برفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها الى مستوى «ممثلية عامة» دائمة لفلسطين، وهو وضع مشابه، تقريباً، لوضع التمثيل الدبلوماسي لدى فرنسا (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٨/١٠/١٩٨٩).

وأظهر اليابانيون، خلال استقبالهم لعرفات (١/١٠/١٩٨٩)، اشارة قوية الى رغبتهم في الخروج على السياسة التقليدية السابقة لليابان، التي تميّزت بالسلبية ازاء قضايا الشرق الاوسط. «ومن هذه الزاوية، فان استقبال عرفات، بصورة رسمية، من جانب رئيس الوزراء الياباني، ووزير خارجيته، واستضافته خلال ندوة تضمّ عدداً من خبراء ودبلوماسيي وزارة الخارجية، يعكس احساسهم، في طوكيو، بضرورة تطوير المستوى الحالي لدورهم في المنطقة» (جواد حجاوي، **الافق**، نيقوسيا، ١٢/١٠/١٩٨٩).

وفي هذا السياق، أوضح مصدر ياباني رسمي، ان عرفات أثار، خلال هذا اللقاء، مسألة التبادل التجاري بين اسرائيل واليابان، الذي تضاعف ثلاث مرات في غضون السنوات الاربع الاخيرة، وبلغ حجمه ١,١ بليون دولار في العام الماضي. وأضاف المصدر ذاته، ان عرفات لم يبد أي اعتراض على ذلك، شرط ان تستفيد م.ت.ف. من المعاملة عينها (**الحياة**، لندن، ٤/١٠/١٩٨٩).

ورأت أوساط صحفية مطلعة ان زيارة عرفات لليابان تمثل اندفاعة جديدة باتجاه استكمال حلقة الدعم العالمي للقضية الفلسطينية. فبعد زيارة عرفات لفرنسا، تأتي زيارته لليابان لتمثل «اقتحاماً لحصن فُرض عليه، فرضاً، ان يبقى بعيداً من التأثير في السياسة الدولية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٩/١٠/١٩٨٩).

وعلى أي حال، لقد أجمعت الاوساط الفلسطينية على ان زيارة عرفات لليابان حققت اهدافها، وأسهمت في تطوير العلاقات الثنائية اليابانية ـ الفلسطينية. وباختصار، كانت الزيارة ـ كما أعلن الرئيس عرفات في المؤتمر الصحافي الذي عقده في طوكيو قبل انتهاء زيارته ـ «ناجحة، وايجابية، ومثمرة من اجل عملية السلام في فلسطين والشرق الاوسط» (**فلسطين الثورة**، ٨/١٠/١٩٨٩).

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

بعد مسيرة عام كامل على بدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، كان من الطبيعي ان تبدأ مراجعة المواقف ازاء ما حققه الحوار، وان تتزايد الاسئلة حول مستقبله. وفي هذا السياق، اعتبر عرفات

ان الحوار لم يحقق الاّ تقدماً قليلاً، وذلك بسبب الدعم الكامل الذي تقدمه واشنطن الى الحكومة الاسرائيلية. وقال عرفات: «لن يكون تقدم في مناقشات السلام في الشرق الاوسط، ما دامت الولايات المتحدة لم تغيّر سياستها تجاه اسرائيل» (**الحياة**، ٤/١٠/١٩٨٩).

من جهة أخرى، رأى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، ان ممّا لا شك فيه، ان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي وصل الى طريق مسدود، وأصبح كأنه «حوار طرشان». فالجانب الفلسطيني، طوال حلقات الحوار، كان يؤكد على مبادرة السلام الفلسطينية، ودعوة الادارة الاميركية الى التجاوب مع هذه المبادرة؛ بينما كان الجانب الاميركي يتوقف عند مبادرة شامير ودعوته م.ت.ف. الى القبول بها، الأمر الذي رفضته المنظمة. وأضاف حوراني: «لقد حاولنا، أكثر من مرة، ان نخرجهم من جمود موقفهم هذا؛ لكنهم كانوا يرفضون، حتى كان الاجتماع الاخير الذي رفض فيه الجانب الفلسطيني التحدث، وظل صامتاً طوال الوقت، يستمع الى الاميركيين بعد ان طفح الكيل» (**المجلة**، لندن، ٣/١٠/١٩٨٩).

ورأى عضو الجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، ان مقترحات مبارك ساهمت في فتح الطريق للعملية السياسية بعد ان وصل الحوار الفلسطيني ـ الاميركي الى طريق مسدود. وأضاف: «طالما ان الاميركيين لم يتخذوا قراراً يتعلق بخطة مبارك، فانه من غير المرجح ان يستأنف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، لأنه ليس عندهم شيء جديد يقولونه» (**فلسطين الثورة**، ٨/١٠/١٩٨٩).

من جهة أخرى، دعا البروفسور، ادوارد سعيد، الى ضرورة مراجعة مسار الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وقال ان «الحوار، حتى الآن، كشف للفلسطينيين ما كانوا يعرفونه، وهو ان الولايات المتحدة، في الحوار، تقوم بدور الناطق الرسمي باسم اسرائيل والدفاع عن المصالح الاسرائيلية... لقد قرأت محاضر الاجتماعات؛ وهذه الاجتماعات لم تخدم مصالحنا، وعندما نطرح الاسئلة حول السياسة الاميركية، فاننا لا نحصل على الاجوبة». وأضاف سعيد: «يجب ألاّ يتوقف الحوار، ويجب توسيعه، وعلينا ان نستخدم الضغط؛ ضغط الحوار لخدمة اهدافنا» (**القبس**، الكويت، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩). وفي السياق عينه، دعا د. رشيد الخالدي الى ضرورة مراجعة مواقف م.ت.ف. من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩). وأكد د. ابراهيم ابو لغد «ان الولايات المتحدة لا تزال تحاول، من خلال الحوار مع م.ت.ف. اجهاض وتصفية الحركة الوطنية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١٠/١٩٨٩).

من جهته، قال مستشار الرئيس عرفات، بسام ابو شريف، ان م.ت.ف. ستبقى ملتزمة بما أعلنته من مبادرة لاقامة سلام شامل في المنطقة؛ وستبقى مستعدة للحوار مع الادارة الاميركية، لكنها ستزيد من نشاطها وتحركها في اتجاهين: الأول، مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بما يتناسب مع تصعيد شامير وحكومته للارهاب والبطش ضد الشعب الفلسطيني؛ والثاني، العمل لفتح آفاق جديدة لعملية السلام وزيادة زخم العملية السياسية السلمية. واعتبر ان عدم تحرك الادارة الاميركية في شكل بنّاء وايجابي، «وعدم تعاملها في شكل متوازن مع أطراف الصراع في الشرق الاوسط، واصرارها على تجاهل مبادرة م.ت.ف. للسلام، ستضطر القوى الرئيسة والأساسية في م.ت.ف. الى اعادة النظر في تكتيكاتها للحفاظ على زخم عملية السلام، ولدفع عجلة الحل السياسي قوياً» (**الحياة**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

على ان الرئيس عرفات، أكد، عبر كلمة وجّهها الى الانتفاضة، «ان الموقف الاميركي، المساند بلا حدود لاسرائيل، بدا عارياً ومكشوفاً، حيث تقف الولايات المتحدة أمام العالم بجانب الطغاة الصهيونيين والاجرام الاسرائيلي والممارسات الفاشية الاسرائيلية، في الوقت الذي تتشدق بحقوق الانسان، في كل مكان، وتصمت في فلسطين، التي يجرى القتل والارهاب الرسمي المنظّم بدعمها وأموالها واسلحتها» (**فلسطين الثورة**، ١٥/١٠/١٩٨٩). من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، رفض المنظمة لخطة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس والخاصة بالتحرك الاميركي في الشرق الاوسط. وأضاف القدومي: «ان المنظمة تلقّت خطة بيكر وعلمت بها من خلال قنوات دبلوماسية

ووسطاء وسياسيين ومن طريق الصحافة؛ وقد رفضتها وأبلغت موقفها هذا الى الادارة الاميركية عبر هذه القنوات والوسائل المختلفة» (**الحياة**، ١٨/١٠/١٩٨٩).

وتأكيداً لواقع الانحياز الاميركي الى اسرائيل، صرّح الرئيس عرفات «بأن عدم تغيير الولايات المتحدة سياستها تجاه اسرائيل، والدعم الكامل الذي تقدّمه واشنطن للحكومة الاسرائيلية هما وراء عدم تحقيق تقدم في الحوار الفلسطيني ـ الاميركي»؛ ولم يستبعد عرفات «وقف هذا الحوار غير المجدي» (**الحوادث**، لندن، ٢٠/١٠/١٩٨٩).

وجدير بالذكر، في هذا السياق، ان سفير فلسطين لدى تونس، حكم بلعاوي، التقى مساء ٢١/١٠/١٩٨٩، مع نظيره الاميركي هناك، روبرت بيلّترو. وأوضحت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) «ان اللقاء يندرج في اطار الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة ويستجيب لضرورة متابعة هذه المحادثات باعطائها المزيد من الفعالية، وبشكل يخدم عملية السلام في الشرق الاوسط» (**وفا**، تونس، ٢٢/١٠/١٩٨٩).

مفاوضات السلام المباشرة

تزايد الحديث عن امكانية عقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني مباشر، في القاهرة، أو موسكو، يكون من شأنه دفع عجلة السلام الى أمام. الاّ ان هذه الاحاديث، على تنوّعها، أصطدمت، منذ البداية، بعقبة الرفض الاسرائيلي. ويمكن القول ان المقترحات الخاصة بتحريك الامور نحو محادثات فلسطينية ـ اسرائيلية، كبداية في عملية طويلة لتحقيق السلام، ما زالت بعيدة، نظراً الى عدم وجود اتفاق، حتى الآن، بين الاطراف المعنيّة على تشكيل وفد فلسطيني يتولّى التفاوض مع الحكومة الاسرائيلية. «ويمكن القول ان اسرائيل ستعجز عن افتعال وفد فلسطيني ذي مواصفات اسرائيلية، بدليل ان كل الشخصيات الوطنية الفلسطينية التي اتصل بها القادة الاسرائيليون أعلنت تمسّكها بقيادة م.ت.ف. وخطة السلام الفلسطينية» (ماهر عثمان، **الحياة**، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أعرب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، عن اعتقاده بأن رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، ليس جاداً في شأن الدخول في مفاوضات سلام، وحركته انما «هي لعبة استثمار الوقت، على أمل ان تتمكن سلطات الاحتلال من انهاء الانتفاضة. هذا كل ما في عقل شامير، وأميركا تؤيده في هذا» (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

وحسب رأي المراقبين، فان م.ت.ف. أخذت تنتقل بمواقفها، الآن، الى التشدّد بشأن الحوار المحتمل بين وفد فلسطيني والحكومة الاسرائيلية، بعد ان حدّد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، خمس نقاط تتعلق بهذا الحوار، منها، خاصة، ضرورة مشاركة مندوبين عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، والأمين العام للامم المتحدة، وممثلين عن مصر والسويد، على ان يعتبر هذا اللقاء حواراً تمهيدياً لعقد مؤتمر دولي للسلام. وتعتبر مصادر دبلوماسية ان تصلّب م.ت.ف. يعكس الاستياء الفلسطيني من عدم تقدّم الحوار مع الادارة الاميركية، من جهة، ويشكل رداً على رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، مقترحات السلام المصرية، من جهة أخرى (**القبس**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على لسان امينها العام، د. جورج حبش، عقد أي لقاء فلسطيني ـ اسرائيلي (**الهدف**، دمشق، ١٥/١٠/١٩٨٩). أمّا عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، فقد أكد ان الثوابت الفلسطينية بشأن المباحثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية هي ان م.ت.ف. وحدها من يختار وفداً فلسطينياً الى أي حوار، أو مفاوضات، وجدول أي حوار يجب ان يكون مفتوحاً ومن دون أي شروط مسبقة، وان الوفد الفلسطيني يلتزم مبادرة السلام الفلسطينية المرتكزة على الشرعية الدولية؛ وأي حوار هو حوار تمهيدي لعقد مؤتمر دولي للسلام يكون هو الاطار لمفاوضات نهائية من أجل سلام شامل؛ ويجب ان يحضر اللقاء مندوبون عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، والامين العام للامم المتحدة، وممثلون عن مصر والسويد (**الحياة**، ١٤/١٠/١٩٨٩).

كل هذه المعطيات، أدّت الى بروز استنتاجات بوصول هجوم السلام الفلسطيني الى مراحله

الاخيرة. وعلى هذا الصعيد، رأت أوساط صحفية عربية ان «البديل عن هجوم السلام يحتاج الى رؤية جديدة للصراع مع العدو، وربما الى ايديولوجيا متجددة تعيد الشعب الفلسطيني الى موقعه الأصلي» (ساطع نور الدين، **السفير**، بيروت، ٢/١٠/١٩٨٩). الّا ان بعض المصادر المقرّبة من رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أكد ان لدى المنظمة توجهاً جديداً لشدّ مفاصل المشروع الفلسطيني، لاعطاء هجوم السلام زخماً أكثر تماسكاً، في ضوء ما حققه المشروع من تضامن دولي وفي انتظار الافلاس الكامل للمبادرة الاسرائيلية وللدعم الاميركي لها (**الحوادث**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

كل هذه التطورات، كانت، عملياً، محط دراسة وبحث في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، لتحديد موقف فلسطيني، رسمي، موحّد، من الجهود السلمية في المنطقة.

اجتماعات المجلس المركزي

جاءت اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني ١٥ ـ ١٧/١٠/١٩٨٩، في بغداد، للتدارس بخصوص الموقف الرسمي الفلسطيني من مشروع الانتخابات، طالما ان اسرائيل قدّمت مبادرتها، والقاهرة طرحت افكاراً على شكل استيضاحات الى الحكومة الاسرائيلية، وواشنطن قدّمت اقتراحاتها، والاتحاد السوفياتي قدّم اقتراحه، وكذلك الصين، خلال زيارة عرفات لبكين (٤ ـ ٦/١٠/١٩٨٩).

وجدير بالذكر انه سبقت اجتماعات المجلس المركزي، في بغداد، اجتماعات تمهيدية تمّت في تونس؛ وكان أبرزها اجتماعان: اجتماع موسّع ضمّ جميع القيادات السياسية الفلسطينية مع أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واجتماع آخر ضمّ اعضاء قيادة «فتح» فقط. واعتبر الاجتماعان متمّمين لبعضهما. وكان موضوع البحث الرئيس، خلالهما، هو دراسة حالة الجمود التي وصلت اليها الحالة السياسية، سواء على صعيد الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، أو على صعيد الجهود المصرية التي تبلورت في صيغة الاسئلة العشرة المصرية (**اليوم السابع**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

وحرصت القيادة الفلسطينية، على استجلاء الموقف المصري قبيل اجتماعات المجلس المركزي مباشرة. وفي هذا الاطار، قام وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، بزيارة الى القاهرة، التقى خلالها مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. واثر اللقاء، صرّح عباس بأنه جاء في اطار التشاور حول معالجة القضايا المطروحة كافة. وأضاف: «اننا نتوجه الى بغداد، بعد هذا الاجتماع، لطرح كافة الافكار التي نوقشت على القيادة الفلسطينية المتمثلة في المجلس المركزي» (**الاهرام**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

من جهة أخرى، عقد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية اجتماعاً خاصاً لدراسة أبرز المهمات السياسية التي تقع على عاتق المجلس المركزي، ورأى المكتب السياسي انها «تنصبّ على ضرورة تطوير الدعم للانتفاضة، والتأكيد على رفض خطة شامير، وكل المشاريع والخطط المنبثقة عنها، أو التي تنطلق من على أرضيتها، وتتجاهل وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة... كما تتجاهل وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية» (**الحرية**، ٢٢/١٠/١٩٨٩).

والواقع ان المجلس المركزي الفلسطيني ناقش مجموعة من القضايا السياسية والتنظيمية المستجدة وأصدر بياناً حدّد فيه الموقف الفلسطيني في خمس نقاط (نصها في «بيان المجلس المركزي الفلسطيني...»، في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٢ ـ ١٥٥). وأشار البيان الى ضرورة «السعي الى اقامة الجبهة العربية الشعبية والمساندة للانتفاضة من جميع القوى والاحزاب والمنظمات والاتحادات العربية والشخصيات الوطنية وتعزيز لجان مناصرة الانتفاضة».

وأفادت المصادر السياسية المختلفة بأن مناقشات المجلس المركزي أظهرت درجة عالية جداً من الالتقاء على تحليل السياسة الاميركية، والكشف عن انحيازها الظاهر لصالح اسرائيل، وضد المصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية. واثر انتهاء المجلس المركزي من أعماله، وصل عرفات القاهرة، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩. وفور وصوله العاصمة المصرية صرّح بأن زيارته لمصر تستهدف متابعة المشاورات مع الرئيس مبارك. وقال: «ان هذه المشاورات تأتي بصفة خاصة في مواجهة التطورات الجارية»

(**الاهـرام**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٩). وفي أقـل من ٢٤ ساعـة، عقـد الرئيسـان، عرفـات ومبـارك، ووفدا البلدين، جلستي عمل، صرّح، في أعقابهما، مسؤول الاعـلام في رئـاسـة الجمهـوريـة المصرية، محمد عبدالمنعم، بأن الجانب الفلسطيني في المباحثات لم يرفض مقترحات جيمس بيكر، ولكنه طالب ببعض الايضاحات، وقال: «ان مصر ستقوم بالاتصالات، خلال الأيـام القـادمـة، مع الادارة الامـيركيـة، للحصـول على اجابات للنقاط التي طرحها الجانب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٩).

وأفـادت الاوساط الرسمية المصرية بأن وجهة النظر الفلسطينية تتركز على ضرورة القيام بتحرّك عربي واسـع النـطاق في الفتـرة المقبلة، لمواجهـة الرفض الاسرائيـلي المستمـر لجميـع المبـادرات السلمية، أو الاشتراك في أي مفاوضات، أو حوار، مع الجانب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

عمـوماً، ثمّة مؤشرات، في الأفق السياسي، الى احتمال قيام قيادة م.ت.ف. بادخال عناصر جديدة في عمليـة هجـوم السـلام الفلسطيني، من شأنها اعطائه زخماً وروحاً جديدين.

س. ش.

تقصير أم قصور ؟

تمّ اختزال استفسارات مصر العشرة الموجّهة الى الحكومة الاسرائيلية حول «خطتها» للتسوية الى بند واحد هو مسألة الوفد الفلسطيني، حيث كان الرئيس المصري، حسني مبارك، دعا، في كلمته الى الجمعية العمومية للامم المتحدة (٢٩/٩/١٩٨٩)، «الى حوار فلسطيني ـ اسرائيلي من دون شروط مسبقة يقوم، بصورة خاصة، على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أساس الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» (**السفير**، بيروت، ٢/١٠/١٩٨٩). وأوضح مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، فكرة مصر من الحوار، بقوله: «شرحنا للطرفين تفكيرنا وفلسفتنا في بدء التحرك من طريق بدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وكلّمناهما عن الضروريات التي يجب ان تكون متوفرة من وجهة النظر العربية لهذا الحوار، وأهمها ان يكون تشكيل الوفد الفلسطيني متروكاً للجانب العربي، مع العلم بأنه سوف يكون في هذا التشكيل فلسطينيون من الداخل ومن الخارج؛ والنقطة الأخرى، هي ان الحوار يجب ان يتمّ من دون شروط مسبقة، ويستطيع كل طرف ان يطرح ما يشاء من موضوعات، ولا يصحّ ان يُفرض على طرف ان يبحث فقط في دائرة محدودة... [و] ليس المطلوب من الجانب الفلسطيني سوى الموافقة على اجراء حوار بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني، وان يكون الحوار حراً من دون شروط مسبقة، بمعنى ان يطرح كل طرف ما يراه مناسباً من المواضيع. وهذا، أصلاً، فكرة الجانب الفلسطيني؛ وبالتالي، ليس مطلوباً من الجانب الفلسطيني أي جديد» (من مقابلة مع الباز، **الحياة**، لندن، ٣/١٠/١٩٨٩).

وقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية استجابتها للفكرة المصرية، حيث قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه: «ان المنظمة على استعداد لمباشرة حوار مع اسرائيل، على أساس الاقتراح الذي تقدّم به الرئيس المصري، حسني مبارك... [وان] هذا الحوار يجب ان يكون مرتبطاً بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، يشارك فيه كل الاطراف المعنيين بالنزاع، بما في ذلك وفد فلسطيني تشكله منظمة التحرير الفلسطينية» (**السفير**، ٢/١٠/١٩٨٩)؛ وأكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان المنظمة «هي التي ستختار الاسماء في الوفد الفلسطيني، من الداخل والخارج، وحسب قرار المجلس الوطني الفلسطيني» (**الاهرام**، القاهرة، ١٠/١٠/١٩٨٩).

نقاط، ونقاط مضادة

التقطت الادارة الاميركية فكرة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وعبّرت عن موقفها منها في خمس نقاط (نصها في «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً...»، ص ١٢٧ ـ ١٢٨).

ولم تلق نقاط بيكر قبولاً لدى اسرائيل، أو لدى الفلسطينيين. ففي حين أعلنت اسرائيل رفضها للنقاط، وطالبت بتعديل بعضها، ردّت منظمة التحرير الفلسطينية باعلان نقاط خمس صدرت عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، الذي عقد في بغداد، فيما بين ١٥ ـ ١٧/١٠/١٩٨٩ (نصّها في «بيان المجلس المركزي...»، في وثائق هذا العدد، ص ١٥٢ ـ ١٥٥). وبدا من بيان المجلس المركزي ان م.ت.ف. ترفض نقاط بيكر دون اعلان ذلك مباشرة؛ لكن ناطقاً باسم رئاسة الجمهورية المصرية أعلن، بعد اجتماعات مبارك ـ عرفات (٢٣/١٠/١٩٨٩)، ان الجانبين «درسا مختلف المبادرات والمقترحات المطروحة على الساحة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك مقترحات جيمس بيكر، وزير الخارجية الاميركية... [و] ان الجانب الفلسطيني لم يرفض مقترحات بيكر، لكن هناك بعض الايضاحات التي من حقه ان يحصل على اجابات عنها، وان مصر تساعد الجانب الفلسطيني في الحصول على

هذه الاجابات» (**الحياة**، ٢٤/١٠/١٩٨٩). واجتمع وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، بالسفير الاميركي، في القاهرة لهذا الشأن، حيث «نقل الاسئلة التي طرحها قادة منظمة التحرير الفلسطينية في ما يتعلق بخطة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر... [و] قالت مصادر فلسطينية في القاهرة ان عبدالمجيد اقترح على بيكر توسيع اطار اللقاء الثلاثي الذي تسعى واشنطن الى تحقيقه بين وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة بانضمام وفد فلسطيني من الاراضي المحتلة» (**السفير**، ٢٥/١٠/١٩٨٩). وأكد السفير الاميركي، في القاهرة، فرانك ويزنر، «ان هذه الاسئلة نقلت اليه خلال لقائه مع عبدالمجيد» (**المصدر نفسه**). وجاء لقاء عبدالمجيد بالسفير الاميركي بعد ٢٤ ساعة من اجتماع الرئيس المصري، مبارك، مع الرئيس الفلسطيني، عرفات، في القاهرة، حيث تركّزت مباحثاتهما حول مبادرات السلام في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**). وتحاول القاهرة، حسب مصادر صحفية، «اقناع بيكر بتعديل نقاطه الخمس على النحو الذي يجعل فكرة اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي ممكنة ومثمرة... وتتبلور أهمّ جوانب الخلاف في شأن نقطتين أساسيتين هما: تشكيل الوفد الفلسطيني الذي يشترك في الحوار؛ [و] المواضيع التي يتضمّنها جدول أعمال الحوار. ففي حين تصرّ اسرائيل على ان يجرى اختيار الوفد الفلسطيني بالمشاركة الثلاثية بين مصر واميركا واسرائيل، اقترح بيكر تعديل الطلب الاسرائيلي، بحيث يصبح من حق اسرائيل الاعتراض على أي عضو في الوفد الفلسطيني؛ في حين تمسّك الجانب المصري... بأن يكون من حق الفلسطينيين وحدهم اختيار ممثليهم، وألّا يتجاوز الدور المصري، في هذا الصدد، مجرّد التشاور في تشكيل الوفد الفلسطيني... وأوضحت مصر وجهة نظرها في هذا الشأن بالتأكيد على ان اختيار الفلسطينيين لممثليهم في الحوار سيجعل منه حواراً جادّاً ومسؤولاً» (**الحياة**، ٢٣/١٠/١٩٨٩).

أمّا اقتراح وزير الخارجية المصرية، د. عبدالمجيد، بتوسيع اطار اللقاء الثلاثي الاميركي ـ الاسرائيلي ـ المصري، فيما لو تمّت الموافقة على نقاط بيكر من قبل الأطراف المعنيّة، فقد نُقل عن مصادر في القاهرة انه «جاء في أعقاب اتصالات مصرية ـ فلسطينية أوضحت خلالها منظمة التحرير رغبتها في انضمام وفد فلسطيني الى اللقاء الثلاثي في حال انعقاده، وان مصر اشترطت على المنظمة ان يكون الوفد من داخل الاراضي المحتلة تجنّباً لاثارة أي اعتراضات اسرائيلية، وألّا تتدخل المنظمة في تشكيل هذا الوفد باعتبار ان مباحثات واشنطن بين وزراء الخارجية الثلاثة تُعد عملية تمهيدية، ولا تعبّر عن الاقتراح المصري الداعي الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (**السفير**، ٢٥/١٠/١٩٨٩).

وتقوّم الدوائر الاميركية نشاط مصر بشكل ايجابي. فبعد لقاء عبدالمجيد مع السفير الاميركي لدى مصر (١٩/١٠/١٩٨٩)، قبل زيارة عرفات للقاهرة، أعلن السفير الاميركي، فرانك ويزنر «ان الاجتماع كان جيداً ومفيداً، وتمّ خلاله تبادل وجهات النظر؛ وقال انه شرح وجهة النظر الاميركية؛ ويسرّه ان يعلن ان مصر واميركا متفقتان في تصوراتهما للموقف، وانهما تعملان للتوصل الى تفاهم لبدء حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين، خاصة وان الكلمة الاخيرة لم تُقل بعد، وان فرص الحوار ما زالت قائمة» (**الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٩).

تنسيق مصري ـ فلسطيني

هذا النشاط الدبلوماسي الذي هدف الى بلورة فكرة الحوار بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي تركز على محور واشنطن ـ تل ـ أبيب لاقناع الاخيرة بخطة بيكر، وواشنطن ـ القاهرة كي تقوم الاخيرة باقناع منظمة التحرير الفلسطينية بخطة بيكر، أيضاً. وعلى ذلك، كانت القاهرة مركز النشاط الدبلوماسي الفلسطيني، حيث لا تكاد تغيب الوفود الفلسطينية عنها؛ اذ قال الرئيس مبارك: «ان مشاورات مصرية ـ اميركية ـ فلسطينية تجرى الآن بشأن تشكيل وفد فلسطيني يبدأ الحوار مع اسرائيل... [و] اننا نتشاور ونتفاهم ونتبادل وجهات النظر مع الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية بالنسبة الى اختيار، وتشكيل، الوفد الفلسطيني، ولكننا لا نتكلم باسم الفلسطينيين، أو ننوب عنهم» (**السفير**، ٩/١٠/١٩٨٩)، حيث «لا أستطيع ان اتكلم باسمهم، أو أفرض احداً عليهم» (**الاهرام**، ٩/١٠/١٩٨٩). وأكد وزير خارجية مصر «ان

الفلسطينيين سيعدّون، بأنفسهم، لائحة ممثليهم» (**السفير**، ٦/١٠/١٩٨٩)؛ ونفى ان تكون مصر قدّمت قائمة بأسماء الوفد الفلسطيني (**الاهرام**، ٦/١٠/١٩٨٩)؛ حيث ان مصر - والقول لعبدالمجيد - «حريصة على ألّا تصادر الحق الفلسطيني، أو تنوب عنه في أي شيء، الّا بالقدر الذي يرتضيه الشعب والقادة الفلسطينيون» (**الاهرام**، ٤/١٠/١٩٨٩).

وقد زار القاهرة، في ١٤/١٠/١٩٨٩، وفد فلسطيني برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، وهو في طريقه الى بغداد لحضور اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني (**الأهرام**، ١٥/١٠/١٩٨٩). كذلك قام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بزيارة القاهرة بعد اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٨٩).

وعلى الرغم من اعلان الطرفين، الفلسطيني والمصري، عن التنسيق المستمر فيما بينهما حول النشاط الدبلوماسي، فان بعض الاصوات الفلسطينية التي احتجت على دور مصر، قد أثارت حفيظة الرئيس المصري، مبارك؛ اذ أعلن، في مؤتمر صحافي، عقده في ليبيا: «اننا نؤكد دائماً - رغم ما تقوله بعض القيادات الفلسطينية بالنسبة لمن يختار وفد التفاوض - اننا لم نذكر في أي تصريح اقرار مصر لاختيار وفد التفاوض الفلسطيني. واننا نقول ان ما يريده الفلسطينيون للمباحثات الفلسطينية - الاسرائيلية هو الذي ينفّذ... وبالنسبة لاختيار الوفد الفلسطيني، فلم يقل احد ان مصر ستختار، أو ان يكون لأية دولة أخرى الحق في هذا... [و] الاصوات الفلسطينية التي تتحدث عن ذلك انما تتحدث عن شيء لا يطابق الواقع... [و] هذا الامر واضح تمام الوضوح أمام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات... ونحن لا نثير أي نقطة لا يتفقون عليها؛ فليس لنا أي مصلحة في هذا» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٨٩، ص ٣). وفي تصريحات صحفية، في ٢٧/١٠/١٩٨٩، أعرب مبارك عن أسفه الشديد «لتضارب التصريحات من بعض القيادات الفلسطينية غير المسؤولة... [و] حين نتحدث عن موضوع ونتفق على نقاط، فيجب ان نحترم هذا الاتفاق... [و] خروج التصريحات بعد اتخاذ المواقف لا يخيفنا، مثل تصريحات... جورج حبش... [فنحن] نسعى ولنا أهداف واضحة بالنسبة الى القضية الفلسطينية نتفق عليها مع الرئيس ياسر عرفات... واذا كنا نريد حل القضية، فيجب ان تكون كلمتنا واحدة... أمّا اذا كنا لا نريد الحل، فلا داعي لازعاجنا، ولا داعي لضياع الوقت» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٠/١٩٨٩).

وفي ضوء تصريحات مبارك، آنفة الذكر، أوردت افتتاحية «الاهرام» (٢٩/١٠/١٩٨٩) مناقشة موضوع التشاور والتنسيق بين مصر وفلسطين، وكتبت ان «قيادات المنظمة المسؤولة هم أكثر الاطراف المعنيين بالقضية تفهماً للدور المصري، وهم الذين يرون انه الدور الفعّال الاساسي الآن على الساحة العربية بالنسبة الى القضية، الى حدّ ايمانهم بضرورة عقد قمة عربية جديدة لايجاد صوت عربي موحّد يساند الدور المصري ويدعمه... [وان] الرئيس مبارك كان يعتزم تفجير قضية هذه الاصوات الشاذة والمتناقضة في الساحة الفلسطينية، في خطابه يوم ١١ نوفمبر [تشرين الثاني] في افتتاح مجلس الشعب، لكنه رأى ان الموقف أكبر من كل هذا، لأن المهم هو وحدة الساحة الفلسطينية، فآثر ان يتناول القضية في تصريحات علنية تحذيرية... ولعلّي اقول، هنا، انه كان يعكس في ذلك احساساً عاماً أرجو ان أنبه اليه بعض الاخوة الفلسطينيين بلا حرج، فأقول لهم ان الشعب المصري... قد اصبح على درجة عالية من الحساسية لا يستطيع ان يتقبل طعناً في اخلاصه واخلاص قائده مبارك للقضية الفلسطينية والقضايا العربية... ولست أظن انه من صالح القضية الفلسطينية ان يتحول هذا الاحساس... الى شعور بالاحباط يطالب قياداته بأن ينفض يده من القضية الفلسطينية» (ابراهيم نافع، **الاهرام**، ٢٩/١٠/١٩٨٩، ص ١). وسمى نافع كلاً من الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، وسفير فلسطين لدى السعودية، رفيق النتشة (ابو شاكر).

مقابل حدّة الموقف المصري من الاصوات الفلسطينية، التي اعترضت على السلوك المصري، أعربت أوساط منظمة التحرير الفلسطينية عن ان تعدد الآراء الفلسطينية هو تعبير عن الحياة

الديمقراطية داخل المنظمة. فقد قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني: «اولاً، لم يكن هناك عاصفة فلسطينية تجاه الاسئلة المصرية؛ ثانياً، نحن نؤكد، للمرة المليون، ان المنظمة هي منظمة ديمقراطية، من حق كل عضو فيها ابداء رأيه؛ فاذا كان هناك أكثر من رأي، فلا يعني ذلك انقساماً ولا عاصفة، وانما هي الديمقراطية؛ وعلى الجميع ان يتعودوا على هذه الديمقراطية؛ والتنسيق المصري ـ الفلسطيني مستمر» (من مقابلة مع الصوراني، **الحوادث**، لندن، العدد ١٧٢١، ٢٧/١٠/١٩٨٩، ص ٣٨). كما أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد)، بعد لقائه مع وزير خارجية مصر، في ٢٨/١٠/١٩٨٩، «استمرار الاتفاق والتنسيق بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية... [و] ان بعض تصريحات القيادة الفلسطينية لا تعبّر عن رأي المنظمة... [و] انه لا توجد أية مشاكل بين القيادتين والشعبين، المصري والفلسطيني» (**الاهرام**، ٢٩/١٠/١٩٨٩).

تقصير عربي عن الدور المطلوب

أشادت المملكة العربية السعودية بالدور المصري في دعم القضية الفلسطينية، وورد ذلك في برقية أرسلها الملك فهد بن عبدالعزيز الى الرئيس المصري بمناسبة نهاية جولة الاخير الاوروبية، والاميركية، حيث أشاد فيها بجهود مبارك «من أجل تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية... [و] تدعيم الحق الفلسطيني الثابت والمشروع، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**الحياة**، ٥/١٠/١٩٨٩).

والملك الاردني حسين، أيضاً، أعلن، خلال لقائه مع رئيس وزراء ايطاليا، في ٩/١٠/١٩٨٩، انه «يدعم الجهود المصرية الهادفة الى الجمع بين الاسرائيليين والفلسطينيين لمناقشة عملية السلام في الشرق الاوسط... [حيث] لا يمكن ان يكون حل في الشرق الاوسط من دون مشاركة مباشرة للفلسطينيين... [وان] منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبرها اسرائيل منظمة ارهابية، ذهبت الى أبعد ما تستطيع، وان على اسرائيل ان تعمل، حالياً، من اجل الخروج من الطريق المسدود» (**الحياة**، ١٠/١٠/١٩٨٩). وفي حديثه الى الاذاعة البريطانية (٢٠/١٠/١٩٨٩)، طالب الملك حسين «الادارة الاميركية بممارسة ضغوط لاقناع حكومة شامير بتعديل موقفها المتعنّت» (**القبس**، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩).

لكن الموقف الاميركي ـ حسب ما يراه بعض المراقبين ـ «يعمل متواطئاً مع شامير وسياسته... [و] التغيير الاميركي لا يمكن ان يحدث بفعل الفلسطينيين وحدهم... [فـ] للتغيير الاميركي مدخل واحد هو الضغط العربي. وقد اجتمع العرب في قمة الدار البيضاء الاخيرة، ومنحوا تأييدهم، ومباركتهم، للسياسة الفلسطينية، وقد آن الأوان لأن يتحوّل هذا التأييد الى حركة دبلوماسية نشطة. وما حاولت ان تقوم به مصر منفردة، من خلال اسئلتها العشرة، لا يجوز ان يبقى دبلوماسية مصرية منفردة. لقد آن الأوان لكي يتمّ تشكيل اللجنة العربية التي قررت القمة تشكيلها لدعم السياسة الفلسطينية، وللضغط من اجل انعقاد المؤتمر الدولي. ان الانتفاضة الفلسطينية تواصل تقديم تضحياتها، ولكن هذه التضحيات تحتاج، الآن، وبشكل فعلي، الى تحرّك العرب ونشاطهم الدبلوماسي» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨٤، ١٦/١٠/١٩٨٩، ص ٥).

ويجمع الفلسطينيون، الخبراء في سياسة الولايات المتحدة الاميركية، على أهمية الدور العربي للتأثير في القرار الاميركي. قال د. ابراهيم ابولغد ان «علينا ان نؤكد، دوماً، ان الدور العربي أساسي في حل القضية الفلسطينية... ولا يمكن ان نفصل الدور الفلسطيني عن الدور العربي؛ واذا فصلناه، فاننا سنفشل، فلسطينيين وعرباً، في نضالنا ضد اسرائيل... [فـ] اذا ذهب الفلسطينيون لوحدهم الى المفاوضات، فانهم سيفشلون؛ ولذلك، يجب ان يكون الحل شاملاً؛ والحل الشامل يفترض ان الصراع هو صراع فلسطيني / عربي ـ اسرائيلي، وأيضاً، صراع فلسطيني / عربي ضد اميركا» (من مقابلة مع د. ابو لغد، **القبس**، ٢٥/١٠/١٩٨٩، ص ٤)؛ ورأى د. ادوارد سعيد ان الفلسطينيين يواجهون «يهود اسرائيل الذين... يتمتعون بدعم أهمّ قوة عسكرية واقتصادية في العالم اليوم... بينما لا يوجد [للفلسطينيين] حلفاء استراتيجيون... ونحن لا نحظى في هذه البلاد [الولايات

المتحدة] بأي دعم من العرب» (من مقابلة مع د. سعيد، **القبس**، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٣). وفي تحديده لأهمية ساحات النضال الفلسطيني، قال د. رشيد الخالدي، ان «الساحة الأولى هي الاراضي المحتلة؛ والساحة الثانية هي المحيط العربي؛ والساحة الثالثة هي الساحة الاميركية... [و] الساحة العربية أهمّ، لأنه، في التحليل النهائي، تأثيرنا في الساحة الاميركية مرهون بتأثيرنا في الساحة العربية...» (من مقابلة مع د. الخالدي، **القبس**، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩، ص ٣). وتتأكد ـ حسب مراقب فلسطيني ـ «للمرة الألف الحاجة الى موقف عربي ضاغط على الولايات المتحدة الاميركية؛ وهو موقف، كما يبدو، عزيز المنال، وبدلاً منه تبرز مواقف ضغط على الفلسطينيين» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ٢٨٥، ٢٢/١٠/١٩٨٩، ص ٥)؛ والمطلوب ـ حسب مراقب آخر ـ «تعزيز حالة التضامن العربي المتنامية مؤخراً، وصولاً الى حالة تعاون عربي... على أرضية الدفاع العنيد عن برنامج الحدّ الأدنى الفلسطيني، ورفض أي تجاوز له» (أسعد عبدالرحمن، **القبس**، ٢٨ ـ ٢٩/١٠/١٩٨٩، ص ١٥).

ولم يقتصر انتقاد تقصير الوضع العربي على المراقبين. فقد انتقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في كلمته، في الذكرى السنوية للاعتداء الاسرائيلي على مقار القيادة الفلسطينية في تونس، «بعض العرب الذين ينفقون على حفلاتهم وزياراتهم لأوروبا أكثر ممّا ينفقون على الانتفاضة... [وسأل] أين هي المساعدة الموعودة [؟]... [فـ] بعض العرب ينفقون المليارات على احتفالاتهم الوطنية، ويرفضون دفع قرض واحد لدعم الفلسطينيين، الذين أفقرهم الاحتلال... [و] المدعوون الى المقاومة والى اتباع أسلوب معيشة يكفل استمرار الانتفاضة» (**السفير**، ٢/١٠/١٩٨٩).

وبدوره، كرّر المجلس المركزي الفلسطيني، في بيانه الصادر عن دورة اجتماعاته الاخيرة (١٧/١٠/١٩٨٩) «مناشدة الدول العربية الشقيقة تيسير أوضاع الفلسطينيين المتواجدين فيها، حتى يتمكنوا من مساندة ودعم أهلهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ [و] العمل على المستوى العربي لتطبيق قرارات قمة الدار البيضاء، وعقد اللقاء العربي الخماسي، واللجنة العربية المساندة للانتفاضة، والوفاء بالالتزامات السياسية والمادية والاعلامية التي قرّرتها القمة العربية، والعمل على تعزيز العلاقات مع جميع الدول العربية على أساس تلك القرارات، واحترام استقلال القرار الوطني الفلسطيني... والسعي الى اقامة الجبهة العربية الشعبية المساندة للانتفاضة من جميع القوى والاحزاب والمنظمات والاتحادات العربية والشخصيات الوطنية وتعزيز لجان مناصرة الانتفاضة». واعتبر البيان ان الدعم العربي للانتفاضة بمثابة «امانة وطنية ومسؤولية قومية لاستمرار الانتفاضة، وتصعيدها حتى الاستقلال الوطني» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٢ ـ ١٥٥).

أحمد شاهين

حدود الدبلوماسية السلبية

دخلت الجهود الاميركية لاحياء فكرة الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الشهر الماضي، عتبة جديدة، استمر فيها الأخذ والرد في لعبة دبلوماسية معظمها وراء الستار، وبعيداً من العلانية الظاهرة. ولغرض التبسيط في استعراض تلك الجهود، على امتداد تشرين الاول (اكتوبر) بكامله، فاننا سوف نسعى الى تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية: الفترة الاولى، تمتد من مطلع الشهر وحتى العاشر منه، وتميّزت بالجهود المبذولة من قبل وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لجمع شمل وزيري الخارجية، المصري عصمت عبدالمجيد والاسرائيلي موشي ارنس، للاجتماع به في واشنطن، من اجل البحث في كيفية التوفيق بين خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، للانتخابات و«النقاط العشر» التي قدّمها الرئيس المصري، حسني مبارك، لانجاح هذه الانتخابات؛ الفترة الثانية، تمتد من اطلاق الوزير الاميركي لخطته ذات النقاط الخمس حتى اليوم الذي سرّبت فيه السفارة الاسرائيلية في واشنطن رسالة وزير الخارجية، ارنس، الى نظيره الاميركي، والتي انطوت على استبدال الـ «لا» لنقاط بيكر الخمس بالـ «نعم» المثقلة بالشروط؛ أمّا الفترة الثالثة والاخيرة، فترتكز على رصد تطورات «اللعبة الدبلوماسية» من جانب الولايات المتحدة الاميركية في سعيها الى التوصل لاتفاق على «اطار» ما يمكن، من خلاله، ايجاد مخرج دبلوماسي لعملية السلام في المنطقة.

العودة الى طاولة الرسم

لقد انصبّت المشكلة الحقيقية التي واجهتها الادارة الاميركية، مطلع الشهر الماضي، على الكيفية التي يمكن بها اخراج عملية السلام وخطة الانتخابات في الارض المحتلة من الطريق المسدود الذي سبّبه الرفض الاسرائيلي للنقاط المصرية العشر. وبالطبع، لم يقتنع احد بالاعلان، أو بالاحرى بالتفسير، الاميركي الرسمي بأن الحكومة الاسرائيلية لم ترفض، ولم تقبل، النقاط المصرية العشر، خصوصاً وان معظم مراقبي التطورات والاحداث في الشرق الاوسط يدرك جيداً ان الكرة التي وضعت في الملعب الاسرائيلي رميت، مجدداً، الى الملعب الاميركي، بالايحاء و«التمني»، اذا صحّ التعبير، على ادارة الرئيس جورج بوش التوفيق بين خطة شامير ونقاط مصر العشر (روبرت بير، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣/١٠/١٩٨٩).

وما برز، بشكل واضح، هو ان الاطراف الاميركية والمصرية والاسرائيلية عملت، خلال الاتصالات والمحادثات في نيويورك وواشنطن، على محاولة حصر نقاط النقاش في موضوع الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وتأجيل السعي الى فضّ المشاكل الاكبر والاكثر جوهرية لمرحلة لاحقة، على أساس اعتماد سياسة «الخطوة خطوة» في عملية بطيئة تستهدف «تذليل العقبات» (انطوني لويس، **المصدر نفسه**، ٢/١٠/١٩٨٩). ولعل العقبة الابرز، التي طغت على ما عداها، هي التلكؤ الاسرائيلي في التقدم باتجاه مشروع الانتخابات في الارض المحتلة. من هنا، صرّح بيكر بأن على الولايات المتحدة مراجعة سياستها حيال اسرائيل نتيجة تلكؤ الاخيرة في هذا الشأن. وسُئل، في مؤتمر صحافي في نيويورك، ما الذي سيحصل اذا لم تتخذ الحكومة الاسرائيلية قراراً بشأن النقاط المصرية العشر؟ فأجاب: «يجب البدء بالعمل»؛ ومن الممكن «ان تتدخل الولايات المتحدة، اذا كان ذلك ضرورياً، او تتدخل مصر»، من اجل التوصل الى حوار ومفاوضات بين فلسطينيين واسرائيليين. وأضاف: «نعتقد بأن خطة شامير للانتخابات تمثّل مناسبة ممتازة للوصول الى تقدّم نحو السلام، ونأمل، ببساطة، في ان تبقى الحكومة الاسرائيلية متعلقة، بحزم، بهذه الخطة، كما هو الحال في السابق»

(**المصدر نفسه**).

والظاهر من هذه الاتصالات، والتصريحات، ان واشنطن حاولت، في البداية، ان تدفع اسرائيل الى بدء حوار مع الفلسطينيين من طريق ممارسة «ضغط خفيف وحذر» بعيداً من الاضواء الاعلامية. وما كشفه البيت الابيض ان ثمّة اتصالاً هاتفياً اجراه بوش مع شامير أكد خلاله اعتقاد الولايات المتحدة بـ «ضرورة» قيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي يمهّد للانتخابات في الارض المحتلة لدليل على ذلك. فقد أعلن الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، ان بوش قرّر الاتصال بشامير قبل اجتماعه بالرئيس المصري ليبحث معه في نقاطه العشر المتعلقة باحياء عملية السلام والانتخابات. وأضاف، ان الهدف من الاتصال الهاتفي، الذي اجراه الرئيس الاميركي، كان اعلام رئيس الوزراء الاسرائيلي بموقف الادارة الذي سيطرح على مبارك. وركّز بوش، خلال المحادثة، أيضاً، على اهتمام الولايات المتحدة بعملية السلام، و«بأننا نعتقد بأن الحوار ضروري»، لكنه أوضح ان المحادثة كانت «عامة» (**المصدر نفسه**، ٤/١٠/١٩٨٩).

هذه الصيغة المحافظة والحريصة هي، بالضبط، ما أكدها بيكر في مقابلة مع شبكة «ان.بي.سي.» الاميركية للتلفزيون، حين قال، ان واشنطن ستستمر في بذل «جهود نشطة» من اجل تحقيق تقدّم في عملية السلام في الشرق الاوسط، نافياً، في الوقت عينه، ان تكون «تراوح مكانها» (**النهار**، بيروت، ٩/١٠/١٩٨٩)؛ وهي، أيضاً، ما عناه، في مكان آخر، بأنه شخصياً، لا يرغب في حصر شامير في الزاوية، حين شدّد على ان الخطة المصرية ذات النقاط العشر ما هي الاّ استجابة لخطة شامير «سعى الرئيس بوش الى تطمين الاخير بمساندة دعوته الى اجراء محادثات مباشرة مع مصر من دون شروط مسبقة» (**نيويورك تايمز**، ٣/١٠/١٩٨٩).

لكن هذا لم يشر، على أي حال، الى موقف اميركي واضح، ولم يعط مؤشراً كبيراً باتجاه التقدّم في «تجسير الفجوة» بين الاطراف المتنازعة، خصوصاً ان ما نقلته مصادر مطلعة عن مسؤولين اميركيين في الادارة، اقتناعهم بصعوبة احراز تقدّم حقيقي، بسبب الرفض الاسرائيلي، الاّ انهم مصرّون على استمرار الحركة والتحرّك للايحاء، كحد أدنى، بأن هناك شيئاً ما يجرى العمل من اجله (**المصدر نفسه**، افتتاحية، ٤/١٠/١٩٨٩).

وفي محاولة للخروج من هذا المأزق، نقل عن مسؤولين كبار في الادارة قولهم، ان رفض اسرائيل للنقاط المصرية العشر كان بمثابة نكسة مؤقتة لجهود السلام في المنطقة، وان الادارة سوف تبدأ في البحث في موضوع تشكيل لجنة ثلاثية اميركية ـ مصرية ـ اسرائيلية من اجل البدء بقيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي (**الواشنطن بوست**، افتتاحية، ٤/١٠/١٩٨٩)؛ وهي تصريحات قال دبلوماسيون انها لم تستطع ان تخفي مشكلة الادارة الحقيقية المتمثلة في الرفض الاسرائيلي (بير، **مصدر سبق ذكره**).

هل نجحت جهود الادارة في محاولتها الخروج من هذا المأزق؟

عبّر مراقبون ومحلّلون سياسيون في واشنطن عن الاعتقاد بأن الرفض الاسرائيلي كان بمثابة اعلان اسرائيل نفسها عن «موت» مشروعها الخاص بها، وان ذلك يفرض على ادارة الرئيس بوش «ان تبادر، حتى لا تظل ادارته رهينة التحرك من اجل التحرك»، بل ان تقدم على مبادرة حقيقية للسلام في الشرق الاوسط، وان تمارس الولايات المتحدة نفوذها وتأثيرها الحقيقي والفعّال على اسرائيل للاستجابة الى جهود السلام (ستيفن كوهن، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١٠/١٩٨٩).

والواضح، كذلك، في نظر هؤلاء المراقبين والمحللين السياسيين أنفسهم، ان الامور في المنطقة لا تحتمل الاستمرار على هذا «المنوال»، خصوصاً مع بقاء الموقف الاسرائيلي المعارض للمشروع المصري على حاله (لويس، **مصدر سبق ذكره**). والسؤال الذي طرحه هؤلاء هو: هل حان الوقت كي تتخذ الادارة الاميركية موقفاً ممّا جرى، وان تعلن هذا الموقف للتأثير في مواقف الاطراف الاخرى، خصوصاً موقف شامير، من اجل التوصل الى مخرج من الطريق المسدود؟

البعض أجاب، ان للموقف الاميركي تبريرات كثيرة، دائمة وظرفية في آن. ومنها اقتناع الادارة الاميركية بأن الحل النهائي للخروج من الطريق المسدود يلزمه وقت طويل، وان المرحلية قد تساعد

في التوصل اليه، فضلاً عن انها حاولت عدم «الدق» بالقضايا الكبرى التي قد تثير عليها النقمة وتجر عليها المتاعب. وانطلاقاً من هذا الموقف دعمت الادارة خطة شامير، ودعمت، في الوقت عينه، النقاط المصرية العشر، تسهيلاً لقبول منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الانتخابات، وتالياً الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي لا بد ان ينجم عنها. وهي أبدت استعداداً لتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال، لكن عدم التوصل الى قناعة مشتركة، في حال حصوله، لا ينعكس عليها، وانما على الاطراف الاقليمية المتنازعة، وهو لن يحول دون تشجيعها قيام مبادرات جديدة ومساع جديدة («الواشنطن بوست»، افتتاحية، **مصدر سبق ذكره**).

البعض الآخر قال، ان الادارة الاميركية ليست مستعجلة على تحقيق أي تقدم ذي مغزى على صعيد النزاع في المنطقة، وان ليس ثمّة ما يدعو الى الاستعجال متى أُخذ في الاعتبار الوضع الدولي، من جهة، والوضع الاقليمي، من جهة أخرى. فعلى الصعيد الدولي، بدا واضحاً، أكثر من أي وقت مضى، ان حدّة المنافسة الاميركية ـ السوفياتية في شأن الشرق الاوسط بعامة، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد، خفّت الى حد كبير؛ وان نقاط الالتقاء بين الجانبين، الاميركي والسوفياتي، ازدادت على نحو لم يكن متوقعاً من قبل؛ وان قدرة الاتحاد السوفياتي على ممارسة ضغوط على حلفائه لم تعد كما في السابق، خصوصاً ان موسكو اختارت، في الآونة الاخيرة، ان تقيم علاقات متوازنة مع كل الدول العربية، بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو ذاك. وعلى الصعيد الاقليمي، باتت الادارة الاميركية تعتقد بأن المنطقة قادرة على الانتظار، وان ليس ثمّة ما يدعو الى جهد استثنائي، أقلّه لعدم وجود خطر اندلاع حرب اقليمية. وقد اثبتت تجارب الماضي ان واشنطن لا تتحرك جدياً الّا عندما تتأكد من ان موسكو تعمل على تعزيز مواقعها في المنطقة، ومن ان ثمّة ما يدعو الى تفادي مواجهة بين اسرائيل واحدى جاراتها العربيات (**المصدر نفسه**، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩). وفوق ذلك كله، تبقى اسرائيل العامل الثابت في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، وليس ما يشير، أقله في المدى المنظور، الى استعداد اميركي للضغط عليها، بل ان كلمة «ضغط» ليست موجودة في قاموس التعاطي مع تل ـ أبيب (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٦).

من هذا المنظور، رأى بعض المراقبين في الرد الاميركي على قرار الرفض الاسرائيلي، ورغبة الوزير بيكر في عقد لقاء ثلاثي مع تل ـ أبيب والقاهرة، محاولة اميركية للمحافظة على «وهم» استمرار عملية السلام، التي باتت تعني، عملياً، ووفق المفهوم السائد، خطة الانتخابات في الارض المحتلة. ولكن، في اطار البحث عن موضوع اللقاء، برزت العقبة التي سلّط عليها معظم الاضواء، وهي تلك المتصلة بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار في مرحلة أولى، شاقة وطويلة، تؤدي، في حال نجاحها، الى الانتخابات من أجل اختيار هيئة تمثيلية فلسطينية تفاوض الاسرائيليين على المرحلة الانتقالية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تمهيداً للبحث في الحل الشامل (**الحياة**، لندن، ٩/ ١٠/ ١٩٨٩).

ولكن حتى في هذا الخصوص، تريثت واشنطن في التجاوب السريع مع هذا التصوّر، وطلبت التمهل في درس خياراتها، للتأكد من انها اذا ما تجاوبت، فلن يستعمل شامير ذلك كتكتيك لتأخير عملية الانتخابات في الارض المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩). وزيادة على ذلك، أوضح المسؤولون الاميركيون الاسباب التي دفعت واشنطن الى التمهل في قبول فكرة تقديم مقترحات خطية من جانب الوزير بيكر، لأن ذلك قد يعتبر، على الفور، بمثابة مشروع اميركي يسمى بـ «خطة بيكر» تنضمّ الى خطة شامير للانتخابات ومبادرة مبارك لانجاح هذه الانتخابات. وبكلام آخر، لم تكن واشنطن لتطمح الى أخذ مكان الصدارة في مبادرة نتائجها غير واضحة، ونجاحها غير مضمون؛ وفي ذلك سياسة خارجية اميركية عامة بتحاشي التصدّر في حل النزاعات الاقليمية، والابقاء على مساعدة الاطراف المعنيّة على حلّها (انطوني لويس، **المصدر نفسه**، ٩/ ١٠/ ١٩٨٩).

في غضون ذلك، أكد مسؤول اميركي في وزارة الخارجية ان المشكلة الراهنة والناتجة عن «الرفض الاسرائيلي» تحظى باهتمام شديد وعلى أعلى المستويات داخل الادارة، خصوصاً على مستوى الوزير بيكر الذي أجرى اتصالات هاتفية مع

وزيري الخارجية، المصري والاسرائيلي، في محاولة لتطويق المضاعفات السلبية للرفض الاسرائيلي، كما أجرى سلسلة من الاجتماعات مع كبار مساعديه، في محاولة لمعرفة الخيارات المتوفرة للادارة، تمهيداً لتطويق النتائج السلبية. وأضاف، ان ليس لدى بيكر خيار اظهار «خيبة الأمل»، وقال: «لا يمكن ان تسمح لنفسك بخيبة الأمل». وأوضح ان واشنطن لن تتراجع عن الاستمرار في بذل الجهود من اجل اجراء الانتخابات في الارض المحتلة. كما انها ليست على استعداد، في المرحلة الراهنة، للبحث في خيارات أخرى غير موضوع الانتخابات، كخيار المؤتمر الدولي، مثلاً. ومن هنا كلام الناطق باسم الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، الذي أعلن ان الوضع لم يصل، بعد، الى مرحلة العودة الى طاولة الرسم، وهي العبارة التي استخدمها بيكر، عندما سئل: ما العمل في حال رفض اسرائيل النقاط المصرية العشر؟ (**الحياة**، ٩/١٠/١٩٨٩).

دبلوماسية الهاتف

وفيما استمر الرفض الاسرائيلي للمشروع المصري ذي النقاط العشر، بدأت تطرح، على الفور، اسئلة في الاوساط المتتبعة لعملية صنع القرار في واشنطن، في شأن مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه «دبلوماسية الهاتف» التي يتبعها بيكر. وتعني هذه الاوساط بـ «دبلوماسية الهاتف» الاتصالات التي أجراها الوزير الاميركي مع نظيريه، المصري والاسرائيلي، لحثّهما على اجتماع ثلاثي، بهدف المساعدة في اتمام الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي، تمهيداً للانتخابات في الارض المحتلة.

وفي سياق الاجابة عن هذه الاسئلة، كشفت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، تتوايلر، عن «خمس نقاط» خطية بعثت بها الادارة الى الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، للحصول على موافقتيهما، بغية «التوصل الى اطار محدّد لقيام حوار» بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ورفضت اعطاء تفاصيل عن النقاط الخمس، باستثناء النقطة الاخيرة التي تتعلق بامكان دعوة الوزيرين، عبدالمجيد وارنس، الى واشنطن، في حال توصل الفرقاء الثلاثة الى اتفاق في شأن «الاطار» المقترح. وأضافت تتوايلر ان النقطة الاخيرة، أي امكان دعوة الوزيرين، المصري والاسرائيلي، مرتبطة، أساساً، بقبول الاطراف النقاط الاميركية الاربع الاخرى، و«عندئذٍ، سيكون مساعداً عقد اجتماع في المستقبل القريب في واشنطن» بين وزراء خارجيات الدول الثلاث. وأوضحت انها لا تريد ان تصف النقطة الخامسة بأنها «دعوة» رسمية من بيكر الى عبدالمجيد وارنس، وانها «احدى المسائل المطلوب التحضير لها ودرسها». وذكرت ان بيكر اجرى، خلال الايام الماضية، اتصالات عدة في شأن هذه الافكار مع الوزيرين. وقالت ان بيكر مستمر في العمل مع الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، من اجل قيام حوار فلسطيني - اسرائيلي. ووصفت النقاط الخمس التي قدّمها بيكر خطياً بأنها تأخذ في الاعتبار «الاهتمامات الاساسية لكل من مصر واسرائيل في شأن موضوع الحوار»، لكنها رفضت الكشف عن محتوياتها، وان كان معروفاً انها تتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني. وأوضحت ان نقاط بيكر الخمس لا تتحدث عن التفاصيل أو اسماء الاشخاص الذين سيشاركون في الوفد الفلسطيني، «بل تشكّل اطاراً لقيام الحوار والبدء به» (**المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٨٩).

الّا ان أوساطاً اميركية مطلعة قالت ان دعوة الوزير بيكر المشروطة جاءت في رسالتين مستقلتين، بعث بهما بيكر الى المسؤولين المصريين والاسرائيليين، وذلك في محاولة من الادارة الاميركية لتطويق مضاعفات رفض شامير وتكتل الليكود للنقاط المصرية العشر. وأضافت هذه الاوساط، ان بيكر تابع الفكرة مع عبدالمجيد وارنس عبر الاتصالات الهاتفية التي اجراها معهما في الايام القليلة الماضية. وأشارت الى ان رسالة بيكر تضمّنت، بالاضافة الى دعوة الوزيرين، افكاراً تتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني في الحوار المزمع عقده مع الجانب الاسرائيلي، خصوصاً بالنسبة الى اختيار ممثلي الوفد الفلسطيني (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

في خلال ذلك، سرّبت احدى الصحف الاميركية نصّ النقاط الخمس التي بعث بها بيكر الى كل من مصر واسرائيل، وتضمّنت النقاط الآتية: اولاً، الاتفاق على ضرورة قيام حوار فلسطيني - اسرائيلي؛ ثانياً، لا تستطيع مصر ان تكون بديلاً من

الفلسطينيين، لكنها تتشاور معهم في شأن تشكيل وفدهم؛ ثالثاً، لن تشارك اسرائيل في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي الاّ اذا كانت مرتاحة الى تشكيل الوفد الفلسطيني وهوية اعضائه؛ رابعاً، سيركز الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي سيعقد في القاهرة، على اقتراح اسرائيل في شأن الانتخابات؛ خامساً، في حال موافقة الطرفين، المصري والاسرائيلي، على النقاط الاربع السابقة، تظهر الحاجة الى اجتماع ثلاثي يضمّ الوزير بيكر والوزيرين، المصري والاسرائيلي، للبحث في تفاصيل تشكيل الوفود (**نيويورك تايمز**، ١١/١٠/١٩٨٩).

ولا ريب في ان اتجاه واشنطن الى طرح هذه النقاط انما يعكس احساسها بالمأزق الذي واجهته ازاء اصرار رئيس الوزراء الاسرائيلي على اغلاق الابواب كافة؛ فمجرد اعلان هذه النقاط مثّل تغييراً واضحاً في سياسة الادارة الاميركية، وفي موقف بيكر بالذات، الذي أكد، غير مرة، عدم تفضيله لأن تتقدم الولايات المتحدة بأية مبادرة، أو خطة، للسلام، وفسّر ذلك بأن الخبرات السابقة تؤكد ضرورة ان تنبع المبادرات من المنطقة ذاتها، وانه لا يريد ان يصبح في موقع تلقّي الانتقادات من بعض الاطراف، أو جميعها، في حال التقدم بمقترحات، كما حدث لسلفه جورج شولتس العام الماضي. الاّ ان اضطرار بيكر الى طرح المقترحات الجديدة عكس، من هذه الزاوية على الاقل، تطوّراً هامّاً قاد الى خلاف علني مع اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

واذا ما كانت الدبلوماسية الاميركية تلوّح، احياناً، بأنها على وشك الطلاق مع الخطة الاسرائيلية لعقد الانتخابات، اذا لم تثبت تل ـ أبيب جدية رغبتها في الحل، فانها توحي، احياناً أخرى، الى الحكومة الاسرائيلية بتبنّي مواقف «تجميلية» ترفع عن وجهها سمات الرفض، وتلبسها قناع التجاوب بتحفظ، كي لا تكون مسؤولة عن موت «العملية». في هذا السياق، أعلنت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، تتوايلر، ان المحادثات الاميركية ـ المصرية ـ الاسرائيلية عبر الاتصالات الهاتفية والدبلوماسية مستمرة، وانها تطرّقت الى مسائل تتعدى اطار النقاط الخمس التي بعث بها بيكر الى كل من القاهرة وتل ـ أبيب. وأضافت، ان المحادثات بدأت تدخل التفاصيل والاجراءات لبدء عملية الحوار، معطية مثالاً على ذلك البحث في جدول أعمال الحوار، وموضوع تشكيل الوفد الفلسطيني. وأوضحت ان البحث لا يتناول، في الوقت الحاضر، قائمة أسماء اعضاء الوفد، لأن البحث في موضوع تشكيل الوفد، يعني البحث في مَنْ سيحضر اجتماعات الحوار؟ (**الحياة**، ١٧/١٠/١٩٨٩).

ولعل هذه التعبيرات هي ما دفعت مصر الى تأكيد تصوّرها، مرة أخرى، في ان اللقاء الثلاثي الاميركي ـ الاسرائيلي ـ المصري ليس هدفاً في حد ذاته، وانه ينبغي ان يسفر عن نتائج ايجابية محدّدة تساهم في دفع عملية السلام. ويقتضي ذلك حصول واشنطن على التزام اسرائيلي واضح قبول ما يسفر عنه هذا الاجتماع. كما أكد هذا التصوّر ضرورة موافقة اسرائيل المسبقة على مضمون المقترحات الاميركية قبل البحث في عقد هذا اللقاء (**المصدر نفسه**، ١٤ ـ ١٥/١٠/١٩٨٩).

كما ان ثمّة قناعة موازية لدى المنظمة لهذه التعقيدات ذاتها، دفعت عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، الى التصريح، لدى وصوله الى القاهرة، «بأن المنظمة هي وحدها المعنيّة بتعيين وفدها في أي مفاوضات أو حوار»، مؤكداً رفض المنظمة مشروع بيكر، وقال: «ان هذا المشروع غير مقبول بالنسبة الينا على الاطلاق، لأن المنظمة هي التي تعيّن ممثلها الى أي مفاوضات»؛ وشدّد على ان «مشروع شامير، أو مشروع بيكر، لا يمكن ان يكونا أساساً لأي حوار، لأن الحوار خطوة تمهيدية على طريق مفاوضات السلام في اطار المؤتمر الدولي والوصول الى التسوية الشاملة»، واعتبر «ان كل ما يجرى الآن من مشاريع اميركية ورفض اسرائيلي واقتراحات متشددة ليس لها سوى هدف واحد، هو اضاعة الوقت» (**المصدر نفسه**).

لكن المقرّبين من الادارة الاميركية قالوا ان «التصريحات الرافضة»، سواء من جانب اسرائيل، او من جانب م.ت.ف. لا تشكّل موقفاً نهائياً لاصحابها. وفي هذا الاطار، قوّم مسؤول اميركي الوضع على النحو التالي: «ان الجهود الاميركية مستمرة، ولكن الوضع لا يزال على حاله، كما كان مثل أي وقت مضى؛ فالاسرائيليون متمسّكون بموقفهم المتشدّد، وم.ت.ف. متمسّكة، أيضاً،

بموقفها. غير ان الجميع يؤكدون رغبتهم في استمرار المساعي، ولا يعارضون، عملياً، الجهود الاميركية». وأضاف المسؤول، ان واشنطن، وبالتحديد الوزير بيكر، على اتصال مستمر بتل ـ أبيب، لاقناع حكومتها بالاطار الذي طرحه في النقاط الخمس كوسيلة لبدء حوار، وعلى اتصال بالفلسطينيين، من خلال مصر، للهدف عينه. وشرح المسؤول الاميركي الاسباب التي دفعت الادارة الاميركية الى الاتصال غير المباشر بالفلسطينيين عبر مصر، وقال ان هذه الاتصالات تجرى على مستوى رفيع جداً، وان بيكر يرغب في تخطي القنوات الدبلوماسية العادية عبر السفير الاميركي في تونس، روبرت بيلّترو، مع ممثلي المنظمة، ليوصل افكاره بسرعة الى قيادة المنظمة عبر الرئيس المصري ووزير خارجيته (**المصدر نفسه**، ٢٠/١٠/١٩٨٩).

ولخّص المسؤول الاميركي الوضع الراهن بقوله، ان الموقف الاسرائيلي يتركز على المطالبة بأن يكون له «رأي قوي» في ما يتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار، وأسماء اعضاء هذا الوفد، كما انه يريد تحديد المواضيع التي سيشملها الحوار مع تحاشي امكان طرح موضوع «الوضع النهائي» للارض المحتلة في هذه المحادثات التمهيدية. وأضاف «ان الفلسطينيين قلقون من ان تخرج الامور من أيديهم، وان يتمّ اختيار الوفد الفلسطيني من جانب واشنطن والقاهرة وتل ـ أبيب». وذكر ان من الصعب التكهّن بالنتائج التي توصّل اليها بيكر؛ ومن الصعب، كذلك، معرفة كيفية التوفيق بين المواقف المتباعدة. وقال: «ان بيكر هو الوحيد القادر على معرفة ذلك، نظراً الى اتصالاته المستمرة مع المسؤولين في مصر واسرائيل». وأكد ان واشنطن عازمة على الاستمرار في جهودها، وان لديها الكثير من الافكار، وانها عرضت هذه الافكار على الاطراف المعنيّة، لكنه أوضح ان واشنطن لا تزال مصرّة على ان تأتي المبادرة من المعنيين في الشرق الاوسط، وغير مستعدة للعب دور بارز وظاهر، مثل التوصل الى اتفاق يتعلق بالجهود الراهنة (**المصدر نفسه**).

تعويم نقاط بيكر

الى هنا، ويبقى كل ما ذكر جزءاً من خلفية نقاش اميركي ارتفع صوته عالياً، وبدأ يتبلور في تهديدات ضمنية بتقليص الجهود المبذولة، اذا لم تقدّم الاطراف المعنيّة في النزاع التنازلات الضرورية لتحقيق السلام في المنطقة. في هذا الشأن، قال بيكر ان هدف الولايات المتحدة كان، ولا يزال، السعي الى «المساعدة على وضع مبادرة شامير موضع التنفيذ»، وأضاف: «لن نعمل على أي مبادرة او مقترح آخر». وسئل عمّا أشيع عن امكان «فك ارتباط» ادارته من بذل الجهود بشأن ايجاد مخرج للطريق المسدود لعملية السلام؟ فأجاب: «من اجل تحقيق تقدم في الشرق الاوسط، عليك ان تكون، الى حد ما، طبيباً نسائياً؛ اذ لن يحصل شيء قبل ان يكون الطفل مستعداً لأن يولد. وطالما هناك بصيص أمل، فسنبقى مهتمين؛ وعندما نقتنع بأن ذلك غير وارد، لن يكون امامنا، عندئذٍ، أي بديل سوى فك الارتباط» (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٨٩).

جاء تهديد رئيس الدبلوماسية الاميركية بفك الارتباط والتوقف عن بذل الجهود في الوقت الذي انتقدت الناطقة باسم وزارته، تتوايلر، رئيس الوزراء الاسرائيلي بسبب تصريحاته التي أعلن فيها عن ان اسرائيل والولايات المتحدة «على طريق التصادم». وأعربت عن «خيبة أمل» الادارة الاميركية من هذه التصريحات، ووصفتها بأنها «غير مساعدة»، وقالت ان الولايات المتحدة لا تحاول «فتح معركة، أو مجابهة، مع اسرائيل... وان هدفنا هو مساعدة الحكومة الاسرائيلية في دفع مبادرتها للسلام الى أمام» (**الواشنطن بوست**، ٢٠/١٠/١٩٨٩).

في هذه الاثناء، نقل عن مصادر مقرّبة من ادارة بوش ومن الحكومة الاسرائيلية، ان رفض بيكر ادخال تعديلات على خطته ذات النقاط الخمس، هدّد باندلاع «مواجهة ساخنة» بين واشنطن وتل ـ أبيب (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٨٩). فالاخيرة ارادت صيغة واضحة لاستثناء م.ت.ف. من المفاوضات، وأرادت التوضيح انها لا تشاطر الادارة الاميركية رأيها بمركزية مبدأ مقايضة الارض بالسلام في المفاوضات حول الوضع النهائي للارض المحتلة. واعلان شامير في خطابه: «لسنا متشوّقين للجدال مع الولايات المتحدة، التي عليها ان تدرك ان اسرائيل متمسّكة بموقفها من مسألة الارض حتى النهاية»، هو فصل الربط بين خطة الانتخابات وبين الوضع النهائي للارض المحتلة (**جيروزاليم**

بوست ويكلي، ٢١/١٠/١٩٨٩، ص ١ ـ ٢).

وفسّر بعض المراقبين الحملة التي شنّها شامير على الولايات المتحدة بأنها تهدف الى اثارة اليهود الاميركيين وتحضيرهم، نفسياً، للدفاع عن وجهة نظره، في حال تطوّر الاختلاف في الرأي بينه وبين المسؤولين الاميركيين الى مجابهة. وذكر هؤلاء ان شامير حاول التملّص من امكان تحميل واشنطن له مسؤولية فشل الجهود الراهنة (**الواشنطن بوست**، افتتاحية، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩).

ومن اجل ذلك، سعت الحكومة الاسرائيلية الى صوغ مواقفها الرافضة في صورة متألقة، وألبستها «ثوب» المتجاوب مع الولايات المحدة، بدلاً من اعتمارها «قرون» المواجهة معها. في هذا الصدد، أبلغ وزير الخارجية الاسرائيلي، ارنس، الى بيكر ان حكومته توافق «من حيث المبدأ» على اقتراحه عقد حوار مع الفلسطينيين، اذا أدخل بعض التعديلات عليها. وصرّح الناطق باسم السفارة الاسرائيلية في واشنطن، روث يارون، بأن ارنس بعث برسالة الى بيكر في هذا الخصوص ضمّنها موقف الحكومة الاسرائيلية من اقتراحه، والشرطين اللذين تتمسك بهما اسرائيل هما ان تعطي واشنطن ضمانات ان م.ت.ف. لن تشارك في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح، والّا يتناول هذا الحوار سوى تنظيم عملية الانتخابات في الارض المحتلة، من دون البحث في الوضع المستقبلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/١٠/١٩٨٩).

وحسب ما قالته أوساط مطلعة في واشنطن، فان الرسالة التي بعث بها ارنس الى نظيره الاميركي، والتي أفادت بأنها تتضمّن قبولاً مشروطاً لنقاط بيكر الخمس، لم تتضمّن أي تطور جديد في الموقف الاسرائيلي. وأضافت تلك الاوساط، ان التحفظات التي وضعها ارنس على نقاط بيكر هي ذاتها التي سبق ان ناقشها الوزيران في الاتصالات الهاتفية العديدة، في الاسابيع الاخيرة، لا بل منذ بروز الدعوة الى اجراء انتخابات في الارض المحتلة (**الحياة**، ٢٦/١٠/١٩٨٩).

ومهما يكن الامر، فقد أبرق ارنس الى بيكر طالباً منه ادخال «تعديلات طفيفة» على خطته. وبدلاً من ان تستهجن الناطقة باسم الخارجية طلب ارنس هذا، باعتباره املاء على واشنطن، واعادة كتابة لخطة بيكر على نحو يغيّر طبيعتها، على الرغم من كونها متواضعة، فقد اعتبرت البرقية دليلاً على اهتمام اسرائيل بتحريك عملية السلام. قالت تتوايلر، انه نتيجة الاتصالات الدبلوماسية الاخيرة، فان الادارة تعتقد بأن «أمام الاطراف قرارات هامّة عليهم اتخاذها»، وان واشنطن تأمل في معالجة المسائل التي «تقلق» الاطراف، من اجل بدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. وأضافت ان الموضوع الرئيس المطروح حالياً هو التوصل الى اتفاق «على اطار يمكّننا من بدء الحوار»، وان الادارة مستمرة في العمل مع المصريين والاسرائيليين، للحصول على «رد ايجابي على النقاط الخمس». وذكرت ان رسالة ارنس الى بيكر تمثّل وجهة نظر اسرائيل عن العملية، وتعتقد بأن «الاسرائيليين يعملون جاهدين لدفع العملية الى امام»، لكنها رفضت الكشف عمّا اذا كانت اسرائيل قبلت نقاط بيكر الخمس، أو رفضتها، بل قالت ان «الاسرائيليين يستكشفون وسائل لتجسير الفجوة في المواقف من اجل التوصّل الى اتفاق على الاطار المقترح» (**المصدر نفسه**).

هكذا تحوّلت المساومة بين واشنطن وتل ـ أبيب الى مسألتي استثناء المنظمة وحصر الحوار في آليات الانتخابات. غير ان بيكر قال، في مؤتمر صحافي، ان الولايات المتحدة ستبذل كل ما في استطاعتها لدفع عملية السلام الى أمام، مبدياً استعداده لـ «مراجعة» التعديلات التي اقترحت اسرائيل ادخالها على نقاطه الخمس؛ لكنه شرح صعوبة ادخالها، لأنه «اذا بدأنا باحداث تغييرات بناء على طلب احد الاطراف، فسنجد أنفسنا في جلسة مفاوضات مطوّلة لاجراء تغييرات قد تطلبها مصر، مثلاً، في هذه الحالة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٨ ـ ٢٩/١٠/١٩٨٩).

وحسب المؤشرات الراهنة، فقد بات واضحاً، في نظر المراقبين، ان «اللعبة» الدبلوماسية الراهنة باتت ترتكز، من جانب اسرائيل، على التمسّك بالموقف الذي حدّده شامير، وهو ان لا مفاوضات مباشرة، أو غير مباشرة، مع منظمة التحرير ولا نقاش في

المسائل الجوهرية في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح. امّا الولايات المتحدة، فارتكزت «لعبتها الدبلوماسية» على محاولة «انقاذ ما يمكن انقاذه»، بالسعي الى اشراك غير مباشر لـ م.ت.ف. في عملية السلام (جاكسون ديهل، **المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٨٩).

يبقى المخرج، اذا كان ممكناً التحدث عن مخرج دبلوماسي، ان تشدّد الولايات المتحدة الضغوط على شامير لملاقاة الدبلوماسية المصرية، او ان تدفع في اتجاه حل الائتلاف الحكومي في اسرائيل، سبيلاً الى اعادة رسم المشهد السياسي. ولعل ذلك يؤدي الى معادلة جديدة تفتح الباب لاستجابة مبادرات السلام في المنطقة.

ن. ح.

كمائن واشعال حرائق

شهدت الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ مسارين متمايزين خلال الفترة الواقعة بين ١٦ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، حيث اتسمت مرحلة الاسبوعين الاولين باستمرار نمو حجم العنف وحدّته بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمواطنين الفلسطينيين، وبمضيّ الجيش بتطبيق اجراءاته على أوسع نطاق، كعمليات الدهم؛ أمّا المرحلة الثانية، أي الاسبوعين الاخيرين من تلك الفترة، فقد شهدت المزيد من العنف أيضاً، خصوصاً الحملة الاسرائيلية ضد بيت ساحور، ممّا أثّر في مجمل النشاط المعادي في بقية انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وفي هذه الاثناء، تجددت الصدامات الحدودية مع المقاتلين المتسللين، فيما أعلنت السلطات الاسرائيلية الاحصاءات عن حصيلة نشاطها في جنوب لبنان خلال السنة الماضية.

سياسة القتل

من الواضح، ان الوضع الميداني داخل الارض المحتلة قد استقر على أسس معيّنة، منذ آب (اغسطس)، شملت، على الجانب الاسرائيلي، مجموعة أساليب، أهمها: حرية اطلاق النار على الملثّمين، حتى لو كانوا عزّلاً من السلاح، وحق استخدام السلاح في اثناء تنفيذ الاعتقالات، وعمليات الدهم المستمرة للقرى والمخيمات والمدن، والاعتقال الجماعي، والاغتيال الانتقائي. ومن ضمن الاجراءات، أيضاً، التنكّر بالثياب المدنية لمطاردة الناشطين الفلسطينيين، وتطبيق تكتيكات خاصة في اثناء الدهم، لكشف واعتقال الشبان العاملين في اللجان الشعبية والشبيبة والقوات الضاربة، وتنظيم الدوريات القتالية والمجوقلة (بالطائرات المروحية) لتعقّب المطاردين على الجبال. وقد أدّت هذه السياسة الى زيادة عدد المواجهات وعدد الاصابات الفلسطينية زيادة مطردة، كما اتضح، مثلاً، من خلال الارتفاع الشديد لعدد الجرحى، ولنسبة المصابين بينهم بالرصاص (بدلاً من الضرب أو الاختناق).

استناداً الى ما سبق، تعود غالبية الممارسات الاسرائيلية، خلال الآونة الاخيرة، الى هذه السياسة العامة، ممّا يعني ان المرحلة السابقة من الممارسات العشوائية والطائشة قد مالت الى الزوال، ليحل مكانها العنف المنتظم. وقد تجسّدت تلك السياسة باستشهاد ٣٢ مواطناً فلسطينياً (احدهم معتقل مسنّ توفي نتيجة المرض، في معتقل انصار ـ ٣) بين ١٦ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، حسب الاحصاء اليومي، ممّا رفع العدد الاجمالي للشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ٧٢٥. وقد لاحظ المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان ان ٢٢ مواطناً استشهدوا في أيلول (سبتمبر)، تسعة منهم دون سنّ السادسة عشرة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٥/١٠/١٩٨٩). غير ان الرقم الفعلي كان أعلى من ذلك. كذلك أكدت المصادر الغربية استشهاد ٢٠ فلسطينياً خلال الاسبوعين الاولين من تشرين الاول (اكتوبر) فحسب (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨/١٠/١٩٨٩). وبلغ العنف القمعي ذروته في مناسبات عدة؛ اذ سجّل كل من الايام ١ و١٠ و١٣ تشرين الاول (اكتوبر) سقوط أربعة فلسطينيين شهداء.

الّا ان حدّة العنف ظهرت بوضوح أكبر من خلال ارتفاع عدد الجرحى، وهو المجال الذي يعكس رفع القيود عن الممارسة العسكرية الاسرائيلية. وعلى الرغم من عدم توفّر الاحصاءات الدقيقة، يبدو ان المعدل اليومي لسقوط الجرحى هو ٣٠ ـ ٤٠، وربما أكثر من ذلك، علماً بأنه ارتفع الى ٧٧ في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر)، على سبيل المثال. وممّا يدل على حجم الاصابات هو الاحصاء الذي قدّمته وكالة «اونروا» في مطلع ذلك الشهر، الذي

أكدت فيه ان منطقة نابلس، وحدها، فقدت شهيدين و٣٩٢ جريحاً بالرصاص خلال أيلول (سبتمبر)، وذلك عدا الخسائر بالوسائل الاخرى (**الحياة**، لندن، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩).

أمّا الجانب الاخطر لسياسة القمع، فهو تكريس نمط اغتيال الكوادر الفلسطينية النشطة على أيدي الجنود وعناصر المخابرات الاسرائيليين، المتنكّرين بالملابس المدنية، والذين يستخدمون السيارات العربية المصادرة، او المزوّدة بلوحات زرقاء مزوّرة. وحصلت حادثة من هذا النوع في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)، حين قام جنود متنكرون بقتل شابين في البريج، بعد الاقتراب منهما بسيارات عربية مسروقة (**المصدر نفسه**، ٣/ ١٠/ ١٩٨٩). وبعد اسبوع من ذلك، تعرّض شاب آخر للاغتيال، اثر اشتراكه في عرض شبه عسكري؛ اذ ثبت لاحقاً ان الجنود قد اطلقوا عليه النار، بعد القبض عليه، فقضوا عليه بثلاث رصاصات موجّهة الى صدره (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٩). امّا الحادثة الثالثة خلال تلك الفترة، فوقعت بتاريخ ١٤ الشهر؛ اذ استشهد شاب ناشط في الخليل، اثر هجوم جنود متنكرين عليه من داخل سيارة مدنية أقلّتهم (**الحياة**، ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩). هذا، وقد اختُطف أربعة شبان من نابلس، في ٢٥ أيلول (سبتمبر)، ضمن ظروف قد تشير الى تورّط الجيش، دون التأكد من صحة ذلك، أو دوافعه.

محاولة تركيع

امّا الجانب الآخر للسياسة القمعية الاسرائيلية، فتمثل في الحملة التي دشّنها الجيش ضد بلدة بيت ساحور، اثر اعلانها العصيان المدني وعدم دفع الضرائب الى سلطات الاحتلال.

وبموازاة ذلك، تواصلت حملات الدهم للقرى والمخيمات والاحياء المدنية في بقية انحاء الارض المحتلة، ومعها مجموعة الاجراءات والعقوبات الجماعية والفردية الاخرى التي اعتاد تنفيذها العدو. فقد أُجريت عمليات دهم، ومعها الصدامات والاعتقالات الدورية، بمعدل عشر عمليات يومياً تقريباً، حيث حصلت ٣١٨ حادثة رئيسة من هذا النوع خلال أيلول (سبتمبر) وحده (**فلسطين الثورة**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩). وقد اشترك المستوطنون الصهيونيون في بعض الاقتحامات، امّا بمؤازرة الجيش، كما حصل في عورتا، في ٢٧ أيلول (سبتمبر)، وامّا منفردين كما حدث في الطيبة وجنين في ١٧ و٢٢ من الشهر عينه، على التوالي. الاّ ان دور المستوطنين قد تراجع نسبياً، بعد تصاعد شدة القمع الذي يمارسه الجيش واتساع رقعته.

كما كرّرت قوات الاحتلال أساليب هدم المنازل واقتلاع الاشجار وجرف الاراضي، كعقوبات جماعية. وقد تعرّض ما مجموعه ٢١ منزلاً، في ٢٣ و٢٦ و٢٨ أيلول (سبتمبر) والتاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، في النبي صالح وبدرس ودير ابو مشعل ودير نظام وحوسان وبديا وبيت فجار وبرقين وغزة واذنا وسعير ورام الله. وأكدت جماعة حقوق انسان اسرائيلية، في أواخر أيلول (سبتمبر)، ان مجموع ما دمّرته قوات الاحتلال من منازل فلسطينية، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٢٣٦ منزلاً، علاوة على غلق ٩٤ منزلاً (**الحياة**، ٢٩/ ٩/ ١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، قام الجنود الاسرائيليون باقتلاع، او حرق، ما يزيد على ٩١٠ شجرات، وجرف بساتين أخرى في باقة الشرقية وغزة (٥٨٠ شجرة) والعين ودير شرف ودير جرير وبيتونيا. وتمّ غلق ألف دونم من اراضي دير دبوان وبتّير وبرقة ومخماس، في ١٦ أيلول (سبتمبر)، عقاباً، فيما تمّ جرف اراضٍ تابعة لسنجل، بهدف توسيع طريق مستوطنة معاليه لابونه، وتمّت مصادرة ١٥ دونماً من الاشجار المثمرة في انحاء أخرى، في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر). الاّ ان كل ذلك لم يرض وزير العدل، دان مريدور، الذي نادى، في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، بتشديد العقوبات الجماعية «لأن الانتفاضة حرب يجب ان تربحها اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٧/ ٩/ ١٩٨٩).

وبالفعل، لم تتوقف الاجراءات الاسرائيلية عند ذلك الحدّ؛ اذ شملت مجموعة أخرى من التصرّفات، مثل ابعاد اربعة أطفال ونساء من دير البلح، في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، وعائلة كاملة من نابلس، في ١٢ الشهر التالي، بحجة عدم الحصول على أوراق «لمّ شمل». وعلى صعيد آخر، كشفت مصادر غربية عن تشكيل وحدة اسرائيلية جديدة متخصصة بالقمع في الارض المحتلة، دون تقديم التفاصيل الاضافية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٦/ ٩/ ١٩٨٩). وقد

ظهرت شبه مليشيا جديدة، أيضاً، في القدس، تتألف من دوريات للمستوطنين المزوّدين بأجهزة اتصال لاسلكية، من اجل تأمين المراقبة والتبليغ عن أية حوادث مخلّة بالامن (**الحياة**، ٦/١٠/١٩٨٩). وفي الوقت عينه، سعت سلطات الاحتلال الى تشديد قبضتها من خلال وسائل اضافية، ومنها الزام المواطنين بتسجيل آلات الفاكسميلي، الموجودة لديهم، لدى الادارة المدنية، وذلك بهدف ضبط الاتصال مع الخارج (**المصدر نفسه**، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩). ولجأ العدو، أيضاً، الى عزل قطاع غزة مدة ٥٦ ساعة في مطلع تشرين الاول (اكتوبر)، تفادياً للاضطرابات عشية رأس السنة اليهودية (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

المقاومة مستمرة

لم تثن مختلف الاساليب الاسرائيلية المواطنين الفلسطينيين عن المضي في الانتفاضة بالاشكال كافة وعلى جميع الصعد. وتجسّد الجانب العسكري، أو الصدامي، لتلك المقاومة باستمرار التصدي لعمليات الدهم الاسرائيلية، بل وتكرار الهجمات والكمائن الفلسطينية مستخدمة الوسائل البدائية. ومن أهم المظاهر، طبعاً، عمليات القاء الحجارة والزجاجات الفارغة على السيارات العسكرية والمدنية وعلى الدوريات، ومهاجمة تلك الاهداف بالعصي والقضبان الحديد، ممّا يؤدي الى تعطيل، أو حتى تحطيم، عشرات العربات يومياً، وهو أمر بات اعتيادياً. امّا الاشكال الاخرى، كما هو معروف، فتشمل الهجوم بقنابل المولوتوف، التي تتمّ بمعدل هجوم كل يوم على الاقل. وقد أدّت هجمات المولوتوف الى جرح ثلاثة جنود داخل نابلس في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، واصابة اثنين في الخليل في ١٢ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٢٢/١٠/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

كما أشعلت القوات الضاربة النيران بمجموعة أخرى من الاهداف الاسرائيلية، منها حافلات وشاحنات عسكرية ومدنية، وسيارات شرطة. الاّ ان أبرز الحوادث كان حرق احراج عدة اسرائيلية، في أوقات مختلفة من الفترة الفائتة. وحصلت العملية الكبرى في ١٩ أيلول (سبتمبر)، حين أشعل فلسطينيون حرائق بحرج الكرمل، قرب حيفا، وهي عملية ادعت منظمة الجهاد الاسلامي بالمسؤولية عنها (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٩). وقد استمر الحريق أربعة أيام كاملة، سعى خلالها ٣٠٠ من الشرطة وحرس الحدود و٢٠٠ جندي ومئة حارس مدني لاخماد النيران، التي أتت على ٢٥٠ ألف شجرة في ثمانية آلاف دونم، أي عُشر مساحة الغابة الاجمالية، وهو ضرر سيحتاج الى ٣٠ سنة لاصلاحه (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٦/١٠/١٩٨٩؛ و **الحياة**، ٢٠/٩/١٩٨٩). هذا، وأُحرق ٢٥ فداناً من غابة اسرائيلية غرب القدس، في ٢٤ الشهر، و٣٠ دونماً من الاحراج قرب بتّير، في ١٤ الشهر التالي. ولاحظت المصادر الغربية انه تمّ حرق ٨٠ ألف دونم خلال العام ١٩٨٩، على الرغم من كل الاحتياطات الاسرائيلية، مقابل ١٥٢ ألف دونم في العام ١٩٨٨، و١٢ ألف دونم فقط في العام ١٩٨٦ (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وبموازاة ما سبق، نفّذ الفلسطينيون، سواء من القوات الضاربة او من العاملين في صفوف التنظيمات المسلّحة أو بشكل افرادي مستقل، مجموعة أخرى من العمليات الفتّاكة. أهمها قيام شاب مجهول بطعن مستوطن اسرائيلي في القدس، في ٢٠ أيلول (سبتمبر)، وتعرُّض آخر للاصابة بواسطة فأس في سوق دير البلح، بعد يومين، فيما أُصيب جنديان ومدني بجروح، بعد ان دهسهم فلسطيني يقود سيارة في مدينة غزة، وتعرض، بدوره، للاصابة والاعتقال (**الحياة**، ٢١ و٢٣/٩/١٩٨٩ و١٤ ـ ١٥/١٠/١٩٨٩). من جهة أخرى، عثرت قوات الاحتلال على قنبلة تدريبية داخل باص مدني في تل ـ أبيب، في ٢١ أيلول (سبتمبر)، وتمّ ابطالها، بينما اصيب ثلاثة جنود بجروح، بعد القاء قنبلة يدوية عليهم في نابلس، في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر).

في مقابل العمل العسكري والشعبي المباشر ضد العدو، تواصلت عمليات اعدام وتأديب المتعاونين معه. فقد تعرّض ١٥ منهم للقتل بين ٢١ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، ممّا رفع الحصيلة، منذ بدء الانتفاضة، الى ١٢٥ حسب المصادر الرسمية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٨٩). يضاف الى ذلك، جرح خمسة متعاونين خلال الفترة عينها، علاوة

على مهاجمة منازل سبعة منهم وسيارتي اثنين آخرين. وقد جاء ذلك على الرغم من تكرار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة دعوة القوات الضاربة الى عدم تطبيق تلك الروادع الّا عند الضرورة القصوى، كما جاء في النداء الرقم ٤٦ (**فلسطين الثورة**، ٨/١٠/١٩٨٩). هذا، وأضاف رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، نداءه، اذ حثّ على تنفيذ شعارات القيادة الموحّدة حيال العملاء وتوحيد القوات الضاربة، وذكّر بأخطاء ثورة العام ١٩٣٦ في هذا المجال (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

تجدر الملاحظة، هنا، ان استمرار المقاومة الفلسطينية يأتي على الرغم من الجهود الاسرائيلية للكشف عن الناشطين، لردعهم. فقد أعلنت سلطات الاحتلال عن اعتقال ٧٢ مواطناً، منهم ٣٦ بدوياً من النقب، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)، بتهمة تنفيذ أعمال المقاومة الشعبية، كحرق السيارات (**الحياة**، ٣/١٠/١٩٨٩). كما أُصدرت الاحكام، في اليوم عينه، ضد أربعة فلسطينيين بتهم أمنية، وشملت السجن من مدة سنة الى ٢٠ سنة؛ ثمّ ذكر العدو اعتقال أربع خلايا من القوات الضاربة في منطقة القدس، في اليوم التالي، واعتقل ثلاثة صحفيين في غزة، في السادس من الشهر، بتهمة الانتماء الى «فتح». وكان أُصدر حكم بالسجن لمدة ٣٠ سنة، قبل ذلك بيوم، على اثنين من فدائيي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، هما اردني وكويتي، قاما بمحاولة عبور الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ (**المصدر نفسه**، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩). أمّا على الصعيد العام، فاعترف وزير الدفاع، رابين، بأن اسرائيل احتجزت ما مجموعه ٤٠ ألف فلسطيني حتى الآن، موضحاً اعتقاده بوجود ثمانية آلاف «مناصر متشدد» للانتفاضة، التي يستحيل اخمادها عبر اعتقال ٥٠٠ من قادتها فحسب (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٨٩). وفي المقابل، بدت ثقة المواطنين الفلسطينيين بالذات واضحة من خلال اجرائهم للعروض شبه العسكرية بشكل يومي تقريباً، التي شارك فيها العشرات، واحياناً المئات، من الشبان والشابات الاعضاء في القوات الضاربة.

العمليات عبر الحدود

شهدت الحدود الاردنية ـ الفلسطينية حوادث مسلّحة مجدداً، خلال الآونة الاخيرة، بعد سلسلة من العمليات الفدائية السابقة. فقد وقع حادث، أصرّ الجانبان، الاسرائيلي والاردني، على انه عرضي، وهو الحادث السادس من نوعه منذ مطلع السنة، عند فجر ١٦ أيلول (سبتمبر)، حين أطلق جندي اردني النار على دورية اسرائيلية عبر الحدود في الغور الشمالي، فأصاب اثنين من افرادها قبل ان يصاب هو أيضاً (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩). وبعد يوم، حصل حادث آخر، حين اعتقل الجيش الاسرائيلي جندياً ومدرّساً تسلّلا من الاردن الى منطقة سدوم جنوب البحر الميت، بهدف نصب كمين، الّا انهما اصيبا بالاعياء في الصحراء (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

امّا في الجنوب اللبناني، فقد جرح جندي اسرائيلي خلال اشتباك أدّى، ايضاً، الى سقوط اثنين من المقاومين الوطنيين قرب قرية بيت ليف، في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، فيما اشترك الاسرائيليون في صدامات عدة وعمليات تمشيطية أخرى في القطاع الشرقي، ومنها صدام حول ميدون، في ٢١ أيلول (سبتمبر). وقد أصدر الجيش الاسرائيلي احصاءاته عن حصيلة الاشتباكات عبر الحدود اللبنانية، خلال السنة الماضية وحتى نهاية أيلول (سبتمبر)، اذ ادّعى بقتل ١٨٠ مقاوماً وفدائياً، وجرح ٢٣٠، وأسر ٢٧ داخل «حزام الامن» وشماله، وذلك مقابل مقتل ١٢ جندياً اسرائيلياً، وجرح ٣١ آخرين في الفترة عينها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٧/١٠/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، نفّذ سلاح الجو الاسرائيلي غارة ضد مواقع الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب بلدة الناعمة الساحلية جنوب بيروت، ظهر ٢٠ أيلول (سبتمبر)، ممّا أدّى الى جرح مقاتل؛ وهي الغارة الثانية عشرة خلال العام ١٩٨٩ (**الحياة**، ٢١/٩/١٩٨٩).

ي. ص.

مناورات لكسب الوقت

اثر تفاقم الخلافات بين جناحي حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، حول الموقف من مبادرة «النقاط العشر» المصرية، والدعوة الى عقد لقاء في القاهرة بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، التي قدمها السفير المصري في تل ـ أبيب، رسمياً، الى المسؤولين الاسرائيليين قبيل توجّه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى القاهرة لاجراء محادثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في هذا الشأن، اتفق جناحا الحكم في الحكومة الاسرائيلية، في آخر جلسة عقدها الطاقم السياسي الرباعي، على تأجيل البحث في الدعوة المصرية الى ما بعد عودة الوزيرين، شمعون بيرس وموشي ارنس، من زيارتيهما الى الولايات المتحدة، وفي ضوء نتائج المباحثات التي سوف يجريها كل منهما هناك مع المسؤولين الاميركيين، وكذلك مع الرئيس المصري، حسني مبارك، ووزير خارجيته، د. عصمت عبدالمجيد، اللذين كانا يشاركان في اعمال الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة.

وبهذه المناسبة، تمّ، في نيويورك، وكذلك في واشنطن، عقد سلسلة من اللقاءات الرسمية بين المسؤولين من الدول الثلاث، تمّ، خلالها، التداول في ما وصلت اليه الجهود لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط. وكان أول تلك اللقاءات، اللقاء الذي تمّ بين الرئيس الاميركي، جورج بوش، والقائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، بيرس، وآخرها اللقاء بين الرئيسين، الاميركي والمصري. وبين هذين اللقاءين، التقى بيرس وارنس، كل على انفراد، بالرئيس المصري، وكذلك بالرئيس الاميركي. كذلك عقد وزير الخارجية الاسرائيلية لقاءين على انفراد مع كل من وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ووزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، اضافة الى لقاء ثلاثي ضمّ وزراء خارجيات الدول الثلاث.

لا تنسيق، وتحدث بصوتين

اذا حكمنا على مسلسل اللقاءات التي اجراها الوزيران، بيرس وارنس، كل على حدة، مع المسؤولين الاميركيين والمصريين، فان التناقض في مواقف الوزيرين كان السمة الاساسية لتلك اللقاءات. فخلال تعقيبه على تصريحات زميله الوزير بيرس، في أعقاب لقائه مع الرئيس بوش، ابدى ارنس استياء واضحاً من النشاط السياسي الذي يمارسه بيرس، ومن نتائج محادثاته مع الرئيس بوش. وفي حديثه الى المراسلين الاسرائيليين، حذّر ارنس من العواقب المترتبة على وضع يتحدث فيه وزيران في الحكومة بصوتين متناقضين، مشيراً الى انه ليس من الجائز ادارة معركة انتخابية في نيويورك. وأضاف ارنس، انه، خلافاً للوضع في حكومة الوحدة الوطنية السابقة، فان الحكومة الحالية تحدثت، الى وقت قريب، بصوت واحد فقط. ولكن، في الآونة الاخيرة، بدأ يتولد انطباع بعودة الحكومة الى التحدث بصوتين. وقال ارنس انه لم يكن بينه وبين الوزير بيرس تنسيق في المواقف. وأضاف: «اذا كان هناك وزراء يرفضون التمسك بالخطوط الاساسية للحكومة، فان الامر سوف يلحق الضرر بمكانة الحكومة وبادائها لمهامها؛ وقد يقود، في النهاية، الى حلها» (**هآرتس**، ٢٦/٩/١٩٨٩). ورد بيرس على هذا الاتهام، من خلال تصريح ادلى به الى مراسلي الصحف، اثر عودته من الولايات المتحدة، قال فيه: «لقد اقترحت ان نحسم الخلاف قبل سفرنا الى الولايات المتحدة؛ وكانت هناك جلسة للوزراء الاربعة قبل السفر؛ ولو كنّا حسمنا الخلاف، لما كانت المشكلة قد ثارت اصلاً». وأضاف بيرس انه يعتقد بأن المشكلة ليست قائمة في كون وزيرين تحدثا في الولايات المتحدة بصوتين مختلفين، بل ان المشكلة تكمن في عدم اتخاذ موقف من القضايا المطروحة. وأكد بيرس «ان ما هو مطروح، الآن، على جدول الاعمال، ليس موضوع التمثيل الفلسطيني، بل عملية السلام. ويجب ان نقرر اذا

كان هناك عملية سلام أم لا. فالفجوة بيننا وبين مصر أقل، الآن، ممّا كانت عليه عندما جاء الرئيس [أنور] السادات الى اسرائيل، وليس هناك أي مبرر كي لا نحاول ردم الهوّة القائمة» (**يديعوت احرونوت**، ٢/١٠/١٩٨٩).

وكان هذا التناقض وجد انعكاساً له في تغطية شبكات التلفزة الاميركية لمحادثات الوزيرين ولقاءاتهما. وفي هذا الصدد، كتب مراسل صحيفة «يديعوت احرونوت» في الولايات المتحدة، شمعون شيفر: «اذا حكمنا وفقاً للمعيار الاعلامي في التلفزة الاميركية، حيث الظهور في نشرات الاخبار والبرامج الاخرى هو الدليل على الاهتمام، فانه يمكن القول ان زيارتي بيرس وارنس للولايات المتحدة لم تحظيا باهتمام. فنشرات الاخبار المسائية تجاهلتهما تماماً» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

وعقّب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز»، توم فريدمان، على التناقض في مواقف الوزيرين، بيرس وارنس، واصدائه المتوقعة، قائلاً: «اذا كان الرئيس بوش أبدى خشية من زج رأسه في الوحل الشرق الاوسطي، فان زيارتي بيرس وارنس قد قدّمتا اليه برهاناً آخر على ان عليه الهرب من هذا المستنقع» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، ان التناقض في المواقف التي طرحها كل من الوزيرين وجد تجسيداً له في انطباعات كل منهما عن نتائج محادثاته. فبينما أكد البعض، في حاشية الوزير بيرس، ان الانطباع الذي خرج به الوزير هو ان «الاميركيين لن يسمحوا باحتضار مسار السلام»، قالت مصادر في حاشية ارنس، «ان الاميركيين يدركون، الآن، انه دون شامير وارنس لن يتحرك أي شيء» (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

وعلى صعيد المواضيع التي تناولتها محادثات الوزيرين الاسرائيليين، ذكرت مصادر صحفية انه تمّ، خلال اللقاء بين الرئيس بوش والوزير بيرس، البحث، في توسّع، في خطة «النقاط العشر» المصرية. وأضافت ان بيرس قدّم، خلال اللقاء، عرضاً تحليلياً للخطة المصرية بلهجة ايجابية واضحة، حيث وصفها بأنها تشكل استجابة واضافة الى الخطة الاسرائيلية. وأكد بيرس ان مصر، في خطة «النقاط العشر»، تتقبل، عملياً، مبدأ الانتخابات، وهذا، بحد ذاته، يشكل خطوة هامة. وذكرت المصادر ذاتها ان الرئيس بوش طلب توضيحات من الوزير بيرس بشأن الخلافات القائمة في الرأي بين الليكود والمعراخ، بشأن الخطة المصرية، وان بيرس أكد له ان تلك الخلافات قائمة على أساس حزبي، «ولكن عندما تبدأ عملية السلام بالتطور، فالوضع سوف يتغير» (**هآرتس**، ٢٦/٩/١٩٨٩). وفي ضوء ذلك، أعلن الرئيس بوش، بعد انتهاء اللقاء، ان ادارته تنظر بايجابية الى موضوع التقدم في عملية السلام، وانها سوف تواصل العمل بنشاط من اجل السلام في الشرق الاوسط. وبالنسبة الى موضوع تشكيل الوفد الفلسطيني، والخلاف القائم بشأنه بين المعراخ والليكود، قال بيرس للرئيس بوش انه بدأ يبرز امكان لتشكيل مثل ذلك الوفد، «فهم اقترحوا عشرة اشخاص [من الداخل]، وسوف نجد حلاً لمشكلة ضمّ مبعدين الى الوفد، هم من الداخل والخارج في الوقت عينه». ولفت بيرس الانتباه الى انه كلما حصل تقدّم في المساعي، كلما ازداد التوتر في اسرائيل؛ وبالتالي، فانه يفضل الحوار مع الليكود، من اجل بلورة قرار متفق عليه في هذا الشأن، يساهم في الحفاظ على بقاء الحكومة (**المصدر نفسه**).

امّا الوزير بيكر، الذي شارك في اللقاء، فقال، في مؤتمر صحافي، ان هناك فرصة ممتازة لعقد لقاء ثلاثي بين وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة. وأضاف ان الولايات المتحدة ملتزمة بالخطة الاسرائيلية، لكنها تعتقد بأنه يجب، أيضاً، فحص الخطة المصرية. وقال بيكر، أيضاً، ان بلاده ملتزمة العمل من اجل محادثات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، وان خطة مبارك هي وسيلة ممكنة لتحقيق ذلك (**المصدر نفسه**).

في المقابل، عقد الرئيس بوش لقاء قصيراً مع الوزير ارنس، لم يكن مقرراً من قبل، وذلك على هامش لقائه مع رؤساء وفود الدول الى الجمعية العامة للامم المتحدة. وذكر ناطق باسم الخارجية الاميركية ان المحادثات، خلال اللقاء بين الرئيس بوش ووزير الخارجية الاسرائيلية ارنس، تناولت عملية السلام في الشرق الاوسط، من النقطة التي وصلت اليها الامور حتى الآن، وكذلك ما يمكن

عمله للخروج من الورطة الحالية. وقال الناطق انه سيكون لهذه المحادثات استمرار في اللقاء بين ارنس والوزير بيكر، وكذلك خلال اللقاء الثلاثي المرتقب بين وزراء الخارجيات الثلاثة. وقال ارنس، في اعقاب اللقاء، ان انطباعاً تولّد لديه بأن الرئيس بوش يبغي التقدم في عملية السلام، وانه على استعداد لبذل الجهود في هذا الشأن. كذلك أشار ارنس الى ان الرئيس بوش يتفهّم جيداً واقع الحلبة السياسية الداخلية في اسرائيل، بكل تعقيداته (**المصدر نفسه**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

ومن ناحية أخرى، أعرب مصدر اسرائيلي رفيع المستوى، في نيويورك، عن اعتقاده بأن المصريين يمارسون الضغوط على الادارة الاميركية لحثّها على العمل من أجل عقد اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وأضاف المصدر ايّاه، ان الاميركيين أوضحوا، خلال لقاء الرئيس بوش مع الوزيرين بيرس وارنس، انهم يؤيدون مبادرة مبارك (**المصدر نفسه**).

وبينما كان الوزير ارنس يواصل محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، تمهيداً لعقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، كان الوزير بيرس يؤكد، في حديث الى المراسلين الاسرائيليين، ان الولايات المتحدة ـ كما قالت له شخصيات من الادارة ـ لن تسمح باحتضار عملية السلام، وان الادارة الاميركية ستحاول التأثير، في هذا الشأن، على الاطراف المختلفة، مضيفاً ان هناك امكاناً، الآن، للتحدث عن «صيغة» للتقدم في عملية السلام. وقال، أيضاً: «انهم يفتشون عن جامع مشترك في اسرع وقت ممكن». وأعرب عن تقديره في انه نشأت الظروف التي تمكّن من عقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني «في القريب العاجل». لكنه استدرك بأن ليس بمقدروه تحديد جدول زمني في هذا الشأن، «لأن موقف الليكود غير معروف بعد» (**دافار**، ٢/١٠/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، قال موظف اميركي، اثر انتهاء اللقاء بين ارنس وبيكر، «ان الولايات المتحدة معنيّة في ان ترى بدء مفاوضات اسرائيلية ـ فلسطينية حول الانتخابات في المناطق [المحتلة]». والملاحظ ـ حسب المصادر الصحفية الاسرائيلية ـ ان الموظف الاميركي أدلى بهذه الاقوال، على الرغم من ان الوزير ارنس اكد، غير مرة، خلال مكوثه في الولايات المتحدة، ان اسرائيل تعارض مفاوضات من هذا النوع. وأضاف الموظف الاميركي، ان البحث بين الوزيرين، ارنس وبيكر، قد تركز حول موضوع النقاط المصرية العشر. وأوضح ان الادارة الاميركية لم تطلب، في أي وقت، من اسرائيل قبول تلك النقاط: «من جانبنا، فنحن لم ننظر، في أي وقت، الى النقاط العشر كمبادرة منفردة للسلام». وعلى حد قوله، فهي وجهة نظر مصرية بشأن خطوة الانتخابات في المناطق المحتلة، وهي تعكس حقيقة ان مصر تتقبل خطة الانتخابات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

امّا الوزير ارنس، فقال، في أعقاب اللقاء، الى المراسلين الاسرائيليين ان مبادرة الحكومة الاسرائيلية تحظى بدعم كامل من الادارة الاميركية. وأضاف ارنس: «لم أشعر بأن هناك هوّة بين المواقف في هذا اللقاء». لكنه استدرك: «انا لا أفترض ان هناك توافقاً كاملاً في وجهات النظر على المستويات كافة». وعلى حدّ قول الموظف الاميركي، آنف الذكر، كان ارنس حذراً في الاعراب عن آراء ملزمة، وانه قال للوزير بيكر ان المجلس الوزاري المصغّر سوف يجتمع قريباً، اثر عودته وعودة بيرس الى اسرائيل، وعندها سوف يتخذ القرار (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر صحفية أخرى ان الوزير ارنس أوضح للمسؤولين الاميركيين ان المفاوضات ممكنة فقط على أساس المبادرة الاسرائيلية. وأضاف، انه يؤمن بأن الخطة المصرية هي مجرد محاولة من اجل حمل اسرائيل على الموافقة على قيام دولة فلسطينية. وأكد ارنس انه لم يبحث مع الوزير بيكر في صيغ جديدة، «لأن وزير الخارجية الاميركية يدرك انه يجب الانتظار الى حين عقد المجلس الوزاري المصغر، الذي سوف يبحث في الاقتراح المصري» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

ووصلت نشاطات وزير الخارجية الاسرائيلية ذروتها في اللقاء الثلاثي الذي ضمّه الى جانب الوزيرين، بيكر وعبدالمجيد، في نيويورك. وقال بيكر للمراسلين، في أعقاب اللقاء: «ان الولايات المتحدة تتوقع ان يتحرك المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغّر قدماً في كل ما يتعلق بمبادرة اسرائيل لاجراء انتخابات في المناطق [المحتلة]». أمّا الوزير ارنس، فقال للمراسلين الاسرائيليين ان الخلافات الاساسية في الرأي، خلال اللقاء، تمحورت في

مسألة مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام. وأشار ارنس الى انه لم تتخذ قرارات في اللقاء، وان الوزير بيكر آثر الاصغاء للجانبين، الاسرائيلي والمصري (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

مع ذلك، قال الوزير بيكر، خلال تحدثّه الى المراسلين، انه يحتمل ان هناك فرصة، الآن، لتقدم عملية السلام في الشرق الاوسط. لكنه استدرك منوّهاً بأن «هذه طريق حاول الكثيرون التحرك عليها، وهي مليئة بالالغام والعراقيل». وأكد بيكر انه يجب، الآن، انتظار القرار الذي سيتخذه المجلس الوزاري المصغّر في اسرائيل، بالنسبة الى الطريق الآيلة الى تقدم المبادرة الاسرائيلية. وبالنسبة الى النقاط المصرية العشر، أكد بيكر ما سبق وأعلنه موظفون اميركيون رسميون، من ان الولايات المتحدة لا تعتبرها مبادرة منافسة للمبادرة الاسرائيلية، بل أداة هدفها ردم الهوّة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ومن ناحيته، أكد رئيس شعبة التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية، دنيس روس، ان الولايات المتحدة لن تمارس الضغط على اسرائيل للقبول بالخطة المصرية. وبالنسبة الى موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني الى الحوار مع اسرائيل، قال بيكر انه لم يتمّ التطرق، خلال اللقاء الثلاثي، الى هذا الموضوع، ولم يتمّ استعراض قائمة بأسماء المرشحين لعضوية الوفد الفلسطيني ، بل تركز البحث على المواضيع المبدئية (**المصدر نفسه**). وطمأن بيكر الحكومة الاسرائيلية بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في الجدل الدائر بين جناحي الحكم، مؤكداً ان كل قرار سيتخذه المجلس الوزاري لن يؤثر سلباً في العلاقات بين البلدين (**هآرتس**، ٢٩/٩/١٩٨٩). وخلافاً لما قاله الوزير بيكر، بشأن عدم تطرّق المباحثات الثلاثية الى موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني، ذكرت مصادر اسرائيلية صحفية ان خلافات في الرأي برزت بين الوزيرين، ارنس وعبدالمجيد، في هذا الشأن. فقد أوضح الوزير ارنس انه، وفقاً للخطوط الاساسية السياسية لحكومته، فانها لن تجري مفاوضات مع م.ت.ف. وان كل اقتراح، أو خطة تتضمّن لقاء مع م.ت.ف. لا يمكن ان تخرج الى حيّز التنفيذ من جانب اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وكرر ارنس مواقف حكومته خلال لقاءين منفردين مع كل من الرئيس المصري مبارك ووزير خارجيته د. عصمت عبدالمجيد. وذكرت تقارير صحفية لاحقة، ان ارنس وعبدالمجيد تداولا، أيضاً، في موضوع جدول الاعمال للمحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية. وأضافت تلك التقارير ان ارنس اصرّ على ان جدول الاعمال يجب ان يقتصر على بند واحد فقط، هو مبادرة السلام الاسرائيلية. امّا الوزير المصري، فأعرب، في رده على ذلك، عن دهشته من رفض الحكومة الاسرائيلية ان يطرح الفلسطينيون للبحث المواضيع التي تثير قلقهم (**معاريف**، ٤/١٠/١٩٨٩). وذكرت التقارير ذاتها، انه اتضح، لاحقاً، ان الولايات المتحدة ومصر توصّلتا الى اتفاق بأن يتضمّن جدول الاعمال موضوعاً واحداً فقط، هو مبادرة السلام الاسرائيلية، الاّ انهما ارتأتا، ايضاً، انه بامكان الفلسطينيين ان يطرحوا، خلال المحادثات، اسئلة استيضاحية، على أساس مبادرة «النقاط العشر» المصرية (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب لقائه بالرئيس مبارك، قال الوزير ارنس: «كان لنا حديث جيّد وهام وجاد». وأضاف: «نحن بحاجة الى مساعدة الرئيس مبارك. وهذه المساعدة مطلوبة؛ وهو فعلاً معنيّ بتقدّم عملية السلام». ولكن الى جانب هذه المجاملات، ذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان الرئيس مبارك اخفق في اقناع ارنس بالتزحزح عن مواقفه، حيث أكد ارنس انه «لا مكان لسوء الفهم؛ فنحن لن نتحدث مع م.ت.ف.» (**يديعوت احرونوت**، ٢/١٠/١٩٨٩).

وكان آخر اللقاءات في العاصمة الاميركية، في سياق الجهود لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، اللقاء بين الرئيسين، الاميركي بوش والمصري مبارك، الذي شارك فيه الوزير بيكر ايضاً. وفي ختام اللقاء، قال بيكر: «يحتمل ان هناك امكاناً للتقدم»، مكرراً تصريحات سابقة في هذا الشأن. وأضاف: «ان الامر ممكن. ولكني اعتقد بأنه لا يزال من السابق لأوانه القول اذا كان من الارجح ان يحصل ذلك» (**دافار**، ٣/١٠/١٩٨٩). امّا الرئيس مبارك، فكان أكثر تفاؤلاً، حيث أكد: «نحن نؤمن، فعلاً، بأن هناك فرصة كبيرة لمزيد من التقدم. وبامكاننا تحقيق ذلك بواسطة اقناع الاطراف بالبدء بحوار دون شروط مسبقة». وأوضح كل من مبارك والوزير بيكر ان الكرة، الآن ـ بعد سلسلة

اللقاءات والمحادثات التي أُجريت ـ موجودة في الملعب الاسرائيلي، وانهما ينتظران ما سيقرره المجلس الوزاري المصغّر في جلسته المرتقبة. وأكد الرئيس مبارك ان الوضع الراهن خطر على الطرفين، ودعا الى «عدم تفويت الفرصة الذهبية السانحة» للتقدم بعملية السلام، وأضاف: «اتفقت مع الرئيس بوش على العمل، سوياً، لاستغلال الزخم القائم حالياً، لضمان احراز تقدم جوهري» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء سير المحادثات التي اجراها الجانبان، الاميركي والمصري، مع الوزير ارنس، حيث اقتصر دوره ـ بحسب مصادر صحفية اسرائيلية ـ على توجيه محاوريه الى العنوان الملائم في القدس، اشارت تلك المصادر الى ان الاميركيين والمصريين، على حد سواء، قد أدركوا ان «المفتاح» لتحريك عملية السلام موجود في حوزة شامير (**يديعوت احرونوت**، ٢/١٠/١٩٨٩). وانطلاقاً من هذا الادراك، اعتبر بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية ان اتصال الرئيس بوش، هاتفياً، بشامير، قبل بدء محادثاته مع الرئيس المصري، «يشكل تلميحاً، ربما، الى انه وضيفه الرئيس مبارك، اقتنعا بأن المفتاح لتقدم عملية السلام، هو، في نهاية المطاف، في يد رئيس الحكومة، وليس، كما خمّنا، في البداية، في يد وزير الدفاع، اسحق رابين» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٤/١٠/١٩٨٩). وقالت مصادر أخرى، ان اتصال الرئيس مبارك بشامير، عشية رأس السنة العبرية، خلال لقائه بالوزير ارنس، كان هدفه، أيضاً، «تفكيك شحنات الاحباط لدى رئيس الوزراء الاسرائيلي، وتليين معارضته للقاء المعلن عنه في القاهرة بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني» (شمعون شيفر، **يديعوت احرونوت**، ٢/١٠/١٩٨٩). واعتبرت مصادر اعلامية اميركية ان الوضع الذي استجد، في أعقاب اللقاءات في واشنطن ونيويورك، يشير الى ان الكرة، الآن، في ملعب شامير، وانه اذا كان فعلاً يتمسك بخطته للسلام، فعليه ان يقول «نعم» لخطة مبارك. وأضافت تلك المصادر، انه أخذت تتزايد الشكوك في أوساط المعلّقين السياسيين في الولايات المتحدة في ما اذا كان شامير فعلاً راغباً في تحقيق مبادرته. فقد وجّه الصحفي الاميركي، انتوني لويس، نقداً شديداً الى كيفية تعامل شامير مع مبادرة السلام.

وقال لويس: «كل شيء الآن مرتبط بالسيد شامير. والوضع الحالي سوف يعكس، عملياً، نواياه: هل كان جاداً عندما اقترح اجراء انتخابات في المناطق [المحتلة]، والتفاوض مع الذين سوف ينتخبون، أو انه طرح مبادرته فقط لكي يحسن صورته؟». ودعا لويس بيكر الى ممارسة الضغط على شامير، لزحزحته عن مواقفه (تسادوك يحزقيئيلي، **المصدر نفسه**).

عشية عقد المجلس الوزاري

تميّزت الاجواء السياسية، عشية عقد المجلس الوزاري المصغّر، باستمرار تبادل الاتهامات، وبتصاعد التوتر في العلاقات بين جناحي الحكم، على خلفية موقفي الطرفين من مبادرة «النقاط العشر» والدعوة المصرية الى عقد لقاء في القاهرة بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، لاجراء حوار حول موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة. الى ذلك، تواصلت، أيضاً، الاتهامات من جانب «وزراء الاشتراطات» الى الوزير ارنس بعدم تقديم تقارير صحيحة ودقيقة حول نتائج محادثاته في الولايات المتحدة. وعدّد كل من الوزراء ليفي وشارون ومودعي مآخذه على أسلوب الوزير ارنس في ادارة سياسة اسرائيل الخارجية. وقال الوزراء الثلاثة ان الوزير ارنس، وخلافاً لما قاله رئيس الحكومة قبل بضعة أيام، في جلسة وزراء الليكود، كان هو المبادر ـ وفقاً لتصريحاته الى وسائط الاعلام ـ الى فكرة عقد لقاء ثلاثي بين وزراء خارجيات مصر واسرائيل والولايات المتحدة، للبحث في المبادرة المصرية، وكان شامير أبلغ الى وزراء الليكود ان الاقتراح بعقد اللقاء الثلاثي كان مبادرة اميركية (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٨٩). واتهم شارون الوزير ارنس بأنه يواصل العمل على تقدم الافكار المصرية، على الرغم من توجيهات رئيس الحكومة الصريحة بعدم البحث في مبادرة مبارك. وأضاف شارون: «يجب ان ننظر بأسف شديد الى خطوة وزير الخارجية التي جعلت الرئيس المصري طرفاً نشطاً في الموضوع السياسي» (**المصدر نفسه**).

وطالب الوزير ليفي بضرورة حسم الخلاف مع المعراخ، في المجلس الوزاري المصغر، في الموضوع السياسي. وأضاف انه كان من الخطأ، أصلاً، ان موضوع مبادرة مبارك لم يبحث فيه ولم يتخذ

قرار بشأنه قبل سفر رابين الى القاهرة (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة لصرف الانظار عن تصاعد التوتر داخل صفوف الليكود، شنّ رئيس الحكومة، شامير، هجوماً لا سابق له، من حيث العنف، على قادة حزب العمل، في خطاب القاه بمناسبة افتتاح معركة الانتخابات للهستدروت. وقال شامير انه «مرة تلو الاخرى، يحسّ بالجزع من جديد ازاء الوقاحة والتبجح والاستعلاء التي يبديها زعماء حزب العمل، الذين يتراكضون في حضرة زعماء العالم، متظاهرين بأنهم يتحدثون باسم الدولة، بينما هم يطرحون مواقف تتناقض مع مواقف الحكومة، وتلحق الضرر بمناعة اسرائيل وبمكانتها» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

وطالب شامير وزراء حزب العمل بالالتزام بالمبادرة السياسية للحكومة، لأنهم شركاء فيها، والامتناع عن كل محاولة لتخريبها. وأكد شامير، في معرض ردّه على طروحات حزب العمل، ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. ولن توافق على صيغة حزب العمل «اراض مقابل السلام»، التي تعني ـ على حد قوله ـ الموافقة على اقامة دولة فلسطينية. وأضاف: «لن نقبل بأي اقتراح تقف وراءه م.ت.ف. او قد يعود اليها بالكسب السياسي. ولن نوافق على الفكرة الحمقاء القائلة بأنه لا يمكن التقدّم بالمبادرة السياسية دون م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

ودافع شامير عن وزير خارجيته ازاء الانتقادات التي وجهها اليه «وزراء الاشتراطات» الثلاثة، فقال: «يمكن لأي كان ان يختلف مع الوزير ارنس، بالنسبة الى كلمة أو خطوة ما اتخذها، لكن الرجل مخلص لـ ' أرض ـ اسرائيل '، ولليكود، ولرفاقه، ولرسليه» (**دافار**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

وبالنسبة الى اعلان زعماء حزب العمل تأييدهم لخطة مبارك، قال شامير: «لقد بدأ خصومنا [أي المعراخ] بعملية تضليل وخداع، من أجل استئصال جوهر ومضمون المبادرة الاسرائيلية». وعلى حد قوله، فالنقاط العشر للرئيس مبارك سوف تقود الى سيطرة «منظمات الارهاب» على «[الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

ومع اقتراب موعد عقد المجلس الوزاري المصغّر، لاحظ المراقبون ان الاجواء داخل الليكود قد هدأت نسبياً. فبينما واظب «وزراء الاشتراطات» الثلاثة على توجيه الانتقادات والاتهامات الفظة الى رئيس الحكومة ووزير خارجيته، قبل اسبوع من موعد عقد المجلس، فانهم، مع اقتراب موعد الجلسة، لاذوا بالصمت. وفسّر المراقبون هذه الهدنة في الصراع الدائر في صفوف قيادة الليكود ومعسكراته، برغبة «وزراء الاشتراطات» في ألّا ينظر اليهم كمن يضعفون الليكود في الوقت الذي يتحتّم ان يدير الصراع ضد حزب العمل موحّداً. من ناحية أخرى، ساهم شامير في ترطيب الاجواء الداخلية في صفوف الليكود، بتأكيده ان لا خلافات بينه وبين «وزراء الاشتراطات»، في ما يتعلق بالمواضيع المطروحة للمناقشة. ففي لقاء مع زعماء حركة غوش ايمونيم المتطرفة، أكد شامير انه «طالما واصلنا الصمود بحزم، وبوحدة صف، فلن تتمكن أية جهة من تغيير الوضع. فالمشاكل تبدأ عندما تتفكك وحدة الصف الداخلية». وأعرب شامير عن أمله في ان يقف «المعسكر القومي» في جبهة واحدة، وموحّدة، في الصراع السياسي الدائر، دون حسابات حزبية (**المصدر نفسه**، ٣/١٠/١٩٨٩).

في المقابل، ساد اتفاق في الرأي، في صفوف قيادة حزب العمل، بشأن ضرورة الاستجابة لمبادرة مبارك. ولم تسمع، في صفوفه، اصوات نابية، أو شاذة. وأشار المعلق السياسي في صحيفة «معاريف»، رفائيل مان، الى الاجواء السياسية عشية عقد المجلس الوزاري المصغّر: فكتب انه «لم تتبلور، بعد، مشاريع سياسية محددة، لكن القضايا الاساسية، موضع الخلاف، يمكن حصرها في النقاط التالية:

«(أ) هل يجب الاستجابة لاقتراح الرئيس مبارك بعقد لقاء في القاهرة بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي؟

«(ب) هل توافق اسرائيل على ان يأتي الوفد الفلسطيني الى اللقاء، دون ان يوافق، أولاً، على كل بنود مبادرة السلام الاسرائيلية، بل على أساس النقاط العشر المصرية؟

«(ج) هل توافق اسرائيل على ضمّ شخصيات فلسطينية (كما يبدو اثنين) من الخارج الى الوفد الفلسطيني؟» (**معاريف**، ٣/١٠/١٩٨٩).

ومع اقتراب موعد الجلسة، عقد وزراء المعراخ والليكود اجتماعات منفردة، استعداداً لجلسة المجلس الوزاري المصغّر. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان وزراء حزب العمل قرروا، في ختام مناقشة استغرقت أكثر من ثلاث ساعات، ان يتقدموا الى المجلس بمشروع قرار يتضمّن استعداداً لقبول اقتراح الرئيس مبارك بعقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة، دون التطرق الى موضوع اشراك فلسطينيين من الخارج في ذلك اللقاء (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٨٩).

وجاء قرار وزراء حزب العمل هذا مخالفاً لتوقعات العديد من المراقبين السياسيين، لناحية عدم طرح مشروع قرار في جلسة المجلس. فهؤلاء كانوا، الى ما قبل جلسة وزراء حزب العمل، لا يتوقعون ان يطالب أي طرف بحسم الخلاف في جلسة المجلس الوزاري، المقررة في الخامس من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. «فشامير غير معني بطرح اقتراح مبارك على المجلس للحسم فيه. فبالنسبة اليه، ما هو قائم هو مبادرة السلام الاسرائيلية فقط. كذلك، فالمعراخ لن يسارع الى المطالبة بالحسم. ففي هذا الحال، ان النتيجة المتوقعة، والمضمونة، هي التعادل في الاصوات، وعندها سوف يتوجب على حزب العمل ان يحسم أمره بالنسبة الى موضوع بقائه في الحكومة، وفقاً لروح اعلانه انه اذا استمر الجمود السياسي، فليس له ما يفعله في حكومة الوحدة الوطنية» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٤/١٠/١٩٨٩).

وعزت مصادر صحفية اسرائيلية هذا التغيّر في موقف وزراء حزب العمل الى رسالة حملها مبعوث خاص من السفارة المصرية في تل ـ أبيب، وقام بتسليم نسخ عنها الى الوزيرين، بيرس ورابين، خلال جلسة وزراء الحزب، وكذلك الى مكتبي رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية ان الرسالة المصرية تضمّنت النقاط التالية:

«١ ـ ان الدور المصري في جهود السلام هو دور مساعد، من اجل الوصول الى الحوار.

«٢ ـ ان مصر متمسكة بالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ وان مصر لا تستطيع ان تنوب عن الفلسطينيين في ذلك الحوار، لأن الفلسطينيين هم اصحاب القضية.

«٣ ـ تعتقد مصر بأن تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار يجب ان يكون من داخل المناطق المحتلة وخارجها، وذلك لكي يكون ذا صفة تمثيلية أكبر.

«٤ ـ امّا السيناريو، من وجهة نظر مصر، فيجب ان يكون كالتالي: بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني يتمّ تنسيق بين مصر والفلسطينيين؛ كذلك تجرى مشاورات متواصلة، في هذا الشأن، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة. وبعد تلك المشاورات، يقوم الوفدان، الفلسطيني والاسرائيلي، باجراء حوار في القاهرة، وفقاً للدعوة الموجهة الى الطرفين في هذا الشأن من جانب مصر» (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وفي ضوء هذه الرسالة، تحوّل مجرى المناقشة في جلسة وزراء حزب العمل؛ اذ انصبّ البحث على صوغ مشروع قرار لطرحه على جلسة المجلس الوزاري في الغد. وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية انه برزت خلافات في الآراء بين وزراء حزب العمل حول صيغة مشروع القرار، حيث عارض الوزير رابين تضمين مشروع القرار بنداً ينص على ان اسرائيل تقبل بأن تكون المواقف الافتتاحية للوفد الفلسطيني مرتكزة على النقاط المصرية العشر؛ وكذلك رفض الوزير رابين جملة في مشروع القرار الاصلي تقول ان اسرائيل «تستجيب للمبادرة المصرية»، مطالباً باستبدالها بـ «ان اسرائيل على استعداد لقبول اقتراح الرئيس المصري مبارك بشأن اللقاء». وبعد ادخال هذين التعديلين الى صيغة مشروع القرار، قرّر وزراء حزب العمل الصيغة النهائية لمشروع القرار، وتضمّنت البنود الاربعة التالية:

«(أ) ان حكومة اسرائيل ملتزمة بمبادرة السلام الاسرائيلية، وفقاً لقرار الحكومة الاسرائيلية المتخذ في ١٤/٥/١٩٨٩.

«(ب) ان حكومة اسرائيل على استعداد لقبول اقتراح الرئيس مبارك بعقد لقاء بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي، من اجل التقدم في تحقيق مبادرة السلام الاسرائيلية.

«(ج) ان وفد اسرائيل سوف يأتي الى اللقاء على أساس مبادرة الحكومة الاسرائيلية.

«(د) تبدأ اسرائيل ومصر، على الفور، باجراء اتصالات بالنسبة الى تشكيل الوفد الفلسطيني» (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٨٩).

وبعد الجلسة، قال زعيم حزب العمل، بيرس، انه يرى انه يتوجب على المجلس الوزاري اتخاذ قرار. وقال وزراء آخرون انه، بعد تلقّي الدعوة المصرية، يجب على المجلس الوزاري اتخاذ قرار، لأنه، بعد تلقي الدعوة المصرية، لا يمكن لليكود ان يواصل الادعاء بأنه لا يجب اتخاذ قرار، لأنه لم توجّه، حتى الآن، دعوة من مصر بشأن اللقاء. واعترف مصدر رفيع المستوى في حزب العمل بأنه كان للوزيرين، رابين وبيرس، دور في استعجال الدعوة المصرية، وذلك من خلال الاتصالات مع السفير المصري في تل ـ أبيب (**المصدر نفسه**).

امّا وزراء الليكود، الذين اجتمعوا قبل جلسة وزراء حزب العمل، فقرروا ان يرفضوا، في المجلس الوزاري، أي مشروع قرار يكون مخالفاً لمبادرة السلام الحكومية. وجاء في البيان الختامي لجلسة وزراء الليكود، الذين قرروا الاجتماع ثانية قبيل عقد جلسة المجلس الوزاري المصغّر، بحضور الوزير ارنس، لبلورة موقفهم النهائي: «ان قرار الحكومة في ١٤/٥/١٩٨٩، بشأن مبادرة السلام، لا يزال قائماً؛ وانه ليس هناك حاجة، أو سبب، يدعو الى تغييره». وأضاف البيان، الذي تلاه رئيس الحكومة: «ان موقفنا واضح، ونحن نرفض الاقتراحات التي تنحرف بنا عن مبادرة الحكومة». وقال شامير، أيضاً، انه «وفقاً للخطوط الاساسية للحكومة، وكذلك وفقاً لمبادرة السلام الاسرائيلية، فمن الواضح انه لن تكون هناك مفاوضات مع م.ت.ف. فالوفد الفلسطيني، الذي يدور الحديث حوله، هو وفد يمثل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب اعلان قرار وزراء حزب العمل، قالت مصادر في الليكود ان المجلس الوزاري المصغر لا يمكنه القبول بالبند الثاني من مشروع قرار حزب العمل تحديداً، بسبب صيغة الدعوة التي وجهتها مصر، والتي تتحدث، بوضوح، عن مشاركة فلسطينيين من داخل وخارج المناطق المحتلة في الوفد. وأكدت تلك المصادر ان رئيس الحكومة لن يتراجع عن موقفه بعدم اشراك ممثلين عن م.ت.ف. في الوفد، وانه، من ناحيته، يعتبر ان مشاركة فلسطينيين من خارج المناطق المحتلة في الوفد، هو بمثابة تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

توتر في الليكود

خلافاً لأجواء الوحدة في الرأي التي سادت في جلسة وزراء حزب العمل، استعداداً لجلسة المجلس الوزاري المصغر، فان الخلافات في صفوف وزراء الليكود تفجّرت، ثانية، بعد فترة هدنة قصيرة خلال الجلسة الصباحية التي عقدت بحضور الوزير ارنس. فقد وجد رئيس الحكومة صعوبة جمّة في توحيد وزراء الليكود حول موقف موحّد، وذلك على خلفية الاقتراح الذي نسبه وزير الخارجية الى الوزير بيكر، والداعي الى عقد لقاء ثلاثي بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة للاتفاق على تركيبة الوفد الفلسطيني (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وكان الوزيران، ليفي وموداعي، قد ادعيا، خلال الجلسة الصباحية لوزراء الليكود التي سبقت عقد المجلس الوزاري، بأن شامير وارنس قد خرقا قراراً واضحاً لوزراء الليكود بعدم التقدم باقتراحات من جانب الليكود الى المجلس الوزاري. وقال الوزيران ان طرح ارنس للاقتراح الاميركي يشكل خرقاً فظاً لقرار الوزراء، لا يمكن السكوت عليه. وقال الوزير موداعي انه اذا تبنّى شامير وارنس الاقتراح الاميركي، وحاولا التقدم به الى المجلس كاقتراح لاجمال المناقشة، فان عليهما ان يقدما الحساب الى مركز الليكود، بسبب خرقهما لقرار وزراء الليكود (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وكان شامير اقترح، في جلسة وزراء الليكود الصباحية، الاّ يتقدم الليكود بأي اقتراح الى المجلس، خلافاً للاقتراح الداعي الى اجمال المناقشة ويتكوّن من ثلاثة بنود تنصّ على ان الحكومة تواصل تمسّكها بمبادرة السلام الاسرائيلية، وانها لن تجري اتصالات ومحادثات مع م.ت.ف. ولكنها على استعداد لفحص ودراسة اقتراحات اميركية بشأن اجراء محادثات حول الجوانب الاجرائية للانتخابات في الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**).

وكان الوزير ارنس قدّم، في تلك الجلسة، تقريراً

الى زملائه الوزراء عن لقاءاته في الولايات المتحدة، قائلاً ان الاميركيين والمصريين أكدوا له ان النقاط المصرية العشر ليست مطروحة للبحث، «فهي ليست موجّهة الينا». وتحدث ارنس عن المحادثات التي اجراها مع الوزير بيكر، وعن الافكار التي طرحت خلالها، ومن ضمنها الاقتراح الاميركي بعقد لقاء ثلاثي بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، للاتفاق على تشكيلة الوفد الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وقال الوزير ليفي، خلال جلسة وزراء الليكود، انه يجب على المجلس الوزاري ان يتخذ قراراً بشأن الدعوة المصرية: «فاذا لم نتخذ، اليوم، قراراً في المجلس، فان معنى ذلك اننا نسلّم بالوضع القائم، وان كل طرف بامكانه مواصلة السير في طريقه». وأضاف ليفي: «لا يجوز الابقاء على هذا الوضع. يجب وضع حدّ له. وعلينا ان نكون مخلصين لقرار الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وحاول شامير تهدئة خواطر الوزراء، فأشار الى «اننا نمرّ، اليوم، في مرحلة أخرى في مسار كفاحنا ضد اخراجنا من [الضفة الفلسطينية] وغزة. ولذا، علينا القدوم الى المجلس موحّدين». وردّ مودعي على رئيس الحكومة، قائلاً ان هناك الغاماً خطرة في الاقتراح المصري، و«انه يتوجب على الليكود رفض مشروع قرار حزب العمل، بشكل غير قابل للتأويل» (**المصدر نفسه**).

امّا الوزير شارون، فأعلن رفضه القاطع، في جلسة وزراء الليكود، لاجراء أية محادثات تحت رعاية مصرية. وقال شارون: «انه لأمر مأساوي ان توافق اسرائيل على اجراء محادثات مع الفلسطينيين، تحت رعاية أي حاكم عربي، كائناً من كان». وقال شارون ان الامر الوحيد القائم هو قرار الحكومة الذي اتخذته في أيار (مايو) الماضي، ولا شيء غيره (**المصدر نفسه**).

رفض اقتراح المعراخ

بعد ثماني ساعات من المناقشة، على امتداد جلستين عقدهما المجلس الوزاري المصغّر، يومي الخميس (٥/١٠/١٩٨٩) والجمعة (٦/١٠/١٩٨٩)، رفض المجلس مشروع القرار الذي قدّمه وزير المالية، بيرس، طالباً التصويت عليه؛ اذ انقسم المجلس المشكل مناصفة بين المعراخ والليكود (ستة لكل حزب) على نفسه، حيث أيّد وزراء حزب العمل مشروع القرار، بينما عارضه وزراء الليكود. ووفقاً للاتفاق الائتلافي المعقود بين الجانبين، فانه، في حال أسفرت نتيجة التصويت على أي اقتراح عن التعادل، فان ذلك يعني سقوط الاقتراح.

وكان رئيس الحكومة، شامير، افتتح الجلسة الاولى للمجلس الوزاري بمقدمة قصيرة، قال فيها ان وزيري الخارجية والمالية سوف يقدّمان، كل على انفراد، تقريراً عن نتائج المحادثات التي أجراها كل منهما في الولايات المتحدة مع مسؤولي الادارة الاميركية ومع الرئيس المصري ووزير خارجيته. كذلك، قال شامير ان وزير الدفاع، رابين، سيقدم تقريراً الى المجلس عن نتائج محادثاته مع الرئيس مبارك في القاهرة، في أيلول (سبتمبر) الماضي، اضافة الى آخر المستجدات على الصعيد الأمني (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وفي ختام العرض الذي قدّمه وزير الدفاع، قام وزير المالية، بيرس، بطرح مشروع القرار الذي أعدّه وزراء الحزب عشية عقد المجلس، ودعا بيرس المجلس الى اتخاذ قرار ترد فيه اسرائيل بالايجاب على دعوة الرئيس المصري لعقد لقاء في القاهرة بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، وفقاً لبنود مشروع القرار الذي طرحه (**المصدر نفسه**).

أمّا الوزير ارنس، فأشار، في معرض تحدثه عن نتائج المحادثات التي اجراها في الولايات المتحدة، الى ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، اقترح عليه، خلال محادثاتهما في نيويورك، عقد لقاء ثلاثي اميركي ـ اسرائيلي ـ مصري للتباحث في تركيبة الوفد الفلسطيني الى الحوار مع اسرائيل.

وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان «وزراء الاشتراطات» الثلاثة هاجموا، خلال مشاركتهم في المناقشة التي بدأها المجلس في أعقاب انتهاء الوزراء بيرس ورابين وارنس من عرض تقاريرهم، كلا الاقتراحين اللذين تقدم بهما وزراء المعراخ والوزير ارنس. واتهم وزراء الليكود، مجتمعين، المعراخ، وتحديداً الوزيرين، بيرس ورابين، بأنهما كانا وراء الرسالة التي سلّمتها السفارة المصرية في تل ـ أبيب الى كل من رئيس الحكومة ووزراء

الخارجية والدفاع والمالية، أعضاء الطاقم الرباعي السياسي، والتي تضمّنت دعوة الى عقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة، لاجراء حوار حول موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وأخذ وزراء المعراخ، خلال المناقشة، وشاركهم في ذلك الوزراء الثلاثة، ليفي وشارون ومودعاي، على الوزير ارنس اتسام تقريره حول محادثاته في الولايات المتحدة، وكذلك الاقتراح الذي ينسبه الى الوزير بيكر، بـ «الغموض والتشويش»، سواء أكان ذلك بالنسبة الى مضمون الاقتراح الاميركي، او الى كيفية تقديمه. وسأل الوزير بيرس وزير الخارجية عمّا اذا كان بامكانه تقديم الاقتراح الاميركي خطياً وممهوراً بتوقيع الوزير بيكر، «لأنه، في هذا الحال، قد يتبنّى المعراخ الاقتراح الاميركي» (**المصدر نفسه**).

وهاجم الوزير موشي نسيم مشروع القرار الذي تقدّم به حزب العمل، متهماً وزراء العمل بالموافقة على اجراء حوار مع م.ت.ف. «من الافضل لوزراء المعراخ ان يقولوا انهم يعلمون بأن المقصود من ' النقاط العشر ' التي تتضمّنها الدعوة المصرية هو اشراك م.ت.ف. في الحوار، وانهم يوافقون على ذلك». وأضاف نسيم: «حذار ان نوهم أنفسنا. فالمقصود هو الحوار مع م.ت.ف. [وان] تعيين الوفد من جانبها هو بمثابة مفاوضات معها وموافقة [بالتالي] على اقامة دولة فلسطينية». وطالب نسيم بدرس الاقتراح الاميركي، قائلاً: «لدينا الفكرة التي جاء بها وزير الخارجية، وعلينا ان ندرسها بشروط معيّنة، وان نرى اذا كانت تنسجم مع مبادرة السلام» (**هآرتس**، ٦/ ١٠/ ١٩٨٩).

امّا الوزير ليفي (وهو من المعارضين لمبادرة الحكومة)، فاعتبر ان مسار الاحداث، حتى الآن، يثبت الخطأ في التقدير الذي كان في صلب مبادرة الحكومة. وتطرّق الى مشروع القرار الذي قدّمه الوزير بيرس، فرأى ان «اولئك الذين يدّعون بأن هناك ضرورة للتشاور مع مصر، يقومون، عملياً، بذرّ الرماد في العيون. فمصر لم تتشاور معنا، وتقدمت بمبادرة خاصة بها تتناقض، من حيث الجوهر، مع المبادرة الاسرائيلية». ووصف القبول بالمبادرة المصرية، والادعاء، في الوقت عينه، بالتمسّك بمبادرة الحكومة، بأنه «تضليل». ووجه كلامه الى اعضاء المعراخ في المجلس، قائلاً: «عندما تعلنون... انكم تؤيدون مبادرة مبارك وتوافقون على اشراك مبعدين [في الحوار]، لا يمكنكم الادعاء، في الوقت عينه، بأن موقفكم ينسجم مع المبادرة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

وبعد خمس ساعات من المناقشة، رفع رئيس الحكومة الجلسة، معلناً استئناف المناقشة صباح اليوم التالي. وبدا لبعض المراقبين ان هناك فرصة، في ضوء الاقتراح الاميركي الذي تحدث عنه الوزير ارنس، لتلافي نشوب أزمة بين المعراخ والليكود، على خلفية القرار المتوقع للمجلس برفض اقتراح المعراخ. وقال هؤلاء انه اذا قدّم الاقتراح الاميركي الى المجلس على شكل وثيقة مكتوبة، فليس مستبعداً ان يؤيده المعراخ، وبذلك يمكنه سحب اقتراحه دون احراج (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر صحفية ان وزراء المعراخ شكّكوا في وجود اقتراح اميركي كهذا. ونقلت المصادر هذه عن وزير الدفاع قوله، في جلسة المجلس السياسي للحزب، التي عقدت بعد جلسة المجلس الوزاري الاولى، انه سوف يفاجأ كثيراً اذا اتضح، فعلاً، ان الادارة الاميركية قرّرت القيام بدور نشط وفعّال في مسار السلام. وحدّد رابين موقفه قائلاً: «من ناحيتي، فاني ارحّب بذلك بسرور. فهذا يعني تخلّي الاميركيين عن سياستهم الحالية. فحتى الآن، كانوا حذرين جداً من تلطيخ أكفّهم بمياه الشرق الاوسط، حتى لو كانت نظيفة، مفضلين تحميل مصر واسرائيل، لوحدهما، تبعة عدم التقدّم في مسار السلام» (**المصدر نفسه**).

وهاجم رابين موقف الليكود من مشروع القرار الذي تقدّم به حزبه، معلناً انه اذا رفض الليكود المشروع، «فانه سيتضح، بشكل جلي، انه يعارض الوساطة المصرية بين اسرائيل والفلسطينيين». وأضاف، واذا حصل ذلك، «فقد يترتب على هذا الامر ابعاد سياسية» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء اصرار المعراخ على وجوب الحصول على اقتراح خطي من جانب وزير الخارجية الاميركية، اجرى الوزير ارنس اتصالات مكثّفة مع الوزير بيكر، لاقناعه بتقديم اقتراحه خطياً قبل عقد الجلسة الثانية للمجلس الوزاري. وأعرب ارنس، في معرض شرحه للاقتراح الاميركي، عن اعتقاده

بأنه يشكل «مخرجاً مشرّفاً» للأزمة السياسية التي تهدد الحكومة. فالمحادثات التحضيرية ـ على حدّ قوله ـ برعاية اميركية، سوف تمكّن اسرائيل من الاصرار على مواقفها ومن محورة البحث في الجوانب الاجرائية للانتخابات، وليس في المواضيع الجوهرية ذات الصلة بمستقبل المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وقالت مصادر صحفية ان الوزير ارنس أوضح للوزير بيكر، خلال اتصال هاتفي معه، ان رسالة اميركية خطية تتحدث بالتفصيل عن استعداد الولايات المتحدة لدعم الخطوات السياسية والمشاركة في المشاورات، سوف تساعد كثيراً في اتخاذ قرار بالاجماع في جلسة المجلس الوزاري المصغر الثانية (**المصدر نفسه**).

ورداً على تصريحات لمقرّبين من الوزير ارنس قالوا فيها ان الوزير بيكر وعد بارسال رسالة خطية تتضمّن الاقتراح الاميركي، أوضحت مصادر في واشنطن انه ليس لديها علم بوعد خاص من هذا القبيل، «وبالتأكيد ليس هناك وعد بعمل ذلك قبل انتهاء جلسة المجلس الثانية». وأضافت المصادر ايّاها انه قبل ان تقدم الولايات المتحدة اقتراحاً خطياً من هذا النوع، وبشكل رسمي، سوف تجرى في واشنطن مداولات جادة، وفي العمق. «فالولايات المتحدة كانت ترغب في ان يتوصل الطرفان الى اتفاق، بدلاً من ان تشارك بنفسها كطرف في المفاوضات». ولذا، فمن الارجح الافتراض انه سوف تمرّ بضعة أيام، قبل ان تصل الوثيقة الاميركية؛ هذا ان وصلت اصلاً» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، لم تصل أية وثيقة اميركية قبل عقد جلسة المجلس الوزاري الثانية. وتباينت المعلومات بالنسبة الى مجريات تلك الجلسة. فقد ذكر بعض المصادر الصحفية ان وزير الخارجية، ارنس، طلب من وزراء المعراخ، خلال الجلسة الثانية، سحب اقتراحهم الذي دعا الى تبنّي الدعوة المصرية «من اجل اتخاذ قرار بشأن قبول الاقتراح الاميركي». وقالت المصادر ايّاها، ان الوزير ارنس أسمع الوزراء أعضاء المجلس، خلال الجلسة الثانية، تسجيلات صوتية، بشأن الاقتراح الاميركي، الذي طرحه الوزير بيكر خلال لقائه به في نيويورك. واتضح من التسجيل ان الوزير ارنس آثر عدم اعطاء رد على الاقتراح، مكتفياً بالقول أنه سوف يطرح الموضوع على المجلس الوزاري، وانه، بالتالي، لم يطلب، ايضاً، صوغ الاقتراح خطياً (**هآرتس**، ٨/١٠/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أشار العديد من المصادر الصحفية الى ان رئيس الحكومة حاول ثني وزراء حزب العمل عن طرح مشروع قرارهم للتصويت، قائلاً: «اذا تمّ التصويت، فالنتيجة واضحة. فليس لديكم اكثرية؛ ومعنى ذلك سقوط اقتراحكم». ثمّ سأل شامير الوزير بيرس: «هل انتم مصرّون على طرح مشروع قراركم للتصويت؟» فرد بيرس: «نعم، يجب التصويت» (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر صحفية ان القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري برفض اقتراح حزب العمل كشف، مرة أخرى، عن دافع الريبة وانعدام الثقة العميق القائم بين الليكود والمعراخ (**يديعوت احرونوت**، ٨/١٠/١٩٨٩).

وتعدّدت التكهنات بالنسبة الى الانعكاسات التي قد تترتب على قرار المجلس. وعادت الاضواء لتسلّط من جديد على احتمال حل الحكومة. وأشار بعض المصادر الصحفية الى انه، على الرغم من الموقف الموحّد الذي أظهره حزب العمل خلال مناقشات المجلس، الّا انه برزت تباينات في الآراء بين بيرس ورابين، بالنسبة الى الخطوة التالية المترتبة على قرار المجلس. فبالنسبة الى بيرس، لقد أكد، في معرض تعقيبه على القرار، انه يشكّل ضربة قاضية لعملية السلام. وفي وضع كهذا، فانه لا يرى أي جدوى من الاستمرار في المشاركة في الحكومة. لكن وزير الدفاع، رابين، وكما نقلت عنه أوساط مقرّبة منه، يفضل، في هذا الوقت، الانتظار قليلاً، الى حين وصول الاقتراح الاميركي (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

تجربة بيت ساحور

توقفت الشاحنة عند أحد المنازل، وكانت تنقل بعض الأثاث: منضدة وبضع خزانات صغيرة. ووصلت سيارة جيب عسكرية توقفت عند الشاحنة. خرج منها ثلاثة جنود اسرائيليون اتجهوا برفقة اثنين من محصلي الضريبة الى منزل يعقوب اليتيم، وهو صاحب محل لبيع الزجاج، ويبلغ من العمر ستين عاماً. طرق الجنود باب المنزل، فظهر بعض النسوة، ثمّ جاء صاحب المنزل؛ فقرأ له محصّل الضريبة نشرة رسمية أخرجها من جيبه. وهزّ يعقوب رأسه مبدياً رفضه دفع الضريبة التي جاء يطلبها الجنود والمحصلون. كان عدد من سكان بيت ساحور يعتلي سطوح المنازل، ويراقب، من بُعد، عملية السطو التي يقوم بها الجنود ومحصلو الضريبة عند بيت اليتيم. دخل محصلا الضريبة منزل اليتيم، وخرجا منه، بعد لحظات، يحملان غسالة كهربائية بدت جديدة، وجهاز تسجيل، وسلّما صاحب المنزل ايصالاً، ثمّ اصطحبه الجنود الى محل يملكه، لتحصيل المزيد من الغنائم (ستيفان مارشان، «بيت ساحور رمز حي لمقاومة المحتل»، **القبس**، الكويت، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩؛ نقلاً عن **لوفيغارو**، بدون ذكر تاريخ النشر).

هذا المشهد هو أحد عشرات المشاهد التي تكرّرت بصورة مماثلة وشبه يومية، ولا تخلو من عنف احياناً، طيلة فترة ستة أسابيع استغرقتها معركة تحصيل الضرائب في بلدة بيت ساحور، في الضفة الفلسطينية المحتلة. وهي المعركة التي مثّلت أكثر حالات العصيان المدني تقدماً، التي قامت بها بلدة فلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة في الضفة والقطاع. ومع ان لبيت ساحور تجربة تميّزت في هذا المجال، وجعلت منها النموذج الأفضل في تطبيق صيغة متقدمة من العصيان والمقاطعة، فقد كانت الضرائب، على أنواعها، سبباً جامعاً لمعاناة غالبية مدن وبلدات وقرى الضفة والقطاع الاخرى، على امتداد سنوات الاحتلال.

وقبل التعرّض الى التجربة الخاصة ببيت ساحور، نشير الى ما أورده تقرير جمعية حقوق الانسان والمواطن، الذي أُصدر في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، والذي أعطى مؤشراً الى الاتجاه الذي سلكته موضوعة الضرائب في السنوات القليلة العشر الماضية، وصولاً الى المعركة التي عاشتها بيت ساحور، مؤخراً.

منذ العام ١٩٧٦، ألزمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين في المناطق المحتلة بدفع ضريبة القيمة المضافة. وفرضت، بدءاً من العام ١٩٨٨، ضريبة على السيارات، لم يكن معمولاً بها من قبل. كما فرضت ضرائب على التصاريح والتصديقات التي تقوم بها، ودفع رسوم عليها. ومنذ الانتفاضة، ارتفع معدّل الضرائب، وتمّ تغيير التقدير الضريبي، وألغي قسم من ترتيبات الاعتراض على توزيع الدفعات الضريبية، وأُضيفت أوامر جديدة. واتبعت أساليب أكثر صرامة في جباية الضرائب والرسوم، بما في ذلك الحجز على ممتلكات المطلوبين لسلطات الضريبة، أو ممتلكات أقربائهم. وفرضت الغرامات العالية، بحجة التأخّر عن الدفع. وسحبت الهويات والرخص. وقيّدت حرية الحركة. والأسوأ من ذلك، ان سلطات الاحتلال وضعت، في احيان كثيرة، تقديرات ضريبية عالية لا تتناسب، اطلاقاً، وحجم الاعمال التجارية المعنيّة. الى ذلك، أشارت نتائج بحوث عدة الى ان ميزان مداخيل اسرائيل من المناطق المحتلة هو أعلى بكثير من معدل انفاقها على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ وان الفلسطينيين يساهمون، مساهمة كبيرة، في مالية اسرائيل. وهي مساهمة تتمّ بالاكراه، والضغط، وتقدر بمئات ملايين الدولارات. وتكفي جميع هذه الاسباب لفهم عدم تعاون الفلسطينيين مع السلطات الاسرائيلية في موضوع الضرائب (**الاتحاد**، حيفا، ٢٠/١٠/١٩٨٩). غير ان معدّل دخل اسرائيل من جباية الضرائب انخفض الى

الثلث منذ بداية الانتفاضة، وخسرت الادارة المدنية الاسرائيلية مبلغ ١٥٠ مليون شيكل (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨٦، ٣٠/١٠/١٩٨٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/١٠/١٩٨٩).

في السياقات الضريبية هذه، نالت بلدة بيت ساحور قسطاً هاماً من الضغط الضريبي. وأفاد بيان صدر عن مؤسسة «الحق» ان سلطات الاحتلال حدّدت، في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٨٨، مبالغ كبيرة كضرائب يتوجب على أهالي بيت ساحور تسديدها. وقد فاق حجمها، بكثير، ما دفعه تجار المدينة في سنوات سابقة (**المصدر نفسه**).

بداية المعركة

بدأت المعركة حول الضرائب في بيت ساحور في العام ١٩٨٨، مع محاولة سلطات الاحتلال الاسرائيلي تغيير بطاقات الهوية الشخصية، حيث أظهر سكان البلدة موقفاً رافضاً موحّداً؛ فشنّت سلطات الاحتلال هجوماً مضاداً متعدّد الجانب شمل وقف المعاملات الخاصة بأهالي البلدة، كأذونات السفر وشهادات الميلات واذونات الاستيراد والتصدير وتراخيص السيارات (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٣٢ ـ ١٤٠٧، ٢٢/١٠/١٩٨٩، ص ١٦). ونُظّمت حملة اعتقالات، وصودرت ٦٢ سيارة اضافة الى مصادرة بطاقات الهوية من خمسين مواطناً ممّن لم يسددوا ما عليهم من ضرائب.

وكرد فعل على هذه الاجراءات، تجمّع عدد من سكان بيت ساحور وساروا في تظاهرة الى مبنى بلديتها، حيث سلّموا المسؤولين هناك ٢٥٠ بطاقة هوية شخصية. وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتفريق التظاهرة. أمّا قيادة الانتفاضة، فأشادت، في حينه، بموقف أهالي بيت ساحور البطولي. ودعت، في بيانها الرقم ٢٢، المواطنين، في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى «الاقتداء بنموذج بيت ساحور في مجابهة رجال الضريبة (ذياب مخادمة، «بيت ساحور، من حرب الضرائب الى العصيان المدني»، **القبس**، ١/١١/١٩٨٩). واضطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى التراجع وايقاف هجومها. غير انها أعلنت عن اعتقال عدد من المواطنين، بحجة القيام بنشاطات في اطار عمل اللجان الشعبية («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

بعد مدة من الزمن، وفي محاولة منها لجسّ نبض أهالي بيت ساحور، قامت سلطات الاحتلال بعملية ضغط مباشر، فاعتقلت، بتاريخ الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٩، عشرة مواطنين، من بينهم جورج رشماوي ورجا رشماوي وجميل جرايسة ونادر مصلح واميل عنتر ونصري ميخائيل ورامي قمصية؛ وانذرتهم، قبل اطلاق سراحهم باسبوع، بمنحهم وأهالي بيت ساحور مهلة سبعين يوماً فقط، أي حتى تاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، لتسديد الضرائب المتراكمة عليهم وايقاف مقاطعتهم للبضائع الاسرائيلية. وهددتهم باتخاذ اجراءات اقتصادية وادارية بحق البلدة كلها، بما في ذلك مصادرة ممتلكات («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**).

وبعد اغارات عدة صغيرة، ومحدودة، قامت سلطات الاحتلال بعملية قرصنة مباشرة؛ فدهمت، بتاريخ التاسع من أيلول (سبتمبر)، صيدلية يملكها الياس رشماوي، ونهبت محتوياتها من الأدوية والبضائع الاخرى؛ ودهمت، في اليوم التالي، صيدلية حنا رشماوي ونهبت محتوياتها أيضاً. تمّت العمليتان بأمر مباشر من رئيس الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، شاكي ايرز، الذي تجاوز بذلك قراراً أصدرته المحكمة الاسرائيلية العليا من قبل، يقضي بعدم مصادرة بضائع الصيدلية، الّا بعد اخطار صاحبها قبل عشرة أيام لتمكينه من الاعتراض («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

في اليوم الاخير لانتهاء مدة الانذار الاسرائيلي (١٩/٩/١٩٨٩)، تمّ تعزيز قوات الجيش الاسرائيلي حول بلدة بيت ساحور، واغلقت مداخلها الرئيسة والفرعية كافة، وفرض عليها حظر التجول. ثمّ بدأت قوات الجيش الاسرائيلي بعملية مصادرة جماعية للممتلكات، بعد ان وضعت قائمة ضمّت اسماء ٣٠٠ مواطن مطلوب مصادرة ممتلكاتهم، وهم من التجار واصحاب المصانع والمشاغل والاطباء والمهندسين والاكاديميين والموظفين (**المصدر نفسه**).

بلغت الهجمة الضريبية ذروتها في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حيث شنّت سلطات الاحتلال

الاسرائيلي حملة كبيرة على بيت ساحور، بعد حصار دام اسبوعين. وتوجه اليها عدد كبير من جباة الضريبة في باصات صغيرة، ترافقهم أعداد كبيرة من قوات الجيش الاسرائيلي في سيارات جيب عسكرية. وبدأ الجميع بمصادرة أثاث وممتلكات في حملة امتدت منذ مطلع النهار وحتى مغيب الشمس، وشملت البيوت والمتاجر والمعامل والمشاغل. وأخذت شاحنات، جلبت لنقل البضائع والممتلكات المصادرة، في تجميع المصادرات، تمهيداً لنقلها. وكشف الصيدلي مكرم سعد عن تجريد ٥٥ عائلة من بيت ساحور من ممتلكاتها كاملة. وقدّر اجمالي ما تمّ مصادرته من ممتلكات بقيمة ثلاثة ملايين دولار. وذكر ان جنود الجيش الاسرائيلي كانوا، اذا صادفوا بيتاً أو متجراً مقفلاً، لا يترددون في خلع أبوابه؛ كما حطموا ابواب المرائب وصادروا سيارات. وبلغ بهم الامر حدّ مصادرة اسرّة النوم من احد البيوت، ممّا اضطر سكانه الى افتراش الارض. واتهم عدد من أهالي بيت ساحور جباة الضرائب بالسرقة. وأكد الياس سعد انه شاهد بعض الجباة يصادر العاباً من متجره ويضعها في سيارات خاصة، بدلاً من وضعها في الشاحنات الرسمية الخاصة بجمع الممتلكات المصادرة. وأضاف شاهد عيان آخر، ان جابياً أخذ آلة ثقب كهربائية لاستخدامه الخاص. وفي وقت لاحق، أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن انها ستقوم ببيع الممتلكات المصادرة في مزاد علني (**وكالة الصحافة الفرنسية**، نيقوسيا، ٤/١٠/١٩٨٩).

في هذه الاثناء، أجرى رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الاطرش، محادثات مع المسؤولين في الادارة العسكرية الاسرائيلية، بهدف ايقاف الجيش الاسرائيلي وجباة الضرائب عن ملاحقة سكان البلدة؛ لكن محادثاته لم تسفر عن أية نتائج ايجابية. وعقّب الاطرش على مجمل الاحداث في بيت ساحور قائلاً، ان ما قامت به سلطات الاحتلال من اجراءات تجاوزت الحدود لن تؤدي الاّ الى تعزيز تصميم سكان بيت ساحور وجميع الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وأعلن: «سوف نستمر في عدم دفع الضرائب الى الاسرائيليين، لأننا نعتبر انها فرضت علينا بصورة تعسفية» (**المصدر نفسه**).

من جانبها، شنّت القيادة الوطنية الموحدة حملة مزدوجة، رداً على الموقف الاسرائيلي في بيت ساحور، فأصدرت بلاغين، دعا احدهما الى اضراب لمدة خمسة أيام، يبدأ في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩؛ وشنّ حملة تضامن في عموم المناطق المحتلة تحت شعار «دعم بيت ساحور البطلة» (داود كتّاب، «معركة ارادات في بيت ساحور»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦١، ٢٠/١٠/١٩٨٩، ص ١٠). وكانت القيادة السرية في البلدة وزّعت منشوراً حيّا صمود بيت ساحور، وشدّد على ضرورة عدم دفع أي ضريبة، الاّ للدولة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

أثارت احداث بيت ساحور استياء في الاوساط الدبلوماسية الغربية المعتمدة في القدس، فقرر قناصل بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وبلجيكا واسبانيا والسويد القيام بزيارة لبيت ساحور، للتعرّف على ما يجرى فيها؛ غير انهم فشلوا في مهمتهم، وأوقفوا عند حاجز صخري يقع عند الجهة الجنوبية للبلدة على طريق القدس ـ بيت لحم، حيث اخبرهم القائد العسكري الاسرائيلي في المنطقة انه تمّ اعلان بيت ساحور منطقة عسكرية مغلقة لـ «أسباب عملياتية»، ممّا اضطر قناصل الدول السبع الى العودة والعدول عن خطتهم (**جيروزاليم بوست**، ٨/١٠/١٩٨٩).

الاّ ان القنصل العام البريطاني في القدس قام بمحاولة ثانية، بعد يومين من ذلك، وتمكّن من دخول بيت ساحور، حيث سلك طريقاً خلفياً. وغادر البلدة بعد جولة قصيرة، حصل خلالها على أسماء ١٨ حرفياً صودرت وسائل انتاجهم التي يعتمدون عليها في معيشتهم (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). وكان عدد من الشخصيات الفلسطينية قابل، بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٩، ممثلي ثماني دول غربية من القناصل المعتمدين في القدس، وعقد معهم اجتماعاً كان دعا اليه رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، الذي زار بيت ساحور، قبل يوم من الاجتماع، بصحبة المحامي رجا شحادة، من منظمة «الحق». وطلب الفلسطينيون، في الاجتماع، من قناصل الدول الغربية تحمّل مسؤولياتهم كممثلي دول موقعة على معاهدة جنيف، والسعي، لدى حكوماتهم، للعمل على توفير حماية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع من

أعمال القمع التي يتعرّضون لها على أيدي الجيش الاسرائيلي. وأبدى الدبلوماسيون الغربيون تجاوباً مع المطلبين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

أمّا سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فلم توقف حملتها ضد بيت ساحور، واعتقلت أكثر من مئة من مواطنيها الشبان (**المصدر نفسه**). وصرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور لجنة الشؤون الاجتماعية والأمن في الكنيست، بأنه «اذا كان الفلسطينيون يريدون جعل بيت ساحور رمزاً، فسوف نلقّنهم درساً». وأضاف، انه لن تكون هناك محاولة للامتناع عن دفع الضرائب. وتوقع رابين ان «ينهار الموقف الفلسطيني في بيت ساحور بعد شهر من الضغط على الاهالي». وقال: «لن ندع هذا العصيان المدني ينجح» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٩، ٢٢/١٠/١٩٨٩). وجاء كلام رابين هذا محاولة لتبرير منع قناصل الدول الغربية من دخول بيت ساحور، ومنع السلطات الاسرائيلية فيصل الحسيني من عقد مؤتمر صحافي كان ينوي عقده في القدس؛ وعكس، من جهة أخرى، مخاوف رابين والحكومة الاسرائيلية من تحوّل الانتفاضة نحو العصيان المدني. وأشار رابين الى ذلك صراحة، حين قال: «ان هناك محاولات لتصعيد الانتفاضة وتحويلها نحو عصيان مدني». وعزا المحاولات هذه الى خفوت صدى الانتفاضة في وسائل الاعلام الدولية، والضعف الذي اعترى قيادة الانتفاضة، على حدّ تعبيره (**الاتحاد**، ١٢/١٠/١٩٨٩). وأطلق رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، تصريحات مماثلة (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). وقال قائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، ان ما حدث في بيت ساحور هو «رسالة الى الفلسطينيين تبلغهم انه لا توجد طريق للتخلّص من السلطة الاسرائيلية ومن الواجبات المختلفة الملقاة على عاتقهم» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من ذلك، بقي موقف أهالي بيت ساحور على حاله. وذكرت مصادرهم انهم متمسّكون بموقفهم الرافض لدفع الضرائب، حتى وان تواصلت عمليات مصادرة املاكهم، معتبرين ذلك «تضحيات من اجل الانتفاضة» («جيروزاليم بوست»، **مصدر سبق ذكره**).

وردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد جديد. فأعلنت، عبر مكبّرات الصوت، من بيت لحم، كلاً من بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ومخيمات عايدة والعزة والدهيشة وقرى المنطقة مناطق عسكرية مغلقة. وطالب الضابط الاسرائيلي، الذي أعلن الامر العسكري، جميع المواطنين من خارج المنطقة بمغادرتها والتوجه الى مناطق سكنهم. وأعلن ان «كل مخالف سوف يعرض نفسه لعقوبة القانون». الى ذلك، قطعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع خطوط الهاتف، من المنطقة، واليها، وتعذّرت كل امكانية للاتصال بالعالم الخارجي. وواصلت السلطات الاسرائيلية حملة جمع الضرائب، فطاولت، مجدداً، عشرات التجار واصحاب المشاغل والمعامل الحرفية، واقتادت ٢٥ مواطناً من أهالي البلدة، يمثّلون مختلف القطاعات، بينهم أكاديميون واصحاب مصانع ورؤساء مؤسسات وتجار، في شاحنة عسكرية أقلت نائب حاكم بيت لحم العسكري والمسؤول المباشر عن بيت ساحور، المدعو مفيد، انتقلت بهم الى بيت لحم، حيث كان بانتظارهم مستشار رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية، الضابط شلومو، الذي حذّرهم من مواصلة رفضهم دفع الضرائب، وامهلهم للتفكير الى حين انتهاء عطلة «عيد الغفران»، والاّ، فان السلطات الاسرائيلية سوف تقوم ببيع ما صادرته من بضائع وآلات مصانع وأثاث بيوت في مزاد علني (**الاتحاد**، ١٧/١٠/١٩٨٩). ولوحظ، في هذا الصدد، ان حركة «السلام الآن»، الاسرائيلية خططت لموقف متقدم لابطال مفعول التهديد الاسرائيلي، فاقترحت خطة لشراء الممتلكات الفلسطينية المصادرة، بقصد تحريرها من أيدي سلطات الاحتلال واعادتها الى أصحابها ثانية (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). ولم يعرف مصير الخطة. من جهة أخرى، سعت الكنائس المسيحية في الضفة الفلسطينية الى جمع مساعدات مالية وغذائية لسكان بيت ساحور (**المصدر نفسه**). وقام موكب ضمّ عدداً من بطاركة القدس، بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٩، بدخول بيت ساحور. وأصدر البطاركة ميشال صبّاح (كاثوليك) وذيوذوروس الاول (روم ارثوذكس) ويغيشه دردريان (أرمن) تصريحاً مشتركاً طالبوا فيه مختلف الطوائف المسيحية بتخصيص يوم الاحد، بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩، يوماً لاقامة الصلوات من اجل

سكان بيت ساحور، واعتبروا ما حدث في البلدة «غير عادل وغير مقبول» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٧١، ٥/١١/١٩٨٩، ص ١١). وكان ثلاثة فلسطينيين، نواب في الكنيست الاسرائيلي، هم توفيق طوبي (حداش) وعبدالوهاب دراوشة (الحزب العربي الديمقراطي) ومحمد ميعاري (القائمة التقدمية)، سلكوا، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٩، طريقاً فرعياً الى بيت ساحور، حيث زاروا البلدة المحاصرة والتقوا رئيس بلديتها، جنا الاطرش، الذي قال لهم ان قيمة الاملاك المصادرة تزيد على الضرائب المقررة بخمسة عشر ضعفاً. وذكر الاطرش ان سلطات الاحتلال صادرت ما قيمته خمسة ملايين دولار، بالاضافة الى تجميد حسابات بعض المواطنين في المصارف، وقطع خطوط الهاتف منذ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٩، واقامة ٢٠ نقطة مراقبة على سطوح المنازل في البلدة (**المصدر نفسه**).

بعد ستة اسابيع من الحصار وعمليات السلب والنهب التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي ورجال الضريبة، اضطرت سلطات الاحتلال الى رفع الحصار عن بيت ساحور. وقامت جرّافات تابعة للجيش الاسرائيلي، بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٩، بازالة الحواجز من على الطرق الرئيسة والمداخل الفرعية للبلدة (**الحياة**، لندن، ٢/١١/١٩٨٩). واستخلصت مصادر اسرائيلية «ان بيت ساحور اصبحت رمزاً وعلماً فلسطينياً». أمّا أهالي بيت ساحور، الذين احتجزوا مدة ٤٢ يوماً، عانوا خلالها من الكثير، فقد تجمّعوا عند تقاطع الطرق الرئيسة، واحتفلوا برفع الحصار عن بلدتهم وهم ينشدون اناشيد وطنية. وقام بعضهم بمرافقة الصحافيين الى الاماكن التي تعرّضت محتوياتها للسلب والمصادرة. وقام نحو خمسين سيدة وطفل بمسيرة عبرت الشارع الرئيس في بيت ساحور، وكانوا يغنّون اهازيج وطنية. وتتبع جنود اسرائيليون المسيرة بسياراتهم الجيب، وأمروا المتظاهرين بالعودة الى منازلهم (**المصدر نفسه**).

تعقيباً على رفع الحصار، قال رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، شاكي ايرز: «لقد انهينا العملية اليوم [٣١/١٠/١٩٨٩]، لأننا حققنا ما نريد وأكثر. لقد تسلّمنا قائمة ضمّت ٣٢٠ اسماً [ممّن لم يدفعوا الضرائب]. وتعاملنا مع نحو ٤٠٠ شخص في نهاية الامر». امّا رئيس بلدية بيت ساحور، الاطرش، فاعتبر نتائج الحملة الضريبية انتصاراً لبيت ساحور ولفلسطينيي الضفة والقطاع. وقال، انها «نجاح لنا وفشل للجيش [الاسرائيلي]؛ فلم تدفع الغالبية العظمى من السكان الضرائب. واعتقد بأن الجميع هنا سعداء، اليوم، على الرغم ممّا عانيناه خلال الاثني والاربعين يوماً الماضية» (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون

بيان المجلس المركزي الفلسطيني:
م.ت.ف. وحدها تشكّل وفدها المفاوض

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعات، في بغداد، في الفترة من ١٥ ـ ١٧/١٠/١٩٨٩، ناقش فيها مجموعة من القضايا السياسية، والتنظيمية، والتطوّرات التي تمرّ بها القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وكانت انتفاضة شعبنا الكبرى، في وطننا المحتل، ومستلزمات صمودها، وتطورها، في مقدم القضايا التي تناولها المجلس.

ولقد سجّل المجلس، منذ انعقاد دورته السابقة في ٣١/٣/١٩٨٩، مجموعة من التطوّرات الهامّة في مسيرة الانتفاضة، ومسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني بشكل عام، وفي مقدم هذه التطوّرات التي شهدتها الشهور الاخيرة، ما يلي:

١ ـ استمرار النهوض الشعبي، وتعاظمه، في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وتعمّق المحتوى النضالي والطابع الجماهيري للانتفاضة.

٢ ـ تزايد شراسة القمع الاسرائيلي ولجوئه الى أساليب جديدة، بما فيها حرب التجويع والحصار والمصادرات الشاملة، وتعميم أوامر القتل ضد أبناء شعبنا، وزيادة عمليات الاعتقال والطرد الى خارج الوطن، وتدمير البيوت، ومختلف اشكال العقوبات الجماعية.

٣ ـ تصاعد التحدي الجماهيري لخطط الاحتلال، واتساع نطاقه، وارتفاع وتيرة التضامن الشعبي في المعارك الكبرى، مثل معركة البطاقات الممغنطة التي خاضها عمّال قطاع غزة البطل، ومعركة صمود بيت ساحور، والتصدي الجماهيري الشجاع في نابلس، وغيرها من معارك التحدي البطولي لجماهير شعبنا على أرضها المحتلة كلها.

٤ ـ تعزّز وحدة الصف الوطني، وفشل المحاولات التي قام بها العدو لضرب الوحدة الوطنية، وخاصة اثر اعلانه عمّا سمّي بخطة الحكومة الاسرائيلية للانتخابات، والاجماع الوطني على رفض هذه الخطة التصفوية، وتأكيد الالتفاف الشامل حول منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ ان تعاظم الانتفاضة قد عمّق من تأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي، وأوقع خسائر ملموسة في الاقتصاد، وزاد في نسبة الداعين الى الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأدخل الارتباك والانقسام الى المؤسسة الحاكمة، واحزابها، وبشكل عام، فاقم من عزلة اسرائيل وسياسة حكامها، داخلياً وخارجياً.

٦ ـ على الرغم من مختلف أشكال التآمر الامبريالي، والصهيوني، والحصار الاعلامي ضد الانتفاضة، فان تعاطف ومساندة الرأي العام الدولي قد ازداد. وآخر دليل على ذلك قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (١٤٠ مؤيد ضد صوتي الولايات المتحدة واسرائيل، وامتناع ٦)، وكذلك قرارات قمّة مدريد الاوروبية، وقمّة الدول الاشتراكية في بوخارست، وموقف الصين، واليابان، وقمّة دول عدم الانحياز، والقمّة الاسلامية، والقمّة الافريقية، وبيان وزراء خارجية الدول الاسكندنافية، وغيرها من المواقف الدولية.

كما اتسع نطاق الاعتراف العالمي بدولة فلسطين، بل ان الادارة الامريكية، على الرغم من استمرار مواقفها في التنكر لحق شعبنا في تقرير المصير، وفي دعم اسرائيل وسياساتها وجرائمها، أصدرت، بفعل الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية، تصريحات تدعو الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي، ومبادلة الارض بالسلام، ونبذ فكرة اسرائيل الكبرى.

٧ ـ وكانت قرارات قمّة الدار البيضاء تعبيراً عن الدعم العربي لقضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها. وقد أعطى تبنّي القمة العربية خطة السلام الفلسطينية، المستندة الى قرارات المجلس الوطني، بعداً عربياً هامّاً لهذه القرارات على الساحة الدولية.

٨ ـ وخلال الشهور الماضية، أدارت منظمة التحرير الفلسطينية حواراً شاقاً مع الادارة الاميركية. وعلى الرغم من ان هذا الحوار لم يتوصل الى نتائج سياسية ملموسة، الاّ انه ساعد على توضيح اهداف منظمة التحرير، وخطها، لقطاعات واسعة من الرأي العام الدولي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، وأكد ان الادارة الاميركية صارت، واقعياً وعملياً، تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكشف المواقف الاميركية المساندة لسياسة حكام اسرائيل، وزاد من احراجها، واحكام الطوق حولها.

ولقد تمسّكت المنظمة، خلال هذا الحوار، بخطها الوطني المبدئي، ورفضت الافكار والمقترحات التي تمسّ وحدة التمثيل الفلسطيني وحقنا المقدّس في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وفضحت النوايا المبيّتة لتمرير خطط تصفوية، مثل خطة شامير وسواها، وأية مقترحات تنتقص من تمثيل شعبنا وحقوقه الثابتة. وبالمقابل، تقدّمت المنظمة بعدد من المقترحات الملموسة، هدفها دفع عملية السلام والتقدّم نحو المؤتمر الدولي.

يا جماهير شعبنا العظيم؛ يا جماهير امتنا العربية البطلة؛

ان تواصل الانتفاضة المباركة ورسوخها على أرض الوطن، وادارة المعركة السياسية وفق النهج الصائب الذي اعتمدته قيادة منظمة التحرير، بالاستناد الى قرارات المجلس الوطني، في الجزائر، ومبادرة السلام الفلسطينية التي انبثقت منها، والتي أعلنها الاخ الرئيس ياسر عرفات، في خطابه، في جنيف، في الامم المتحدة، وهو الذي فتح الطريق لمجموعة النجاحات التي تحققت؛ كما انه يقود الى تعاظم الانتصارات الوطنية وصولاً الى تحقيق اهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولتنا المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، فوق تراب وطننا المقدس.

ان التطوّرات الجارية تضعنا، اليوم، تجاه جملة من المواقف والمهام الاساسية، وأبرزها:

● التمسّك بقرارات المجلس الوطني ومبادرة السلام الفلسطينية المنبثقة منها، ورفض كل خطة، أو مشاريع، أو مقترحات بديلة، وباعتبار ان مبادرة السلام الفلسطينية تتضمّن الأسس الكفيلة بتحقيق السلام العادل، والشامل، وتستند الى قرارات الشرعية الدولية.

● التمسّك بقرارات قمّة الدار البيضاء، والسعي الى تنشيط الدور العربي لتنفيذها والتأكيد على ما تضمّنته تلك القرارات، وخصوصاً بصدد فكرة الانتخابات التي يجب ان تكون تحت الاشراف الدولي وبعد الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكجزء من عملية السلام الشامل، وضرورة التزام جميع الدول العربية، دون استثناء، بتلك المقررات، وعدم الخروج عليها.

● المواجهة الحازمة للسياسة الاميركية التي لا تزال تقوم على رفض حق تقرير المصير لشعبنا، وتأييد، وتغطية، السياسة الاسرائيلية كما تجسّدت، مؤخراً، في المقترحات الاميركية التي ترمي الى فرض الوصاية على التمثيل الفلسطيني، وانكار حقوق شعبنا، ودور منظمة التحرير، واعتماد خطة شامير كأساس للحل.

● توثيق التنسيق والعمل المشترك، لزيادة دعم مبادرة السلام الفلسطينية، والتحضير للمؤتمر الدولي، مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، والبلدان الاوروبية، واليابان، ودول عدم الانحياز، والمجموعة الاسلامية، والدول الافريقية، ودول الشمال الاوروبي، وجميع البلدان التي اعترفت بدولة فلسطين، وتضامنت مع خطة السلام الفلسطينية.

● وفي معالجة الاقتراح الداعي الى عقد مباحثات فلسطينية ـ اسرائيلية، فان الأسس الكفيلة بجعل هذه المباحثات خطوة نحو تحقيق الحل العادل هي:

١ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية، وحدها، صاحبة الحق في تشكيل الوفد الفلسطيني، من الداخل والخارج، في المباحثات مع اسرائيل، واعلانه.

٢ ـ يكون الموقف الفلسطيني في هذه المباحثات مستنداً الى مبادرة السلام الفلسطينية، التي تعتمد على الشرعية الدولية ومتمسّكاً بها.

٣ ـ يكون جدول أعمال اللقاء مفتوحاً، وبدون شروط مسبقة.

٤ ـ يعتبر هذا اللقاء مباحثات تمهيدية بين الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، كخطوة نحو عقد المؤتمر الدولي الفعّال، الذي يشكّل الاطار الوحيد المناسب للمفاوضات التي توصل نحو تسوية شاملة وعادلة للصراع، وفقاً لقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية.

٥ ـ تحضر هذا اللقاء التمهيدي وفود من الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، والامين العام للامم المتحدة، وكذلك ممثلون عن الاطراف المعنيّة الاخرى، بمن فيها مصر والسويد.

● تؤكد منظمة التحرير، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، انها، وحدها، صاحبة الحق في التمثيل الفلسطيني، وان أية امور تتعلق بالقضية والحقوق الفلسطينية ومسيرة السلام وخطواتها، لا يمكن ان تتمّ الاّ بمشاركة المنظمة الكاملة والفعّالة.

● القيام بحملة سياسية واعلامية واسعة النطاق، عربياً ودولياً، لشرح الموقف الفلسطيني والتأكيد على مبادرة السلام الفلسطينية في مواجهة كافة المشاريع والمخططات التصفوية.

● العمل الحثيث على رفع مستوى الدور الذي تقوم به تجمّعات شعبنا الفلسطيني خارج الوطن في دعم الانتفاضة، وفي كافة المجالات السياسية والاعلامية والتكافل الأسري.

● العمل على تطوير، وتفعيل، مؤسسات منظمة التحرير، تحقيقاً لمزيد من الانتاجية في العمل، لخدمة الانتفاضة.

● مناشدة الدول العربية الشقيقة تيسير أوضاع الفلسطينيين المتواجدين فيها، حتى يتمكنوا من مساندة، ودعم، أهلهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

● العمل، على المستوى العربي، لتطبيق قرارات الدار البيضاء، وعقد اللقاء العربي الخماسي واللجنة العربية المساندة للانتفاضة، والوفاء بالالتزامات السياسية والمادية والاعلامية التي قررتها القمة العربية، والعمل على تعزيز العلاقات مع جميع الدول العربية، على اساس تلك القرارات، واحترام استقلال القرار الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار، تكون مناشدتنا للدول العربية وجماهير أمتنا العربية بدعم انتفاضتنا المباركة وجماهيرها بكافة أنواع الدعم والمساندة، وهي أمانة وطنية ومسؤولية قومية لاستمرار الانتفاضة، وتصعيدها، حتى الاستقلال الوطني.

● السعي الى اقامة الجبهة العربية الشعبية المساندة للانتفاضة من جميع القوى، والاحزاب، والمنظمات، والاتحادات العربية، والشخصيات الوطنية، وتعزيز لجان مناصرة الانتفاضة.

● تنشيط العمل في أوساط الرأي العام الدولي، وسائر الهيئات والمنظمات والاحزاب، لدعم الانتفاضة، وفضح جرائم حكّام اسرائيل وأعمالهم الارهابية ضد شعبنا، وادانة سياستهم المعادية للسلام، ومطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية لشعبنا، وفرض العقوبات التي نصّ عليها ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل.

● العمل داخل الساحة الاميركية لتوحيد الجهود والطاقات الفلسطينية، والعربية، والصديقة، وتوجيهها نحو مخاطبة قطاعات الرأي العام الأكثر تأثيراً، وكشف جرائم الاحتلال الاسرائيلي وسياسته المعارضة والمعادية للسلام وتغطية الادارة الاميركية ودعمها لهذه السياسة.

● العمل مع القوى الاسرائيلية الساعية الى السلام العادل، الذي يقوم على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير والاستقلال، لزيادة دورها واسهامها في مواجهة سياسة حكّام اسرائيل.

يا جماهير شعبنا العظيم؛

ان صمود شعبنا واستمرار انتفاضتنا الباسلة يزيدان من شراسة هجوم القوى المعادية. فالموقف الاميركي، خاصة الخط المؤيد لشامير وسياسته والمساند بلا حدود لاسرائيل ومخططاته، بدا عارياً ومكشوفاً، وهو يقف وحيداً أمام العالم بجانب الجرائم الاسرائيلية والممارسات الفاشية الصهيونية. وفي الوقت الذي تتشدق الادارة الاميركية بحقوق الانسان في كل مكان، تصمت عند انتهاك هذه الحقوق في فلسطين، حيث يجرى القتل، والارهاب الرسمي المنظّم بالدعم الاميركي والاموال الاميركية؛ كما تتواصل المناورات الاميركية المفضوحة لخداع الشعب الفلسطيني والامة العربية، عبر محاولات مكشوفة لضرب الانتفاضة، والتآمر على الحقوق الفلسطينية. وتواصل الادارة الاميركية سياستها في تجاهل جميع مبادرات السلام الفلسطينية، والعربية، والدولية، ضاربة عرض الحائط بالمواقف الدولية الايجابية الواسعة بجانب الحق الفلسطيني العادل، وذلك لصالح استمرار الاحتلال الاسرائيلي ومخططاته وجرائمه.

ان السياسة الاميركية، هذه، تستدعي، على وجه السرعة، عقد اجتماعات عربية على أعلى المستويات، لمواجهة هذا المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي ضد

الشعب الفلسطيني، وانتفاضته المباركة، وحقوقه الوطنية الثابتة، ولاتخاذ الاجراءات، والقرارات، والمواقف، التي تمليها علينا مسؤولياتنا الوطنية، والقومية، في هذه الحقبة التاريخية المصيرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان المجلس المركزي، اذ يتوجّه بالتحية الى القيادة الوطنية الموحّدة، والى جميع اللجان والاطر الشعبية والهيئات والمؤسسات الوطنية، والى شعبنا العظيم بأسره، شعب الانتفاضة والتضحيات، وفي مدن ومخيمات الوطن المحتل، وفي مخيمات الشتات الصامدة، والى أرواح شهداء شعبنا الابطال، والى آلاف المعتقلين والاسرى والجرحى الصامدين رغم التنكيل والبطش، يؤكد اننا، بتصميمنا، وبوحدتنا الوطنية الراسخة، وبمواصلة انتفاضتنا المباركة، وبتمسّكنا بخطنا الوطني الثابت، سوف يتحقق النصر وممارسة الدولة الفلسطينية المستقلة لكامل سيادتها وسلطاتها على أرض الوطن المقدس؛ وسوف تنتصر اهداف شعبنا المكافح في انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وفي العودة وتقرير المصير والسيادة الكاملة في دولته، وعاصمتها القدس الشريف.

ان المجلس المركزي، منطلقاً من ايمانه بوحدة المصير بين الشعبين، الفلسطيني واللبناني، ووفاء للكفاح المشترك الذي جمعهما معاً وما زالت تجسّده وحدة المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين على أرض الجنوب اللبناني الصامد ضد العدو الصهيوني، يؤكد موقف منظمة التحرير الفلسطينية الثابت في الحرص على عروبة ووحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات، وبسط السيادة اللبنانية على كامل التراب اللبناني دون تدخل خارجي، ودعم جهود اللجنة العربية الثلاثية لتحقيق هذا الحل، وبما يضمن الأمن والاستقرار للبنان وشعبه الشقيق.

كما ان المجلس المركزي، وهو يحيي انتصار العراق الشقيق، بقيادة الرئيس المناضل صدام حسين، في أيام الاحتفال باعادة اعمار مدينة الفاو البطلة، يؤكد ضرورة تحويل وقف اطلاق النار، القائم بين العراق وايران، الى سلام دائم بين البلدين، يقوم على سياسة حسن الجوار، وبما يحفظ للعراق الشقيق حقوقه الكاملة في السيادة على أرضه ومياهه، طبقاً للقرار ٥٩٨.

[نقلاً عن **وفا**، تونس، ١٧/١٠/١٩٨٩]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٩/١٩٨٩ الى ١٥/١٠/١٩٨٩

١٦/٩/١٩٨٩

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي وصل القاهرة في زيارة تستغرق ساعات، جلسة محادثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، حيث بحثا في تطورات القضية الفلسطينية، في ضوء «النقاط العشر» التي طرحها الرئيس مبارك حول اجراء انتخابات في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بهدف تحقيق تسوية شاملة، والتنسيق بين القيادتين، المصرية والفلسطينية. من جهة أخرى، أكد مصدر رسمي رفيع المستوى في القاهرة، استعداد مصر لاستضافة وفد فلسطيني، من داخل وخارج الاراضي المحتلة، ووفد آخر اسرائيلي لاجراء مفاوضات حول القضية الفلسطينية، مع ربط ذلك بالحل الشامل الذي يتمّ التوصل اليه بالتدريج، وعلى مراحل (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٩/١٩٨٩).

• استشهد في نابلس، المحاصرة منذ اسبوعين، المواطن سمير محمود الاغبر، متأثراً بجروح أصيب بها بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٩، خلال تقديمه العزاء لذوي الشهيد سامر رمّانة. وذكرت تقارير ان جنوداً اسرائيليين اعتدوا على ابن الشهيد، فحاول سمير ابعاد الجنود، فركله احدهم بقدمه واطلق جندي آخر النار عليه، فأصابه برصاصة اخترقت امعاءه وتسبب في نزيف انتهى باستشهاده. من جهة أخرى، شهدت مناطق مختلفة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اشتباكات متفرقة بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال، اصيب بنتيجتها تسعون مواطناً بجروح؛ كما دهمت قوات الاحتلال عدداً من القرى والمخيمات، واعتقلت ٣٥ مواطناً، وابقت حظر التجول مفروضاً، لليوم الخامس عشر، على مخيمات بلاطة وعسكر القديم وعسكر الجديد وعين بيت الماء، ولليوم الثاني على قرية بتّير. كما طاول حظر التجول مخيمات الشاطىء ودير البلح وخان يونس في قطاع غزة (**الدستور**، عمّان، ١٧/٩/١٩٨٩).

• التقى رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية في قطاع غزة، ارييه ستيغمان، كلاً من أسعد الصفتاوي وفايز ابو رحمة، وتحادث معهما حول مشروع «النقاط العشر» المصري والسلام في المنطقة. وأبدى الصفتاوي استعداده للمشاركة في وفد فلسطيني يتفاوض مع اسرائيل حول الانتخابات. وقال ان المشكلة تكمن، اولاً، في الحصول على موافقة الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، حول تشكيل الوفد (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٨٩).

• حمّلت اسرائيل الاردن مسؤولية حادث اطلاق النار على دورية اسرائيلية قرب اشدوت يعقوب، مؤخراً، وجرح اثنين من افرادها. وقالت مصادر عسكرية ان الاردن مسؤول عمّا يجرى من على اراضيه. وأضافت، ان ازدياد حوادث اطلاق النار من الحدود الاردنية مرتبط بما يجرى في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٨٩).

• اعتبر مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، في خطاب القاه في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ان من غير الضروري تشكيل هيئة مراقبين دولية للاشراف على اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقال: «بعضهم دافع عن تشكيل هيئة دولية للاشراف على الانتخابات تضاف الى الخطة التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية في هذا الصدد». وشجّع كيلي، من جديد، الفلسطينيين والاسرائيليين على اجراء مفاوضات، وجهاً لوجه، بعد تحديد برنامجهما الزمني، قائلاً: «ان الولايات المتحدة غير معنيّة بوضع، أو باقتراح، جدول زمني لهذه العملية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/٩/١٩٨٩).

١٧/٩/١٩٨٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقر وزارة الخارجية المصرية، مع نائب رئيس

الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووزير خارجية السويد، ستين اندرسون، وأُجري، خلال الاجتماع، استعراض للاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، خصوصاً في المناطق المحتلة، والتحركات على الساحة الدولية، بما فيها التطورات على صعيد الحوار الفلسطيني ـ الاميركي وجهود السلام الدولية الأخرى (**وفا**، تونس، ١٨/٩/١٩٨٩).

• ساد في الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب عام في ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا، فأُغلقت المحال التجارية، وتوقفت وسائل النقل العام، وامتنع العمال عن الذهاب الى أعمالهم في وقت تصاعدت المجابهات الضارية بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. وذكرت تقارير ان قوات الاحتلال فرضت حظر تجوّل على معظم الاراضي المحتلة؛ واقتحم جنود الاحتلال ١١ قرية ومخيماً، ودهموا عشرات المنازل، وشنّوا حملة اعتقالات واسعة. من جهة أخرى، انضمّ الى قافلة الشهداء، أمس، المواطن بسام يوسف ابو تمام (١٨ عاماً)، من مخيم طولكرم. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان ١٢ فلسطينياً اصيبوا بجروح، بينهم صبي في الثانية عشرة من عمره (**الدستور**، ١٨/٩/١٩٨٩).

• عاد رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، عبر جسر اللنبي، الى بيت لحم، بعد زيارة لتونس وعمان استغرقت اسابيع عدة، التقى خلالها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مرات عدة؛ كما التقى اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وبحث معهم في موضوع السلام في المنطقة وخطة الانتخابات الاسرائيلية، ومشروع «النقاط العشر» المصري. وعبّر فريج عن تفاؤله تجاه مسيرة السلام في المنطقة، وتوقع حدوث تطورات ايجابية. ولدى عودته، التقى فريج بضابط اسرائيلي رفيع المستوى، من الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، وسلّمه تقريراً حول لقاءاته مع قادة م.ت.ف. (**دافار**، ١٨/٩/١٩٨٩).

• ذكرت صحيفة «الاخبار» المصرية ان وزير خارجية السويد، ستين اندرسون، بدأ وساطة لتقريب وجهات النظر بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن تشكيل وفد فلسطيني لاجراء محادثات محتملة. وأشارت الصحيفة الى ان الحكومة السويدية سبق لها القيام بدور هامّ في بدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. وأوضحت ان «النقاط العشر» التي اقترحها الرئيس المصري، حسني مبارك، لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة، تعتبر محور مساعي الوساطة التي بدأها اندرسون (**الدستور**، ١٨/٩/١٩٨٩).

• أوضح مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، لنائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ان الولايات المتحدة تعتقد بأن اسرائيل لا تستطيع اجراء مفاوضات مع سكان المناطق المحتلة دون موافقة قيادة م.ت.ف. في تونس (**دافار**، ١٨/٩/١٩٨٩).

١٨/٩/١٩٨٩

• تواصلت المجابهات العنيفة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فأصيب مئة مواطن بجروح، واعتقل عشرون آخرون، في حين هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية ثلاثين سيارة للعدو، وأصابت جندياً اسرائيلياً واثنين من المستوطنين اليهود (**الدستور**، ١٩/٩/١٩٨٩).

• عقد الرئيس المصري، حسني مبارك، محادثات مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، استغرقت ثلاث ساعات، أعلن، بعدها، انها «حققت نتائج طيبة وتفهّماً بين الجانبين»، المصري والاسرائيلي. وقد استهدفت المحادثات، في الأساس، تحريك عجلة الحوار من أجل المفاوضات، بهدف تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية، من طريق اقناع الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، بالبدء في حوار فيما بينهما، وحول الاسلوب الذي تجرى وفقه الانتخابات، وعقد لقاء بينهما في القاهرة، اذا أمكن ذلك (**الاهرام**، ١٩/٩/١٩٨٩).

• صرّح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الاردنية، مروان القاسم، بأن المقترحات المصرية بشأن الانتخابات في الاراضي العربية المحتلة تشكل أحد العناصر التي تؤدي الى الحل العادل والشامل. وقال ان النقاط التي طرحها الرئيس المصري، حسني مبارك، تعطي مصداقية وجديّة لمبدأ اجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة (**الاهرام**، ١٩/٩/١٩٨٩).

• أعلنت وزارة الخارجية النمساوية ان النمسا ستخفض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، نتيجة رفض اسرائيل ارسال سفير لها الى فيينا خلال فترة رئاسة د. كورت فالدهايم (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/٩/١٩٨٩).

• بدأت اوساط، رفيعة المستوى، في حزب العمل

الاسرائيلي باجراء اتصالات سرية مع شخصيات من الاحزاب الدينية الاسرائيلية، من اجل ضمان امكان تشكيل حكومة ضيّقة، برئاسة شمعون بيرس، في حال حلّ حكومة الوحدة الوطنية. من جهة أخرى، أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان التمسّك بحكومة الوحدة الوطنية لن يكون بأي ثمن (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/١٩

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من رئيس جمهورية غامبيا، تاودا جاورا، نقلها اليه وزير خارجية غامبيا، الحاج عمر سيسي، الذي استقبله عرفات، في مكتبه، في تونس. وتتعلق الرسالة بالعلاقات الثنائية بين فلسطين وغامبيا والوضع في افريقيا والشرق الاوسط (**وفا**، ١٩/٩/١٩٨٩)

• اقتحمت قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي، باللباس المدني، مسجد الشيخ زكريا، في حي الدرج، في غزة، وأطلقت النار، فأصابت المواطن عامر احمد منصور برصاصة في رأسه، نقل على أثرها الى المستشفى، حيث فارق الحياة في وقت لاحق من اليوم عينه (**الاتحاد**، حيفا، ٢٠/٩/١٩٨٩). من جهة أخرى، تمكن افراد من الجيش الشعبي الفلسطيني من اصابة ستة جنود اسرائيليين وسبعة مستوطنين بجروح، وتعطيل ٣٥ سيارة، بينها ١٥ سيارة عسكرية، في هجمات شنّوها في أماكن متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، علناً، مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك، لاجراء محادثات تمهيدية بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني، يضمّ بين اعضائه مبعدين من المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

• قال وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، ان عدد الحرائق انخفض هذا العام، على الرغم من الحريق الكبير الذي شبّ في احراج الكرمل، مؤخراً. وقال بار ـ ليف، ان وراء الحرائق أسباب وطنية. يذكر، ان مجهولاً يتحدث العربية اتصل بالاذاعة الاسرائيلية وأبلغ اليها مسؤولية منظمة «النقمة المباشرة» عن حرق غابات الكرمل (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٢٠

• استمرت المواجهات العنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وشملت معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ونتج عنها جرح حوالى خمسين مواطناً. وقام الجنود الاسرائيليون بدهم العديد من المدن والقرى والمخيمات، وشنّوا حملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من خمسين مواطناً. في المقابل، طعن فلسطيني يهودياً متديناً في القدس واصابه بجروح نقل على أثرها الى المستشفى (**الدستور**، ٢١/٩/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلنت مصادر اسرائيلية ان طواقم الاطفاء تمكّنت من السيطرة على الحريق الهائل الذي شبّ في احراج الكرمل، واستمر ثلاثين ساعة، أتى، خلالها، على مساحة تزيد على ثمانية آلاف دونم (**الاتحاد**، ٢١/٩/١٩٨٩).

• أفاد الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي بأن ٢١٢٤ فلسطينياً من المناطق المحتلة ما زالوا رهن الاعتقال الاداري، وان ثمانية آلاف آخرين اعتقلوا ادارياً منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية (**عل همشمار**، ٢١/٩/١٩٨٩).

• أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، خلال اجتماعه بالسفراء العرب، في القاهرة، ان مصر لا تنفرد بالعمل وحدها من اجل القضية الفلسطينية، وان جهودها تقوم على التنسيق مع م.ت.ف. والقادة العرب. وقال، ان اختيار الوفد الفلسطيني في الحوار المقترح مع الاسرائيليين هو حق لـ م.ت.ف. (**الاهرام**، ٢١/٩/١٩٨٩).

• طرح عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، اقتراحاً يقضي بسحب صلاحيات ضباط الجيش الاسرائيلي الكبار، الخاصة باصدار العفو عن الضباط والجنود الاسرائيليين الذين دينوا بارتكاب حوادث قتل، أو تسببوا في القتل، أو قاموا باعتداء (**عل همشمار**، ٢١/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٢١

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً مع رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، في قصر الجمهورية، في قرطاج، حيث أطلعه على التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية، وخاصة الانتفاضة في المناطق الفلسطينية المحتلة، والتطورات التي حصلت بعد قمّة دول عدم الانحياز

(**وفا**، ٢١/٩/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلن الرئيس عرفات انه يوافق على اجراء حوار غير مشروط مع اسرائيل؛ ودعا الولايات المتحدة الاميركية الى حثّ اسرائيل على قبول ذلك. وقال عرفات، الذي تحدث في مؤتمر صحافي عقده بعد جلسة مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك: «اننا نوافق على الحوار مع اسرائيل بدون شروط مسبقة من الجانبين. نحن منفتحون، دائماً وأبداً، لحوار يؤدي الى سلام شامل وعادل، تسود فيه الشرعية الدولية التي نؤمن بها جميعاً» (**الدستور**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

• مضى ثلاثة مواطنين فلسطينيين على درب الشهادة، في حادث مرور متعمّد، حين صدمت شاحنة عسكرية اسرائيلية سيارة صغيرة كانت تقلّهم على طريق نابلس ـ القدس، قرب قرية حوّاره، ممّا أدى الى استشهادهم وجرح اثنين آخرين، احدهما طفل، كانا في السيارة ذاتها. والشهداء هم بكر غانم محمد (٣٢ عاماً)، من زيتا، وحافظ محمد سعيد صوفا (٣٦ عاماً)، من عينبوس، ومصطفى حافظ ياسين (٥٥ عاماً)، من عصيرة الشمالية. من جهة اخرى، اصيب أكثر من ستين فلسطينياً في المواجهات التي تواصلت في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، واعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ثلاثين آخرين (**الدستور**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان مشروع «النقاط العشر» المصري، يضع شروطاً مسبقة للمفاوضات، وهذا ما لا تستطيع اسرائيل التسليم به. وأضاف ان «النقاط العشر» لم تأت لتحل محل مشروع السلام الاسرائيلي، ولا ينبغي على اسرائيل الموافقة عليها، أو رفضها (**هآرتس**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

• قال وزير العلوم والتكنولوجيا الاسرائيلي، عيزر وايزمان، في باريس، انه يؤيد، تأييداً كاملاً، سفر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى القاهرة، بسبب الزخم الذي أعطته الزيارة لعملية السلام. وكرر وايزمان دعوته الى اجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. (**هآرتس**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

• ادعى وزراء في الليكود بأنهم حصلوا على معلومات من مصادر سرية موثوقة تفيد بأن نائب وزير المالية، د. يوسي بايلين، عقد لقاء سرياً مع بسام ابو شريف، في عاصمة اوروبية، قبل ما يقارب الشهر. واعترف الوزير اسحق موداعي بعلمه بلقاء بايلين مع شخصية رفيعة المستوى في م.ت.ف. في اوروبا (**حدشوت**، ٢٢/٩/١٩٨٩)

• أعلن نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الاميركية واشنطن، ان خطة الرئيس المصري، حسني مبارك، تستحق الترحيب بها، في اطار الترحيب بكل الجهود المبذولة للتوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط، وعلى أساس المشاركة الجماعية (**الاهرام**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

٢٢/٩/١٩٨٩

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً مع رئيس جمهورية موريتانيا الاسلامية، التي وصلها صباح اليوم. وكان عرفات التقى في القاهرة، أمس، الرئيس المصري، حسني مبارك، في اطار التنسيق والتشاور حول التطورات الاخيرة للقضية الفلسطينية (**وفا**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

• ساد الاضراب العام في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تلبية لنداء القيادة الموحدة للانتفاضة، احتجاجاً على اعتقال آلاف الفلسطينيين، وتضامناً مع المبعدين. وذكرت مصادر فلسطينية ان ما يقرب من عشرة آلاف فلسطيني هم رهن الاعتقال حالياً، امّا لأنهم شاركوا في الانتفاضة، وامّا لاتهامهم بالتحريض؛ كما وضع أكثر من ألفي فلسطيني في الاعتقال الاداري لفترة قابلة للتجديد. من جهة أخرى، اصيب خمسة فلسطينيين في مواجهات مع جنود الاحتلال الاسرائيلي، بينهم فتاة في العاشرة من عمرها (**الدستور**، ٢٣/٩/١٩٨٩).

٢٣/٩/١٩٨٩

• اصيب حوالى خمسين فلسطينياً بجروح في المواجهات التي وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ونفّذت القوات الضاربة للانتفاضة هجمات ناجحة على سيارات العدو، تمكّنت، خلالها، من اصابة ٢٨ سيارة اسرائيلية بأضرار. من جهة أخرى، واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي فرض حظر التجول على مدينة بيت جالا، لليوم الرابع على التوالي، وعلى بيت ساحور، لليوم الثالث على التوالي، وعلى مخيم عسكر، لليوم الثاني (**الدستور**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

• عبّر رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، عن قلقه جرّاء قيام جنود من الجيش الاردني بتنفيذ عمليات ضد اسرائيل. وقال ان هذا يشير الى عدم تمكّن الاردن من تنفيذ سياسته (**دافار**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

• أوضح التقرير الرسمي لنقابة رجال الاطفاء في منطقة حيفا المقدم الى الحكومة الاسرائيلية، ان النيران التي شبّت في احراج الكرمل كانت نتيجة اشعال النار عمداً في أربعة مواقع مختلفة. وأفاد مدير عام «بارك هكرمل»، داني بار ـ عوز، بأن النيران أتت على ٢٥٠ ألف شجرة، في منطقة تبلغ مساحتها ثمانية آلاف دونم (**دافار**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

٢٤/٩/١٩٨٩

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى باماكو، عاصمة مالي، قادماً من غينيا بيساو، حيث أُجري له استقبال رسمي في مطار العاصمة. وكان عرفات التقى في غينيا بيساو رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو، خوان بيرناندو فييرا، ولم يُفصح عن مضمون اللقاء (**وفا**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

• استشهد، في خان يونس، المواطن بسام فاروق الجابري (١٩ عاماً)، اثر اصابته برصاصة اخترقت قلبه. وكان شقيقه باسم استشهد على يد جنود الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ الثامن عشر من تموز (يوليو) الماضي. الى ذلك، ذكرت مصادر فلسطينية ان أربعة فلسطينيين، اثنان منهم في الثانية عشرة من العمر، اصيبوا بجروح في مخيمي المغازي والنصيرات، كما اصيب اثنان في الضفة الفلسطينية. وبلغ مجموع الذين اصيبوا بجروح خلال اشتباكات متفرقة مع جنود الاحتلال أكثر من ستين مواطناً، بينهم عشرون طالباً اصيبوا بالاغماء، عندما اقتحم جنود العدو مدارسهم وقذفوها بقنابل الغاز. كما اعتقلت سلطات الاحتلال خمسين فلسطينياً، وأبقت حظر التجول مفروضاً على بيت جالا ومخيمي الدهيشة وعسكر القديم وقرى برقين وبيت عور التحتا واللبن الشرقية (**الدستور**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في مقابلة صحافية، ان لقاء الفلسطينيين والاسرائيليين الذي يدعو اليه للبحث في «النقاط العشر» التي اقترحها «هو حوار وليس مفاوضات، وان هناك فرقاً كبيراً بينهما» (**الواشنطن بوست**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• قال السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، ان م.ت.ف. يجب ان تشارك في أي اتفاق يؤدي الى محادثات سلام. وأضاف ان «مصر لن توافق على شيء ترفضه م.ت.ف. ونحن، دائماً، نتعاون وننسّق مع المنظمة» (**الحياة**، لندن، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• نقل وفد حركة «السلام الآن» الى سفير مصر في تل ـ أبيب، محمد بسيوني، تأييد حركة «السلام الآن» للجهود المصرية. وأعلن انه سوف يبدأ بتحرك جماهيري يدعو فيه الحكومة الاسرائيلية الى عدم رفض «النقاط العشر» المصرية بشكل نهائي، حتى لا تضيع الفرصة لبدء تفاهم اسرائيلي ـ فلسطيني (**دافار**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• أوضح عضو الوفد السياحي الصيني، تانغ شنوكي، الذي يزور اسرائيل، في مؤتمر صحافي عقد في بيت سوكولوف في تل ـ أبيب: «انه ورفاقه في الوفد يبذلون جهوداً من اجل تشجيع السياحة والتفاهم والصداقة بين شعوب الصين واسرائيل». وقال ان الوفد جاء الى اسرائيل لفتح مكتب لشركة السياحة الصينية (سي.ي.تي.س) في تل ـ أبيب (**دافار**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• أكد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ان مشكلة الشرق الاوسط بحثت بجدية مع الجانب الاميركي على مستوى مجموعات العمل، وفي الاجتماعات مع نظيره الاميركي، جيمس بيكر، وان المباحثات «كانت بنّاءة». وقال: «ان البلدين، سعياً منهما الى التوصل الى أفضل الطرق لحل المشكلة، قرّرا ان يجتمع مبعوث من قبل كل منهما، بصفة دورية، لمواصلة البحث في المشكلة، وما تتطلبه من قرارات لحلها» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

٢٥/٩/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى الجزائر، قادماً من جمهورية مالي، بعد زيارة رسمية لها، حيث اجتمع، بعد وصوله، برئيس الجمهورية الجزائرية، الشاذلي بن جديد. وصرّح الرئيس عرفات حول الزيارة بأنها تهدف الى تبادل الرأي ومتابعة التطورات الجارية على الساحة الفلسطينية (**وفا**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب، خلالها، أكثر من أربعين مواطناً بجروح، في حين كثّفت قوات الاحتلال حملات الدهم، وشنّت حملة اعتقالات طاولت أكثر من ٣٥ مواطناً. وعثر على جثة فلسطيني متعاون مع الاحتلال في رفح، وأصيب متعاون آخر بجروح خطيرة، بعد ان طعنه ملثّمون (**الدستور**، ٢٦/٩/١٩٨٩).

• في لقاء له مع نظيره الفرنسي، رولان دوما. في نيويورك، أبدى وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، استعداد اسرائيل لاخراج قواتها من جنوب لبنان، في حال تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقرة «تستطيع ضمان عدم تحوّل المنطقة الى نقطة انطلاق لعمليات تخريبية ضد اسرائيل» (**عل همشمار**، ٢٦/٩/١٩٨٩).

• أعلن مسؤول اميركي كبير في وزارة الخارجية، ان الجانب السوفياتي بدأ بـ «التحرك في الاتجاه الذي ركّزنا عليه منذ فترة»، وانه «وافق على أهمية قيام حوار اسرائيلي ـ فلسطيني»، وبدأ يتحدث عن الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، باعتبارها اساساً لاحراز «خطوة هامّة» (**نيويورك تايمز**، ٢٦/٩/١٩٨٩).

• صرّح مقرّبون من وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأن هذا الاخير لا يريد، بالضرورة، اتباع سياسة سلفه جورج شولتس الذي رفض تأشيرة دخول الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، الى نيويورك خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي (**الواشنطن بوست**، ٢٦/٩/١٩٨٩).

٢٦/٩/١٩٨٩

• اصيب حوالى ٢٥ مواطناً فلسطينياً بعيارات نارية خلال مصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقعت اليوم، في حين هاجمت القوات الضاربة للانتفاضة ٣٥ سيارة اسرائيلية. من جهة أخرى، نسفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خمسة منازل، اثنان منها في حوسان وثلاثة في برقين، في منطقة نابلس. وعثر على جثة متعاون في مقبرة نابلس. وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان أربعة فلسطينيين اختطفوا، بتاريخ ٢٥/٩/١٩٨٩، على أيدي ملثّمين (**الدستور**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في النادي التجاري في فندق «موريا»، في القدس، انه لا يرغب في حل الحكومة التي يعتبر استمرارها امراً حيوياً، مضيفاً انه يفضل خوض مواجهات سياسية على أية مواجهات أخرى (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٩/١٩٨٩). على صعيد آخر، وجه شامير نقداً شديداً الى القائم بأعماله وزير المالية، شمعون بيرس، جراء امتداح «النقاط العشر» المصرية، واعتبارها «فرصة للانطلاق على طريق المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين» (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

• نشأ حلف جديد في قمّة حزب العمل بين وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ووزير البحث العلمي والتطوير الاسرائيلي، عيزر وايزمان. ففي لقاء عقد بينهما، قال وايزمان لرابين انه يرى فيه، من الآن فصاعداً، الشخص المناسب لقيادة حزب العمل الاسرائيلي في الانتخابات المقبلة. في المقابل، وعد رابين وايزمان باشراكه في التطورات السياسية الجديدة على صعيد عملية السلام (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

• أكد رئيس الولايات المتحدة الاميركية، جورج بوش، لوزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان الادارة الاميركية لا تنوي التدخل في شؤون اسرائيل الداخلية، وانه يدرك جيداً الورطة السياسية القائمة بين الليكود والمعراخ حول مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

• افادت مصادر اميركية، مطلعة على ما دار في اللقاء الاميركي ـ السوفياتي على مستوى وزيري الخارجية، بأن الجانب السوفياتي، على الرغم من عدم قبوله بجميع الطروحات الاميركية، فانه أكد، في المقابل، انه «سوف ينظر الى ما يجرى حالياً بعين الرضى، وهذا يعكس بعض التحرك من جانبه». وأكدت تلك المصادر، ان طبيعة المحادثات عن الشرق الاوسط كانت مختلفة هذه المرة عمّا سبقها من مرّات (**الواشنطن بوست**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، انه يسعى الى عقد لقاء ثلاثي في نيويورك يضمّه الى وزيري الخارجية، المصري عصمت عبدالمجيد والاسرائيلي موشي ارنس، للبحث في عملية السلام في الشرق الاوسط. وأضاف: «لا نزال ملتزمين الاقتراح الاسرائيلي باجراء انتخابات، وما زلنا نعتبر ان الخطة المصرية المؤلفة من عشرة نقاط تعني موافقة مصر

على الاقتراح الاسرائيلي» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٢٧

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وشملت غالبية المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ممّا أسفر عن اصابة عشرين مواطناً بجروح، واعتقال ٣٥ مواطناً. من جهتها، نفّذت القوات الضاربة للانتفاضة، خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية، عدداً من العمليات ضد سيارات وآليات للعدو (**الدستور**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

• هدمت قوات الجيش الاسرائيلي، منذ بدء الانتفاضة، ٢٣٦ منزلاً لفلسطينيين في المناطق المحلة، وأغلقت ٩٨ منزلاً آخر، في اطار سياسة العقاب والردع التي اتبعتها (**هآرتس**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، انه يؤيد استقلال فلسطين «اذا كان هذا ممكناً»، الاّ انه اعتبر ان اتحاداً كونفدرالياً يضمّ فلسطين والاردن «سوف يسمح باستقرار أكبر في المنطقة». وذكر مبارك، في حديث نشرته صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، ان الرئيس الفلسطيني «قال انه مستعد لقبول كونفدرالية مع الاردن». وأضاف مبارك، ان على اسرائيل ان تقبل التحدث مع فلسطينيي الخارج، وانه لا يتمنّى انفراط الائتلاف الحكومي الاسرائيلي، لأن ذلك «لن يكون من شأنه سوى تأخير عملية السلام» (**الحياة**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

• كشفت المحادثات التي اجراها وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، مع نظيره الاميركي، جيمس بيكر، في واشنطن، عن ان الولايات المتحدة واسرائيل متفقتان على ان خطة «النقاط العشر» المصرية ليست بديلاً من مبادرة السلام الاسرائيلية؛ لكن الادارة الاميركية معنيّة ببدأ مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين قبل الانتخابات في المناطق المحتلة بروحية الخطة المصرية، وهي تنظر الى الخطة المصرية كوسيلة لتقدم المفاوضات (**هآرتس**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

• قال المحاضر في القانون الدولي في جامعة تل ـ أبيب، البروفيسور يورام دينشتاين، خلال ندوة عقدها في جامعة تل ـ أبيب، ان الجانب العربي لن يتنازل عن مطلب مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات لسكان المناطق المحتلة. وأضاف، ان مبادرة الانتخابات التي طرحتها حكومة اسرائيل ما هي الاّ مشروع كامب ديفيد، بعد «تسخينه من جديد» (**هآرتس**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٢٨

• مضى المواطن الفلسطيني، بلال عناب (٢٢ عاماً)، من نابلس، على درب الشهادة، وأصيب أكثر من ثلاثين مواطناً بالرصاص، أو نتيجة استنشاق الغاز، أو تعرّضهم للضرب بالهراوات من قبل الجنود الاسرائيليين، خلال المواجهات الضارية التي تواصلت اليوم في مختلف الاراضي الفلسطينية المحتلة. وأعلنت سلطات الاحتلال غلق قطاع غزة لمدة ستين ساعة، بمناسبة عطلة العام اليهودي الجديد، التي تبدأ اليوم (**الدستور**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، تعقيباً على الخلافات بين الليكود والمعراخ، حول موقف الحكومة من «النقاط العشر» المصرية: «لست متشوقاً، اليوم، لاجراء انتخابات، أو لاقامة حكومة مصغّرة». وأضاف: «لا أعلم ما اذا كان سوف يتمّ الحسم داخل الطاقم الوزاري المصغّر بين المعسكرين» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

• اتخذ جهاز الامن الاسرائيلي، قبل فترة وجيزة، قراراً يقضي باعتبار حركة «حماس» خارج القانون. وتبعاً لذلك، يتعرّض للاعتقال والمحاكمة كل من يستمر في عضوية الحركة، أو يقوم بنشاطات لصالحها، أو يشارك في اجتماعات تدعو اليها (**معاريف**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

• أفادت صحيفة «هاتسوفيه» الاسرائيلية بأنه منذ بداية الانتفاضة جرح في الضفة الفلسطينية ٨٧٢ جندياً اسرائيلياً وقتل سبعة؛ كذلك جرح ٦٤٩ مدنياً يهودياً، وقتل ١١. أمّا في الضفة الفلسطينية، فقد قتل ٣٠٠ فلسطيني وجرح ٥٣٤٢. وفي قطاع غزة، جرح ٥٦٧ جندياً اسرائيلياً و٦٠ مدنياً يهودياً، مقابل اصابة ٢٦٨٦ فلسطينياً واستشهاد ١٨٣. وأشارت الصحيفة الى وجود ٢١٢٤ من سكان المناطق المحتلة رهن الاعتقال الاداري. وقدر اقتصاديون الضرر الذي تسبّبت به الانتفاضة بمئة مليون دولار (**هاتسوفيه**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

• كشف وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد

شيفاردنادزه، عن انه اقترح على نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، استضافة لقاء مباشر بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة السوفياتية، موسكو. وقال: «اعتقد بأن مثل هذا اللقاء سيكون مفيداً للغاية». وأكد: «ان ما قمت به هو حضّ ارنس على الدخول في اتصالات وحوار مباشرين مع م.ت.ف.» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

• صرّح نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، بأن الاتحاد السوفياتي سيعيد علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل فور ابدائها أي استعداد، أو مؤشر، على قبول فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الاهارم**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

٢٩/٩/١٩٨٩

• أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قطاع غزة بكامله، ومدن نابلس ورام الله والبيرة، مناطق عسكرية مغلقة؛ وواصلت فرض حظر التجول على بيت ساحور والقرى والمخيمات المجاورة لرام الله، ومن بينها مخيم الامعري وقرية قراوة بني زيد وكفر عين. وشنّت السلطات حملة دهم طاولت بلدة فقوع ومنطقة زبود، في حلحول، ومخيم عين بيت الماء وحي السكنة في طولكرم وبلدتي يعبد وعزون. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فأصيب، خلالها، عشرون مواطناً، واعتقل العدو عشرين آخرين (**الدستور**، ٣٠/٩/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في ردّه على اقتراح نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، استضافة حوار مباشر بين اسرائيل وم.ت.ف. في موسكو: «ان ما نركّز عليه، الآن، ليس الافكار المختلفة، وانما الاقتراح الذي تقدّمت به اسرائيل لاقامة حوار مع الفلسطينيين. فدعونا نجمع الاطراف الى طاولة واحدة، والاّ، فلن نحرز أي تقدم». وأضاف، ان اقتراح شيفاردنادزه «لا يلاقي رداً ايجابياً من جهتي» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣٠/٩/١٩٨٩ - ١/١٠/١٩٨٩).

٣٠/٩/١٩٨٩

• ساد في الاراضي المحتلة اضراب شامل، احتجاجاً على تأييد الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل. واستشهد المواطن عبدالله أيوب ربايعة (٢٨ عاماً)، وأصيب ٢٥ آخرون، بينهم ١٦ مواطناً من قطاع غزة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان ملثّمين ومسلّحين بمدى أوقفوا جنوداً اسرائيليين كانوا على طريقهم الى قرية ميثلون، القريبة من جنين، واستخدم الجنود نيران أسلحتهم، ولم تذكر الاذاعة أية اصابات (**الدستور**، ١/١٠/١٩٨٩).

• اعترفت الفلبين، رسمياً، بدولة فلسطين، فأصبحت الدولة التاسعة والثمانين التي تعترف بفلسطين فعلياً. ووقع عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ووزير خارجية الفلبين، راؤول مانجلابوس، بياناً مشتركاً بالاعتراف المتبادل، تعهّد بموجبه كل من الطرفين «بنبذ استخدام العنف والارهاب ضد وحدة أراضي الطرف الآخر واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية؛ وبعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر» (**الدستور**، ١/١٠/١٩٨٩).

١/١٠/١٩٨٩

• أعلن رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، انه سيحثّ المسؤولين اليابانيين، خلال زيارته لطوكيو، التي بدأت اليوم، على الاعتراف بدولة فلسطين، في الوقت الذي أعلن مسؤولون يابانيون ان الهدف من دعوة الحكومة اليابانية لعرفات هو ابداء موافقة اليابان على نداءاته لايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢/١٠/١٩٨٩).

• انضمّ الى قافلة الشهداء أربعة فلسطينيين، هم: محمد خليل ابو زيد (١٧ عاماً)، واصيب بطلقات بلاستيكية في اشتباك وقع بين طلاب مدرسة عرّابة وجنود الاحتلال الاسرائيلي؛ وعماد مدحت الخراز (١٧ عاماً)، واصيب برصاصة في بطنه اطلقها جنود اسرائيليون عليه في البلدة القديمة من نابلس؛ ونضال صدام (١٧ عاماً)، واصيب في رأسه في مخيم النصيرات للاجئين في قطاع غزة. ولم تورد المصادر اسم الشهيد الرابع. الى ذلك، اصيب ٣١ فلسطينياً بجروح خلال اشتباكات متفرقة في المناطق المحتلة، بينهم ٢٦ في قطاع غزة وخمسة في الضفة الفلسطينية (**الدستور**، ٢/١٠/١٩٨٩).

• أفاد مراسل صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية، بأن جهاز الامن الاسرائيلي أقرّ، من حيث المبدأ، الزام سكان الضفة الفلسطينية بالحصول على تصاريح خروج الى اسرائيل، على غرار البطاقات

المغنطة التي يحصل عليها سكان قطاع غزة (**عل همشمار**، ٢/١٠/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان وسائل قتالية جديدة أُدخلت في نهاية الثمانينات الى الشرق الاوسط، بينها صواريخ أرض ـ أرض، يمكن تزويدها برؤوس كيميائية خطرة. وأضاف، ان تأثير ذلك سوف يلمس خلال السنوات العشر المقبلة (**هاتسوفيه**، ٢/١٠/١٩٨٩).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأن على الولايات المتحدة مراجعة سياستها حيال اسرائيل، «اذا لم تتقدم الاخيرة في اتجاه اجراء انتخابات في الارض المحتلة». وأضاف: «نعتقد بأن خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، تمثّل مناسبة ممتازة للوصول الى تقدّم نحو السلام في المنطقة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢/١٠/١٩٨٩).

٢/١٠/١٩٨٩

• طلب الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من اليابان، ان تلعب دوراً أكبر في عملية السلام في الشرق الاوسط، محذّراً من تطور سريع في تجارتها مع اسرائيل. وقال عرفات، ان لليابان «قوة اقتصادية عالمية»، و«دوراً اقتصادياً هاماً» تلعبه في الشرق الاوسط. وكان عرفات وصل طوكيو، أمس، في زيارة رسمية تلبية لدعوة من الحكومة اليابانية، وهي أول زيارة رسمية له، وثاني زيارة يقوم بها الى بلد «غربي» كبير منذ زيارته لباريس في الربيع الماضي. ورأس عرفات احتفالاً، رفع خلاله علم فلسطين على مقر ممثلية م.ت.ف. في طوكيو. واصبحت الممثلية، التي افتتحت العام ١٩٧٧، باسم «مكتب م.ت.ف.» تحمل اسم «البعثة العامة الدائمة لفلسطين» (**الحياة**، ٣/١٠/١٩٨٩). من جهته، أكد عرفات تأييده لـ «النقاط العشر» المصرية التي طرحها الرئيس المصري، حسني مبارك، بوصفها استفسارات حول اقتراح اجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة (**الاهرام**، ٣/١٠/١٩٨٩).

• جرحت قوات الاحتلال الاسرائيلي ٤٥ مواطناً فلسطينياً، واعتقلت ثلاثين آخرين، خلال الاشتباكات التي تواصلت في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان خمسة من بين الجرحى بالرصاص اصيبوا في مخيمي رفح وخان يونس، وان ثلاثة اصيبوا في الدهيشة وطوباس. وأصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي امراً بغلق خمسة معاهد ومدارس في الخليل ورام الله الى أجل غير مسمّى. وساد في بيت لحم اضراب تجاري، حداداً على روح الشهيد خليل محمد ازرينة العك (٣٢ عاماً)، من مخيم عايدة، حيث سارع العدو الى فرض حظر التجول على المخيم وأعلنه منطقة عسكرية مغلقة (**الدستور**، ٣/١٠/١٩٨٩).

• درست أوساط فلسطينية في القدس الشرقية، بتمعّن، اقتراح تسوية طرحه الوزير الاسرائيلي، زفلون هامر، نصّ على توقيع المشاركين في المحادثات من فلسطينيي الخارج والداخل على وثيقة تعبّر عن تحفظهم من الميثاق الفلسطيني. وقد اعتبرت مصادر في القدس الشرقية اقتراح هامر تحولاً في النظرة الاسرائيلية الى مشكلة المناطق المحتلة، لأنه يطرح، لأول مرة، شروطاً للنقاش مع أي وسط فلسطيني حول ايجاد حل للنزاع (**معاريف**، ٣/١٠/١٩٨٩).

• ذكرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، نقلاً عن مصادر اميركية، ان الولايات المتحدة اقترحت، في اثناء القمة التي عقدت بين الرئيس الاميركي، جورج بوش، والرئيس المصري، حسني مبارك، في البيت الابيض، اجراء مشاورات غير رسمية بين واشنطن وتل ـ أبيب والقاهرة لاقرار تشكيلة الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل حول مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة. ووفقاً للاقتراح الاميركي، يكون لاسرائيل حق النقض (الفيتو) على تشكيل الوفد الفلسطيني (**معاريف**، ٣/١٠/١٩٨٩).

• أوضحت الادارة الاميركية ان الولايات المتحدة لن تغيّر موقفها الرافض لاستخدام اموال المساعدة الاميركية للاحتياجات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، بما فيها اسكان مهاجرين من الاتحاد السوفياتي في تلك المستوطنات. وأكد الناطق بلسان البيت الابيض، مجدداً، معارضة واشنطن اقامة مستوطنات اضافية في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٣/١٠/١٩٨٩).

٣/١٠/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع رئيس وزراء اليابان، توشيكي كايفو، في مقر رئاسة الوزراء، حيث أُجري بحث في العلاقات الفلسطينية ـ اليابانية، ودفع عملية السلام في الشرق الاوسط

وفلسطين، ودور اليابان في التحضير والمشاركة في عملية السلام، وفي ما بعدها. وأكد رئيس وزراء اليابان وقوف بلاده الى جانب الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في اقامة دولته، وضرورة مشاركة م.ت.ف. في جميع الخطوات للوصول الى السلام الشامل، مشدداً على ضرورة دفع عملية السلام من خلال المؤتمر الدولي (**وفا**، ٣/١٠/١٩٨٩).

• دعت قيادة الانتفاضة المواطنين الى القيام باضراب عام لأيام عدة، والى العصيان في الشوارع. وقال منشور وزّع في الاراضي الفلسطينية المحتلة انه ينبغي ان يخرج الناس الى الشوارع بعد الخامسة مساء ويبدأون العصيان. وحدّدت قيادة الانتفاضة أيام الخميس والجمعة والاحد والاثنين والثلثاء أياماً للاضراب. وحيّت قيادة الانتفاضة بلدة بيت ساحور، لرفضها دفع الضرائب ومواصلتها المعركة ضد العدو. من جهة أخرى، تواصلت المواجهات الضارية بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وجنود الاحتلال الاسرائيلي، وأصيب بنتيجتها ٧٥ مواطناً بجروح؛ كما اعتقل ٤٥ آخرون في الوقت الذي اقتحمت قوات العدو عدداً من المدارس في قلقيلية والخليل وأطلقت في داخلها قنابل الغاز (**الدستور**، ٤/١٠/١٩٨٩).

• استشهد فدائيان وجرح جندي اسرائيلي خلال اشتباك وقع، أمس، بين قوة تابعة للجيش الاسرائيلي ومجموعة فدائية، شمال شرق مستوطنة زرعيت، على الحدود الشمالية داخل «حزام الامن» في جنوب لبنان (**دافار**، ٤/١٠/١٩٨٩).

• ارتفع، في الشهر الماضي، معدل طلبات بدل البطالة في اسرائيل، حيث بلغ، في أيلول (سبتمبر) الماضي، ٥١٢٩٣ طلباً، بزيادة أربعة في المئة عن الشهر السابق (**دافار**، ٤/١٠/١٩٨٩).

• كشف البيت الابيض ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، أجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، أكد خلاله اعتقاد الولايات المتحدة بضرورة قيام حوار اسرائيلي ـ فلسطيني يمهّد للانتخابات في الارض المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/١٠/١٩٨٩).

• أفادت مصادر صحفية، في العاصمة الاميركية، بأن الادارة الاميركية تحاول ان تدفع اسرائيل الى بدء حوار مع الفلسطينيين، من طريق ممارسة «ضغط خفيف وحذر» بعيداً من الاضواء الاعلامية، لادراكها مركزية الدور الذي سيلعبه تكتل الليكود في أية مفاوضات مقبلة مع الفلسطينيين (**نيويورك تايمز**، ٤/١٠/١٩٨٩).

٤/١٠/١٩٨٩

• أعلن رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في ختام زيارته الرسمية لليابان، ان الزيارة كانت ناجحة، وايجابية، ومثمرة من اجل عملية السلام في فلسطين والشرق الاوسط. ووصف، في مؤتمر صحافي عقده في طوكيو، موقف اليابان، في ما يتعلق بالازمة في الشرق الاوسط، بأنه قوي، ويشدد على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧، وعلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في اقامة دولته المستقلة، وعلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل مراحل عملية السلام (**وفا**، ٤/١٠/١٩٨٩).

• انضم فلسطيني، من مخيم البريج، الى قافلة شهداء الانتفاضة، واصيب ٨٥ مواطناً بجروح، واعتقل ٢٨ آخرون، في أعقاب الصدامات التي شهدتها مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت مصادر ان محمود ابراهيم ابو شمالة (٢٢ عاماً) اصيب برصاصة قاتلة في صدره. من جهة أخرى، قال ناطق عسكري اسرائيلي ان الجنود الاسرائيليين عثروا على جثة احد المعتقلين، ويدعى احمد بشارات، من سكان جنين، في سجن كتسعيوت (انصار ـ ٣) في صحراء النقب؛ وان احد زملائه من المعتقلين اعترف بقتله. وأضاف الناطق انه تمّ العثور على جثتين لفلسطينيين متهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، احدهما في أريحا والثانية في مخيم خان يونس (**الدستور**، ٥/١٠/١٩٨٩).

• طلب عضو الكنيست الاسرائيلي، عوزي برعام، من كتلة المعراخ في الكنيست تغيير موقفها من قانون منع اللقاءات مع اعضاء م.ت.ف. وتأييد موقف اليسار الاسرائيلي المطالب بالغاء القانون (**معاريف**، ٥/١٠/١٩٨٩).

٥/١٠/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قاعة الشعب الكبرى، في العاصمة الصينية، بكين، مع الزعيم الصيني دنغ هسياو بنغ، الذي قدم الى

عرفات تهانيه الحارة باعلان دولة فلسطين، وبانتخابه رئيساً لها. وثمّن بنغ زيارة الرئيس الفلسطيني للصين باعتبارها اول زيارة رسمية له بعد ان اصبح رئيساً لدولة فلسطين، وأشاد بتطور علاقات الصداقة الصينية ـ الفلسطينية (**وفا**، ٥/١٠/١٩٨٩).

• ساد في الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب شامل، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة، تضامناً مع بيت ساحور وعمال قطاع غزة، واعلان حالة عصيان في الشوارع؛ في حين تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، فاستشهد، خلالها، المواطن خالد حسين ابو عبيد (٢٠ عاماً)، من قرية بدّو، وأصيب أكثر من ستين مواطناً آخرين (**الدستور**، ٦/١٠/١٩٨٩).

• تفيد معطيات قدّمتها وزارة الاستيعاب الاسرائيلية بأنه وصل الى اسرائيل، منذ بداية هذا العام، ١٤٦٧٠ مهاجراً، بما يشكل زيادة في معدل الهجرة تصل خمسين بالمئة قياساً بالفترة عينها من العام الماضي. كذلك وصل، خلال أيلول (سبتمبر) الماضي، ٢٢٧٥ مهاجراً، بزيادة بلغت ١١٠ بالمئة، مقارنة بعدد المهاجرين الذين وصلوا اسرائيل في أيلول (سبتمبر) من العام الماضي. وفي الشهر عينه، وصل اسرائيل، من الاتحاد السوفياتي، ١٢١٠ مهاجرين. وبلغ عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، منذ بداية العام، ٥٨١٦ مهاجراً (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٠/٦

• استشهد المواطن محمد عبدالحميد الشامي (١٧ عاماً)، من قرية بتّير، متأثراً بجروح كان اصيب بها، وأصيب أكثر من ٥٦ مواطناً بجروح مختلفة في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، اللذين ساد فيهما الاضراب الشامل لليوم الثاني على التوالي، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تضامناً مع عمال قطاع غزة وأهالي بيت ساحور. الى ذلك، بلغت خسائر القوات الاسرائيلية، جراء صدامات اليوم مع المواطنين الفلسطينيين، عشرين اصابة بجروح وتدمير ثلاث عشرة سيارة عسكرية وخمس سيارات لمستوطنين (**الدستور**، ٧/١٠/١٩٨٩). ومن جهة أخرى، منعت السلطات الاسرائيلية وفداً دبلوماسياً يمثّل البعثات الدبلوماسية لسبع دول اوروبية غربية من دخول بيت ساحور، للتعرف، عن كثب، على اعمال القمع التي يتعرّض لها سكانها (**الأهرام**، ٧/١٠/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٠/٧

• عشية «يوم الغفران»، فرضت سلطات الاحتلال، وواصلت، نظام حظر التجول على العديد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مثل مخيمات طولكرم ونور شمس والفارعة وبلاطة وعسكر القديم وعسكر الجديد وعين بيت الماء والبريج والمغازي وقريتي بدّو وبتّير، واحياء الشيخ رضوان والنصر والرمال في غزة. وأعلنت سلطات الاحتلال معظم انحاء مناطق الضفة والقطاع مناطق عسكرية مغلقة، وفرضت قيوداً على حركة التنقل بين المدن والقرى والمخيمات. وعلى الرغم من ذلك، وقعت أعمال احتجاج مختلفة، كان أعنفها في مخيم البريج الذي اعيد فرض حظر التجول عليه، فأسفرت عن جرح عدد من سكانه (**الاتحاد**، ٨/١٠/١٩٨٩).

• حالت قوات الجيش الاسرائيلي دون قيام المئات من نشطاء حركة «السلام الآن» الاسرائيلية من الوصول الى اجتماع تقرر عقده في طولكرم، بحضور فلسطينيين. وقد أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منطقة طولكرم منطقة عسكرية مغلقة (**هآرتس**، ٨/١٠/١٩٨٩).

• اكد مسؤول اميركي في وزارة الخارجية، ان المشكلة الراهنة، والناتجة عن الرفض الاسرائيلي للخطة المصرية ذات النقاط العشر، تحظى باهتمام متزايد وعلى أعلى المستويات داخل الادارة، خصوصاً لدى وزير الخارجية، جيمس بيكر، الذي أجرى اتصالات هاتفية مع وزيري الخارجية، المصري والاسرائيلي، في محاولة لتطويق المضاعفات السلبية للرفض الاسرائيلي؛ كما أجرى سلسلة من الاجتماعات مع كبار مساعديه، في محاولة لمعرفة الخيارات المتاحة للادارة، تمهيداً لتطويق النتائج السلبية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧ ـ ٨/١٠/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٠/٨

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بالرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، وتبادل الرئيسان وجهات النظر حول المستجدات الاخيرة في اوضاع الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية؛ كما

أُجري بحث موسّع في سبل تحقيق السلام العادل، والدائم، والعلاقات الثنائية بين دولة فلسطين وجمهورية رومانيا الاشتراكية (**وفا**، ٨/١٠/١٩٨٩). من جهة أخرى، عقد عرفات اجتماعاً، في برلين الشرقية، مع الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تناول الوضع في المناطق المحتلة، في ضوء مواصلة الجيش الاسرائيلي تصعيد القمع. وكان عرفات وغورباتشيوف شاركا في احتفالات الذكرى الاربعين لقيام جمهورية المانيا الديمقراطية (**الدستور**، ٩/١٠/١٩٨٩).

• في الوقت الذي دخلت الانتفاضة شهرها الثالث والعشرين باضراب عام وتصعيد في المواجهة، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فرض حظر التجول على مخيمات الضفة الفلسطينية. وبعد التوقف عن الاضراب أمس، لتمكين المواطنين من شراء ما يلزمهم من مواد غذائية، واصل المواطنون اضرابهم العام المقرر لمدة خمسة أيام، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحّدة. وذكر تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية ان الفلسطينيين باتوا يخوضون معركة محدّدة؛ فقد استبدلوا المواجهات الجماعية العفوية بالهجمات التي يشنّها شبان نشطون ضد الجنود الاسرائيليين والمستوطنين بعمليات عسكرية حقيقية تشارك فيها مجموعات تضمّ الواحدة منها عدداً من المقاتلين (**الدستور**، ٩/١٠/١٩٨٩).

• اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في أعقاب انتهاء عرض عسكري أُقيم في الكلية الحربية، ان مصر تتشاور، وتتفاهم، وتتبادل وجهات النظر، مع الولايات المتحدة الاميركية والدولة الفلسطينية بالنسبة الى اختيار وتشكيل الوفد الفلسطيني. وأضاف: «لكننا لا نتكلم باسم الفلسطينيين، أو ننوب عنهم» (**الاهرام**، ٩/١٠/١٩٨٩).

• اكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في مقابلة مع شبكة التلفزة «ان.بي.سي» الاميركية، ان الادارة الاميركية ستستمر في بذل «جهود نشطة»، من اجل تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط، نافياً، في الوقت عينه، ان تكون عملية السلام «تراوح مكانها» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/١٠/١٩٨٩).

٩/١٠/١٩٨٩

• عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في تونس، ترأسه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، حيث تمّ تدارس الموقف في ضوء التطورات الجارية في المناطق المحتلة، وخصوصاً التصعيد القمعي الاسرائيلي، والحصار العسكري، وسياسة التجويع المفروضة على قطاع غزة. واتخذت القيادة الفلسطينية، في ختام اجتماعها، قرارات عدة (**وفا**، ٩ ـ ١٠/١٠/١٩٨٩).

• انضمّ المواطنان الفلسطينيان، غسان سعدي محمد أسعد الهدهد (٣٢ عاماً) واحمد عبدالفتاح الصروان (٧٥ عاماً)، وكلاهما من نابلس، الى قافلة شهداء الانتفاضة، اثر اصابة الأول بعيار ناري في رأسه، في حين فارق الآخر الحياة، جراء استنشاقه الغاز، فيما تواصلت الصدامات الضارية في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأصيب خلالها ٧٧ مواطناً بجروح، واعتقل العشرات (**الدستور**، ١٠/١٠/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لا يتعهد، مسبقاً، الموافقة على الاقتراحات الاميركية الجديدة، الاّ اذا ضمنت عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل الوفد الفلسطيني (**هآرتس**، ١٠/١٠/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، ان ثمة احتمالاً لنشوب حرب جديدة في المنطقة؛ لكنه استبعد ان يتمّ ذلك في المدى المنظور. وقال شومرون ان سوريا تبقى العدو لمدى منظور، فلديها جيش كبير؛ وكذلك العراق الذي بات لديه جيش كبير؛ وكلاهما يعزز امكان احياء الجبهة الشرقية «التي تمثّل جوهر الخطر بالنسبة الينا» (**هآرتس**، ١٠/١٠/١٩٨٩).

١٠/١٠/١٩٨٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، ارشد زيباري المبعوث الخاص للرئيس العراقي، حيث سلّمه رسالة خطية من الرئيس صدام حسين (**وفا**، ١٠/١٠/١٩٨٩).

• ساد في عموم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراب شامل لليوم الثالث على التوالي، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة، الصادر في ٢/١٠/١٩٨٩، تحدياً لسلطات الاحتلال الاسرائيلي. وخلال ذلك، ودّع مخيم الفوار، قرب الخليل، الشهيد سائد فؤاد الحليفاوي (١٦ عاماً)، الذي اغتاله مختار قرية الحدب المجاورة. من جهة أخرى، فرضت سلطات

الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على نابلس والقرى والمخيمات المجاورة لها، بينما قطعت خطوط الهاتف والمواصلات عن منطقتي بيت لحم ورام الله، في الوقت الذي تتجه السلطات نحو تشديد الخناق على أهالي بيت ساحور، في محاولة لارغامهم على دفع الضرائب (**الاتحاد**، ١١/١٠/١٩٨٩).

• هدّد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، بـ «تلقين اهالي بيت ساحور درساً». وأوضح ان اسرائيل لن تسمح بأي محاولة للتملّص من دفع الضرائب، حتى وان استغرق الأمر شهراً، «ففي نهاية المطاف، سوف نحطم عنادهم، ولن نسمح لهذا العصيان المدني بأن ينجح» (**هآرتس**، ١١/١٠/١٩٨٩).

• أكد ملك الاردن، حسين، ان م.ت.ف. ذهبت الى أبعد مدى يمكنها الذهاب اليه. وقال، في محادثات اجراها مع رئيس الوزراء الايطالي، جوليو اندريوتي، ان م.ت.ف. عدلت عن شروطها المسبقة، وان العالم كله أصبح مدركاً انه لن يتمّ التوصل الى حل بدون اشتراك الفلسطينيين (**الاهرام**، ١١/١٠/١٩٨٩).

• ابلغ وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الى الولايات المتحدة الاميركية، عبر وزير خارجيتها، جيمس بيكر، ان اسرائيل لن تجري مباحثات مع م.ت.ف. او مع ممثليها، في اطار الوفد الفلسطيني للمباحثات التي تسعى واشنطن والقاهرة الى ترتيبها (**هآرتس**، ١١/١٠/١٩٨٩).

• كشفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، عن «خمس نقاط» خطية، بعث بها الوزير جيمس بيكر الى الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، للحصول على موافقتيهما و«للتوصل الى اطار محدد لقيام حوار» بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ورفضت تتوايلر اعطاء تفاصيل عن النقاط الخمس، باستثناء النقطة الاخيرة التي تتعلق بامكان دعوة الوزيرين، المصري والاسرائيلي، الى واشنطن، في حال توصل الفرقاء الثلاثة الى اتفاق في شأن «الاطار» المقترح (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/١٠/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٠/١١

• أصيب أكثر من ستين مواطناً فلسطينياً بجروح، اليوم وأمس، خلال الاشتباكات التي شهدتها المناطق في الاراضي الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. ودهم الجيش الاسرائيلي عدداً من القرى والمخيمات، وشنّ حملة اعتقالات طاولت أكثر من ٢٥ مواطناً. من جهة أخرى، ما زال حظر التجول مفروضاً على نابلس ومخيماتها الاربعة، بالاضافة الى مخيم طولكرم وقرية دير دبوان؛ كما استمر غلق مدينتي بيت لحم والخليل. وأعلنت الشرطة الاسرائيلية ان مجهولين احرقوا ثلاث سيارات داخل مرآب في القدس (**الدستور**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

• قال نائب وزير المالية الاسرائيلية، د. يوسي بايلين، في حديث الى مراسلي الصحف في المناطق المحتلة، انه يعارض قيام دولة فلسطينية وحق العودة للفلسطينيين وتقسيم مدينة القدس (**عل همشمار**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

• التقى وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في مكتبه، في القدس، على حدة، كلاً من سفير اسرائيل في القاهرة، شمعون شامير، وسفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني. وقد أُجري، خلال اللقاءين، نقاش حول تحريك مسيرة السلام في المنطقة (**عل همشمار**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

• شكل سلاح الجو الاسرائيلي طاقماً مؤلفاً من ضابطين كبيرين، مهمته التدقيق في الظروف والاعتبارات والقرارات ذات العلاقة بكيفية التصرف حيال مسألة هرب طائرة الميغ ـ ٢٣ السورية الى اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

• كشفت الصحافة الاميركية عن «النقاط الخمس» التي بعث بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى كل من مصر واسرائيل، في محاولة لاحياء «عملية السلام» في المنطقة. وتضمّنت النقاط الآتي: اولاً، الاتفاق على ضرورة قيام حوار اسرائيلي ـ فلسطيني؛ ثانياً، لا تستطيع مصر ان تكون بديلاً من الفلسطينيين، لكنها تتشاور معهم في شأن تشكيل وفدهم؛ ثالثاً، لن تشارك اسرائيل في الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، الاّ اذا كانت مطمئنة الى تشكيل الوفد الفلسطيني وهوية اعضائه؛ رابعاً، سيركز الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي على الاقتراح الاسرائيلي في شأن الانتخابات في الارض المحتلة؛ خامساً، في حال موافقة الطرفين، المصري والاسرائيلي، على النقاط الاربع السابقة، تظهر الحاجة الى اجتماع ثلاثي يضمّ الى جانب الوزير بيكر كلاً من وزير الخارجية

المصرية، عصمت عبدالمجيد، ووزير خارجية اسرائيل، موشي ارنس، للبحث في تفاصيل تشكيل الوفود (**نيويورك تايمز**، ١٢/١٠/١٩٨٩).

١٢/١٠/١٩٨٩

• مضى ثلاثة مواطنين فلسطينيين على درب الشهادة، وأصيب تسعون آخرون بجروح، في المصادمات العنيفة التي دارت بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. والشهداء هم: ياسين محمد المصري (٢٥ عاماً)، من مخيم عسكر؛ وعمار زكي قدومي (١٩ عاماً)، من نابلس؛ وعلي حسن مطر (٢٠ عاماً)، من مخيم الشاطىء. الى ذلك، ذكرت تقارير ان ٢٤ مواطناً ادخلوا مستشفى رام الله بسبب اصابتهم بجروح، نتيجة اطلاق جنود الاحتلال الكلاب المسعورة عليهم في مناطق جفنا وشارع الارسال وعين مصباح والطيبة (**الدستور**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

• أعلن رئيس حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس، في جلسة مكتب الحزب، انه لا ينبغي على الحزب اتخاذ قرارات نافذة تجاه حل حكومة الوحدة الوطنية في هذه المرحلة؛ ومع هذا أقر بأن حزب العمل لن يسمح بانهيار مسيرة السلام، ولن يقف مكتوف الايدي (**هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

• أعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن سروره لهبوط الطيار السوري بطائرة الميغ ـ ٢٣ في اسرائيل. وقال انه عندما تهبط طائرة من أفضل طائرات سلاح الجو السوري، والعالم العربي بشكل عام، في اسرائيل، فهذا أمر مفرح يمكّننا من الحصول على المزيد من المعلومات العسكرية الهامة بالنسبة الى الجيش. كذلك، أعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن ارتياحه لعدم اسقاط الطائرة السورية، التي اعتبرها كنزاً من المعلومات بالنسبة الى اسرائيل (**معاريف**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

١٣/١٠/١٩٨٩

• استشهد المواطنان عبداللطيف مصطفى طه (١٧ سنة)، من قرية بيت سيرا، ومجاهد محسن حسن شحادة (٢٠ عاماً)، من مخيم جنين، اثر اصابتهما برصاص الاحتلال الاسرائيلي خلال مواجهات خاضها المواطنون الفلسطينيون ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد اصيب في هذه المواجهات، أيضاً، أكثر من مئة مواطن بجروح، في حين بدأت نابلس وجنين اضراباً عاماً، حداداً على استشهاد اربعة مواطنين بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٩، فيما أعلنت سلطات الاحتلال المدينتين منطقتين عسكريتين مغلقتين، وواصلت تطبيق الاجراء عينه في بيت ساحور، وشنّت حملة دهم شملت عشرات المواقع، منها قرى بتّير وسيلة الحارثية وبرقين وسيلة الظهر وشويكة وكفر جمّال واحياء في طولكرم وغيرها (**الدستور**، ١٤/١٠/١٩٨٩).

• أشار مراقبون دبلوماسيون متابعون للتحرك الاميركي الاخير الى ان طرح واشنطن للنقاط الخمس يعكس احساسها بالمأزق الذي تواجهه ازاء اصرار رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، على غلق كل الابواب. وأضافوا: «ان اضطرار الوزير الاميركي بيكر الى طرح هذه النقاط، يعكس، من هذه الزاوية، تطوراً هامّاً قد يقود الى خلاف علني مع اسرائيل، اذا أصرّ شامير على رفض كل شيء» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤ ـ ١٥/١٠/١٩٨٩).

١٤/١٠/١٩٨٩

• انضم ثلاثة مواطنين الى قافلة شهداء الانتفاضة، وهم: صالح جميل عيد (١٤ عاماً)، من بيت جالا؛ وعزمي محمود ذياب (١٨ عاماً)، من قلقيلية؛ ونعمان محمد القواسمي (١٨ عاماً)، من الخليل. وذكرت تقارير ان ٤٥ فلسطينياً اصيبوا بجروح، واعتقل عشرون آخرون، في حين اصابت القوات الضاربة الفلسطينية ثمانية جنود اسرائيليين بجروح، وحطمت، وأصابت بأضرار، ٢٧ سيارة، منها ١٧ سيارة عسكرية (**الدستور**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

• اختتمت، في فيينا، ندوة «آفاق مستقبل القطاع الصناعي الفلسطيني»، التي أُقيمت تحت اشراف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وأصدرت الندوة بياناً تضمّن ١٥ توصية طالبت باعداد برنامج للتنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، يأخذ في الاعتبار الطبيعة الانتقالية للمرحلة الراهنة والنهوض بانشاء غرف صناعية (**وفا**، ١٤/١٠/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان

«الاردن يخشى من سعي اسرائيل الى ايجاد تسوية على اراضيه. فقد تسبّبت اوساط اسرائيلية، تعتقد بأن الاردن هو الدولة الفلسطينية، في خلق مخاوف وقلق كبيرين في عمّان» (**هآرتس**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

١٥/١٠/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عدن، بالامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، فأُجري بحث في المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، على الصعيدين، العربي والدولي. كما اجتمع عرفات مع رئيس هيئة الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطي، حيدر ابو بكر العطاس، وبحث معه في سبل تعميق العلاقات الكفاحية بين الشعبين، الفلسطيني واليمني. من جهة أخرى، عقد الرئيس عرفات اجتماعاً مع نائب رئيس الوزراء وزير خارجية العراق، طارق عزيز، في بغداد، التي وصلها اليوم (**وفا**، ١٥/١٠/١٩٨٩).

• اعلنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة رفضها «النقاط الخمس» التي تقدّم بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى كل من مصر واسرائيل، بهدف تنظيم حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وأكدت، في بيانها الرقم ٤٧، ان «موقفها وموقف م.ت.ف. ثابت لا يتغير من رفض مشروع شامير، ورفض محاولات تمرير كامب ديفيد جديد». من جهة أخرى، ساد اضراب شامل في مدينة الخليل، حداداً على الشهيد رمضان محمد حسين القواسمي. وذكرت تقارير ان أربعة فلسطينيين اصيبوا بجروح في المصادمات التي وقعت ليلة أمس؛ كما هاجم ملثمون، بالزجاجات الفارغة والحجارة، سيارتين عسكريتين اسرائيليتين، وحطموا زجاجهما (**الدستور**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

• هاجم وزير الطاقة والتخطيط الاسرائيلي، موشي شاحل، وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، واتهمه بأنه اعطى ردوداً شخصية لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، تتعلق بوثيقة النقاط الخمس، دون ان يحصل على موافقة الحكومة، أو الطاقم الوزاري المصغّر، عليها (**دافار**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

• عبّرت سفارة اسرائيل في الولايات المتحدة عن قلقها ازاء تراجع التأييد العام لاسرائيل في أوساط الرأي العام الاميركي، كما أشارت وسائط الاعلام الاميركية. ففي الاسابيع الاخيرة، تزايدت المقالات التي تتهم اسرائيل بأنها عائق أمام التسوية السياسية في الشرق الاوسط (**دافار**، ١٦/١٠/١٩٨٩).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ Beit-Hallahmi, Benjamin; "Black Hebrews in the Promised Land", *Middle East Report,* Vol. 19, No. 5 (160), September/October 1989, p. 36.

٢ Falah, Ghazi; "Israeli 'Judaization' Policy in Galilee and Its Impact on Local Arab Urbanization", *Political Geography Quarterly,* Vol. 8, No. 3, July 1989, pp. 229 - 253.

○ الاحزاب والتكتلات

٣ شارون، اريئيل؛ «نريدها ' اسرائيل يهودية ليكودية ' فقط»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ١٨٤، ٣٠/٩/١٩٨٩، ص ١ ـ ٢؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٤ محارب، محمود؛ «الحزب الشيوعي الاسرائيلي والحركة الصهيونية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٥١ ـ ٦٥.

٥ Petreanu, Dan; "[Rabin] Labour's 'Man Who Can Do No Wrong'", *The Jerusalem Post International,* 30/9/1989, p. 3.

(انظر، أيضاً، ٦٨)

○ بيانات وتصريحات وخطب

٦ رابين، اسحق؛ «[نص خطابه] في مركز حزب العمل [بشأن التطورات السياسية الاخيرة]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٤/٩/١٩٨٩.

(انظر، أيضاً، ٦٨)

○ الشؤون العسكرية

٧ البدري، حسين؛ «المذاهب العسكرية والتطبيق الاسرائيلي»، **استراتيجيا** (بيروت)، العدد ٩١ ـ ٩٢، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ١٢.

٨ روزن، عمانوئيل؛ «السنوات العشر السياسية للجيش الاسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦٤٢ ـ ٦٤٧؛ نقلاً عن **ملحق معاريف**، ٢٩/٩/١٩٨٩.

٩ ساديه، داني؛ «خطة عمل الجيش الاسرائيلي حتى العام ٢٠٠٠»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦٤٨ ـ ٦٤٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٤/٩/١٩٨٩.

○ العلاقات الخارجية

١٠ Marshall, Jonathan; "Israel, the Contras and the North Trial", *Middle East Report,* Vol. 19, No. 5 (160), September/October 1989, pp. 34 - 35.

١١ Slater, Julia; "The USSR and Israel; (1) Links and Ties", *Middle East International,* No. 360, 6/10/1989, pp. 17 - 18.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

١٢ «حقيقة ' حزب الله ' الفلسطيني»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٣، العدد ٦٥٨، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٣ عيسى، عيسى ابراهيم؛ «الظاهرة الجهادية

في فكر حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٨، العدد ٢٠٠٩، ٦/١٠/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٥.

١٤ Satloff, Robert; "Islam in the Palestinian Uprising", *ORBIS*, No. 33, Summer 1989, pp. 389 - 402.

○ تاريخ

١٥ الازهري، محمد خالد؛ «ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧...» **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ٢٦.

١٦ بسطامي، مها؛ «المجلس الاستشاري الفلسطيني...»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٩.

١٧ Arbel, Benjamin; "Venetian Trade in Fifteenth - Century Arce; The Letters of Francesco Bevilaqua, 1471 - 1472", *Asian and African Studies*, Vol. 22, No. 1 - 3, November 1988, pp. 227 - 289.

○ التعليم

١٨ «أوضاع التعليم في الاراضي المحتلة كما يراها المعلمون؛ (٢)»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، ٢٠/٩/١٩٨٩، ص ٨.

١٩ حطاب، يونس؛ «بعد فتح المدارس؛ السلطات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الطلبة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٢٠ Matthew, Carr; "Bleak Prospects for Education in Palestine", *Middle East International*, No. 360, 6/10/1989, pp. 18 - 19.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٢١ «الانتفاضة تصعّد مواجهاتها والعدو لا يستطيع احتلال الضفة والقطاع مرة أخرى»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٣١، ٢٣/٩/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧.

٢٢ «الانتفاضة الشعبية، هل تستمر دون عنف في ظل غياب الحوار السياسي المنتج؟ [حوار مع القيادات الفلسطينية في فلسطين المحتلة]»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٢٨٤، ١٦/١٠/١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٣.

٢٣ بسطامي، مها وربعي المدهون (معدّان)؛ «مبعدون يتحدثون... عن الانتفاضة واستمراريتها وانجازاتها»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

٢٤ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الانتفاضة بين الثبات وتطوير الهجوم [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦٠٧ ـ ٦١٤.

٢٥ روزنطال، روفيك؛ «الانتفاضة الهادئة»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦٣١ ـ ٦٣٢؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٠/١٠/١٩٨٩.

٢٦ «سلطات الاحتلال تقتلع ٢٣٠٨ شجرات خلال شهر آب (اغسطس) الماضي و٥١٢٩٦ شجرة خلال فترة الانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ١٣، ٤/١٠/١٩٨٩، ص ٧.

٢٧ صايغ، يزيد؛ «تصاعد المقاومة وعمليات حدودية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٢٩ ـ ١٣٤.

٢٨ عبدالخالق، اياد؛ «حرب استخبارات بين [القيادة الموحدة للانتفاضة] و/ الموساد / ؛ العملاء عيون العدو وأدواته...»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٦٧، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٢٩ عبدالرحمن، محمد؛ «محاولات فاشلة لاختراق الانتفاضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٣٥ ـ ١٤٠.

٣٠ عبدالكريم، سامي؛ «الانتفاضة؛ الحرب على العملاء»، **الى الامام**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠٧، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

٣١ «عمّال قطاع غزة يتحدثون عن حرب / البطاقات الممغنطة / [تحقيق]»، **الحرية**، العدد ٣٢٨، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٨.

٣٢ كيالي، ماجد؛ «بيت ساحور تتحدى الاحتلال»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٩٧٩، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

٣٣ كيوان، ماهر؛ «' فرق الموت ' و ' العقارب السوداء' تلاحق جماهير الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣٢٩، ١/١٠/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٦.

٣٤ ناصر، نديم؛ «[بلدة طمّون] ١٢ ألف فلسطيني: احرقوا اطفالنا وقتلوا ماشيتنا»، **المجلة** (لندن)، العدد ٥٠٣، ٣/١٠/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٨.

٣٥ ـــ ، ـــ ؛ «[بيتا] قرية فلسطينية صمدت أمام حصار غذائي دام ٢٨ يوماً»، **المجلة**، العدد ٥٠٢، ٢٦/٩/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٥.

٣٦ ـــ ، ـــ ؛ ««غزة؛ القطاع السجين»، **المجلة**، العدد ٥٠٤، ١٠/١٠/١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٤.

٣٧ ـــ ، ـــ ؛ «لقاء سري مع الجيش الشعبي الفلسطيني»، **المجلة**، العدد ٥٠١، ١٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٣٣.

٣٨ «[النص الرسمي لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن الانتفاضة الفلسطينية، بتاريخ ٧/١٠/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٨، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٩.

٣٩ «نماذج من أساليب الجيش الاسرائيلي لقتل نشطاء الانتفاضة؛ عندما يطلق السياح والملثمون النار على المتظاهرين»، **الحرية**، العدد ٣٢٨، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٤٠ Kuttab, Daoud; "The Defiance of Beit Sahur", *Middle East International*, 6/10/1989, pp. 9 - 10.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤١ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «[نص] بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي بشأن تصعيد الانتفاضة والنقاط العشر المصرية والاتصالات مع قوى السلام الاسرائيلية...»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٢، ٧/١٠/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٤٢ حركة مكافحة العنصرية ـ الناصرة، «[نص بيان الحركة بشأن تأسيسها وبرنامجها]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٧، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٢٣.

٤٣ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، «[نص البيان الجماهيري للقيادة الموحدة بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٢٥.

٤٤ ـــ ، «[نص] النداء [الرقم] ٤٦؛ نداء التمسّك بمنظمة التحرير الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٦، ١/١٠/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٤٥ المجلس الطلابي الاعلى ـ دولة فلسطين، «[نص بيان المجلس بشأن سياسة التجهيل الاسرائيلية، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٩]»، **الاستقلال**، ٢٧/٩/١٩٨٩، ص ٤.

القضية الفلسطينية

٤٦ أ. ش. «' النقاط العشر' مبادرة تحريك [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١١٧ ـ ١٢٣.

٤٧ ابا ايبن؛ «دولة فلسطينية تشكل خطراً على اسرائيل؟ هراء»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس**، العدد ١٨٤، ص ٣ ـ ٤؛ نقلاً عن **معاريف**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٤٨ الجمالي، محمد خير؛ «خطة النقاط العشر؛ تذليل عقبة التمثيل لاحياء خطة شامير»، **الى الامام**، السنة ٨، العدد ٢٠٠٨، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

٤٩ الجندي، محمد؛ «كلمة حول النقاط المصرية العشر»، **الحرية**، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٥٠ حيدري، نبيل؛ «التحرك المصري ومتطلبات الوفاق [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٢٤ ـ ١٢٨.

٥١ «خمس نقاط صينية لحل عادل [للقضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٥٦٨، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٥٢ ر. م.؛ «اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٤٩ ـ ١٥٢.

٥٣ شبيب، سميح؛ «تقويم المبادرة المصرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١١٤ ـ ١١٦.

٥٤ شعلان، حسين؛ «النقاط العشر المصرية وسيلة لربط الانتخابات بالتسوية النهائية؟»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٥٥ عبدالحق، احمد؛ «النقطة الحادية عشرة؛ [حول النقاط المصرية العشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٥، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٥٦ عبدالرحمن، محمد؛ «نقاط مبارك العشر؛ ارتباك في الجانب الاسرائيلي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٧/٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٥٨٩ ـ ٦٠٦.

٥٧ عبدالرحيم، غسان؛ «النقاط العشر دعم للانتفاضة أم مخرج للمتضررين منها؟»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٣، العدد ٢١٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

٥٨ عبدالله، سامر؛ «سيناريوهات للنقاط المصرية العشر تنسى ان آفاقها مسدودة»، **الحرية**، العدد ٣٢٨، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٥ ـ ٧.

٥٩ ـــ ، ـــ ؛ «مناورة النقاط العشر المصرية محاولة اميركية يائسة لتلميع خطة شامير المحتضرة»، **الحرية**، العدد ٣٢٧، ١٧/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

٦٠ العبدالله، هاني؛ «شامير رفض المبادرة المصرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٨.

٦١ القاضي، عفاف؛ «المصريون والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٥٠.

٦٢ مصطفى، مازن؛ «التحرك المصري أعاد الكرة الى الملعب الاسرائيلي ـ الاميركي»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧١٦، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٦٣ «[ندوة فيينا الدولية غير الحكومية أقرّت تنظيم مسيرة سلام في ختام هذا العام]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٤، ١٧/٩/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٢.

٦٤ «[نص بيان لجنة التسعة لبلدان عدم الانحياز بشأن فلسطين، في بلغراد، ٥/٩/١٩٨٩، بشأن القضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٦٥ «[نص بيان اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بشأن الاجراءات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة والاراضي العربية المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٥، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٧.

٦٦ «النص الرسمي لـ ' النقاط العشر' [المصرية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٤، ١٧/٩/١٩٨٩، ص ١٠.

٦٧ «[نص قرار مؤتمر القمة التاسع لرؤساء وحكومات البلدان غير المنحازة بشأن القضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٤، ١٧/٩/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٦٨ «[نص مشروع الحاخام فورمان بعنوان ' اقتراح اطار سياسي لحياة سلام بين شعوب البلاد ']»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٦، ١/١٠/١٩٨٩، ص ١٧.

٦٩ ناصر، عبلة؛ «العمل و' الليكود ' ؛ خلاف متجدد حول النقاط العشر المصرية»، **الحرية**، العدد ٣٢٨، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٧ ـ ٩.

٧٠ Rabie, Mohammed; "Toward a Palestinian - Israeli Peace", *New Outlook*, Vol. 33, No. 8 (294), August 1989, pp. 18 - 19.

٧١ Rodenbeck, Max; "Mubarak Calls Shamir's Bluff; Mubarak's Ten Points", *Middle East International*, No. 359, 22/9/1989, p. 3.

٧٢ Tyler, Patrick E., "Mubarak Carries P.L.O. Backing for Middle East Peace Plan", *The Guardian Weekly*, 1/10/1989, p. 19.

منظمة التحرير الفلسطينية

٧٣ مباركة، محمد؛ «جيش التحرير الفلسطيني؛ مدرسة للنضال الثوري وانتماء قومي أصيل»، **صوت الوطن** (دمشق)، العدد ٢٦١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٣٢.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٤ خلف، صلاح (أبو اياد)؛ «مقترحات مبارك فتحت الطريق»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٧، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٦.

٧٥ عباس، محمود (أبو مازن)؛ «مستعدون للقاء الاسرائيليين في موسكو»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٧، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٧٦ «[نص البيان المشترك بين دولة فلسطين وجمهورية الفلبين بشأن الاعتراف السياسي والتمثيل الدبلوماسي بينهما]»، **الحرية**، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٤٥.

٧٧ «[نص] طلب فلسطين الانضمام الى اتفاقيات جنيف [الموجّه من نبيل الرملاوي الى رئيس واعضاء مجلس الاتحاد السويسري]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٦، ١/١٠/١٩٨٩، ص ٢١.

▷ اللجنة التنفيذية

٧٨ «[نص بيان اللجنة عقب دورة اجتماعاتها في تونس، بتاريخ ١٠ ـ ١٢/٩/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٥، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٩ «[نص تصريح ناطق رسمي باسم الجبهة بشأن النقاط العشر المصرية]»، **الحرية**، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ١١.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٨٠ «[نص وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده د. جورج حبش، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثالث والعشرين]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٧٩، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٧.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

٨١ «[نص رسالته الى جماهير الشعب الفلسطيني، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثاني والعشرين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٤، ١٧/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٢ «[نص رسالته الى جماهير الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثالث والعشرين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٨، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

٨٣ «[نص رسالته الى سفير دولة فلسطين لدى الامم المتحدة، المقر الاوروبي، جنيف، بشأن التفويض باعداد وثيقة انضمام دولة فلسطين الى اتفاقيات جنيف الاربع وملحقاتها]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٦، ١/١٠/١٩٨٩، ص ٢١.

○ العلاقات الخارجية

٨٤ الرملاوي، نبيل؛ «سنمارس حقنا كدولة [في عضوية اتفاقيات جنيف] في ديسمبر [كانون الاول، العام ١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٦، ١/١٠/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢١.

٨٥ عبدالحق، احمد؛ «الرئيس الفلسطيني زار اليابان، وممثلية دائمة لفلسطين في طوكيو؛ تكنولوجيا سياسية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٧، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٨٦ عبدالله، صلاح؛ «الاسرائيليون والاتصالات الاسرائيلية ـ الفلسطينية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٨٠ ـ ٨٨.

٨٧ «ياسر عرفات في طوكيو؛ اللغة اليابانية داخل الكمبيوتر الياباني»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٣، ٩/١٠/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

المقابلات

٨٨ ابو عياش، رضوان؛ «انا في الخدمة

الاعلامية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٨، ١٥/١٠/١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٥.

٨٩ الاسدي، جواد (مخرج)؛ «حررنا المسرح الفلسطيني من البيانات السياسية»، **الحوادث**، العدد ١٧١٧، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٥٤ ـ ٥٥.

٩٠ البان، اسامة؛ «نركّز على حوار فلسطيني ـ اسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٥٣ ـ ١٦٠؛ نقلاً عن **الحياة** (لندن)، ٣/١٠/١٩٨٩.

٩١ الحسيني، فيصل؛ «المؤتمر الدولي آلية غير كافية، والمطلوب مبادرة فلسطينية أكثر تفصيلاً»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

٩٢ حواتمة، نايف؛ «القيادة الفلسطينية لم تكلف أي مسؤول عربي بتسمية أعضاء الوفد الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٣٢٩، ١/١٠/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١٠.

٩٣ حوراني، عبدالله؛ «لا يمكن توقّع أي موعد حول الاجتماع الفلسطيني ـ الاسرائيلي»، **المجلة**، العدد ٥٠٣، ٣/١٠/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٩٤ رابين، اسحق؛ «مضطرون للتفاوض مع الفلسطينيين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٦٠ ـ ١٦٥؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٩/٩/١٩٨٩.

٩٥ شامير، اسحق؛ «السلام حلم»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٦٥ ـ ١٦٨؛ نقلاً عن **ملحق دافار**، ٢٩/٩/١٩٨٩.

٩٦ الشخشير، بلال وماجد اللبدي وعودة معالي (مبعدون فلسطينيون)؛ «هذه هي أهداف سياسة الابعاد الاسرائيلية»، **الحرية**، العدد ٣٣٠، ٨/١٠/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٩.

٩٧ الشكعة، غسان؛ «الحوار مع اسرائيل لا يتمّ الاّ بموافقة عربية وبرعاية دولية»، **الحوادث**، العدد ١٧١٩، ١٣/١٠/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٢.

٩٨ صالح، علي عبدالله؛ «[الانتفاضة الفلسطينية اشراقة ثورية عظيمة في مسيرة النضال العربي]»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٥٣، ٩/١٠/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٩٩ صبيح، محمد؛ «اسرائيل مطالبة بالاعتراف بمبدأ مقايضة الارض بالسلام»، **الحوادث**، العدد ١٧١٧، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٥.

١٠٠ الطريفي، جميل؛ «الحوار مع اسرائيل لا يتمّ الاّ بموافقة عربية، وبرعاية دولية»، **الحوادث**، العدد ١٧١٩، ١٣/١٠/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٢.

١٠١ طه، المتوكل (رئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة)؛ «[الانتفاضة حلقة نوعية من حلقات الفعل الفلسطيني الجبّار]»، **الاستقلال**، العدد ١٣، ٤/١٠/١٩٨٩، ص ٥.

١٠٢ الطيبي، احمد (رئيس حلقة الاكاديميين العرب للبحوث والدراسات التنموية في القدس المحتلة)؛ «شرف لي مقابلة عرفات، حتى لو كسرت القانون الاسرائيلي»، **الوطن العربي**، السنة ١٣، العدد ٦٦٠، ٦/١٠/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٠٣ عاروري، تيسير؛ «اللجان الشعبية كسرت سلطة الاحتلال»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ١٢.

١٠٤ عبدالمجيد، عصمت؛ «نعمل للقاء وفدين، فلسطيني واسرائيلي، وبدء حوار رسمي لأول مرة»، **الوطن العربي**، السنة ١٣، العدد ٦٥٩، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٠٥ عريقات، صائب؛ «الشارع الاسرائيلي، في غالبه، شارع متطرّف؛ والاسرائيليون الذين يلتقون م.ت.ف. في الخارج غالباً ما يكونون هامشيين بالنسبة الى صنع القرار الاسرائيلي»، **الاستقلال**، ٢٠/٩/١٩٨٩، ص ٥.

١٠٦ عورتاني، هشام (رئيس مجموعة التنمية الاقتصادية في فلسطين المحتلة)؛ «لم تلعب الجامعات دوراً في الانتفاضة، ونطالب بالمزيد من الدعم العربي»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٢، ٢/١٠/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٠٧ غوشة، سمير؛ «الفلسطينيون ليسوا بحاجة الى معارك تؤثر في زخم الانتفاضة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣١، ٢٣/٩/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن **الوطن** (الكويت)، بدون ذكر

تاريخ النشر.

١٠٨ المطور، محمد ابو حمام (مبعد فلسطيني)؛ «تواصل عملية الهدم والبناء يزيد في ترسيخ سلطة الشعب»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٠٩ اليحيى، عبدالرزاق؛ «المنظمة تعتبر الانتخابات [الاردنية] شأناً اردنياً، ولا علاقة لها بالعمليات الاخيرة»، **المجلة**، العدد ٥٠٢، ٢٦/٩/١٩٨٩، ص ١٤.

١١٠ Bassiouni, Mohammed; "Egypt is in a Unique Position; [There is One key to the Solution: Land for Peace]", *New Outlook,* Vol. 33, No. 8 (294), August 1989, pp. 20 - 22.

١١١ Habash, George; "[The Intifada is Not the End of the Armed Struggle, Just One of Its Stages]", *The Middle East,* No. 180, October 1989, p. 15.

١١٢ Husseini, Faisal; "The Election Plan is a Non - Starter", *New Outlook,* Vol. 33, No. 8 (294), August 1989, pp. 16 - 17.

١١٣ Granot, Elazar (General - Secretary of the Mapam Party); "Not the Only Game in Town [The Israeli Rejectionists Are Mistaken if They Believe They Can Negotiate with the Palestinians without Recognizing the P.L.O.]", *New Outlook,* Vol. 33, No. 8 (294), August 1989, pp. 12 - 13.

١١٤ Olmert, Ehud (Likud Minister without Portfolio); "The Government Initiative is the Only Precondition", *New Outlook,* Vol. 33, No. 8 (294), August 1989, pp. 9 - 10.

١١٥ Perez, Shimon; [Talking to the Palestinians; Talking to the P.L.O.]", *The Jerusalem Post International,* 23/9/1989, pp. 7 - 8.

اليهود في العالم

١١٦ Hoffman, Charles; "Tripping Out for Soviet Jewry", *The Jerusalem Post International,* 30/9/1989, pp. XIV - XV.

١١٧ Laskier, Michael M.; "Jewish Emigration from Morocco to Israel; Government Policies and the Position of International Jewish Organization, 1949 - 1956", *Middle Eastern Studies,* Vol. 25, No. 3, July 1989, pp. 323 - 361.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١١٨ كارتر، جيمي؛ دم ابراهام؛ رؤية الى الشرق الاوسط (ترجمة سامي جابر)، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٨٩ ـ ١٠١ (مراجعة احمد شاهين).

١١٩ Binur, Yoram; *My Enemy, My Self* **المجلة**، العدد ٥٠٣، ٣/١٠/١٩٨٩، ص ٣٩ (مراجعة مايكل آدامز).

١٢٠ Friedman, Thomas L.; *From Beirut to Jerusalem,* ***The Jerusalem Post International,*** 14/10/1989, p. 18 (Reviewed by David Makovsky).

١٢١ Louis, Wm. Roger and Roger Owen; *Suez 1956; The Crisis and Its Consequences,* ***Middle East International,*** No. 360, 6/10/1989, pp. 21 - 22 (Reviewed by James Craig).

١٢٢ Newby, Gordon Darnell; *A History of the Jews of Arabia; From Ancient Times to their Eclipse under Islam,* ***The Jerusalem Post International,*** 30/9/1989, p. 10 (Reviewed by Sarah Azrad).

١٢٣ Shemesh, Moshe; *The Palestinian Entity, 1959 - 1974; Arab Politics and the P.L.O.,* ***Middle East International,*** No. 359, 22/9/1989, pp. 22 - 23 (Reviewed by Paul Lalor).

١٢٤ *The West Bank and Gaza; Israel's Options for Peace* ، **المجلة**، العدد ٥٠١، ١٩/٩/١٩٨٩، ص ٤٠ (مراجعة مايكل آدامز).

١٢٥ Ullendorff, Edward; *The Two Zions; Reminiscences of Jerusalem and Ethiopia,* ***The Jerusalem Post International,*** 30/9/1989, p. 10 (Reviewed by Sarah Azrad).

الكتب

١٢٦ ابو بكر، توفيق (مُعد)؛ **تجربة العمل القومي في أربعة عقود؛ حوار وشهادات قومية**، الكويت: بلا ناشر، ١٩٨٩، ٣٠٥ صفحات.

١٢٧ ابـو بكـر، قدري؛ **من القمـع الى السلطة الثورية**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩، ٢٠٩ صفحات.

١٢٨ برهـوم، محمـود ومحمـد خروب؛ **المياه في فلسـطين؛ بؤرة الصراع الدائـم**، عمّـان: دار الكرمل ـ صامد، ١٩٨٩، ٩٨ صفحة.

١٢٩ حمّـاد، جمعـة؛ **الوفـاق الدولي والصراع العـربي ـ الصهيـوني؛ اطلالة على التحولات العـالميـة الجـديدة**، عمّان: دار البشير للنشر، ١٩٨٩، ٨٤ صفحة.

١٣٠ حمـزة، محمـد؛ **ابـو جهاد؛ اسرار بداياته، وأسبـاب اغتيـاله**، تونس: المـؤسسـة العربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٩.

١٣١ حوراني، هاني؛ **تاريـخ الحيـاة النيابية في الاردن، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٧**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩، ١٣٨ صفحة.

١٣٢ الدجـانـي، احمـد صدقي؛ **الانتفـاضـة الفلسـطينية والتحرير**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩.

١٣٣ سيف، وليـد (وآخـرون)؛ **القيم الثقـافيـة الفلسطينية؛ ملامح وتحديات**، القاهرة: الاتحاد العام للفنانيين العرب، ١٩٨٩.

١٣٤ شريـح، محمود؛ **توفيق صايغ؛ سيرة شاعر ومنفى**، لندن: رياض الريس للكتب، ١٩٨٩.

١٣٥ عودة، محمـد سعادة؛ **الانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ الابعاد الاقتصادية ـ الاجتماعية**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٩، ٣٤٧ صفحة.

١٣٦ محـافظة، علي؛ **الفكر السياسي في فلسطين، من نهـايـة الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، عمّان: مركز الكتب الاردني، ١٩٨٩، ٣٨٨ صفحة.

١٣٧ محـاميـد، عمر؛ **صفحات من تاريخ مدارس الجمعيـة الروسيـة ـ الفلسطينية في فلسطين بين الاعـوام ١٨٨٢ ـ ١٩١٤**، الطيـبـة: مركـز احيـاء التـراث العـربي، ١٩٨٩، ١٨٨ صفحة.

١٣٨ النشـاشيبي، ناصر الدين؛ **لماذا وصلنا الى هنا؟** لندن: شركة لانا، ١٩٨٩.

١٣٩ Dann, Uriel; *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism,* Oxford: Oxford University Press, [1989?], 206 Pages.

١٤٠ Hamizrachi, Beate; *The Emergence of the South Lebanon Security Belt; Major Saad Haddad and the Ties with Israel, 1975 - 1978,* New York: Praeger, 1988, 211 Pages.

١٤١ *Israel Yearbook on Human Rights,* Vol. 18, Dordrecht, Boston and London: Martinus Nijhoff Publishers, 1989, 336 Pages.

١٤٢ Pinkus, Benjamin; *The Jews of the Soviet Union; The History of a National Minority,* Cambridge: Cambridge University Press, 1988, 397 Pages.

١٤٣ Salibi, Kamal; *Lebanon and the Middle Eastern Question,* Oxford: Center for Lebanese Studies, 1988, 25 Pages.

١٤٤ Shohat, Ella; *Israeli Cinema; East / West and the Politics of Representation,* Austin: University of Texas Press, 1989.

١٤٥ Senker, Cath; *Palestinian Women in the Uprising,* London: The Israeli Mirror, 1989.

١٤٦ Sicker, Martin; *Israel's Quest for Security,* New York: Praeger, 1989.

١٤٧ Sullivan, Antony T.; *Palestinian Universities under Occupation,* Cairo: American University in Cairo Press, 1988, 13 Pages.

١٤٨ *The Cost of Freedom; Palestinian Human Rights under Israeli Occupation, 1988,* Jerusalem and Chicago: The Data Base Project on Palestinian Human Rights, 1989.

١٤٩ *The Israel Yearbook 1988,* Tel-Aviv: Israel Yearbook Publications Ltd, [1989?], 319 Pages.

١٥٠ The Jerusalem Media and Communication Center; *Palestinian Education; A Threat to Israel's Security?*; The Israeli Policy of School Closures in the Occupied West Bank and Gaza Strip (December 1987 - January 1989), Nicosia: Farah Institute for Childrens' Publications & Culture Ltd, 1989, 96 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

قائمة المنشورات

نشر مركـز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ انشائه سنة ١٩٦٥، العديد من الكتب والكراريس والدراسات، في سلاسل مختلفة، وبلغات مختلفة. وقد نفد معظم تلك الكتب. وتضم هذه القائمة، فقط تلك الكتب التي لا تزال نسخ محدودة متوفرة منها، ويمكن بيعها.

- ابو رجيلي، خليل؛ **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ١٩٧٢، ١١٨ ص (دولار).
- ابو النمل، حسين؛ **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** ، ١٩٧٥، ٢٠٨ ص (دولاران).
- بدران، نبيل؛ **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ، الجزء الثاني (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)، ١٩٧٩، ٢٠٤ ص (٣ دولارات).
- بشير، تحسين؛ **النشاط الاعلامي العربي في الولايات المتحدة** ، ١٩٦٩، ٥٥ ص (دولار).
- بوتاني، سمير؛ **الدول الاسكندنافية واسرائيل** ، ١٩٦٩، ١٤٢ ص (دولار).
- جبر، مروّه؛ **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)** ، ١٩٨٩، ٢٥٦ ص (٦ دولارات).
- جريس، صبري؛ **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، ١٩٨٦، ٥٨٧ ص (١٥ دولاراً).
- جريس، صبري؛ **اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسة**، ١٩٧٨، ٨٧ ص (دولاران).
- حداد، يوسف؛ **المجتمع والتراث في فلسطين، قرية البصة** ، ١٩٨٥، ٢٦٨ ص (٨ دولارات).
- الحسن، بلال؛ **الفلسطينيون في الكويت** ، ١٩٧٤، ١٨٠ ص (دولار).
- حلاق، د. حسان؛ **موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨ ـ ١٩٥٢)**، ١٩٨٢، ٤٢١ ص (١٠ دولارات).
- حوراني، فيصل؛ **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)**، ١٩٨٠، ٢٤٧ ص (٤ دولارات).
- رزوق، د. اسعد؛ **المجلس الاميركي لليهودية**، دراسة في البديل اليهودي للصهيونية، ١٩٧٠، ٢٧١ ص (دولاران).
- سرية، د. صالح عبدالله؛ **تعليم العرب في اسرائيل** ، ١٩٧٣، ٢٢٥ ص (٣ دولارات).
- سخنيني، عصام؛ **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، ١٩٨٥، ٢٧٤ ص (٥ دولارات).
- شبيب، سميح؛ **حزب الاستقلال العربي في فلسطين (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣)**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).

قائمة المنشورات

- **الشريف، د. ماهر؛ الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)**، ١٩٨١، ٢١٦ ص (٥ دولارات).
- الشعيبي، عيسى؛ **الكيانية الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٤٧ ـ ١٩٧٧)**، ١٩٨٠، ٢٧٠ ص (٣ دولارات).
- الشقيري، احمد؛ **مشروع الدولة العربية المتحدة** ، ١٩٦٧، ٤٦ ص (دولار).
- صايغ، انيس؛ **الجهل بالقضية الفلسطينية** ، ١٩٧٠، ٧٩ ص (دولار).
- طنوس، د. عزت؛ **الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر** ، ١٩٨٢، ٦١٦ ص (١٠ دولارات).
- عبد الحميد، عيسى؛ **ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة** ، ١٩٧٣، ٢٠٨ ص (دولار).
- عبد الرحمن، د. اسعد؛ **منظمة التحرير الفلسطينية ـ جذورها، تأسيسها، مساراتها** ، ١٩٨٧، ٤٠٥ ص (١٠ دولارات).
- عزمي، محمود؛ **القوات الاسرائيلية المحمولة جواً** ، ١٩٨١، ١٧٤ ص (دولار).
- قدري، قيس مراد؛ **الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية** ، ١٩٨٢، ١٦٣ ص (٥ دولارات).
- **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الشرق الأوسط وفلسطين (١٩٦٤ ـ ١٩٨٧)**، ١٩٨٨، ١٢٤ و ٢٦١ ص (بالعربية والانكليزية والفرنسية)، (١٠ دولارات).
- قوره، نزيه؛ **تعليم الفلسطينيين، الواقع والمشكلات**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).
- محارب، عبد الحفيظ؛ **هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، ١٩٨١، ٤٤٣ ص (٨ دولارات).
- **من الارشيف الصهيوني**؛ ١٩٧٥، ٩٣ ص (دولاران).
- هداوي، سامي؛ **الاعلام العربي والقضية الفلسطينية** ، ١٩٦٩، ٦٣ ص (دولار).
- هلال، علي الدين؛ **كندا وقضية فلسطين** ، ١٩٧٠، ١٦٧ ص (دولار).
- ياسين، موفق؛ **مشكلات تعليم ابناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)**، ١٩٧٦، ١٦٨ ص (دولاران).

● ●

Al - Abid, Ibrahim; *A Handbook to the Palestine Question.* 1971, 168 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Human Rihgts in the Occupied Territories 1971.* 1973, 239 p ($2.00).

قائمة المنشورات

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Human Rights.* 1969, 173 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Negotiations.* 1970, 29 p ($1.00).

Amad, Adnan; *Documents and Reports on the Israeli Violations of Human and Civil Rights.* 1975, 144 p ($1.00).

Baramki, Demerti; *The Art and Architecture of Ancient Palestine.* 1969, 208 p ($3.00).

Black September; 1970, 156 p ($3.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *The P.L.O. and Euro - Arab Dialogue,* 1981, 61 p ($1.00).

Darwish, Mahmoud (Ed.); *Palestinian Leaders Discuss the New Challenges for the Resistance.* 1974, 80 p ($1.00).

The Holy Land Under Israeli Occupation. 1969, 48 p ($1.00).

John, Robert & Sami Hadawi; *The Palestine Diary, Vol. 1, 1914 - 1945.* 1970, 421 p ($6.95).

Jansen, Michael; *The Three Basic American Decisions on Palestine.* 1970, 54 p ($1.00).

Qadi, Leila *S.; Arab Summit Conferences and the Palestine Problem.* 1966, 221 p ($3.00).

Qadi, Leila S.; *The Arab - Israeli Conflict: The Peaceful Proposals 1948 - 1972.* 1973, 108 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *The New Statesman and the Middle East.* 1972, 124 p ($3.00).

Kishtainy, Khalid; *Verdict in Absentia : A Study of the Palestine Case as Represented to the Western World.* 1969, 118 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *Whither Israel: A Study of Zionist Expansionism.* 1970, 220 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *Greater Israel.* 1970, 326 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *The Partisan Views of Reverend James Parkes.* 1970, 56 p ($1.00).

Resolutions, Recommendations and Declarations of the Organization of African Unity on the Middle East and Palestine (1964 - 1987); [in English, French and Arabic], 1988, 261 & 124 p ($10.00).

Sayegh, Anis; *Palestine and Arab Nationalism.* 1970, 86 p ($1.00).

Shibl, Yusuf (Ed.); *Essays on the Israeli Economy.* 1969, 277 p ($3.00).

Sirhan, Bassim; *Palestinian Children: "The Generation of Liberation".* 1970, 53 p ($1.00).

Stevens, Richard P.; *Zionism, South Africa and Apartheid: The Paradoxical Triangle.* 1969, 37 p ($1.00).

قائمة المنشورات

Tomeh, George J.; *Immigration or Mobilization. The 28th Zionist Congress: January 18 - 28, 1972.* 1973, 199 p ($1.00).

A Verdict on Sponsored Terrorism: The Bouchiki Case. 1974, 64 p ($1.00).

Yahia, F.; *The Palestine Question in International Law.* 1970, 222 p ($3.00).

Al-Abid, Ibrahim; *Militarisme, Racisme et Expansionnisme: Trois Aspects Fondamentaus De L'Etat Israelien.* 1970, 62 p ($1.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *L'O.L.P. et le dialogue Euro-Arabe,* 1981, 50 p ($1.00).

Koch, Howard; *Six Cents Jours une Reevaluation de la Confrontation israelo - Arabe Depuis juin 1967.* 1970, 80 p ($1.00).

Sayegh, Fayez A.; *La Palestine, Israel et la Paix.* 1970, 48 p ($1.00).

Sayegh, Anis; *Darstellungen zum Pallastina Problem Verschiedene Aspette der Tragodie* 1968, 370 p ($1.00).

ترسل الطلبات، مع شيك او حواله بريدية، الى:

P.L.O. Cultural Section
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 200 , November 1989

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى